

المجلد الثامن من كتاب الاستبصار

فِي اخْتَلَفِ مِنَ الْأَخْبَارِ

تتبع
١٩٥٨

٥٣
٥٤

SALAR JUNG ESTATE LIBRARY	
(Oriental Section)	
ARABIC PRINTED BOOKS.	
Accession No. ٤٠٢	Cat. No.
Subject	No.

٢
فهرس الجزء الثالث من كتاب الاستبصار
كتاب الجهاد

باب من يتحقق ان يقتل الغنائم فيهم

باب كيفية قسمة الغنمة بين الفرسان والرجال

باب ان المشركين يأخذون من مال المسلمين شيئاً ثم يظفروهم بالسلمون يأخذون

ما أخذوه من المسلم هل يرد عليه ام لا

كتاب الديون

باب انه لا تمنع الدار ولا الجارية في الدين

باب الرجل يموت فيقر بعض الورثة عليه يدين

باب من يركب الدين فيوجد مناع رجل عنده بعيته

باب القرض لغير المنفعة

باب المملوك يقع عليه الدين

كتاب الشهادات

باب العدالة للعتبة في الشهادة

باب شهادة الشريك

باب شهادة المملوك

باب الذي يستشهد ثم يسلو هل يجوز قبول شهادته ام لا

باب كيفية الشهادة على النساء

باب الشهادة على الشهادة

باب شهادة الاجير

باب انه لا تجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر

باب ما يجوز وشهادة النساء فيه وما لا يجوز

باب ما يجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعى

باب انه اذا شهد اربعة على امرأة بالزنا احد موزوجها

باب ان القاذف اذا عرفت ثوبته قبلت شهادته

باب الشاهد ينهض ان على رجل بطلاق امرأته وهو قائم فيحضن الرجل
ويذكر الطلاق

٢٣

كتاب القضايا والاحكام

/

/

٢٥

٢٦

٢٨

/

/

٣١

٣٢

٣٣

/

/

٣٦

/

/

٣٨

/

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

٣٩

/

/

/

باب البيعتين اذا تقابلتا

باب من يحبر الرجل على نفقته

باب اختلاف الرجل وامراته في متاع البيت

باب من يجوز حبسه في السجن

كتاب المكاسب

باب ما يجوز للوالدان يأخذ من مال ولده

باب من له على غيره مال فجدد شريعه للجاحد عنده مال هل يجوز له ان يأخذ بده

باب الرجل يطل شيئا ليفرقه في المحتاجين وهو محتاج هل يجوز له ان يأخذ منه

شيئا ام لا

باب كراهية ان يواجر الانسان لنفسه

باب كراهية اجارة البيت لمن يبيع فيه الخمر

باب الخمر عن بيع العذرة

باب كراهية ان يترجأ على عتيق

باب كراهية حمل السلاح الى اهل البغى

باب كسب المحجم

باب اجور الناعثة

باب اجور المغنية

باب ما كره من انواع المعاش والاعمال

باب الاجر على تعليم القرآن

باب كراهية اخذ ما يترقى الاملاحات والاغراس

باب من سرق مالا فاشترى به جارية هل يجوز له وطبها ام لا

باب اللقطة

٢ كتاب البيوع

٢٠

باب بيع المؤمن على أخيه المؤمن

٢١

باب إكراه بائني المسلم وبين أهل الحرب

٢٢

باب كراهية مبيعة المضطر

٢٣

باب إن الافتراق بالإيدان شرط في صحة العقد

٢٤

باب كراهية الاستقطا بعد الصفقة

باب من أسلف في طعام أو غيره إلى أجل فحضر الرجل ولو يكن عند صاحبه

٢٥

هل يجوز أن يبيعه عليه بسعر الوقت أم لا

باب من باع طعاما إلى أجل فحضره الأجل ولو يكن عند صاحبه الثمن هل يجوز أن

٢٦

يأخذ منه حصة أم لا

٢٧

باب الرجل يشتري المتاع بثمنه عند بائعه ويقول حق أجبتك بالثمن كوشط

٢٨

باب أسلاف الثمن بالزيت

٢٩

باب العينة

٣٠

باب الرجل يشتري المملوكة فيطأها فيجد ما حبل

٣١

باب من اشترى جارية على أنها بكر فوجدها ثيبا

٣٢

باب المملوكين المأذون لهم في التجارة يشتري كل واحد منهما صاحبه من مولا

٣٣

باب الرجل يشتري من رجل من أهل الشرك امرأة أو بعض ولده

٣٤

باب من باع من رجل شيئا على أنه إن رجع كان بينهما وان خسر لا يلزمه شيء

٣٥

باب من اشترى جارية فأولادها ثم وجدها مسروقة

٣٦

باب متيجوز بيع الثمار

٣٧

باب الرجل يبيع الثمرة هل يجوز له أن يأكل منها أم لا

٣٨

باب النخع من بيع الحاقلة والمزابنة

٣٩

باب بيع الطيب بالتمر

٤٠

باب النخع من بيع الذهب بالفضة نسيئة

٤١

باب اتفاق الدارهم المحول عليها

- باب بيع السيوف الخلاة بالفضة نقدًا أو نسيئة ٥٣
- باب الرجل يكون له على غيره الدراهم فتسقط تلك الدراهم ويتعامل الناس به ٥٤
- غيرها ما الذي يجب له عليه ٥٥
- باب بيع ما لا يكال ولا يوزن مثل يدا بيد ٥٦
- باب ان ما يباع كيلة او وزناً يجوز بيعه جزأاً ٥٧
- باب إعطاء الغنم بالضريبة ٥٨
- باب ثمن المملوك الذي يولد من الزنا ٥٩
- باب بيع العصاير ٦٠
- باب من له شرب مع قوم يتغنى عنه هل يجوز له بيعه ام لا ٦١
- باب من احيا ارضاً ٦٢
- باب حكم ارض الخراج ٦٣
- باب شراء ارض اهل الذمة ٦٤
- باب الذي يكون له ارض فيسلمها الذي يجب عليه فيها ٦٥
- باب بيع الزرع الاخر قبل ان يصير سنبلاً ٦٦
- باب النخلة على الاحتكار ٦٧
- باب العدد الذين ينبت بينهم الشفعة ٦٨
- باب الرهن على عند المرقن ٦٩
- باب انه اذا اختلف الراهن والمرقن في مقدار ما على الرهن ٧٠
- باب انه اذا اختلف نفسان في متاع في يد واحد فما قال الدائن انه من ٧١
- وقال الاخر انه ودعيته ٧٢
- باب وجوب رد الوديعة الى كل احد ٧٣
- باب ان العارية غير مضغوطة ٧٤
- باب ان المضارب يكون له الرجح بحسب ما يشترط وليس عليه من الخسران شيء ٧٥
- باب ما كره به اجارة الارضين ٧٦
- باب من استأجر ارضاً بشئ معلوم ثم اوجرها بالكثير من ذلك ٧٧

باب الضائع يطعم شيئاً يصطفيه فيفسد هل يضر أم لا ٤١

باب من أكرى دابة إلى موضع فآذ ذلك الموضع كان عليه الكرا وضمان الدابة ٤٢

كتاب النكاح ٤٣

ابواب تحليل الرجل جاريته لغيره ٤٤

باب أنه يجوز أن يحل الرجل جاريته لأخيه المؤمن ٤٥

باب حكم ولد الجارية المحللة ٤٦

باب أنه يرعى في ذلك لفظ التحليل دون العارية ٤٧

ابواب المتعة ٤٨

باب تحليل المتعة ٤٩

باب أنه لا ينبغي أن يتمتع إلا بالمؤمنة العارفة العفيفة دون الخالفة الفاجرة ٥٠

باب التمتع بالأبكار ٥١

باب جواز التمتع بالأماء ٥٢

باب أنه يجوز الجمع بين أكثر من أربعة في المتعة ٥٣

باب جواز العقد على المرأة متعة بغير شهود ٥٤

باب إذا شرط بثبوت الميراث في المتعة كان ذلك جائزاً واجباً ٥٥

باب مقدار ما يحجز من ذكر الأجل في المتعة ٥٦

باب أن ولد المتعة لأحق بابيه ٥٧

باب أنه إذا كان لولد الرجل الصغير جارية جازله أن يطأها بعد أن يقع بها ٥٨

ابواب ما أحل الله العقد عليهن وحرم ٥٩

باب أنه لا يجوز العقد على امرأة عقد عليها الأب أو الابن وإن لم يدخل بها ٦٠

باب أنه إذا عقد الرجل على امرأة حرمت عليها أمها وإن لم يدخل بها ٦١

باب أن حكم المملوكة في هذا الباب حكم الحرة ٦٢

باب أنه إذا دخل الأحرمت عليه البنت وإن كانت مملوكة ٦٣

باب حد الدخول التي يحرم معها نكاح الربيبة ٦٤

باب أن الزنا يبرأ من كل ما يبرأ منه الزانية وإن تزوجها أملاً أو ملكاً الجارية ذماً ٦٥

الابن قبل ان يطأها الاب هل محرم على الاب لا

٨٩ باب الرجل يفر المرأة بعوزله ان يتزوج ابنتها او ابنتها امرا

٩٠ باب كراهية العقد على الفاجرة

٩١ باب الرجل يقعد على امرأة ثم يقعد على ابنتها وهو لا يعلم

٩٢ باب انه اذا طلق الرجل امرأته تطليقة يابنة تجازله العقد على ابنتها في الحال

٩٣ باب تحريم الجمع بين الاختين في المتعة ظاهرا

٩٤ باب التحريم بين الاختين في الوطى بلك اليدين

٩٥ باب الرجل يتزوج امرأة هل يجوز ان يتزوج ابنتها من غير امرا

٩٦ باب تزويج القابلة

٩٧ باب نكاح المرأة على عمتها وخالتها

٩٨ باب تحريم نكاح الكوافر من سائر اصناف الكفار

٩٩ باب الرجل والمرأة اذا كانا ذمييْن فسلم المرأة دون الرجل

١٠٠ باب تحريم نكاح الناصبة المشهورة بذلك

١٠١ باب من عقد على امرأة في عدتها مع العلم بذلك

١٠٢ باب انه متى دخل بها الزوج التالف لزوجها عدنان

١٠٣ باب الرجل يتزوج امرأة ثم علم بعد ما دخل بها ان لها زوجا

١٠٤ باب تزويج المرأة في نفاسها

١٠٥ باب تزويج المريض

١٠٦ ابواب الرضاع

١٠٧ باب مقدار ما يحرم من الرضاع

١٠٨ باب ان اللبن للثقل

١٠٩ ابواب العقود على الاماء

١١٠ باب ان الولد لاحق بالحرم من الابوين اما كان

١١١ باب ان المملوك اذا كان متزوجا بحرة كان الطلاق بيده

١١٢ باب ان بيع الامه طلاقها

باب من تزوج امرأة على حرة ينفذها كان عليه التعزير ١١٢

باب ان الرجل يعتق امته ويجعل حرة لها صداقها ١١٣

باب هل يجوز جارية الاب على الابن او جارية الابن على الاب ١١٣

باب ما يحل للملوك من النساء بالعقد ١١٤

باب ان الرجل اذا زوج ملوكة عبد كان الطلاق بيلا ومعه طلاق الملوك لوقوع طلاقه ١١٥

باب الامة تزوج بغير اذن مولاه اى شئ يكون حكم الولد ١١٦

باب انه لا يحرز العقد على الاماء الا باذن واليهن ١١٧

ابواب المهور ١١٨

باب ان يجوز الدخول بالمرأة وان لم يتدملها مهرها ١١٩

باب ان الرجل اذا سمى المهر دخل المرأة قبل ان يعطيها مهرها كان ديناً عليه ١٢٠

باب ان اذا دخل بالمرأة ولو لم يسو لها مهرها كان لها مهر المثل ١٢١

باب ما يوجب المهر كاملاً ١٢٢

باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر ١٢٣

باب من عقد على امرأة وشروطها ان لا يتزوج عليها ولا يتبرى ١٢٤

ابواب اوليا العقد ١٢٥

باب ان الثيب ولي نفسها ١٢٦

باب ان لا يتزوج البكر الا باذن ابائها ١٢٧

باب ان لا يذاعقد على ابنة الصغيرة قبل ان تبلغ لو كان لها عند البلوغ خياد ١٢٨

باب من يسعد على المرأة سوى ابائها ١٢٩

باب تفضيل بعض النساء على بعض النفقة والكسوة ١٣٠

باب القسمة بين الازواج ١٣١

باب اتيان النساء فيادون الفرج ١٣٢

ابواب ما يرد منه النكاح ١٣٣

باب حكم المحدث ١٣٤

باب العيوب الموجبة للرد في عقد النكاح ١٣٥

- باب العتق واحكامه ١٣٣
 باب ان الرجل والمؤنة اذا اختلفا في ادعاء العتق عليه
 باب كراهية دخول المحصر على النساء ١٣٣
كتاب الطلاق
ابواب الايلاء
 باب مددة الايلاء التي توقفت بها ١٣٤
 باب ان المولى اذا زهر الطلاق كانت تطليقة رجعية ١٣٤
 باب ما يجب على المولى اذا زهر الطلاق فانه ١٣٤
ابواب الظهار
 باب انه لا يصح الظهار الا بين ١٣٥
 باب حكم الرجل بظاهر من امرأة واحدة مرات كثيرة ١٣٥
 باب ان اظاهر الرجل من نسائه امرأة بنظر واحد ما الذي عليه من الكفارة ١٣٥
 باب ان الظهار يقع بالحر والمملوكة ١٣٥
 باب ان من وطئ قبل الكفارة كان عليه كفارتان ١٣٥
 باب ان من وجب عليه العتق كفارة الظهار فصار اياها ثروما العتق هل يلزم العتق ام لا ١٣٦
ابواب الطلاق
 باب ان من طلق امرأة ثلاث تطليقات السنة لا يحل له حتى تزوجا غير ١٣٦
 باب ما يقع الفرقة من كتابات الطلاق ١٣٦
 باب الوكالة في الطلاق ١٣٦
 باب ان الواقعة تبعد الرجعة شرط لمن يريد ان يطلق طلاق العدة ١٣٦
 باب في صحة الشهود في الطلاق ١٣٦
 باب ان من طلق امرأة ثلاث تطليقات مع كمال الشروط في مجلس واحد وقبيل واحدة ١٣٦
 باب ان الحالف اذا طلق امرأة ثلثا وان لم يثبت شرائط الطلاق كان ذلك واقعا ١٣٦
 باب طلاق البنات ١٣٦
 باب ان من قبله من سفوفه يجوز طلاقه ١٣٦

- باب طلاق التلق لم يدخل بها ١٥٤
 باب طلاق الحامل المستبين حملها ١٥٨
 باب طلاق الآخر ١٥٩
 باب طلاق المعتوه ١٦٠
 باب طلاق الصبي ١٦١
 باب طلاق المريض ١٦٢
 باب ان حكم الطليقة البايئة في هذا الباب حكم الرجعية ١٦٣
 باب المحر يطلق الامة تطليقتان خوشتا على اهل يجوز له وطئها بالملك ام لا ١٦٤
 باب ان حكم المملوك حكم المحر فيما ذكرناه ١٦٥
 باب من خير امرأته فاختارت الطلاق في الحال او فيما بعد ١٦٦
 باب الخلع ١٦٧
 باب حكم المباداة ١٦٨
 باب ان الاب احب ابوندى من الام ١٦٩
 باب كراهية لابن والد الزنا ١٧٠

ابواب العدد

- باب ان المرأة اذا احضت في ابدون الثلاثة اشهر كان عدتها بالاقر ١٧١
 باب عدة المرأة التي تحيض كل ثلث سنين او اربع سنين ١٧٢
 باب ان المرأة تبين اذا رأت الدم من الحيض الثالثة ١٧٣
 باب عدة المسقوضة ١٧٤
 باب ان المطلقة الرجعية لا يجوز لها ان تخرج الا باذن زوجها ولا يجوز له اخراجها ١٧٥
 باب انه اذا طلقها الطليقة الثالثة لم يكن عليه نفقة ولا سكنها ١٧٦
 باب ان عدة الامة قرآن وهما طهران ١٧٧
 باب ان الامة اذا طلقت شواعتقت كعدتها ١٧٨
 باب عدة المتتعة ١٧٩
 باب ان التلق يرفع الحيض لا يستتم اذا كانتا فاس من الحيض لو كان عليها حقة ١٨٠

- باب ان التوفيق عنها زوجها قبل الدخول بها كان عليها عدة ١٤٩
- باب ان اذا سوي للمهر ثوبات قبل ان يدخل بها كان للمهر عليه كاملاً ١٥٠
- باب ان الرجل يطلق امرأته ثم يوت قبل ان يخرج من العدة كوليها من العدة ١٥١
- باب ان لا نفقة للتوفيق عنها زوجها في حال عدتها وان كانت حاملاً ١٥٢
- باب عدة الامة المتوفى عنها زوجها ١٥٣
- باب الرجل يعتق سريره عند الموت ثم يوت عنها ١٥٤
- باب عدة المقتع بها اذا مات عنها زوجها ١٥٥
- باب ان للطلقة ليس عليها حداد ١٥٦
- باب للمتوفى عنها زوجها هل يجوز لها ان تنبت عن منزلها ام لا ١٥٧
- باب ان الغائب اذا طلق امرأته احدثت من يوم طلقها الا من يوم يبلغها ١٥٨
- باب ان اذا مات الرجل غائباً عن زوجته كان عليها العدة من يوم يبلغها ١٥٩
- باب ان العدة والحيض الى النساء ويقبل قولهن فيه ١٦٠
- باب من اشترى جارية ثم تبلغ الحيض لم تكن عليه استبراء ١٦١
- باب ان من اشترى جارية ووثق بصلاحها في انة استبراءها سكن عليه استبراء ١٦٢
- باب ان من اشترى من امرأة جارية ذكرتها لم يطأ ما امد ثم يحبل ستبرأؤها ١٦٣
- باب من اشترى جارية فطبعها في الحال هل يجوز له وطئها قبل ان يستبرأها ام لا ١٦٤
- باب ان الرجل اذا اشترى جارية يحبل ليحجزه وطئها في الفرج ويجوز له فيما دون ذلك ١٦٥
- باب الرجل تكون له الجارية طياً ما وطئها غيره سفاحاً وجعلت بولده من لحي ١٦٦
- باب القوم يتبايعون الجارية فوطئها في المهر واحد فخلعت بولده لمن يكون الولد ١٦٧
- ابواب اللعان** ١٦٨
- باب ان اللعان يثبت ياد علمه الغور وان لم ينف الولد ١٦٩
- باب ان اللعان يثبت بين المهر والمالوك والحر والمالوك ١٧٠
- باب ان اللعان يثبت مع الحبل ١٧١
- باب الملاحن اذا اقروا بالولد بعيد من اللعان ١٧٢
- باب الرجل يقول لامرأته لم اجد لك عدلاً ١٧٣

کتاب العتق

149

بَابُ أَنَّهُ لَا يُعْزِزُ إِنْ يَتَّقِ كَافِرٌ

باب الملوك بين شركاء يعق احد هو نصية

۲۰۰

باب انه لا حق قبل الملك

१०।

باب من اعتق بعض مملوکه

●

يا ماب الرجل يفتق عيده عند الموت وعليه دين

٢٠٤

باب من اعتق مملوكا له مال

1

یامب میخورتی - بیع امہات الاولاد

باب انه اذا مات الرجل وترك امر ولد له وولد له فاما تجل من نصيب له ما متفق على ال ٢٠٣

٢٥

باب من یصح استرقاؤه من ذوی الاسناد ومن لا یصح

٢٠٩

باب ان من لا يحضر ملكه من جهة النسي لا يجمع ملكه من جهة الرضا

20A

بسم الله الرحمن الرحيم



باعت حق الولاية

214

باب في تولد اللغو وانما اعتدوا في ذلك من غير دون الاشارة الى ان الولد ذكر كان في الحصة ٢١٠

PM

باب ولاء السائمة

ابواب التدبير

باب جوانبيع للمدير

یامب من درجاریہ حبلہ

115

Pin

باب المديريه بايق فلا يوجد الا بعد موت من دره

ابواب المكاتین

بَابُ الْمَكَاتِبِ الْمَشْرُوطِ عَلَيْهِ أَنْ عَجَزَ فَهُوَ رَدُّ فِي الرِّقِّ وَمَا مَدَّ الْعَجْزُ فِي ذَلِكَ

2

إبراهيم فاجعل عليّ الكفاية المال بخاتونك دفعه واحدة الوجب عليّ اخذك

114

734

مؤسستین و طی الکتابیة بعد ان ادوات شیعیان من مکاتبتھا

1

اميسميوات المكاتب

214

ابواب ایمان والندو والکفار است

باب ما يجوز ان يحلف به اهل الذمة ٢١٤

باب الرجل يقسو على غيره ان يفعل فعلا فلا يفعله هل عليه كفارة ام لا ٢١٨

باب اقسام الايمان وما تجب فيها الكفارة وما لا تجب ٢٢٠

باب انه لا يقع يمين بالعتق ٢٢٠

باب انه لا كفارة قبل الحث ٢٢٠

ابواب النذور ٢٢٠

باب اقسام النذر ٢٢١

باب انه لا نذر في معصية ٢٢١

باب من نذر ان يذبح ولدا له ٢٢٢

باب حكم العتق اذا علق بشئ على جهة النذر ٢٢٢

باب من نذر ان يحج ماشيا فحج ٢٢٣

ابواب الكفارات ٢٢٣

باب ما يعزى من الكوفة في كفارة اليمين ٢٢٣

باب هل يجوز طعام الصغير في الكفارة ام لا ٢٢٣

باب انه هل يجوز تكرار الاطعام على واحد اذا لم يجد غيره ام لا ٢٢٤

باب كفارة من خالف النذر او العهد ٢٢٤

باب ان زوج عليه كفارة الظهار فحجها اجمع كان اقبالي في فستمولي عجزه والوراثة عكسكفر ٢٢٤

باب ان كفارة الظهار رتبة غير غيرها ٢٢٤

كتاب الصيد والذبايح ٢٢٤

ابواب صيد التمسك ٢٢٤

باب النخس من صيد الجوى والمار ما هو والزمار ٢٢٤

باب تحريم التمسك الطلف وهو الذى يموت في اللام ٢٢٤

باب صيد الجوس للتمسك ٢٢٤

ابواب الصيد ٢٢٤

باب كراهية صيد القليل ٢٢٤

- باب كراهية لحوم الغراب ٢٣٨
 باب كراهية لحوم الخفاف ٢٣٩
 باب جواز اكل ما ذبحه الكلب الملعون وان اكل منه
 باب صيد كلب الجوس ٢٣٣
 باب انه لا يؤكل من صيد الفهد والبارى الا ما ادرك ذكاته
 باب حكم لحوم الحمير الالهية والعتيل والبعال ٢٣٢
 باب تحريم اكل لحوم الفهد اذا شرب من لبن خنزير ٢٣٥
 باب كراهية لحوم الجبالاات ٢٣٦
 باب لحوم الخنازة ٢٣٤
 باب انه لا يجوز الذبح الا بالحديد
 باب ذبايح الكفاد ٢٣٨
 باب ذبايح من نصب العداد ولا يقبل عليه والسلام ٢٣١
 باب ما يجوز الانتفاع به من الميتة ٢٣٢
 باب تحريم جلود الميتة
 كتاب الاطعمة والاشربة
 باب اكل الربينا ٢٣٢
 باب اكل الثوم والبصل
 باب كراهية شرب الماء قائما ٢٣٢
 باب الخمر يصير غلايا يطرح فيه
 باب تحريم شرب الفقاق ٢٣٥
 كتاب الوقوف والصدقات
 باب انه لا يجوز بيع الوقف
 باب من وقف موقعا ولم يذكر للوقوف عليه ٢٣٤
 باب من تصدق على ولده المصنف شرارا وان يدخل موهوبه غير مفسر ٢٣٨
 باب من تصدق على غيره يجوز له ان يسكن معه ام لا ٢٣٩

٢٢٩	باب السكنى والعوى
٢٥١	باب من وهب لولده القنطار
٢٥٢	باب الهبة والمعوضة
٢٥٣	كتاب الوصايا
٢٥٤	ابواب الاقرار
٢٥٥	باب الاقرار في حال المرض لبعض الورثة بدين
٢٥٦	باب اقرار بعض الورثة لغير دين على الميراث
٢٥٧	باب الرجل يموت وعليه دين وله اولاد صغار وخلف بمقدار ما عليه من الدين
٢٥٨	باب من مات وخلف متاع رجل بعينه وعليه دين
٢٥٩	باب ان من اوصى اليه بشئ لا قوام له لم يشره في ذلك المال كان عليه الضمان
٢٦٠	باب من اوصى الى نفسه من اهل بيته ان يفرج كل واحد منها بضعف المال او لا
٢٦١	باب انه لا تجوز الوصية بأكثر من الثلث
٢٦٢	باب صحة الوصية الواحدة
٢٦٣	باب عطية الوالد لولده في حال المرض
٢٦٤	باب الوصية لاهل الضلال
٢٦٥	باب من اوصى بشئ في سبيل الله
٢٦٦	باب من اوصى بماله
٢٦٧	باب من اوصى بشئ من ماله
٢٦٨	باب من اوصى بالملوك بشئ
٢٦٩	باب من اوصى بحج وعق وصداقة ولم يبلغ الثلث ذلك
٢٧٠	باب من خلف جارية حيلة ومملوكين فشهدا على ليلتين ان الولد منه
٢٧١	باب من اوصى فقال حجوا عنى جميعا ولو بعينة
٢٧٢	باب الرجوع اليه يموت قبل الرجوع
٢٧٣	باب ان من كان له ولد اقرب منه لم ينفذ الوصية ولا الى اكاره
٢٧٤	باب انه يجوز ان يوصى الى امرأة

- باب الزوج والزوجة يرث كل واحد منهما من حية صاحب ماله يقتل بعد ما لا آخر ٢٩٧
 باب ميراث من لا وارث له من ذوى الارحام والموالي
 باب ميراث الفقود الذي لا يعرف له وارث ٢٩٨
 باب ميراث المستهل
 باب ميراث السائمة ٢٩٩

كتاب الحدود

- باب من يجب عليه الجلاء والرجوع
 باب ما يحسن وما لا يحسن ٢٩٨
 باب من زنى بذات محرم
 باب من تزوج امرأة ولها زوج
 باب الكتابة التي اذنت بعض مكائنها توقع عليها مولاها
 باب المريض المدنف يصيب ما يجب عليه فيه الحد كيف يقام عليه الحد ٣٠٢
 باب ان الزاني اذا جلد ثلث مرات قتل في الرابعة
 باب ما يوجب التعزير ٣٠٣
 باب كيفية اقامة الشهادة على الرجوع
 باب الحد في اللواط
 باب حد من اتى بجمه
 باب حد من اتى ميتة من الناس
 باب حد من استغنى بیده ٣١٠

ابواب القذف

- باب من اذنف جماعة
 باب للملوك يقدف محراً
 باب من قال لامرأة لمحمدك عدناً
 باب جواز العفو عن القاذف لمن يعرفه
 باب من اقرب ولد ثم نفاه ٣١٣

باب من قذف صبياً

باب إن الحد لا يورث

أبواب شرب الخمر

باب من شرب النبيذ للمسكر

باب حد المملوك في شرب المسكر

باب مقدار ما يجب فيه القطع

باب من سرق شيئاً من المغنر

باب من وجب عليه القطع وكانت يداه أشلاء هل يقطع عيناه أم لا

باب أنه لا قطع إلا على من سرق من حرز

باب إن المملوك إذا أقر بالسرقة لم يقطع

باب حد الطوار

باب حد النباش

باب حد القبيح الذي يجب عليه القطع إذا سرق

باب أنه يستبرأ إذا أقر بالسرقة دفعتين لأدفعته واحدة

باب أنه لا يجوز إلا ما مان يعفو إذا حل عليه وقامت عليه البينة

باب حد المرتد والمرتدة

باب حكم حد المحارب

كتاب الدييات

باب مقدار الدية

باب أنه لا يجب على الغافلة حد ولا أقرار ولا صلح

باب أن ليس للنساء عفو ولا قود

باب حكم الرجل إذا قتل امرأة

باب حكم المرأة إذا قتلت رجلاً

باب مقدار دية أهل الذمة

باب أنه لا يقاد مسلم بكافر

٣٣٢	باب انه لا يقتل حر بعبد
٣٣٥	باب العبد يقتل جماعة احرار واحدا بعبد الاخر
٣٣٦	باب للدبر يقتل حراً
•	باب امر الولد يقتل سيده ما خطأ
•	باب دية المكاتب
٣٣٤	باب المقتول يوجد في قبيلة او قرية
•	باب من قتله الحد
٣٣٨	باب اذا العنف احد الزوجين على صاحبه فقتله ما حكمه
•	باب من زلق من فوق على غيره فقتله
٣٣٩	باب جواز قتل الاثنين فصاعداً بواحد
٣٤٠	باب من امر غيره بقتل انسان فقتله
•	باب ضمان الراكب لما تجنيه الدابة
٣٤١	باب للمرأة والعبد يقتلان رجلاً
٣٤٢	ابواب ديات الاعضاء
•	باب دية الشفتين
•	باب ديات الاسنان
٣٤٣	باب السن اذا ضرب فاسود ولو يقع
٣٤٤	باب دية الاصبع اذا شلت
•	باب دية الاصابع
•	باب دية نقصان الحروف من اللسان
٣٤٥	باب من وطئ جارية فافضاها
٣٤٦	باب دية من قطع رأس الميت
٣٤٨	باب دية الجنين

هَذَا
مَوْجُزُ الْجُزْءِ الثَّالِثِ

مِنْ

كِتَابِ الْأُسْتَبْصَارِ

تَأَلِيفِ الْعَالِمِ الْفَقِيهِ الثَّقَفِ

الْوَجِيهْ شَيْخِ الطَّائِفَةِ الْحَقِيقَةِ

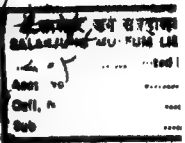
الْأَمَامِيَّةِ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ

بْنِ عَلِيٍّ الطُّوسِيِّ قَدْ سَ

اَللّٰهُ

رُوحَهُ وَنَوَّرَ

ضَوْيَهُ



بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الجهاد

باب من يستحق ان يقسم الغنائم فهم اخبرني الشيخ رحمه الله عن احمد بن محمد عن ابيه عن
 الصغار عن علي بن محمد عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود المنقري ابي ايوب قال اخبرني
 حص بن غياث قال كتب الي بعض اخواني ان اسأل ابا عبد الله عليه السلام عن مسائل
 من السير فساكت وكنت بما اليه فكان فيما سألت اخبرني عن المجيش اذا غزا وارض
 الحرب فغفوا غنيمته ثم لحقه جيش اخر قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام ولم يلقوا عدوا حتى
 يخرجوا الى دار الاسلام هل يشاركوه نعم فيما قتال نعم فاما ما رواه احمد بن محمد عن محمد بن
 يحيى عن طلحة بن عريذ عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام في الرجل ياتي القرم وتند
 غنموا ولم يكن من شهد القتال قال فقال هؤلاء المجرمون فامر ان يقسم لهم فلا ينافي
 اخبرني الاول لشيخين احدهما ان يحمل هذا الخبر على قوم يتقوم وقد خرجوا الى دار الاسلام
 فلاجل ذلك صاروا لهم معين وما اهلهم النبي صلى الله عليه واله من القصة يكون على
 وجه التبرع والتفيل والوجه الثاني ان يكون الخبر الاول متناولا القوم شاهدا القتال و
 ان لم يكن فاقبلوا بغنمهم فلاجل ذلك قسم لهم لان ليس من شهدوا استحقاق الغنيمه ان يبال
 كل واحد منهم القتال بنفسه بل يكفي حضوره وشاهدته للقتال ويكون من اهل القتال
 على وجهه ولاجل ذلك قسم لهم لولوعا الذي يدل في ارض الحرب على ما يتناه في
 كتابنا الكبي ولا يلزم على ذلك ان لا تقبل من اهل الجهاد اعداء فلاجل ذلك لم يكن لهم في
 الغنيمه حظ فان حضورهم كان لهم من القتل بحسب ما يراه اعداءهم وعلى هذا الوجه لا تنافي بين الخبرين
 وارب كيفية قسمة الغنيمه بين الفارسان والرجال الصغار عن علي بن محمد القاسمي عن القاسم بن محمد
 عن سليمان بن داود المنقري ابي ايوب قال اخبرني حص بن غياث قال كتب الي بعض اخواني ان
 اسأل ابا عبد الله عليه السلام عن مسائل من السير فساكت وكنت بما اليه فكان فيما سألت اخبرني
 عن من يتكاد في سفينة فقاتلوا وغفوا فيهم من مع الفرس وانما قاتلوا في السفينة ولم يركب
 صاحب الفرس فرسه كيف قسم الغنيمه بينهم فقال للفارس سهمان وللراجل سهم فقلت وان
 لم يركبوا ولم يقاتلوا على الفرس فقال لم يركبوا في مسكره فقدم الرجال فقاتلوا وغفوا وكان

وكان

عليهم
الجهنم

عن ابي القاسم
الغنيمة والغنيم
من اهل القتال

فروما الاستاذين من الكتاب
م

في قسم بينهم ايام اجعل للفارس من مائة والرماح من مائة والذين غفروا من الفرس من ثلثه والذين غفلت
لله امان ينفل فقال له ان ينفل قبل القتال واما بعد القتال والفتية فلا يجوز ان يكون
الفتية قد احترت فاما ما رواه الصدوق عن الحسن بن موسى عن ابي عبد الله بن كليب عن ابي
بن عامر عن جعفر عن ابي عبد الله ان عليا كان يجعل للفارس ثلثة اسهم والرماح من مائة والذين غفلوا
لان الوجه في الجمع بين الخبرين ان الفارس اذا لم يكن له الا فرس واحد كان له سهمان وسهم
لفرس واحد كان معه فرسان كان لثلثة اسهم سهم للفارس وسهمان ولا يقسم له ازيد من الفرسين
والذي يدل على ذلك ما رواه احمد بن ابي عبد الله البرقي عن ابي الحسن بن ابي الفتح عن جعفر عن ابي
ان عليا كان يسهل للفارس ثلثة اسهم وسهم للرماح ويجعل للرماح سهم والذي يدل
على ما رواه علي الفرسين لا يقسم له ما رواه احمد بن الحسن الصدوق عن علي بن اسمعيل عن احمد
بن النضر عن الحسن بن عبد الله بن عبد الله عن ابيه عن جده عن امير المؤمنين ع قال اذا كان مع الرجل
افرس في الفرس يسهل للفارسين منها

باب التشكيك بأعدائهم من مال المسلمين شيئا ثم يطعمهم السلطان وأعدائهم يأخذونه
من المسلم هل يدعونهم لا أحسن من محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن شبيب عن هشام بن سالم عن
أبي عبد الله قال سألت رجلا عن التلذذ من مال المسلمين فأخذوا كذا وكذا ثم قال نعم وأبي عبد الله قال نعم
المسلم هو المسلم الحق بالدين ما وجدته ما راى محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن علي بن محبوب عن هشام
بن سالم عن بعض أصحاب أبي عبد الله قال سئلت عن السبي بأعداء العدو من المسلمين في القتل أو كذا المسلمين أو من القتل
ما ليكم فيهم يزعمون أن المسلمين يبدلون قلوبهم فلهذا أجمع يوم وأخذوا عنهم أخذوا من مال المسلمين وأولاهم

إلى آبائهم وإلى إخوانهم وإلى أوليائهم

५

۲۲
عبدال

فوله لا تباع الدار والجارية وللدن

٢

عليه القصة فهو حقيق الشئ علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل لقيه العدو فاصابوا من دمه لا او متاعا ثم ان
المسلمين اصابوا ذلك كيف يصنع بمناج الرجل فقال اذا كان اصابوه قبل ان يخرجوا امتاع الرجل
رده عليه وان كانوا اصابوه بعد ما اخرجوا فهو في المسلمين وهو حق بالشفعة والذى عمل عليها
احق بعين مال على كل حال وهذه الاخبار كلها على ضروب من التقييد على ذلك ما رواه الحسن بن
محبوب في كتابه بالمشيخة عن علي بن رباب عن طربال عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل نكح
لجارية فاعاها على البشركون فاخذوها منه ثم ان المسلمين بعد غزوه فاخذوها فامر الله ان يقال
ان كانت في الفنا ثم وافر البينة ان للمشركون اغاروا عليهم فاخذوها منها ردت عليه وان كان
استترت وخرجت من المغم فاصابها ردت عليه بدمها واعطى الذي اشتراها الف من المغم من
جميعه فان اصبها حتى تغرق الناس وقسموا جميع الفنا ثم فاصابها بعد قال ياخذها من الذي هو في
يده اذا اقام البينة ويرجع الذي هو في يده على امير الحبش باليمن

المسلمين

ابو جعفر

استترت

كتاب الديون

باب انه لا تباع الدار ولا الجارية في الدين محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
النضر بن سعيد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تباع الجارية في الدين ولا داره
ان لا يد الرجل من غل يسكنه فاعلم بخبره عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
ابراهيم بن عبد الحميد عن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان لي على رجل ديناً وقد
اراد ان يبيع داره فبيعني قال فقال ابو عبد الله عليه السلام اعيذك بالله ان تخبره من غل
سأله اعيذك بالله ان تخبره من غل رأسه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن زرارة
الحاجبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تخبرهم الرجل عن مسقط رأسه الدين فاما ما رواه
احمد بن محمد عن ابن فضال عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين
عليه السلام يحبس الرجل اذا التوى على ظهره ثم ياتيهم فيقسم ما يبيعهم بالخصص فان لم يبيعوا فقتلهم
ببعض ما في الفدا الخبر يميل شديد من احداهما ان يكون باع عليه ما زاد على مسكه من الذي
ملكه والثاني اذا باعها امكنها بغيره ببعضها دينه وبقي لما يكتسبه عيالها فمناج عليه يدل
على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن عمرو بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت
جعفر بن محمد عليه السلام وسئل عن رجل عليه دين فله صيب في داره فغلة تغزل عليه

الدار

من

ان لا ياكل من اكله

كان

فَمَا بَلَّغْتَ غَلَّتْ آفَاتُهُ وَرَبَّاهُ تَتْلُو حَقِّهِمْ بِسُوءِ مَوَازِينٍ فَانْهَوُا عَنِ الدِّعَاءِ قَضَىٰ عَلَيْهِ نَفْسِي لِأَمْرِهِ فَقَالَ إِنْ كَانَ

في دار ما يقضو به دينه ويفضل منها ما يكفي وعياله فليبع الدار والا فليدا

باب

باب الرجل يموت غيباً قبل الورثة عليه السلام أحسن من محمد بن أبي عبد الله عن محمد بن أبي حمزة و

الحسين بن عثمان بن ابي عامر عن ابى عبد الله في رجل مات فآثره بعض أهله ورجل بدين قال يلزمه فلا وفاء

حَقَّقْتُ قَالَ الشَّيْخُ قَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ لَزِمَ مُحَمَّدًا لَزِمَهُ

جميع الذين في حصته يدل على هذا التفصيل ما روى أحمد بن محمد بن يحيى عن أبي عبد الله عن السدي بن محمد

عن أبي الجوزي وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن أبيه قال قال قيس بن عجلان مات وقد طهرته فأراد الورثة بعض

يدين على بيان يلزمه ذلك في شهادته ولا يكون ذلك كافي ماله وإن اثنان من العشرة وكانا يرش

عديلين أغير ذلك على الورثة وان لم يكنا عدلين الزمان حصتهما بقدر ما ورثتا ثم

بَابُ

[illegible]

باب من يخطب الناس في يوم الجمعة

[illegible]

هذه هي الحجة التي لا يجادلها احد من اهل العلم والادب في حق الله تعالى

يُحَايِضُهَا وَأَدَاكَ لَهَا يَلِي بِمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَلَكِنَّ قَدْ لَمْ يَكُنْ سَوَى مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ

كان هو وعيسى من الديان في ذلك سواء لان دينه دين غير متعلق بدمته وهم مشتهرون في

ذلك يدل على هذا التفصيل ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن بن محبوب عن

في بلاد قال سألت ابا عبد الله عن رجل باع من رجل متاعا الى سنة فمات المشتري قبل

ثم يحل ماله وأصحابه البالغ متاعه بعينه له أن يأخذه أخا حقه قال فقال إن كان عليه

بين وقدك هو اما عليه فلما اخذ ان حلق له فان ذلك حلال له وان لم يتركه فهو من دينه

10-11-12

صاحب المتاع كواحد من عليين يأخذ بحقيقته ولا سبيل له على المتاع

باب الفرض بغير المنفعة قيل بن علي بن محبوب عن أيوب بن نوم عن الحسن بن علي بن فضال

عن بشير بن مسلم عن أبي عبد الله قال قال أبو جعفر تخير القرض ما جاز المنفعة فكل من يخيّر

عن محمد بن الحسين عن صفوان عن ابن بكير عن محمد بن عبدون قال سألت أبا عبد الله

من القرض بغير المنفعة قال عبد القرض الذي يخرج بالمنفعة قائما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى

عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه ان رجلا اتى عليا قال ان لي على رجل

علاء الدار تكملة نواق
محمد بن الحسن

عبدالعزیز

بَابُ مَنْ يَكْبُرُ الَّذِي يَمْنَعُ مِنْهُ بَعْضُهُ بَعْضَهُ

٧

أَهْدَى إِلَيْهِ شَيْءٌ الْمَرْكُوبُ قَبْلَ ذَلِكَ فَانْزَعَهُ عَنْهُ أَنْ يَهْدِيَهُ بِلِيبِغِي أَنْ يَحْتَسِبَ لَهُ مِنْ مَالِهِ
 وَالْجَوَافِ الْأَخْرَافُ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوعًا عَلَى الْأَسْتِجَابِ وَيُجِيزُ أَجْرَهُ وَأَمْرُهُ أَنْ يَكُونَ أَشْطَرًا عَلَيْهِ
 أَنْ يَهْدِيَهُ لَهُ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ اخْتِارهُ بِلِيبِغِي أَنْ يَحْتَسِبَ مِنْ مَالِهِ يَدُلُّ عَلَى
 ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ عَنْ
 الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَدَا عَنْ اسْتَفْقِ بْنِ عَارِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَكُونُ
 لَهُ مَعَ رَجُلٍ مَالٌ قَرْضًا فَيُعْطِيهِ شَيْءًا مِنْ رَجُلِهِ فَيَقْطَعُ ذَلِكَ عَنْهُ فَيَأْخُذُ بِمَالِهِ مِنْ غَيْرِ
 أَنْ يَكُونَ يَشْتَرِيهِ عَلَيْهِ قَالَ لَا يَأْسُرُ بِهِ الْمَرْكُوبُ شَوْطًا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ هَذَا بِلِيبِغِي عَنْ
 أَخِي جَعْفَرِ بْنِ حَنَانَ الصَّبْرِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي دَفَعْتُ إِلَى أَخِي جَعْفَرِ بْنِ
 حَنَانَ مَالًا كَانَ لِي فَيُعْطِيهِ مَا أَتَقَدَّرُ عَلَيْهِ مِنْهُ وَأَقْبَدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنْ عِنْدِكَ تَقْدِيرًا كَرَوَا
 أَنْ ذَلِكَ فَاسْدَادٌ لِي لِمَلِكٍ وَإِنْ أَحْبَبْتُ أَنْ أَتَقَدَّرُ فِي ذَلِكَ إِلَى تَوْلَاكَ فَمَا أَقُولُ فَقَالَ إِنْ كَانَ يَصِلُكَ قَبْلَ
 أَنْ تَدْفَعَ إِلَيْهِ مَالَكَ قُلْتَ نَعَمْ قَالَ خُذْ مِنْهُ مَا يَسْطِيكَ وَكُلْ وَاشْرَبْ وَتَصَدَّقْ مِنْهُ وَجِزْ فَإِذَا دَفَعْتَ
 إِلَيْهِ فَقُلْ إِنْ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَتَى فِي يَدَيْكَ الْحُسَيْنَ بْنَ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَرِبٍ عَنْ جَعْلِبُورِ بْنِ دَرَجٍ عَنْ
 أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يَأْكُلُ عِنْدَ غَرِيمٍ أَوْ يَشْرِبُ مِنْ مَنَزَلِهِ أَوْ يَهْدِيهِ مَالًا لَا يَأْسُرُ فَمَا
 مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ وَعَلِيِّ بْنِ الشَّعْثَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَأَلْتُ عَنْ الرَّجُلِ يَسْلُقُ بَيْعًا أَوْ تَمَرًا مِنْ دِينَارٍ أَوْ يَقْبِضُ مَالًا يَسْلُمُ عَشْرَةَ دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةَ
 دِينَارًا قَالَ لَا يَحِلُّ لَهُ إِذَا كَانَ قَرْضًا يَجِبُ شَيْءًا فَلَا يَحِلُّ لَهُ الْوَجْهُ فِي هَذَا أَخْبَرَنَا شَيْخُ بَيْنِ أَحَدِنَا
 أَنْ يَحْمَلَ عَلَى غُيُوبٍ مِنَ الْكَرَاهِيَةِ وَالثَّانِي أَنْ يَحْمَلَ عَلَى أَنْ يَشْرِبَ ذَلِكَ فَلَا يَحِلُّ لَهُ عَلَى مَا بَيَّنَّا وَنَزَّاهُ بَيَانًا
 مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ اسْتَفْقِ بْنِ عَارِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الرَّجُلُ
 يَكُونُ لَهُ عِنْدَ الرَّجُلِ الْمَالُ قَرْضًا فَيَطْوِلُ مَكَثُهُ عِنْدَ الرَّجُلِ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا حَبَسَ مِنْهُ مِنْهُ فَيُزِيلُ الرَّجُلُ شَيْءًا
 بَعْدَ الشَّيْءِ كَرَاهِيَتَانِ يَأْخُذُ مَالَهُ حَيْثُ لَا يَصِيبُ مِنْهُ مِنْهُ تَأْخِذُ ذَلِكَ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْأَمْرَ شَرْطُ بَابِ
 الْمَوْلُوعِ عَلَيْهِ الَّذِي يَحْمِلُ بِلِيبِغِي عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْأَخْطَابِ عَنْ عَثَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ ظَرِيفٍ الْأَكْثَنِيِّ قَالَ كَانَ
 أَذُنُ الْغُلَامِ لَهُ فِي الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ فَافْلَسَ فَمَزَمَهُ مِنْهُ فَأَخَذَ ذَلِكَ الدِّينَ الَّذِي عَلَيْهِ وَلَيْسَ بِسَافِي
 ثَمَنُهُ وَمَا لِي مِنَ الدِّينِ فَسَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ أَنْ بَعَثَهُ لِي مَالًا وَإِنْ أَهْتَقَسْتَ
 لِي بِمَوْلَاكَ الدِّينَ يَقْبِضُ وَلَمْ يَزِمَهُ شَيْءٌ بِالْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَعْلِبُورِ بْنِ دَرَجٍ عَنْ
 خُرَافَةَ قَالَ سَأَلْتُ جَعْفَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا وَتَرَكَ عِدَّةً مَالًا فِي التَّجَارَةِ وَتَرَكَ

فيه

كله في برهيم
 ينيل برهيم

فقطه

كتاب الشهادات

ولد في يد العبد مال ومتاع وعليه من استدان العبد في حقه سيده في قهارة دون الورثة و
 غوما ما لم يتفقوا على ما يد العبد من المال والمتاع وفي رتبة العبد فقال الذي له دليل في تسليمه على
 رتبة العبد كالأهل ما في يده من المتاع والمال لأن بعض هؤلاء من النعماء جميعا فيكون العبد ما في يده الميراث
 فإن لم يكن له مال ولا ميراث لم يدرها ويقوم العبد وما في يده من المال ثم يقسم ذلك بينهم المحسن فإن
 عجزت العبد عما في يده من أموال النعماء رجوعا على الورثة فيما بقي لهم إن كان للميت ترك شيئا كان فصول
 من قربة العبد وما في يده من دين الغرما رتبة على الورثة كمال الشئ قد من الله رحمته إنما يلزم المولى وقد
 دين العبد إذا كان قد ادان في الاستدانة فما إذا لم يكن اذن في لا يكون الميراث البيع فلا يلزم ذلك
 فالجواب إن كانا مطلقين ينفق بن جلا على هذا التخصيص بدلالة ما جاء محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
 عن محمد بن محمد بن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له الرجل إذا
 لم يترك في التجارة قسيه عليه حين قال إن كان اذن لم يترك في الدين على مولاه وإن لم يكن اذن لم
 أن يستدين فلا شيء على المولى وليستحى العبد في الدين فأما رجاء محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن
 الحسين عن وهب بن خصص عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن مولود يبيع ويشترى قد علم بذلك
 مولا حق ماله على مثل ثمنه قال يستحق العبد فيما عليه إذا كان مولا لم يدين له ولا يستدان
 على ما فصل في الخبر الأول

كتاب الشهادات

باب العدالة للشيعة في الشهادات محمد بن محمد بن موسى بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن علي بن حنيفة
 عن موسى بن أبي بكر عن أبي بصير قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل بين المسلمين حق تقبل
 لشهادته لم يصدقوا فقال إن بيني وبينهم بالسنة والعتق والكن عن البطلان في اليد واللسان وبينه باجتناب
 الكبر والوقوع في طاعة الله عليه السلام من شرب الخمر والنساء والربوا وحقق الوالدين والفقراء من الوصف وغير ذلك
 والدليل على ذلك كله وأما الرجوع عبيد حق يحرم على المسلمين تقتيش ما هو له من عثرته و
 غيبته ويجب عليه مولاة وإظهاره في الناس بالتمام والصلوات الخمس إذا واطب عليه من و
 حافظه وأقربته بأحضان رعاة المسلمين وإن كان يختلف من جاحته ومصلحته لا من علة وذلك لأن
 الصلوات مستحقة في الذنوب ولو كان ذلك لم يكن لأحد من شهد على أحد بالصلاة لأن من لم يصب
 فلا صلوات له بين المسلمين لأن الحكم جوي فيه من الله ومن رسول الله بالحق في حجة بيته قال رسول الله
 لا صلوات له يصل الصلاة السلامين إلا من علة وقال رسول الله لا غيبة إلا من صلى في بيته وغرب عن جماعة

في العدة المعتبرة في الشهادة

على المسلمين

ثبت

له
البهاء
قوله الحيا

أصح

ولا يثبت على باطنه

ان

يجب

عليه

الحسن

ومن رغب عن جماعة المسلمين وجبت فتيته وسقطت بينهم عدالتهم وجوبهم له وإذا نفع له
 أمام المسلمين انذروه وحذروه فان حفر جماعة المسلمين ولا احرق عليه بيته ومن لم يجمعهم
 حرمت عليهم غيبته وثبتت عدالته بينهم **ابو القاسم** حفر بن محمد بن قولويه عن ابيه عن
 سعد بن عبد الله عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن علي بن عتبة وفيان بن حكيم الاودي
 عن موسى بن اكيل عن عبد الله بن ابي يعفور عن اخيه عبد الكري بن ابي يعفور عن ابي جعفر عليه السلام
 قال تقبل شهادة المرأة والنسوة اذا كن مستورات من اهل بيوتات معروفات بالستر و
 العفاف طبعات للاندراج فاركن للبدن والتبرج الى الرجال في انديتهم فلما امره ابو علي بن
 ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن
 البينة اذا قيمت على الحق **الحق** المفاضي ان يقض بقول البينة من غير مسئلة اذا لم يعرفهم قال
 فقال خمسة اشياء يجب على الناس ان ياخذوا بها بظواهر الحال والولايات والتنازع والمواثيق
 والذبايح والشهادات فاذا كان ظاهر ظاهر ما موافقات شهادته ولا فيشك عن باطنه
 فلا ينافي الخبرين الاولين من جهة احدى اذه لا يجب على الحاكم التفتيش عن باطن الناس
 وانما يحذر ان يقبل شهادة اذا كانا على ظاهر الاسلام والامانة وان لا يعرفهم بما يفتح
 فيهم ويوجب تفتيشه ومحق تكلف التفتيش عن احوالهم يحتاج الى من يعلم جميع الصفات
 المذكورة في **الحكم** الاول متفتية عنهم لان جميعها موجب التفتيش والتفتيش لا يقدر في
 قبول الشهادة والوجه الثاني ان يكون المراد بالصفات المذكورة في **الحكم** الاول الاخبار عن
 كونها قادمة في الشهادة وان لم يلزم التفتيش عنها والمسئلة والتمسك عن حصولها وانتقائها
 ويكون الفائدة في ذكرها انه ينبغي قبول شهادة من كان ظاهر الاسلام ولا يعرفه بغير شيء من
 هذه الاشياء فان مقتضى هذه الاوصاف المذكورة قلنا يقدر ذلك في شهادته
 وينع من قبولها ولا يندم قلنا ببياننا ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن
 حمزة بن ابي عبد الله عليه السلام في اربعة شهداء على رجل محسن بالزنا فدخل منهم ثلثان ولم يكد
 الاخر ان قال فقال اذا كانا اربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزنا ولا جرت شهادتهم جميعا
 واقية الحد على الذي شهدوا عليه انما عليهم ان يشهدوا بما اصابهم واولوا على الوالي ان يجيز
 شهادتهم لان يكونوا معروفين بالنسب محمد بن احمد بن يحيى عن سلمة عن محمد بن الحسين بن يوسف
 عن عبد الله بن النضر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال من ادعى الاسلام عرف بالاصلاح

في شهادة الشريك والمملوك

فی نفسہ جازت شہادتہ

باب شهادة الشريك الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سواة قال سألت عماراً
عن اليهود فقال الربيب وأنضم والشريك ودافع منهم ولا جبر والعبد والتابع للمقيم كل هؤلاء
ترد شهادتهم فأمّا ما روى الحسين بن سعيد عن القسم عن إبان عن عبد الرحمن قال سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن ثلثة شركاء نادى واحد وشهد الاثنان قال يجزئنا الوجه في هذا
الخبر إن شحله على أنها شهادة على شيء ليس لها فيه شرك فإذا كان كذلك جاز شهادتهما لشركهما وإنما
لا يجوز فيها الدفعية نصيب يثبت على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن إبان عن
أخبر عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن شركيين شهد أحدهما لصاحبه قال يجوز شهادته

الآن في شيء له فيه نصيب

باب شهادة المملوك أحمد بن سعيد عن القسم بن عمرو عن عبد الحميد الطائي عن محمد بن مسلم
عن أبي عبد الله عليه السلام في شهادة المملوك قال إذا كان عدلاً فهو جائز الشهادته وإن أول سرده
شهادة المملوك عمن الخطأ وذلك أنه تقدم إليه مملوك في شهادة فقال إن أئمت الشهادته فخرجت
على نفسي وإن كنتها أئمت برأي فقال كانت شهادته لما أتته لا بخير شهادة مملوك بعدك على بن
إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هبة الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال
أمير المؤمنين عليه السلام لأبأس بشهادة المملوك إذا كان عدلاً عنه عن أبيه عن ابن أبي عمير عن
القسم بن عمرو عن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المملوك تجوز شهادته قال نعم
إن أول من رده شهادة المملوك لقائل أبو جعفر محمد بن عتيق الحسين بن بابويه باسناداً عن أحمد بن
محمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لا تجوز شهادته
العبد المسلم على الكافر المسلم الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحمد ما
عليهما السلام قال تجوز شهادة المملوك من أهل القبلة على أهل الكتاب وقال العبد المملوك
لا تجوز شهادته عن فضالة عن العلاء عن محمد بن أبي جعفر ورواه عن سعيد عن أبي بصير عن
أبي عبد الله عليه السلام وعقبن بن عيسى عن سماعة عن أبي عمير عن حماد عن الحلبي جميعاً عن أبي عبد الله
في المكاتب يثبت نصفه في شهادته في الطلاق قال إذا كان مع رجل وامرأة وقال أبو بصير
وإذا فلا تجوز قال الوجه في الجمع بين هذه الأخبار ما أحد شديدين إما أن تحمل هذه الأخبار الأخيرة
على وجه من التقية لأنها موافقة لمذهب من تقدم على أمير المؤمنين عليه السلام على ما بين

المربية: هويدا
 محل التربية: ١٣
 على الفوم، مملوك
 يبيع من نفسه
 الطراوة: ١٧

۲۲
عَلَيْهِ سَلَامٌ

سَامِعُ بْنُ أَبِي حَبِيزٍ

في شهادة المملوك

في الاحتياط لا ولا توجه الاخران نحوها على ان شهادة المالك لا تقبل لمواليهم وتقبل لمن عدم
لوضع التهمة وحمل مال مواليهم فاما ما تضمنه رواية الحلبي ومائة والي خبر من ان شهادة المكاتب
تقبل في الطلاق اذ شهد معه رجل وامرأة يؤكدها قدمناه من جواز قبول شهادة المالك لان
ادخل المرأة في الشهادة على الطلاق انما هو لوضوب من التقية لا لانه يبين في كتابنا الكبير ان
شهادة النساء لا تقبل في الطلاق اصلا والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه الحسين بن سعيد
عن فضالة عن ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله قال سألته عن الرجل المملوك تجوز شهادته
لغير مواليه فقال تجوز في الدين والشئ اليسير فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير
عن جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المكاتب تجوز شهادته فقال في القتل وحده
فالمجزة في هذا الخبر ايضا قدمناه في الإجابة الاولى لانه اذا جاز قبول شهادته في القتل جاز في كل شئ فاما
ما رواه ابو عبد الله عليه السلام عن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن حماد عن
الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك جارية ومملوكين فوريثها اخ له فاحتق
العبدان وولدت الجدية غلاما فشهدا بعد العتق ان مولاها كان اشهدا انه كان يقع على
الجارية وان الحبل منه قال تجوز شهادتهما ويروى عبيد بن كحاشا في ما قدمناه من ان
شهادة المملوك لا تقبل لماله ولا عليه لان الشهادة انما جازت في الوصية خاصة وحرمي
ذلك المجري شهادة اهل الكتاب في الوصية من انهما تقبل فيها ولا تقبل فيما دها ويكون
ذلك عند عدم المسلمين فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن
المغيرة عن اسمعيل بن زياد عن جعفر بن ابية عن علي عليه السلام ان العبد اذا شهد لم يفتق
جازت شهادته اذا المروءة الحاكم قبل ان يفتق وقال علي عليه السلام وان احتق العبد بالشهادة
لم تجز شهادته فالوجه في قوله عليه السلام اذا المروءة الحاكم ان تحمل على انه اذا المروءة
لنفسه انما يقبل في قبول الشهادة لا لاجل العبودية وقوله عليه السلام ان احتق لم يفتق
لم تجز شهادته يحمل على انه اذا افتقه مولا يشهد له لم تجز شهادته .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۲۲
ای

سُكَّانُ

21

باب الذي يستشهد ثم يسلّم على من يقول شهادته أم لا أحمد بن محمد عن ابن أبي حمزة
عن محمد بن الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن فقهاء الشهد على شهادة
ثم سلّم بعد التجرع شهادته قال نعم هو على موضع شهادته علي بن محمد بن عيسى عن يونس عن
العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال سألت عن العوراني يشهد شهادة فسلم

فيمر بسنة ثم يسلم وكيفيته الشهادة على النساء

النعمان بن النعمان شهدته قال نعم الحسين بن سعيد عن فضالة عن الملا عن محمد بن مسلم عن احمد
عليه السلام قال سألت عن نضواني الشاهد على شهادة ثم اسلم بعد ان تجوز شهادته قال نعم هو على
موضع شهادته عنه عن القسم بن سليمان عن عبيد مثله ولم يقل في حديثه نعم فاما ما رواه الحسين
بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن نضواني الشاهد على شهادة
ثم اسلم بعد ان تجوز شهادته قال لا فهذا اخبر شاذ من ان لا لا خبر الكثرة التي قدمنا بعضها و
لا يصح هذا على ما يجرى في الحديث بل يكون مخرج مخرج الفتية لان ذلك مذهب بعض العامة
وباب كيفية الشهادة على النساء احمد بن محمد بن عيسى عن اخيه جعفر بن محمد بن عيسى عن
ابن يقطين عن ابى الحسن باحوال عليه السلام قال لا يأس بالشهادة على اقل المرأة وليست
بمسفرة اذا عرفت بيننا او من يبرهنها فاما ان لا تقرب بعينها او لا يحضر من يبرهنها فلا يجوز
لشهود ان يشهدوا عليها وعلى اقلها دون ان تسترو ينظرون اليها فاما ما رواه محمد بن الحسن
الصفا قال كتبت الى الفقيه في رجل ابرأ ان يشهد على امرأة ليس لها نجوم هل يجوز ان يشهد
عليها او من وراء السترة سمع كلامها اذ تشهد بجلدها لانها فلا تنة بنت فلان التي تشهدك
وهذا الكلام لا يجوز له الشهادة عليها حتى يبرز ويثبتها بيننا فوقع تنقيب وظهر للشهود فاشاء
الله فلا ينافي الخبر الاول من حين أحدهما ان يكون محمولا على الاحتياط والاستظهار والثالث
ان يكون قوله تنقيب وظهر للشهود الذي يعرفون بانها فلا تنة لانه لا يجوز لهم ان يعرفوها
بانها فلا تنة بسامع الكلام وان لم يشاهدوها لان الاستنباه يدخل في الكلام بعيد من
ومحمله مع البروز والملاحظة

باب الشهادة على الشهادة محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن ذبيان بن الحكم عن
موسى بن اكيل عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام في شهادة الرجل وهو بالخفوة
في البلدة قال نعم ولو كان خلف سارية يجوز ذلك اذا كان لا يمكن ان يغمها هو لطلعت عنه ما عن ابن
يحيى وبقية ما فلا بأس باقامة الشهادة على شهادة فاما ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن
محمد بن يحيى الخزاز عن فضائل بن ابراهيم عن جعفر عن يديه ان عليا عليه السلام
قال لا قبل شهادة رجل على رجل حتى وان كان باليمن فهذا الخبر محتمل وهو ما أحدهما ان يكون المرأة
لا تقبل شهادة رجل على رجل حتى علمت عليه غائبا لانها كان مع الغائبين تنقار من هذه
البيوت وتطلها وذلك لا يجوز لاننا قد بينا في كتابنا الكبير ونذكر فيها ما يدل على ذلك لان

ما يبرهنها

غائب
غيره

في شهادة الاجير

الغائب يحكم عليه ويبيع ملكه ويقضى دينه ويكون هو على فخته اذا حضر ويؤخذ من خصمه الكفارة
 بالمال والثاني ان لا تقبل شهادة رجل على شهادة رجل حي وان قبله على شهادته بعد موته و
 ذلك ايضا لا يجوز لما تقدم في الخبر الا ان كان له تقبل شهادة على شهادة وان كان حاضرا اذا منعه
 من الحضور مانع والثالث وهو الاول ان يكون المراد بالخبر انه لا يجوز قبول شهادة رجل واحد
 على شهادة رجل بل يحتاج الى شهادة رجلين على رجل ليعتوما مقام شهادته والذي يدل
 على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن
 ابي عبد الله عليه السلام عن ابي يعين عن ابي اذ كان لا يجيز شهادة رجل على رجل الا في شهادة رجلين على رجل
باب شهادة الاجير محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه
 عن علي بن عقبة عن موسى بن اكيل الفيرزي عن العلان بن سيابة عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان
 امير المؤمنين عليه السلام لا يجيز شهادة الاجير قال الشيخ قدس الله روحه هذا الخبر وان كان
 عاما في ان شهادة الاجير لا تقبل على سائر الاحوال وطلاقا فينبغي ان يخص بيقيد بمجال كونه
 اجيرا لمن هو اجيره فاما لغيره او له بعد مفارقه له فانه لا بأس بها على كل حال يدل على ذلك
 ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين بن صفوان عن ابي الحسين عليه السلام قال سألت
 عن رجل اشهد اجيره على شهادة شتر فارقته انجوز شهادته له بعد ان يفارقه قال نعم كذلك
 اذا عتق جازت شهادته عنه عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن معاوية عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال لا بأس بشهادة الضيف اذا كان غنيفا صائنا قال وكيفية شهادة الاجير انما يحبه
 ولا بأس بشهادته لغيره ولا بأس به بعد مفارقه
باب انه لا تجوز اقامة الشهادة الا بعد الذكر احمد بن محمد بن محمد بن حسان عن ادریس
 بن الحسن عن علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشهد وادشهادة حتى تعرفها كما تعرفت
 هكذا علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
 لا تشهد وادشهادة ولم تذكر ما فات من شاء كتب كتابا ونقش خاتما الحسين بن سعيد قال
 كتب اليه جعفر بن عيسى جعلت قد اذبح في جبهان لنا بكيتة ورموا انهم شهدوني على ما فيه
 وفي الكتاب اسمي بخطي قد عرفته ولست اذكر الشهادة وقد عرفت اليها فاشهد لهم على
 معرفتي له اسمي في الكتاب لست اذكر الشهادة ولا يجزى لي التيقا حتى تذكرها كان اسمي في الكتاب
 بخطي ولم يكن لا تشهد فاما ما رواه احمد بن محمد بن الحسين بن علي بن فضال عن حماد

انه

الشاهد الاول

سكنجوز

الحسن

ما بها
آية

الحسين
تعرفها

لا تشهد

اذا

في التخيير فامة الشهادة الا بعد الذكر

١٣

بن عيسى عن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يشهد في علي الشهادة واعرف
 محلي وخاقي ولا اذكر من الباقي قليلا ولا كثيرا قال فقال لي ان كان صاحبك ثقة وموصو رجلا
 ثقة فاشهد له فهذا الخبر ضعيف فخالفت للاصول لا فاقدينا ان الشهادة لا تجوز فامة الشهادة الا
 مع العلم وقد قدمنا ايضا الاخبار التي تقدمت من ان لا تجوز فامة الشهادة مع وجوه الخطا
 انتم اذ لم يدركها والوجه في هذه الرقالة اذا كان الشاهد الاخر يثق به وثقة بما هو من جازله
 ان يشهد اذا غلب على قلبه حجة على انضمام شهادته اليه وان كان الا حوط ما تضمنه الاخبار لا دولة
باب ما يجوز شهادة النساء فيه وما لا يجوز التحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد بن
 الحجلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال بن رسول الله صلى الله عليه وآله ايجاز شهادة النساء
 في الدين وليس معهن رجل يوثق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول لا تجوز شهادة النساء في رواية الهلال ولا يجوز في الرجلين و
 اربع نسوة ويجوز في ذلك ثلثة رجال وامرأتان وقال تجوز شهادة النساء مع رجل واحد من بلاد رجال
 في كل ما لا يجوز للرجال النظم اليه ويجوز شهادة القابلة وحدها في المغنوس على بن ابراهيم عن
 ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحجلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن شهادة النساء
 في الرجم فقال اذا كان ثلثة رجال وامرأتان فاذا كان رجلان واربع نسوة لم تجز في الرجم احمد بن
 محمد بن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت عن شهادة النساء قال تجوز شهادة النساء
 وحدهن على ما لا يستطيع الرجال يتظنون اليه ويجوز شهادة النساء في الكناح اذا كان معهن رجل
 ولا يجوز في الطلاق ولا في الدم غير انها تجوز شهادة ثنتين في حد الزنا اذا كان ثلثة رجال وامرأتان
 ولا يجوز شهادته ولا يزوج نسوة احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن محمد بن الفضيل قال سألت ابا الحسن
 عليه السلام قال قلت لم تجز شهادة النساء في كناح او طلاق او في رجم قال يجوز شهادة النساء
 فيما لا يستطيع الرجال ان يتظنوا له وليس معهن رجل ويجوز شهادة ثنتين في الكناح اذا كان معهن
 رجل ويجوز شهادة ثنتين في حد الزنا اذا كان ثلثة رجال وامرأتان ولا تجوز شهادة رجلين واربع نسوة
 في الزنا والرجم ولا تجوز شهادة ثنتين في الطلاق ولا في الدم سهل بن زياد عن ابن ابي نجران عن
 مشي الخنا عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن شهادة النساء تجوز في الكناح قال
 نعم ولا تجوز في الطلاق وقال علي عليه السلام تجوز شهادة النساء في الرجم اذا كانوا ثلثة رجال و
 امرأتان فاذا كان اربع نسوة ورجلان فلا تجوز في الرجم قلت تجوز شهادة النساء مع الرجل قال لا

فائدة

باب ما يجوز فيه شهادة النسوة

الطائفة
الطارقة

احمد بن محمد بن محبوب عن ابي ابيهم انما في قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يجوز شهادة النسوة فيما لا يستلج الرجال ان ينظروا اليه ويشهدوا عليه وتجوز شهادتهن في النكاح ولا تجوز في الطلاق ولا في الدم وتجوز في حد الزنا اذا كانوا ثلثة رجال وامرأتان ولا تجوز اذا كان رجلان ^{جعفر} واربع نسوة في الزعم فاما ما روي عن ابي ابيهم عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا شهد ثلثة رجال وامرأتان لم تقبض الزعم ولا تجوز شهادتهن في القتل والوجه في هذا الخبر احد شيئين أحدهما ان يكون مخرج مخرج التقية لان ذلك مذهب اكثر العامة والثاني ان يكون محمولا على انه اذا لم يتكامل جواز قبول شهادتهن فاما مع كمالها فلا بد من قبولها على ما تقدم في الاخبار فاما ما روي جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد بن سعد بن عبد الله عن احمد بن ابي عبد الله البرقي عن ابيه عن غياث عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي عليه السلام قال لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في العتق وعنه عن عبد الله بن الفضل بن محمد بن هلال عن محمد بن الاشعث الكندي قال حدثنا موسى بن اسمعيل عن ابيه قال حدثني ابي عن ابيه عن جده عليه السلام قال كان علي عليه السلام يقول لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في العتق فاما يتفهم هذا ان الخبران يحتمل ان يكون المراد به ان لا تقبل شهادتهن في الحدود وسوى الزعم لانا لم ثبت بشهادة النساء في حد السرقة وشرب الخمر وما يجرى ذلك من الحدود وانما قصره زاه على الزعم وحد الزنا فاما ما روي احمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن اسمعيل عن ابيه اسمعيل بن عيسى قال سألت الرضا عليه السلام هل تجوز شهادة النساء في الزعم فمن غير ان يكون معهن رجل قال لا هذا لا يستقيم فلا بدنا في ما تقدم من انه تجوز شهادتهن في النكاح لان هذا الخبر يعمل شيئين أحدهما ان يكون محمولا على الكراهية ولاجل ذلك قال هذا لا يستقيم ولم يقل لا يجوز لان الفضل ان يكون في شهادة النكاح الرجال او الرجال مع النساء لا يكون نساء على الانفراد والوجه الاخر ان تحمل على التقية لان ذلك مذهب العامة فاما ما روي احمد بن محمد بن عيسى عن ابيه عن ابي عبد الله عن ابيه عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي عليه السلام ان كان جعل شهادة النساء لا تجوز في طلاق ولا نكاح ولا في حدود الا في الديون وما لا يستلج الرجال النظر اليه فلا يتلخ ما تقدم من الاخبار لان الكلام على هذا الخبر ومثل الكلام على الخبر الاول من محله على التقية او محله على غيوب من الكراهية والذي يدل على ان محله مخرج التقية

النساء
بيان

باب يجوز فيه شهادة النساء

ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن محمد بن خالد وعمر بن حبيب عن علي بن النعمان
 عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن شهادة النساء في النكاح
 بلا رجل معهن إذا كانت المرأة منكورة فقال لا بأس به ثم قال ما تقول في ذلك فتبها وكم
 قلت يقولون لا يجوز إلا بشهادتين عدلين فقال كذبوا الصنع لله هونوا واستغفروا
 بعزائم الله وفرغوا منهن وشدة دوا وعظموا ما هوّن الله أنّ الله امر في الطلاق بشهادتين عدلين
 فإذا البازر والطلاق بلا شاهد واحد والنكاح لم يجرى عن الله في حزيمة فسق
 رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك الشاهدين تأديبا ونظرا لأن لا يتكرّر الولد والمهر
 وقد ثبتت عقدة النكاح ويسهل الفرج ولا أن يشهد وكان أمير المؤمنين
 عليه السلام يجيز شهادة امرأتين في النكاح عند الكفار مجبين في الطلاق إلا يشاهدن
 عدلين قلت فإني ذكر الله تعالى فرجل وامرأتان فقال ذلك في الدين إذا لم يكن جهلن
 فرجل وامرأتان ورجل واحد ويمرئ المدعي إذا لم يكن امرأتان قضى بذلك رسول الله
 صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام بعده عندكم فإما ما تضمنته خبر
 إبراهيم الخافق وخبر زرارة ومحمد بن الفضيل وأبي بصير المتقدم ذكرهم من أن شهادة
 النساء لا تقبل في الدم لا ينافيه ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن
 دراج وابن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلنا يجوز شهادة النساء في الحدود
 قال في القتل وحده إن عليا عليه السلام كان يقول لا يبطل دم امرئ مسلم إلا بالرجوع إلى الجمع
 بين هذه الأئمة أن شهادة اثنين لا تقبل في الدم معني أن ثبت فيه القود وإن كان يجوز أن
 يثبت بها الذنية وقد نبه أبو عبد الله عليه السلام على ذلك بقوله إن عليا عليه السلام كان
 يقول لا يبطل دم امرئ مسلم والخبر أن الذين ذكرناهم عن غياث بن إبراهيم ومحمد بن محمد
 الأشعث يقولون إن الأمر بذلك لأنه إنما نفى شهادتهم في القود دون الذنية ويجوز أن
 يكون المراد بذلك أن شهادة اثنين لا تقبل في الدم على الأفراد وإنما تقبل شهادتهم مع كون
 الرجال معهن والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه أبو نضر بن عبد الرحمن عن الفضل بن صالح عن
 زيد الشحام قال سألت عن شهادة النساء قال فقال لا يجوز شهادة النساء في الرجم والجمع ثلاثة
 رجال وامرأتان فإن كان رجلا واحداً واربعة نساء فلا تجزى في الرجم قال قلت فمخبر شهادة النساء
 مع الرجال في الدم فقال نعم الحسن بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن الكناقي عن أبي عبد الله

فيما يجوز فيه شهادة النساء

عليه السلام قال قل على عليه السلام شهادة النساء يجوز في الكفاح ولا يجوز في الطلاق
وقال اذا شهد ثلثة رجال وامرأتان جاز في الرجم واذا كان رجلان واربعة بنوة يجوز
يؤكد ما ذكرناه
شهادة النساء في الذم مع الرجال والذي يزيد ذلك بياناً ما روي عن الحسن بن سعيد عن الثوري
عن عاصم عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام
في غلام شهد عليه امرأته دفع غلاماً في بئر فقتله فجازا في شهادة المرأة بحسب شهادة
المرأة محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن حسان عن ابي عمران عن عبد الله بن الحكم قال سألت
لما عبد الله عليه السلام عن امرأة شهدت على رجل انه دفع حبشياً في بئر فمات قال على
الرجل ربع دية الضحية بشهادة المرأة فاما ما روي الحسن بن سعيد عن حماد عن ربي عن ابي
عبد الله عليه السلام قال لا يجوز شهادة النساء في القتل فالوجه فيه ان يضرباً قد مضاه
في غيره ومن الاخبار الحسن بن سعيد عن الثوري عن عاصم عن محمد بن قيس عن ابي جعفر
عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في قضية لم يشهد بها الا امرأة فحلف
ان تجازر شهادة المرأة في ربع الوصية عنه عن حماد عن ربي عن ابي عبد الله عليه السلام
في شهادة امرأة حلفت رجلان يوصي فقال الثوري في ربع ما وصى بحسب شهادة رجلين فاما
ما روي محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابراهيم بن محمد الهادي قال كتب احمد
بن هلال الى ابي الحسن عليه السلام شهدت على وصية رجل لم يشهد بها غيرها و
في الوصية من يصدقها ويقيم ثبوتها فكتب لا الا ان يكون رجل وامرأتان وليس جواز
ان تتخذ شهادتهما فلا يعارض الخبرين الاولين لان رواية احمد بن هلال وهو ضعيف
فاسد المذهب لا يلتفت الى حديثه فيما يخص بنقله ولو سلم لما كان نعله على انه لا يجوز
شهادتهما في جميع الوصية بل لا يجوز في ذلك الا رجلان او رجل وامرأتان وليس في الخبر
انه لا يجوز شهادة ثلثة في ربع الوصية بل هو محتمل له وعلى هذا الاتفاق بين الاخبار فاما
ما روي احمد بن محمد عن محمد بن اسمعيل قال سألت الرضا عليه السلام عن امرأة ادعى بعض
اهلها انما اوصيت عن موتها من ثلثها يعترف رقبته لها ايضاً ذلك وليس على ذلك
شاهد الا النساء قال لا يجوز شهادة النساء في هذا الوجه في هذا الخبر يحتمل ان
يكون ما ذكرناه في الخبر الاول سواء محتمل الخبران وجه الخبر هو جعلهما على التثنية لانها
موافقة للاحاب العامة احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن محمد بن يزيد قال سألت

فيما يجوز فيه شهادة النساء

ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وترك امرأته وهي حامل فوفيت بعد موته غلاما ثم
 مات الغلام بعد ما وقع في الارض فشهدت المرأة التي قبلتها ان لم تستهل وصاح حين وقع
 الى الارض ثم مات قال علي الامام ابي حمزة شهادة حق في ربيع مائة الف الف درهم عن
 ابي بصير عن داود بن سرجان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اجيز شهادة النساء في الحبس
 صراح او لم يصح وفي كل شيء لا ينظر اليه الرجل يجوز شهادة النساء فيه فكل من يعقبوه عن
 الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن النشا عن امان بن عثمان عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سألت عن المرأة يخبرها الموت وليس عندها الا امرأة تجوز شهادتهما لا
 تجوز قال يجوز شهادة النساء في المنفوس والعذرة الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد
 عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن شهادة النساء في النكاح قال يجوز اذا كان
 معهن رجل وكان علي عليه السلام يقول لا اجيزها في الطلاق قلت تجوز شهادة النساء
 مع الرجل في الدين قال نعم وسألت عن شهادة القابلة في الولادة قال يجوز شهادة القابلة
 قال ويجوز شهادة النساء في المنفوس والعذرة وحديثي من سمعه يحدثن ان اباه اخبر عن رسول
 الله صلى الله عليه وآله ان ما نزل من شهادة النساء في الدين مع عيين الطالب يهلك بالله ان
 حقه حتى عنه عن حماد بن عيسى عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا قبل
 شهادة النساء في روية الهلال ولا في الطلاق الا امرحان عذرا عن عثمان بن صفوان
 وقضائة عن العلاء عن احمد بن علي عليه السلام قال لا يجوز شهادة النساء في الهلال وسألت عن
 تجوز شهادة من لم يمسك في العذرة والنفسا فاما ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن خالد
 وعلي بن حديد عن علي بن النعمان عن داود بن الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تجوز
 شهادة النساء في الفطر الا شهادة رجلين عدلين ولا بأس في الصوم بشهادة النساء ولو امرأة
 واحدة قال الوجه في هذا الخبر ان يخل على اذنه وينجي الملائكة ان يصوم عند شهادة المرأة
 استظهارا ولا يجرى صوم شهره ضمان بل يصوم على الله من شعبان فانه لا يمس على
 ان يقتل الى شهادتها شهادة من يجب العمل بقوله في روية الهلال الحسين بن سعيد عن
 حماد عن حمزة عن محمد بن مسلم قال سألت تجوز شهادة النساء وحدهن قال نعم في العذرة والنفس
 عنه عن القسم عن امان بن عبد الرحمن قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة يخبرها
 الموت وليس عندها الا امرأة تجوز شهادتهما قال تجوز شهادة النساء في العذرة والمنفوس و

عنه

عنه

ابن عبد الله

انه

الكافي

باب ما يجوز فيه شهادة النساء

قال تجوز شهادة النساء في الحدود مع الرجال **محمد بن محمد بن يحيى** عن الحسن بن موسى عن يزيد بن اسحق عن هرون بن حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال قال تجوز شهادة امرأتين في استحلال المحسنين سعيد بن مسروق وعبد بن خالد عن ابن بكير عن عبيد بن نزار عن ابي عبد الله عليه السلام قال تجوز شهادة المرأة في الشئ الذي ليس بكبير ولا ملدؤون ولا يجوز في الكثير عنه عن الحسن بن حمزة عن ساعدة قال قال القابلة تجوز شهادة في الولد على قدر شهادة المرأة الواحدة قال الشيخ ابو جعفر هذا الخبر والخبر المتقدم ينبغي ان يكون العمل عليه من ان شهادة المرأة تقبل في المولود بقدر اسرها وقها وهي الرج من ميراث المولود وفي الخبر الاخبار التي قدمناها من انه تقبل شهادة المرأة في النفوس بالاطلاق على هذا التقيد لثلاثين اقص الاخبار ولا تتأخر الاحكام وكذا في ذلك بيان ما رواه محمد بن علي بن محبوب باسناد عن ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول تجوز شهادة القابلة في المولود اذا استحل وصاح في الميراث ويورث الثلث من الميراث بقدر شهادة امرأة قلت فان كانت امرأتين قال تجوز شهادة قمار في النصف من الميراث قمارا ما رواه الحسن بن سعيد عن فضالة عن ابراهيم عن عبد الله بن سليمان قال سألته عن امرأة حضرتها الموت وليس عندها الا امرأة تجوز شهادتها قال لا تجوز شهادتها الا في النفوس والحدود قالوا في هذا الخبر ما قدمناه في خبرنا محمد بن حلال من انه لا تقبل شهادتها في جميع الوصية وان جاز قولها في الميراث علمنا بانها **محمد بن محمد بن يحيى** عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال حدثني الثقة عن ابي الحسن عليه السلام قال اذا شهد لطالب الحق امرأتان ويميز **محمد بن جابر** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله اجاز شهادة النساء مع عيين الطالب في الدين يملأه بالله ان حقه الحق في الشئ قدس الله روحه ينبغي ان يحل هذا الخبر لاجل على الخبر الاول المقيد وهو ان كان يجب شهادة رجل واحد ويميز للمدعي الحق في الدين كذلك يجب شهادة امرأتين ويميز للمدعي ولا تقبل في ذلك شهادة امرأة واحدة على حال **باب ما يجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعي** **احمد بن محمد بن عيسى** عن علي بن الحكم عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يجيز في الدين شهادة رجل واحد ويميز صاحب الدين ولا يجز في المال الا شاهدان

محمد بن حسن

ثاني

علمنا وقناه

أن

باب ما يحجز فيه شهادة الرجل مع غيره المدعى

٩

عدل علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن عيسى عن يونس عن زرعة عن سماعة عن ابي جبير
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له عند الرجل الحق وله شاهد واحد قال
قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضي بشهادة واحد وبين صاحب الحق وفي ذلك في الدين
الحسين بن سعيد عن الثوري بن سعيد عن القسم بن سليمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في الشهادة رجل واحد مع يمين الطالب في الدين وحده
الحسين بن سعيد عن صفوان عن حماد بن عثمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول كان علي بن ابي طالب في الدين شهادة رجل ويمين للمدعى فاما ما رواه الحسين بن سعيد

عن حماد بن عيسى قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول حدثني ان رسول الله صلى الله
عليه وآله قد قضى بشهادة ويمين محمداً يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار
عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله
صلى الله عليه وآله يقضي بشهادة واحد مع يمين صاحب الحق الحسين بن سعيد عن القسم
من ابان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله واحد مع يمين صاحب الحق فحضره عن فضالة عن ابي حريز عن ابي عبد الله عليه السلام

قال اجاز رسول الله صلى الله عليه وآله الشهادة شاهد مع يمين صاحب الحق افا حلف ان الحق
فلا تاتي بين هذه الاخبار والاول لان هذه الاخبار وان كانت عامة ان
رسول الله صلى الله عليه وآله قضى بذلك ولم يبين فيما يقضي فينبغي ان نعلمها من الاخبار
المقدمة المفصلة بان نقول انه قضى بذلك في الذين على ما تفضلت الرقيات الاولى و

الحكم بالمفصل اولى منه بالاجل وقد بينا في غير موضع فاما ما رواه محمد بن احمد بن

يحيى عن عبد الله بن احمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه

السلام قال لو كان الاصل لدينا اجزاء لشهادة الرجل الواحد اذا علم منه خبر مع يمين الخصم
في حقوق الناس فاما ما كان من حقوق الله او ربه فلا لحد ولا فيه هذا الخبر ايضا فلهذا
ان يحكم بذلك في حقوق الناس الذي هو الذين دون ما عداهم من الحقوق لما بين في

الاخبار المتقدمه متلما بينا انه اذا وكرناه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير

عن عبد الرحمن بن الجراح قال دخل الحكم بن عتيبة وسلم بن كميل على ابي جعفر عليه السلام فساله
عن شاهد ويمين قال قضى به رسول الله صلى الله عليه وآله وقضى به علي بن محمد بن كمال الكوفي قال

فقال

باب إذا شهد أربعة على امرأه بالزنا الحكم فيها

هذا خلاص القرآن قال وابن وجد تم وخلاف القرآن فقال إن الله تعالى يقول واشهدوا ذوى
عدل منكم فقال أبو جعفر عليه السلام فقولوا شاهدوا ذوى عدل منكم هكذا يجبوا لشهادة
واحد وبميناتهم قال إن علياً كان قاضياً في مسجد الكوفة فمتر به عبد الله بن قفل التميمي ومعه
درج طلحة فقال له على عليه السلام هذا درج طلحة اخذت غلوا يوم البصرة فقال له عبد الله
بن قفل اجعل يعني وبينك قاضياً الذي رغبته المسلمين فبصل بينهم وبينه شيئاً فقال له هذا
درج طلحة اخذت غلوا يوم البصرة فقال له شرح هات على ما تقول بينة فانها أحسن فشهد أنها
درج طلحة اخذت غلوا يوم البصرة فقال هذا شاهد واحد ولا أقضي بشيء ما حدث حتى يكون
معدن قال فذا عاقر فشهد أنها درج طلحة اخذت غلوا يوم البصرة فقال له شرح هات على ما تقول
لا أقضي بشهادة مملوك قال فغضب على عليه السلام وقال خذوها قل هذا أقضي به يومئذ
مات قال فقول شرح عن مجلسهم قال لا أقضي بأين اثنين حتى تخبرني من أين قضيت به يوم
تلك مات فقال لو ليك أو وليك اني لما أخبرتك انما درج طلحة اخذت غلوا يوم البصرة
فقلت هات على ما تقول بينة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله حيث ما وجد غلوا اخذ
بغير بينة فقلت رجل لم يسمع الحديث فهذه واحدة ثم اتيتك بحسن فشهد فقلت هذا واحد
ولا أقضي بشهادة رجل واحد حتى يكون معدن وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بشهادة
واحد وبين فما كان ثلثان ثم اتيتك بقدر فشهد أنها درج طلحة اخذت غلوا يوم البصرة فقلت
هذا مملوك ولا أقضي بشهادة مملوك ولا بأس بشهادة مملوك إذا كان معك ثم قال ليك وقال محمد بن
يونس من أمرهم على ما هو أعظم من هذا أو لا ينافي هذا الخبر ما قد مضى من الأخبار من أن شهادة
العاقد إنما تقبل مع يمين صاحب الحق في الدين وحده لا أن أمير المؤمنين عليه السلام إنما فكر
على شرح قول لا أقضي بشهادة واحد وأطلق ذلك في كل موضع فأراد أمير المؤمنين عليه
السلام أن ينهجه على خطأ وكان هذا ليس بهام في سائر الحقوق لأن في الحق ما يقضي
بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق الذي كان ينبغي أن يستثنى ولا يطلق القول إطلاقاً
أن الذي يقول عليه أن تقبل بشاهد واحد ويمين المدعى في كل ما كان ما لا ادعى به إلى

جعلته
فاق بالحسن
واحد

محله
على
نقول

أمرهم

بينه
ط

غير مختلف بل
متفق

باب أنه إذا شهد أربعة على امرأة بالزنا أحدهم زوجها معاً محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن
معروف عن عباد بن كثير عن إبراهيم بن نعيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة شهدت

باب القاذف له اعرفت توبة قبلت صلاة

عن ابي ابياتا الزنا احدثهم من زناهما قال يجوز شهادة محمد وقد روى ان الزوج بلاعنها ويحسدون الباقي
 حدث المفترى روى ذلك احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن اسحق بن خراش عن زهير
 عن احمد بن عليهما السلام في اربعة شهد واعلى امر ابا زنا احدثهم من زناهما قال بلاعن و
 يبلدون الا اخرون واخبر الاول اولي بان يعمل عليه لانه موافق لكتاب الله تعالى
 قال الله عز وجل والذين يرمون امرؤا بهم ولم يكن له شهادة الا انفسهم فشهادة احداهم
 اربع شهادات بالله فبئزنا ما يجزيه الا ان ياتي بالثلاثة من الشهود الا نفسه فانه بلاعنها
 فاما اذا اتي بالثلاثة الذين لم يرميهم اربعة فلا يصح عليه اللعان **باب**

أولى

ان القاذف اذا عرفت توبة قبلت شهادته احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسحق
 بن زياد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكنافي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 القاذف بعد ما يقيم عليه لحد ما توبته قال يكذب نفسه قلت ادأيت ان اكذب نفسه و
 تأبى ان تقبل شهادته قال نعم عنه عن ابن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن المحذوف ان تأبى تقبل شهادته فقال اذا تاب وتوبته ان يرجع ما قال فليكن ب
 نفسه عند الامام وعند المسلمين فاذا فعل فان على الامام ان يقبل شهادته بعد ذلك على
 بن ابي ابياتا عن اسحق بن محمد بن عيسى عن بعض اصحابه عن احمد بن عليهما السلام قال
 سألت عن الذي يقدن الحصنات تقبل شهادته بعد الحد اذا تاب قال نعم قلت وما توبته
 قال نعم فيكذب نفسه عند الامام ويقول قد اقرت على فلانة وتوبت ما قال عنه عن
 ابيه عن الوفاء عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام شهد
 عند رجل وقد قطعت يده ورجله شهادة فاجازها وتوكلان تأبى وعرفت توبته وتجدنا
 الاسناد قال امير المؤمنين عليه السلام ليس يصيب احد حد اقيم عليه ثم يتوب الا اجازت
 شهادته الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد وسامع عن القم بن سليمان قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الرجل يقدن الرجل فيبذل حد ثم يتوب فلا يعلم منه الاخير ايمن شهادته
 فقال نعم ما يقال عندكم قلت يقولون توبته فيها بينه وبين الله تعالى لا تقبل شهادته ابدا
 فقال بئس ما قالوا كان ابي يقول اذا تاب ولم يعلم منه الاخير اجازت شهادته عنه عن
 محمد بن الفضيل عن الكنافي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القاذف اذا تاب نفسه
 وتاب ان تقبل شهادته قال نعم عن جعفر بن ابي عن علي عليه السلام قال ليس يصيب احد حدنا

مران

قد

عن ابي ابياتا

الكذب

فاما ما رواه السكوني

باب الشاهد يشهد على رجل بطلاق امرأته

فقيام عليه بغيره يوجب الإجازة بشهادته إلا القاذف فإنه لا تقبل شهادته إن توبته فيما بينه وبين الله تعالى فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أن يكون محولا على التقية لأنه موافق لمذهب كثير من العامة والثاني أنه إذا كان من شرط التوبة التي يصح معها قبول شهادته أن يكذب نفسه عند الإمام وعند المسلمين ويكون فيما يحكم عليه بأنه قاذف صادق فلا يخفى أنه إن يكذب نفسه وإن لم يكذب استنع عند ذلك قبول شهادته وإن كان صادقا

فمن
إذا

في مقالته عند الله عز وجل ولا يحتاج في ذلك إلى التوبة

باب الشاهد يشهد على رجل بطلاق امرأته وهو غائب فيصير الرجل وبينكر

الطلاق محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي عبد الله عليه السلام في شاهدين شهدا على امرأة بأن زوجها طلقها فترجعت ثم جاء زوجها فقال إنك الطلاق قال يعرفون الحد ويضمنان الصداق للزوج ثم قصدت ثم رجعت إلى زوجها الأول قال الشخيرهم هذا الخبر روى على ما أوردناه وفيه أن الرجل هذا

محمد بن الحسن

الخبر على أنه لما أنكر الزوج الطلاق رجع أحد الشاهدين عن الشهادته فوجب عليها ما قصده الخبر فالزم رجع واحد منهما لم يلتفت إلى أنكار الزوج إلا أن تكون المرأة بعد في العدة فإنه يكون أنكاره للطلاق مراجعة والذي يدل على ذلك ما روى الحسن بن محبوب عن العلاء بن أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجلين شهدا على رجل غائب عند امرأته أنه طلقها فاعتدت المرأة وترجعت ثم إن الزوج الغائب قدم فزعم أنه لم يطلقها وأكذب نفسه أحد الشاهدين قال لا سبيل للأخير عليها ويضمن الذي قصدت ويرجع على الأخير ويفرق بينهما وتضمن الأخير ولا يفرض الأول حتى تنقضي عدتها

الصداق

ابواب

الحسين

فقط

كتاب القضاء والأحكام

باب البيئتين إذا تقابلتا فهل بن أحدهن يحق عن الخشاب عن غياث بن كلوب

عن إسحاق بن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام إن رجلين اختصما إلى أمير المؤمنين عليه السلام فحلف أحدهما وأبى الآخر أن يحلف فحلف بها الحالف فقيل له لو لم تكن في يد واحد منهما وأقاما البيئتين قال أحلفهما فأيما حلف وكل الآخر جلتها اللهم ألقها جميعا جلتها جميعا ثم فعلن قيل وإن كانت في يد واحد منهما وأقاما البيئتين فقال اتقوا بها الحالف الذي في يده محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الوشاء عن إسماعيل بن

باب البيتين اذا تقابلنا

سم

عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام اذا تقابلنا
بيتين شهود عدوهم سواء عدلهم افرج بينهم على ايمهم يصير اليهم قال كان يقول اللهم
رب السموات ايمهم كان الحق له فاداه اليه ثم يجعل الحق للذي تصير اليه اليهم عليه
اذ اختلف عنه عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الوشاء عن داود بن سرجان عن
ابي عبد الله عليه السلام في شاهدين شهدا على امر واحد وجاء اخران فشهدا على غير
الذي شهدا الا وكانا مختلفوا قال يفرج بينهما فمن فرغ عليه اليهم فوطئها القضاء
احسن بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام ان

عن ابي عبد الله
عليه السلام
عن الحسين بن محمد
عن المعلى بن محمد
عن الوشاء عن داود
بن سرجان عن ابي
عبد الله عليه السلام

امير المؤمنين عليه السلام اختصم اليه رجلان في دابة وكلاهما اقام البيتين اذ رتبها
فنفى بها للذي في يده وقال لو لم يكن في يده جعلتها بينهما نصفين عنه عن ابن
فضال عن ابي جميلة عن سائر بن حرب عن تميم بن طرفة ان رجلا من عرنا بسيا اقام كل
واحد منهما بيته فجعل امير المؤمنين عليه السلام بينهما محمد بن يحيى عن محمد بن
الحسين عن صفوان عن شعيب عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل ياتي القوم فيدعي ادرا في ايديهم ويقيم الذي في يديه الدار له ويرثها
عن ابيه لا يدري كونه كان امها فقال اكثرهم بيته فيسقط ويدفع اليه وفكر ان
عليه السلام اقام قوم يقتضون في بقلة فقامت البيته لهؤلاء اثم اتهموا على
مزودهم لم يبيعوا ولم يهبوا وقامت لهؤلاء البيته بسجل ذلك فقتلهم بها لا كدوم بيته

عن ابي عبد الله
عليه السلام
عن الحسين بن محمد
عن المعلى بن محمد
عن الوشاء عن داود
بن سرجان عن ابي
عبد الله عليه السلام

واستخلفهم قال فسلطه حيث نزلت اكرت ان كان الذي ادعى الدار قال ان اباهما الذي
هو فيها اذن ما يغير ثمن ولم يقيم الذي هو فيها بيته الا انه ورثها عن ابيه قال اذا كان
امها هكذا فهي للذي ادعاهما وقام البيته عليهما الحسين بن سعيد عن الحسن
عن زرعة عن سماعه قال ان رجلا اختصم الى علي عليه السلام في دابة فزعم
كل واحد منهما انها تحت علي من ذوقه وقام كل واحد منهما بيته سواء في العدد
فاقرع بينهما سهمين فعلم السهمين كل واحد منهما بعلامته فقال اللهم رب السموات
وربك الارضين السبع ورب العرش العظيم عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ايهما
كان صاحب الدابة وهو اولى بها فاسألك ان تقرع وتخرج سهمه فخرج سهم واحد له
فقتل له بها الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سئل ابو عبد الله

عن ابي عبد الله
عليه السلام
عن الحسين بن محمد
عن المعلى بن محمد
عن الوشاء عن داود
بن سرجان عن ابي
عبد الله عليه السلام

قَالَ

عن رجلين شهدا على امرؤ جاء اخران فشهدا على غير ذلك واختلفوا قال يفرج بينهم
 فانيه قمع عليه اليدين وهو اولى بالحق على بن ابراهيم عن ابيه عن بعض اصحابه عن مشي
 الحناط عن زبارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل شهد له رجلان بان له عند
 رجل خمسين درهما وجاء اخران فشهدا بان له عند مائة درهم كلهم شهدوا على قومه
 قال افرج بينهم ثم استخلف الذين اصحابهم افرج بالله انهم يملكون بالحق عنه عن ابيه
 عن ابن فضال عن داود بن يزيد الطار عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام
 في رجل كانت له امرأة فجاء رجلان شهدوا بان هذه المرأة امرأة فلان وجاء
 اخرين فشهدوا بانها امرأة فلان فاعتدل الشهود وعُدلوا قال يفرج بينهم الشهود من
 عرج سمعه فهو الحق وهو اولى بها محمد بن الحسن الصغار عن علي بن محمد عن القسم بن
 محمد عن سليمان بن داود عن عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سمعته يقول في رجل قهر على امرأة ان تزوجها بولي شهودا وكان ذلك واقامت
 اعنت هذه المرأة على الاخر البيعة انه تزوجها بولي وشهود ولم يوقتوا وقتا ان البيعة
 بينة الزوج ولم تقبل بينة المرأة لان الزوج قد استحق بضع هذه المرأة وتزويدها
 فساد النكاح فلا تصدق ولا تقبل ببيعتها الا بوقت قبل وقتها او دخول بها محمد بن
 علي بن محبوب عن محمد بن احمد العلوي عن العريكي عن صفوان عن علي بن مطهر عن عبد الله
 بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لرجلين اختلفا في دابة الى
 علي عليه السلام فزعم كل واحد منهما انها انجحت عنده على فزع وهو اقام كل واحد منهما
 البيعة سواء في العدد فافرج بينهم ليسمينا فعمل السومين كل واحد منهما بعلامته
 ثم قل اللهم رب السموات السبع ورب الارضين السبع ورب العرش العظيم عالم
 الغيب والشهادة الرحمن الرحيم انا كان صاحب الدابة وهو اولى بها فاسألك ان
 تفرج وتخرج اسمه فخرج سمي لهما فقصي له وكان ايضا اذا اختلفت النعمان في جارية
 فزعم احدهما ان اشد انا وزعم الاخر انه انجها فكان اذا اقاما البيعة جميعا قضى بها
 للذي انجحت احمد بن محمد عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن التكري عن جعفر عن
 ابيه عن ابيه عليه السلام عن علي عليه السلام انه قضى في رجلين ادعيا ببلعة فقام
 احدهما شاعدين والاخر خمسة فقال لصاحب الخمسة خمسة شهودا لصاحب البلعة

بن
 بين
 الحق

انها زوجها

ان رجلين

بن
 على ومواه

بن
 انجها

محمد بن الحسن

دون الحكم

بياناً

بين

ولم يجب

عندك

يد

سهران قال الشيخ قدس الله روحه الذي اعتقده في الجمع بين هذا الخبر وهو ان
البيتين اذ اتقابلتا فلا يخلو ان يكون مع احدهما يد متصرف او لم يكن فان لم يكن واحد
منهما يد متصرفه وكانت جميعاً خارجتين فيذهب ان يحكم لا عدلها شهود او يطل الاخر
فان نشأوا في العدالة حلف اكثرهما شهودا وهو الذي قصته خبرنا في جبهه التقدم
ذكره وما رده التوكيد في امير المؤمنين عليه السلام قسه على عدد الشهود فانما
يكون ذلك على جهة الصلح والوساطة بينهما دون من الحكم وان نشأوا عدد الشهود فاق
ببعض من خرج سهمه حلف بان الحق حقه وان كان مع احدي البيتين يد متصرفه فان كانت
البيتة انما تشهد للملك فقط دون سببه انزعج من يده واعطى اليد المتخلفة وان كانت
ببيتة بسبب الملك اما بان يكون لبشرائه او نتاج الذباية ان كانت دابة او غيره ذلك و
كانت البيتة الاخرى مثلهما كانت البيتة التي مع اليد المتصرفه اولى فاما خبر اسحق بن
عمر خاصة بان اذ اتقابلتا البيتتان حلف كل واحد منهما من حلف كان الحق له وان
حلفا جميعا كان الحق بينهما نصفين فنحمل على انه اذا اصطليا على ذلك لا تاخذ بيتا ما يقضيه
الترجيح لاحد الخصمين مع نشأوا يبينهما باليمين له وهو كثرة الشهود او القرعة وليس
لهما حالة توجب اليمين على كل واحد منهما ويمكن ان يكون فائزاً عن القرعة بان لا يوزن
القرعة ولا على كل واحد منهما الى اليمين ورأى ذلك الامام صواباً كان مخيراً بين العمل
على ذلك والعمل على القرعة وهذه الطريقة تاتي على جميع الاخبار من غير اطراح شيء منها
ونسألها جميعها وانما اذا فكرت فيها وجدتها على ما ذكرت لك ان شاء الله فالرواية التي
قلنا انها تشهد لليد الخارجة تزورها محمد بن الحسن القصار عن ابراهيم بن هاشم عن محمد
بن خصص عن منصور قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل في يده شاة فجاء رجل
فاذعها واقام البيتة العدول انها ولدت عنده ولم يبع وجاء الذي في يده غنم بيتة مثله
عدداً وانها ولدت عنده لم يبع ولم يجب قال ابو عبد الله عليه السلام حلفا المدهم
ولا اجل من الذي في يده بيتة لان الله تعالى انما امر ان تطلب البيتة من المدهم فان
كانت له بيتة والا فيمين الذي هو في يده هكذا امر الله تعالى

فأجاب من يده رجل على فخذه محمد بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن عبد الله بن
الغيرة عن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت من الذي اجبر على فقهه ويزن

اخلاص الرجل والمرأة في متاع البيت

٣٤

عبد الله

نقلته قال الولدان والولد والزوجة جعفر بن محمد بن قولويه عن جعفر بن محمد عن عبد الله بن محمد عن ابن أبي عمير عن علي بن جميل عن بعض اصحابنا عن احدهما عليه السلام انه قال لا خير للرجل الا على نفقة الامويين والولد قلت جميل فالمرأة قال قد روى اصحابنا عن احدهما عليه السلام انه اذا اكساها ما يوارى عورتها واطعمها ما يقيم صلبها اقامت معه ولا طلقها قال قلت لجميل فهل يجوز نفقة الاخت قال لو اجبر على نفقة الاخت لكان ذلك خلاف الرواية محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن جميل مثله غير انه قال قلت لجميل فالمرأة قال قد روى اصحابنا وهو عن ابن موهب و سودة بن كليب عن احدهما قأما مارة محمد بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر بن ابن فضال عن غياث بن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال في صبي يتيم اوتى به فقال خذوا بنفقتهم اقرب الناس اليه من العشيرة كما يأكل ميراثه اسحق بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن محمد بن كليب عن ابي عبد الله عليه السلام قال والوارث الضعيف يعني الاخ وابن الاخ ونحوه فلا تنافي بين هذين الخبرين والروايات المتقدمة متبشرين أحدهما ان نحل هذين الخبرين على ضرب من الاستقباب دون القرض والايجاب والاخر ان يكون انما أجبر على نفقة من ليس له وارث غيره ان مات كل واحد منهما و ترك صاحبه ولم يكن هناك من هو اولى منه فلاجل ذلك جبر على النفقة وليس كذلك حال الوالد والولد والزوجة لان يجبر على نفقتهم وان كان هناك وارث اخر اولى منه وشرطه ان لا يرث باب اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألتني كيف قضى بن ابي ليلى قال قلت له قد قضى في مسألة واحدة باربعة وجوه في التي يتوفى عنها امرأه وجهان مختلفان اهلها واهلها في متاع البيت فقضى فيه بقول ابراهيم النخعي ما كان من متاع يكن للرجل والمرأة قسمه بينهما نصفين ثم ترك هذا القول فقال المرأة بمنزلة الضعيف في منزل الرجل لوان رجلا اخر ان رجلا فادعى متاع بيته كلفه البينة وكذلك المرأة تكلف البينة والا فالمتاع للرجل فرجع الى قول اخر فقال ان القضا ان المتاع للمرأة الا ان يقيم الرجل البينة على ما احدث في بيته ثم ترك هذا القول فرجع الى قول ابراهيم الاول فقال ابو عبد الله عليه السلام ان القضا ما لا اخر وان كان يرجع عنه المتاع متاع المرأة

أبو

ووارث

أجبر

عبد الله

اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت

٢٤

ألا إن يقيم الرجل البيعة قد علم من زليلا يكتسبها يخدم رجل من بني النضير في بيتي من متاع البيت
 يوشع بن نوح عن ابي بصير عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الحميد عن احمد بن محمد
 بن ابي نصر عن حماد عن اسحق بن عمار عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سألتني هل يختلف قضاء ابن ابي ليلى عندكم قال قلت نعم فقد تقضى في واحدتها أربعة وجوه
 في المرأة يتوفى عنها زوجها فيصير أهلها وأهلها في متاع البيت فقضى فيه بقول ابراهيم النخعي
 ما كان من متاع الرجل فللرجل وذكر مثله سواء ألا أنه قال إلا الميزان فإنه من متاع الرجل أما
 عنه عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن ايوب بن نوح عن صفوان عن
 عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألتني هل يقضى ابن ابي ليلى
 بقضاء يرجع عنه فقلت له بلغني انه يقضى في متاع الرجل والمرأة اذا مات احدهما
 فأدعى ورثة المني وورثة الميت او طلقها الرجل فأدعى الرجل وأدعت المرأة اربع
 قضيات قال ما هن من قلت اما اول ذلك فقضاء فيه بقضاء ابراهيم النخعي ان يجعل متاع
 المرأة التي لا يكون للرجل للمرأة ومتاع الرجل الذي لا يكون للمرأة للرجل وما يكون
 للرجال والنساء بينهما نصفين ثم بلغني انه قال هما متعة ايمان جميعا والذي يابدهما
 جميعا ما يترك ان بينهما نصفين ثم قال للرجل صاحب البيت والمرأة الدخلة عليه و
 هي المدعية فالمتاع كله للرجل إلا متاع النساء الذي لا يكون للرجال فهو للمرأة ثم
 قضى بعد ذلك بقضاء الا في لولا اني شهادته لما روي عليه ماتت امرأة متاولها
 زوج وركت متاعا فرعه اليه فقال اكتبوا لي المتاع فلما قرأه قال هذا يكون للمرأة و
 للرجل فقد جعلته للمرأة قال إلا الميزان فإنه من متاع الرجل فهو لك قال فقال لي على شيء
 هو الميراث قلت نعم الى رجل البيت للرجل ثم سألت عن ذلك فقلت لما تقول فيه انت قال
 القول الذي اخبرني انك شهادته وان كان قد رجع عنه فقلت له يكون المتاع للمرأة
 فقال لو سألت من بينهما ما يعطى للرجل فمن بيت المرأة الى بيت الرجل فيعطى التي جاءت به وهو المتدعي فان نهرم
 انما احدك في شتيه فليكن البيعة عنهما عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد
 عن الحسين بن سعيد عن اخيه الحسن عن زبيدة عن سماعة قال سألت عن الرجل يموت
 ماله من متاع البيت قال السيف والسلاح والمرجل وشاب جلد قاصا ما رواه محمد

رسول الله قال رجل أنت مالك لا يملك عند عن أبي جعفر قال علي بن جعفر قال قال رسول الله
 رجل أنت وما لك لا يملك ثم قال أبو جعفر وقال لا يملك ان يأخذ من مال ابنه ولا حاجة لأخيه
 إليه ولا بد من الله لا يحب الفساد صحيح بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل
 بن زياد عن علي بن مسباط عن علي بن جعفر عن أبي إبراهيم قال سألت عن الرجل يأكل من مال
 ولده قال لا إلا ان يضطر إليه فيأكل منه بالمعروف ولا يصح ان يأخذ ولد من مال
 والده شيئا إلا بأذن والده ^{حسنه} عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حماد بن محمد بن
 مسلم عن أبي عبد الله قال سألت عن رجل لا يملك حاجة لأبيه قال يأكل منه
 فاما الأم فلا تأكل منه لا فرضا على نفسها قال الشيخ قدس الله روحه هذه الأخبار كلها دالة
 على انه إنما يصح للوالدين يأخذ من مال ولده إذا كان محتاجا تأمرا مع عدم الحاجة فلا يصح
 له ان يتعرض له ومثي كان محتاجا وقام الولد بمحتاجه عليه فليس له ان يأخذ من ماله
 شيئا فان ورد في الأخبار ما يقتضي جواز تناوله من مال ولده مطلقا من غير تشييد
 ينبغي ان يحمل على هذا التقيد مثل ما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن الحسن
 بن علي الكوفي عن عتب بن هشام عن عبد الكريم عن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يكون ولده مال فاحب ان يأخذ منه قال فليأخذ وان كانت أمه حية فما أحب
 ان تأخذ منه شيئا إلا إذا عجزا على نفقتها والذي يدل أيضا على ما ذكرناه من التقيد ما
 رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسين بن أبي العلاء قال قلت لأبي
 عبد الله عليه السلام ما يحل للرجل من مال ولده قال قوته بغير سر إذا اضطر إليه
 قال غفلت فقول رسول الله صلى الله عليه وآله في الرجل الذي آذاه فقدم أباه فقال أنت
 وما لك لا يملك فقال إنما هو بأبيه إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال إنما هو رسول الله هذا
 أبي قد ظلمت ميراقي من أبي فاحبره الأب انه قد انفق عليه وعلى نفسه فقال أنت وما لك
 لا يملك ولم يكن عند الرجل شيء فكان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله يجيب الأب للرجل المحسين
 بن سعيد عن حماد بن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان قال سألت يعنى أبا عبد الله عليه السلام
 ما إذا حمل للوالدين مال ولده قال أما إذا انفق عليه ولده بأحسن النفقة فليس له ان يأخذ
 من ماله شيئا فان كان لوالده حاجة لولد فيأخذ منها بغير ظلمة لئلا يقع فيه بصر
 لولده فحتمها عليه فقال ويصان ذلك قال وسألت عن الوالد الكافر من مال ولده شيئا قال نعم
 نعمتهم

الحسن
محمد بن

أبو يعقوب

يجوز للوالدان بأحد من مال ولد

سم

قال

جدة

ذلك

ظاناً

ولا يكره ما ولد من مال والده شيئاً أكلياً فإنه كان للرجل ولده صغيراً ولده صغيراً وكان
 ان تقضيها فليقونها على نفسه قيمة ثم ليبيع بها شاء وان شاء وعلى وان شاء باع عنه عن
 فضالة عن لبان عن أنس بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الولد يملأ
 من مال ولده اذا احتاج اليه قال نعم وان كانت له جارية فارد ان يتكهنها فومها على نفسه
 ويعين ذلك واذا كانت للرجل تجارية فابوء املاك بها ان تقع عليها ما لم يمسها الا من
 وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سعيد بن يسار قال قلت لأبي
 عبد الله عليه السلام ان الرجل من مال ابنه وهو صغير قال نعم قلت في حجة الاسلام
 وينفق منه قال نعم بالمعروف ثم قال نعم منه وينفق منه ان مال الولد للوالد وليس للوالد
 ينفق من مال والده الا باذنه فما يتقن من ذلك الا خبر من ان للوالدان ينفق من مال ولده
 فحول على ما قلناه من الحاجة الداعية اليه وامتناع الولد من القيام به على ما دل عليه
 الاخبار المتقدمة وما يتقن من ان له ان يأخذ ما يجز به حجة الاسلام فحول على ان لا
 يأخذ على وجه القرض على نفسه اذا كان وجبت عليه حجة الاسلام فاما من لم يجب
 عليه فلا يلزمه ان يأخذ من مال ولده ويجز به وانما التجز يجب عليه بشبه طرده المال على
 ما بيناه وما تقتضيه الاخبار من الاولة من ان له ان يتكهن جارية ابنته اذا قومها على نفسه ما
 لم يمسها الا من فحول على انه اذا كان ولده صغيراً او يكون هو القيم بأمرهم والناظر في احوالهم
 فيرى مجرى الوكيل فيوزله ان يقونها على نفسه على ما تقتضيه رواية عبد الله بن سنان
 وما تقتضيه رواية أنس بن عمر عن ابنه عن أبي الجارية ما لم يمسها الا من يحمل شيئاً من
 ما لم يمسها وان كان صغيراً اولى عليه لانه ان مسها الا من وهو غير بالغ حرمت على الاب
 والوجه الآخر اذا سلمنا على البالغ فحول على انه املاك بها ان الا في ذلك هو الا
 للوالدان يصير الى ما يريد والده وان لم يكن فرضا واجبا او سببا لملك الجارية فاما ما رواه
 الحسن بن محبوب قال كتب الى ابي الحسن عليه السلام اني كنت وهدت لابنتي جارية
 حيث خرجتها فلم تنزل عندها فاني ببيت زوجها حتى مات زوجها فخرجت الى حمي و
 الجارية فيحمل لي ان اطمأنا الجارية قال قومها قيمة عادلة واشهد على ذلك ثم ان شئت
 وطأها فالوجه في هذه الرواية ان يقوم بها بضامتها لان البنت ليس تجزى مجرى الا من
 في انه لهم الجارية على الاب في بعض الاوقات اذا وطأها ونظر منها الى ما يحل لغيره ما لكان

بين اهل بيته مال الجحمة
٣١

الظلمة لان ذلك مفقود في البيت بل متى ما ضيعت كان ذلك جائزا

باب من له على غيره مال فيجده ثم يقع له واحد عند مال هل يجوز له ان يأخذ
بدله أم لا محمد بن عيسى عن علي بن حديد عن جميل بن دراج قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيجده فيظهر من ماله بقدر الذي يجده
ياخذ به وان لم يجد له واحد بذله قال نعم الحسن بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان
عن ابي بكر قال قلت لرجل لي عليه درهم فجورني وحلف عليه الجورني ان وقع له قبض درهم
ان اخذ منه بقدر حقي قال فقال نعم ولهذا الكلام قلت وما هو قال تقول اللهم اني لن

أخذ

أخذ ظلم ولا خيانة وانما اخذته مكان مالي الذي اخذته مني ولما زاد شيئا عليه
الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله
محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن علي بن مهزيار قال اخبرني اسحق بن ابراهيم

عبد

ان موسى بن عبد الملك كتب الى ابي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل دفع اليه مالا
ليفترقه في بعض وجوه البر فلم يمكنه صرف ذلك المال في الوجه الذي امر به وقد

اقتصر

كان له عليه مال بقدر هذا المال فقال هل يجوز لي ان اقبض مالي اواضعه عليه قال
فكتب اقبض مالك مما في يديك فأما ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن سليمان

بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع له عند مال تكبرني عليه ثم
حلف ثم وقع له عندي مال اخذته لكان مالي الذي اخذته وجعده وأحلف كما صنع قال

حلف

ان خازاك فلا تقضه ولا تدخل فيما عنته عليه الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن ابن
اعني الفضيل بن يسار قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام وقد كنت امرأة وكنت

أخذت

اقرب القوم اليها فقال لي اسأله فقلت ماذا فقال ان ابني مات وترك ما آتاني يداني
فاتفق شافعي لا آفأد عتبه فلي ان اخذ منه بقدر ما اتلف من شيء فاعبرته بذلك

اليه

لها قال رسول الله صلى الله عليه وآله لو امانة الى من اتقنك ولا تقنك من عندك
فألوجه في هذا بين ضرب من الكراهية لان من جدد مال غيره شافعي لا آفأد عتبه

شيئا بقدر ذلك كره ان ياخذ مكان ماله وليس له ذلك لمحطوس وانما يكون مباحا له اخذته
الاظهر مال غيره له من غير ان يكون ودية عندنا فاما هذا ليس بمحطوس لما رواه محمد بن

الحسن الصفار عن محمد بن يحيى عن فلي بن سليمان قال كتب اليه رجل غصب رجلا مالا

باب من له على غيره مال بالخبر

٣٣

اوجازية تشترط عند مال بسبب ودبعة او قرض مثل ما عاهد او طعنه ايجازية
 عليه ام لا فكتب نعم يحل له ذلك ان كان بقدر حقه وان كان اكثر فباخذ منه ما كان
 عليه وديسم انما في اليه ان يشاء الله وروى الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان
 عن ابي العباس البقاي ان شهابا ماسرا في رجل ذهب له درهم واستودعه بعد
 ذلك الف درهم قال ابو العباس فخذها مكان الالف الذي اخذ منك فاني شهاب قال
 قد دخل شهاب على ابي عبد الله عليه السلام فذكر له ذلك فقال اما انا فاحب اليك ان
 تأخذ وتحلف فاما ماسرا ومحمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن عبد الله بن وضاح قال كانت بيني وبين رجل من اليهود
 معاملة فخانني بالالف درهم فقد منه الى الوالي فحلف وقد علمت انه حلف عينا فاجرم
 فوقع له بعد ذلك عندي ارباع وصرافهم كثيرة فاستوت ان اقبض الالف درهم التوقفت
 لي عنده فاحلف عليها فكتب لي ابي الحسن فاخبرته فاني قد احلفته لحلف وقد وقع له
 عندي مال فان امرني ان اخذ منه الف درهم التي حلف عليها فقلت فكتب لا تأخذ
 منه شيئا ان كان ظلمك فلا تظلمه ولو لا انك سرهيت يمينه فحلفته لا امرتك
 ان تأخذ به من تحت يده ولو كنت رضيت يمينه فقد مضت اليك بما فيها فلم اخذ
 منه شيئا وانتهيت الى كتاب ابي الحسن عليه السلام فلدنيا في الاخبار لا اقله لان
 الوجه في هذا الخبر انه لا يجوز له ذلك لانه احلفه فليس له ان يرجع بعد ان
 يرضى بيمينه فياخذ من ماله لما تضمنه الخبر والقول رسول الله صلى الله عليه وآله
 من حلف فليصدق ومن حلف له فليرض ومن لم يرض فليس من الله في شيء وما
 تضمنه الاخبار الاولة من انه حلف محمول على انه حلف ابتداء من غير ان استقبله صاحب
 الحق فحان له ان ياخذ ماله ولا يلتفت الى عينه لانه لم يرض بيمينه ولم يحلفه فليدبر الوفا به
 باب الرجل يسطر شيئا لغيره في المحتاجين وهو محتاج هل يجوز له ان ياخذ منه شيئا
 ام لا الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألته عن رجل
 اعطاه رجلا مالا ليقسمه في محاييم او في مساكين وهو محتاج ان ياخذ منه لنفسه ولا
 قال لا ياخذ منه شيئا حتى يأذن له صاحبه قال الشيخ قدس الله روحه هذا الخبر
 يحتمل شيئين أحدهما ان يكون محمولا على الكراهية لان الافضل له ان لا يأخذ منه شيئا

له
 ما رواه محمد بن الحنفية
 في المجلد ١٣

فاحلفته

اعطى
 محمد بن

كراهية جارة البيت لمن يبيع فيه الخمر

شيئا الا باذن صاحب المال والثاني انه لا يجوز لمن يأخذ منه ^{لكن} في ما يبيع فيه الخمر
 يبيع لمان يأخذ مثله على ما اوردناه في كتابنا الكبير في كتاب الزكاة ويجوز ايضا ان
 يكون محولا على انه اذا عين له اقوام يفرق فيهم فلا يجوز له ان يأخذ لنفسه على ما اوردناه
باب كراهية ان يوافق الانسان لنفسه اسجل بن محمد بن ابيه عن محمد بن عمار عن يوحنا بن
 عمار الساجي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يفرق هو او لنفسه ما على ما يصيب في
 قماره فقال لا يجوز لنفسه ولكن يستزق الله تعالى ويقر فان هو اذا اجر نفسه مظهر على
 نفسه الحق قال ما رواه احمد بن محمد بن ابيه عن ابن سنان عن ابو الحسن عليه السلام قال لست
 عن الاجارة فقال صالح الناس اذا انعم قدر طاقته وقد اجر موصي نفسه واشتد فقال
 ان شئت ثلثان وان شئت عشرة كذا نزل الله تعالى ان تاجر في ثمانى حج فان اتمت عشرة
 فمن عندك فلا ينافي الخبر الاول لان الخبر الاول محمول على خوب من الكراهية ^{لكن}
 وهذا الخبر على الجواز ورفع الخطر ولا تنافي بينهما على هذا الوجه **باب** كراهية اجارة
 البيت لمن يبيع فيه الخمر اسجل بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن اسفيل عن علي
 بن النعمان عن ابن مسكان عن عبد المؤمن عن جابر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
 يوافق بيعة يبيع فيه الخمر فقال حل ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابي بصير
 ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن فضال قال كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام اسأله عن الرجل يوافق بيعة
 او دابة من محل عليها اخيهما الخمر فقال لا بأس فلا ينافي الخبر الاول من وجهين احدهما انه
 يجوز ان يكون الخبر الاول متوجها الى من يملكه يبيع فيه الخمر ويجوز على ذلك فانه اذا كان كذلك
 الاجارة حل ما رواه الخبر الثاني يتوجه الى من يوافق بيعة او دابة وهو لا يعلم ما جعل عليها او فيها
 فحل فيه ذلك لكن عليه في قوله الخمر اخراجه انما حرم اجارته لمن يبيع الخمر لان بيع الخمر حرم ولو اجار
 اجارة السقيفة حل محل فيها الخمر حلها اليك يخبرام لان يجوز ان يحمل لبيعها اخراجه وعلى الوجهين
 جميعا لا تنافي بين الخبرين **باب** النهي عن بيع العذر اسجل بن محمد بن محمد بن الحجل عن ثعلبة عن محمد
 بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ببيع العذر قال ما رواه الحسن بن محمد بن ثعلبة
 عن علي بن شريك عن عبد الله بن مصباح عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني سألت
 من التمت فلا ينافي الخبر الاول لان الخبر الاول محمول على ما عدا عذر الكاهنيتين وهذا الخبر
 محمول على عذر الناس والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن

نضح
 له قور اذا نضح الى
 الكلال جهده قد
 وسعه

سفينة اوردته

سكن وقصام

فكره ان ديزى سماه عتيق و فضل السلام الى اهل البقي

[illegible]

في كسب الجاهل

حذرة قد سألت عنه في هذا الحديث فزعموا ان عمل كرمي وثاقا احب ان اسأل الله فان كان
 مكره وانما انقضت عنه وعلقت فيه من الاحمال فاقى مشتاق في ذلك لا حول له قال وما هو قال جهام
 قال كل من كسب كراما يباح مقصده حتى يجمع من ذنوبه جوفان يوصل الله عليه في الاقدار التي
 لا حرج ولا كان حراما اما اخطا قال جعنة الله فذلك ان يئسا اكرهه فما تقول في كسبه قال كل
 فانه لا حلال والذات كرمه قال حنان قلت لا شيء يكره من ذنوبه وحلال لتغير الناس
 بعضها عن كرمه عن ابن ابي عمير عن محمد بن عبد الجبار عن اسحق بن النخوع عن عوب بن محمد عن حماد
 عن ابي بصير عن ابي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحسن كسب من كسب بغير حق
 ولا وكل حراما لما اعطاه من اخرج قال لا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحسن كسب من كسب بغير حق
 فقال ما كان ينبغي لك ان تفعل وقد جلد الله تعالى جهابالك من النار فلا تكل ما احسن محمد
 عن ابن فضال عن ابن ابي عمير عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن كسب الجاهل فقال مكره
 ان يشاء طهرا كسب عليك ان تشاء طهرا وقال كسبه وانما يكره له ان يأس عليك ان الفضل بن
 شاذان عن ابن ابي عمير عن معوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن كسب الجاهل فقال
 لا بأس بكم قلت اجبر النخوس قال ان كانت العرب لتعاقبوا بغيره فاداس فاما ما رواه الحسين بن
 سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول انما
 والى الخوف من اخبر شاكرا لا يجرى ولا اخبر اراق قد منها الكون والوشة وقد فعل الله عز وجل
 لا تفرقه منها من هذا الكسب عن لم يكن محظورا فهو مكره ولا تفرقه عنه افضل من ذلك
 به انما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام بن جلد
 سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب الجاهل فقال لا بأس به فقال لا بأس به فقال لا بأس به
 ولا بأس به عن القاسم بن زائدة قال سألت عن كسب الجاهل فقال ان يرسل من الاضمان كسبه
 فلو لم تقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا بأس به فقال لا بأس به فقال لا بأس به
 قال جعفر في كسبه فذلك ما تضمنته الخبر الاول من تعديله لئلا يتبين بعضها بذلك ولا بأس به
 رأيت اجرا لثلاثة الحسن بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن
 كسب النخبة والثلاثة فذكره فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النخوع عن الحلبي عن ابيوب
 بن محمد عن ابي جعفر قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس باجلانة الف تروم على التي فلا بأس
 بالذي لا دل الا لا كرامه فبقا توحيث في الخبر الاول ان يشترط الاجر فيقول لا بأس به بل في

في كسب الجاهل
 في كسب الجاهل
 في كسب الجاهل

في كسب الجاهل
 في كسب الجاهل
 في كسب الجاهل

النشر

في آخر المغنية

ذلك ما رواه احمد بن محمد بن اسحاق عن حنان بن سعيد قال كانت امرأة من اهل الجاهلية تسمى
 فماتت التي كانت تبيعها فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت
 ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك فان كان حلالا فلا ينهاها واكلمت من ثمنها حتى اتي الله عز وجل
 بالفرج فقال لها اني والله لا نكحها ابا عبد الله عليه السلام ان اسأله عن هذه المسئلة قال فقلت
 عليه خبرته انا بذلك فقال ابو عبد الله عليه السلام لا تشاوط قلت والله ما ادرى انشاؤكم لا
 قال لا تشاوط وتقبل كل ما اعطيت **باب** اجراء المغنية **عجل** بن يعقوب عن عدة من اصحابنا
 عن سهل بن زياد عن ابن فضال عن سعد بن محمد الطاطري عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سأل رجل عن بيع جارية المغنيات فقال شراؤها ويبيعها ما وتعلمهن كثر واستماعن نفاق
 سهل بن زياد عن الحسن بن علي الوشاء قال سئل ابا الحسن رضي الله عنه عن المغنية
 فقال قد يكون للرجل الجارية فتلهيها عنها الا تمنى كلب وثمن اكلم سمعت والسمعت والسمعت
 ابراهيم **عجل** بن يعقوب عن ابي جعفر الاشعري عن الحسن بن علي عن اسحاق بن عمار عن نعوين قالوس قال
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول المغنية ملعونة ملعونة من اكل من كسبها محضه عن محمد
 بن يحيى عن بعض اصحابه عن محمد بن اسمعيل عن ابراهيم بن ابي البلاد قال ابيع ابا اسحاق بن عمر
 عند فاته يجرى له مشقات ان يبيعهن ويحمل ثمنهن الى ابي الحسن عليه السلام قال ابراهيم **عجل**
 الجارية بثلاثمائة الف درهم وحملت الثمن اليه فقلت له ان مولى لك قال لا اسحق بن محمد
 عند فاته يبيع جارية مغنيات وحمل الثمن اليك وقد بيعت هذه الثمن ثلثائة الف درهم
 فقال لا حاجة لي فيه ان هذا سمعت وتعلمهن كثر والاستماع منهن نفاق وثمنهن سمحت
 فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن يحيى الجعفي عن ايوب بن اكرم عن ابي بصير
 قال قال ابو عبد الله عليه السلام اجراء المغنية التي تزني المرأس ليس به بأس فليسيت بالقي تدخل
 عليها الرجال **عجل** عن حكم الخياط عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال للمغنية التي
 تزني المرأس لا بأس بكسبها محضه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا جعفر عليه السلام
 عن كسب المغنيات فقال الذي تدخل عليها الرجال حرام والقي تدعى الى الاعراس ليس به بأس
 وهو قول الله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله الحرة في هذا
 الاخر بالخرصة فمن لا يتكلم بالاباطيل ولا يلعب بالملامح من المسلمين وانشاها هو كمال القريب
 وغيره بل يكون من تزني العوهس ويكلم عندها بانشاها الشيوخ القول البعيد من الحسن كالا بطيل

سعيد
له

يحيى
المفاتيح

عن

الخياط

المرأس

ماكره من انواع المعاش

فاما من عديده من يتقنين ذبا انواع الملاهي فلا يجوز على حال سواء كان في العراش او غيرها

باب ماكره من انواع المعاش والافعال المحرم من جوارح الجوارح عن أبي يحيى بن ابي

العلاء عن ابي ابي القاسم قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فاعترضني في ولد لي فقلت له لا تسقيه
 محمد اقل قلت قد فعلت قال فلا تضرب بهذا ولا تشبهه جعله الله قرعة عين لك في حياتك ومجعلن

صديق من يبدلك قلت جعلت قد الع في ابي الاعمال اضعه قال لا اعزله عن خمسة اشياء
 فضعه حيث شئت لا تسلمه صوفيا فان الصبر في الاسلام من الربا ولا تسلمه بياح اكان فان
 بائع الاكفان في ربه الوفاء اكان ولا تسلمه بياح طعام فانك لا تسلمه بياح الاكفان

انجز ليليا ارحه ولا تسلمه فاسا فان رسول الله صلى الله عليه واله قال شئت اناس من باع الناس
 محمل من الحسن الصفاد عن محمد بن عيسى عن عبيد الله الدهقان عن درست بن ابي بصير الواسطي

عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه واله فقال يا رسول
 الله قد علمت اني هذا الكذابة فغزى شئ يسلمه فقال اسلم الله ابوكم ولا تسلمه في خمس اشياء

ولا تسلمها ولا تسلمها ولا تسلمها قال فقال وارسل الله ومن السبا قال الذي يسلم الاكفان وتغنى
 اتمى وللولود من اتمى لحياتى ما طلعت على الشمس وآما الصبا فانه يعالج زينة اتمى وآما القصر

فان يدبر حتى تذهب الرقة من قلبه وآما الخطا فانك تترك الطعام على اتمى ولا يلقى الله العبد
 سارقا احب الي الله من ان يلقاه وقد احقر طعاما ابعين يومه وآما القاس فانه انا في جوارح السليم

فقال يا محمد ان اشرا امتك الذين يبيعون الناس قال محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله هذان النعمان
 محمد بن علي بن محبوب من الكراهية لما تضمننا من التعليل من ان من بائع هذا الاشياء لا يسلمها من

امور مكره وبها مثل محفل الموت او غلا السهم الروا وما اشبه ذلك فاما من يتقن من نفسه بان لا يسلم
 من ذلك وبه في فيه الامانة فلا بأس بذلك والذي يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد عن ابي

فضال قال سمعت رجلا يسأل ابا الحسن رضي الله عنه عن رجل قال اني اعالج الرقيق فابوهو
 الناس فيقولون لا ينبغي فقال له يوما باس كل شئ ما يباع اذا التقي الله عز وجل فيه العبد فلا بأس

محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير صاحب الحس السدي عن جعفر بن بشير عن خالد بن عمر
 عن سدير الصيرفي قال قلت لابي جعفر عليه السلام حديث بلغني عن الحسن الجعفي فان كان حقا فانه

فخرته
 قد
 لا تسلمه
 صاحب
 سلبه لغيره
 المولى لمولود
 ربي اتمى
 الزين الطوسي
 الزين بن ابي ران
 لا تسلمه في خمس اشياء
 شوار
 الركن تعاني هذا

تفكرت تفكرت

في اجرة تعليم القرآن

١٢٩

محمّد

ودعي ومنه محمّد بن حرقم بن ابي اسحق قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان اجرة تعليم القرآن قد عرفت ما هي
 وانما اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 عن طريقه بن زيد عن جعفر بن الزبير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 ان تعلمه فصار له اجرة ما لا يحصى اجرة ما لا يحصى اجرة ما لا يحصى اجرة ما لا يحصى اجرة ما لا يحصى اجرة ما لا يحصى اجرة ما لا يحصى
 بن محبوب عن القاسم بن ابي حمزة عن ابي اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 السلام ومحمد بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 الثوبين الذين قولهما انت فقلت جعلت فداك فقلنا ما اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 قلت نعم قال لكن اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 فقلنا ولا اعتنا وقد سمعنا من ابي عبد الله عليه السلام ان اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 دون الجهر في اب الا جهر في تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 حسان المعلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن تعليم القرآن فقال لا اجرة له على المعلم اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 والهازل وما لا شبه ذلك من اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 بعضهم على بعض محمّد بن الحسن الصفار عن ابي عبد الله عليه السلام ان اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 زيد بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام ان اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 لاجرك انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 الاولين لان الخطأ انما هو في تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 محمول على من يهدي له شيء من غير شره فلو كان ذلك مباحا كانا ما كان والذي يدل على
 ذلك ما رواه محمد بن ابي اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام ان اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 قد سمعت من ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ان اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 فقال من اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 حتى يطمئن له كسبه الحسين بن سعيد عن النضر بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام ان اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن انما هي اجرة تعليم القرآن

الكتاب

تكملة

التعليم

الحسين

له

قد

الكتاب

انما

ما رواه محمد بن احمد بن محبوب بن يزيد عن ابي ابي عن الحكم بن مسكين عن قتيبة الا عشي
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اقرأ القرآن فحججه الى المدينة فقلوبها قال لا تفتن لعلك
قال ان رأيت لوليتك ياكل من يدك قال قلت لا قال فلا تقبله لان الوجه في هذا الغبن ان فعله
على خيوب من الكراهية لان النذر من هذه صفتها اولي واخرى وان لم يكن ذلك على محضها
باب اكرامية اخذ ما يثري الاملاك والاعراس احمد بن محمد بن خالد البرقي عن محمد بن
عن عبد الله بن جبلة عن ابي بصير عن حماد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام لا يملكه يكون والعلم في
على القوم فقال حرام ولكن كل ما عطلك منه عمل يرضى عن المولى بن علي بن ابي بصير عن ابيه
ابن الحسن عليه السلام قال سألته عن النذر من السكر واللوز وشبابه ما قيل كله قال لا يكره الا ان
فاصل ما رواه محمد بن احمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله
لا بأس بنذر الجوز والسكر قال بنافي الغدير الاولين لان الذي تضمن هذا الخبر والنذران ليس
بمحظور طين في يده يجر نذرنا عنه ما يثري ونحوه والغبن الاول لان فيه اكرامية فكان ولا يثري فيها
على حال **باب** من سرق ما لا يشتري به جارية هل يجوز له عليها ام لا عمل بن علي بن
محبوب عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن المغيرة عن اسمعيل السكوني عن جعفر بن ابي عن ابيه
عليه السلام قال لو ان رجلا سرق النذر منهم فاشترى بها جارية فطعمها امرأته فان الفروج
حلل وعليه تسمية المال فاما ما رواه القصار قال كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام من رجل
اشترى ضيعة او فادما بمال اخذ من قطع الطريق او من سرقه فهل يجوز له ما يدعمل عليه في
هذه الضيعة او يجوز له ان يطل هذا الفرج الذي اشترى من سرقه او قطع الطريق فوضع
لا خير في شيء اصابه حرام ولا قيل استيمالة فلا ينافي الغبن الاول لان الوجه فيه ان فعله على
من الكراهية ومن المحظور الذي نقله لانه لا يجوز له ان يخذل من غشاه من ثمنها الضيعة والخدام له يشك
بل ينبغي ان يبيعه ما وجد الفرج من اخذ منه والمفق في هذا الغبن الاول لانه لا يكون ثمنها
بوجه ذل لا يفرح به من ان يكون الامانية جواز الاستمرار عليه استدلته **باب** الاصله عمل
بن محبوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن ابيه عن ابي بصير
ابيه عليه السلام انه قال في اللقطة يعرفها سنة ثم هي كسائر الاموال عن من على يده
عن ابيه عن ابي بصير عن محمد بن ابي حرة عن جعفر بن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن اللقطة
قال قلت مستظلم لان ما كان من الهمم والرجح الحسين بن سعيد عن ابي بصير عن حماد بن عثمان

الطريق عن أبي عبد الله عليه السلام في القصة بعد الرجل الفقير هو ما بيننا وبين القصة بعد الرجل
جاءها وأخذها قال إنها سنة فان جاءها طلبة لا في كسبيل ما ذكرنا في الحسين عليه السلام يقول لا هله
لا تشبهوا قال محمد بن الحسن هذا الخبر في الأول طين وردا مطلقين فان بعد تعريف السنة تكون القصة
كسبيل ما لا يعرفه بل لا يعرف في ذلك كونه في مال نفسه فيكون ضلنا صاحب المال ذا جوارح
كل قصده به بعد السنة ثم عزله عن الذي كان على ذلك من مال الحسين بن سعيد عن فضالة عن
ابن عمر الحسين بن كثير عن أبيه قال قال رجل من المؤمنين علي السلام عن القصة فقال فيها فان جاء
منها حبسها طالعها أدها إليه ولا احتسبها أو قال ان لم يجر صاحبها أو من يطلبه تضيق بها فان جاء صاحبها أبعد
ما تضيق بها انشاؤها التي كانت عنده وكل من لا جوارح ولا احتسبها أو لا جوارح
فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال سألت عن القصة فقال لا تضعها فان ابتليت
فرضها سنة فان جاء طلبة أو لا جوارح من غيره لا يجري عليهم ما يجري على مالك إلا ان لم يجر طالب محمد بن
احمد بن محمد بن محمد بن عبد الجبار عن أبي القسم عن حنان قال قال رجل من أصحاب الله عليه السلام عن القصة وانا
اسمع قال إنها سنة كل وجدت صاحبها فلا فائدة من ذلك أو قال هي كسبيل ما لا قال خير أو لا فائدة
أخذها بين أصحابها فانها كانت كتبت أخذها عن محمد بن عيسى عن الحسين بن علي الوشاء عن أحمد بن عاصم
المولود عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الملوكة فأخذ القصة فقال ما الملوكة والقصة و
الملوكة لا تجل من نفسه شيئا فلا تخرها الملوكة فان يخرها من يخرها سنة في جمع فان جاءها دسها
ولا كانت في مالها فان كانت بينك الطرد على يده فان لم يجر لها طالب كانت في مالها لم يجر لها
رأبها بعد قصة أبي بكر **باب ربح المؤمنين على أخواتهم** محمد بن محمد بن يعقوب عن
محمد بن محمد بن محمد بن الحسين عن محمد بن أسعيل بن يزيد عن جابر بن عتبة عن سليمان بن صالح عن شبل
عن أبي عبد الله عليه السلام قال ربح المؤمنين على الكفار بالان يشترط أن لا يكونوا من أهل دارهم فلو كان يومك
الشيء من الله لفتنوا في الجارة فلو كان عليه ما لم يجره قال محمد بن الحسن هذا الخبر في رجل على أحد وجهين أحدهما
ما ذكره محمد بن علي بن الحسين بن أبي جعفر قال كان ذلك عند قيام القائم وجميع الدولة إلى الأمام
عليه السلام وعنده طلبة أمي أو لا يحتاج أحد من المؤمنين في زمانها إلى الرجل على أخواتهم فلا جمل
ذلك حرم علي أحق في ذلك الخبر ورواه أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي عن موسى بن عمرو القمي عن
نعمان عن الحسين بن محمد بن علي بن مسلم عن أبيه قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخبر الذي روي عن
ربح المؤمنين على الكفار ما هو فقال ذلك في قوم فأنتم أهل البيت فاما اليوم فلا بأس ببيع

كراهية البيع والخرى في بيع المضطر

من كراهية المؤمن وغيره ما لا يحب ولا يحب الاخرين يكون محلا على غرض من الكراهية دون الخطر يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن صالح بن يحيى عن محمد بن سنان عن حماد بن محمد عن منصور بن ميسرة قال قلت لابي جعفر عليه السلام ان علمت من ياتيني من الخواص فخذلي من معاملتهم ما لا يجوز ليسوا الى غير فقال ان قلت انك تحسن ولا تقبي بيع البعيد المداق باب كراهية الا بابين المسلمين اهل الحرب محمد بن يعقوب عن حماد بن زياد عن الحسن بن علي بن نقاش عن معاذ بن ثابت عن حماد بن محمد بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه واله السبيتنا وبين اهل حربنا با فاننا نأخذ منهم ما نريد منهم ولا نبيعهم ما نريد منهم فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابي اسحق الفريسي عن حماد بن محمد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام قال ليس بين اهل دولتنا وبينه وبين عبدك ولا بين اهلنا وبيننا الرابا فيما بينك وبين ما اهلك فقلت والمشركون يبيعون ويبتاعون قال نعم قال قلت فانهم عالياك فقال انك لست تعلمكم لهما قتلهم مع فمركم لانت وغيرهم سوا ما الذي بينك وبينهم ليس من ذلك لان عبدك ليس مثل عبد غيرك فآوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يخص باهل الذمة من بين اهل المشرك لا أنهم مشركون ولا يخلو تحت الجزية ولا يؤخذ منهم المسلمون لا يجوز الرابا بيننا وبينهم ويشيت فيمن كان منهم من اهل الحرب لان ما في ايديهم حق المسلمين وانما لا يمتكون من غنة لقوم وضعف هؤلاء ولا يجوز الاخر انه يشترط بيننا وبينهم في وجه وهو ان يأخذوا من الفضل ويضعفوا بالانقص وذلك لا يجوز وانما وهت الرخصة فيما تضمنه الخبر الاول من اننا نأخذ منهم ما نريد منهم ولا نبيعهم الا اقل ولا نأخذ منهم الا اقل ونضيقهم الا كثيرا باب كراهية مباحة المضطر المحسن بن محمد بن مائة عن احمد بن الحسن الميثقي عن موهبة بن وهب عن ابي تراب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال علي بن ابي طالب المحسن زمان مضبوط بعض كل امرئ على دينه وبينوا الفضل وقد قال الله تعالى ولا تشنوا الفضل بدينكم ثم يشق في ذلك الزمان قوامهم باليون المضطرين اهلكهم هو اول الناس فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن سليمان عن علي بن ابي طالب عن محمد بن زيد بن عيسى السجزي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت قد اكلت الناس من عروني ان ارجع على المضطرم وهو من الرابا فقال وهل لموت احدنا اشتري فنيا او فقيرا من غرضه او قولا حل الله البيع وحرم الرابا ورجع كاتيب قلت صا الرابا قال لا ما يدبلم مثلين مثل وحشة تجتنبه مثلين مثل فلا ينافي الخبر الاول لان الله انما تناول في الخبر الاول المضطر الذي مضطركم غير الى البيع بالجهل ولا كراهية ان هذا الخبر لا يجوز ما شئته والخبر الثاني في وجهه ان المضطر

الاختراق في صحة العقد

لحاجته اليها لغيره واكل من سواها فلا تاتي بيضا على حال **باب** ان الاختراق بالابدان شرط
 في صحة العقد **الحمد بن محمد بن عيسى** عن **ابن ابي عمير** عن **ابي ايوب الخزاز** عن **محمد بن مسلم** قال سمعت **ابا جعفر**
 عليه السلام يقول ان اتبعتم لاهلها فلا استوجبها قلت فتمشيت خطا ثم رجعت فلدوت ان يجيب
البيع الحسن بن محبوب عن **فخيل بن ابي عبد الله** عليه السلام قال قلت له ما الشرط في الحيوان فقال **البيع**
 المشتري قلت فما الشروط في غير الحيوان قال الباشعان بالتحيا والم يفتراق فاذا افتراق فلا خيار لعبدك
 منها على **ابن ابراهيم** عن **ابن ابي عمير** عن **سأد بن الحلبي** عن **ابيعد الله** عليه السلام قال يا رجل
 اشترى بيضا فهو بالخيار حتى يفتراق فاذا افتراق وجب البيع قال وقال **ابو عبد الله** عليه السلام ان لم يفتراق
 لاهلها يقال لها العريض من اجل **ابن ابي عمير** من صاحبا بدنانير فقال عليك ذرة فاكل جينا عشرة دنانير
 فباعها فقام لي في البيت فقلت يا ابا عبد الله قلت سويا فقال سره ان يجيب البيع فاما امرنا **محمد بن**
احمد بن محمد بن ابي جعفر عن **ابن جعفر** عن **ابن غياث** عن **ابن ابراهيم** عن **جعفر بن ابي عمير** عن **عليه السلام** قال قال علي عليه
 السلام اذا صفق الرجل على البيع فقد وجب وان لم يفتراق فلا ياتي ما قدمناه من الاخبار المتقدمة
 لان الاختراق بالابدان شرط في صحة العقد الذي يقتضيه هذا الخبر ان الصفقة على البيع من غير
 اختراق موجب البيع وهو في ذلك ان سبب الاستباحة المالك لان ذلك مشروط بان يفتراق بالاك
 ولا يفتراق العقد ما دام في المكان والاخبار الاولى اقتضت ان لها الخيارات لم يفتراق بان يفتراق العقد
 الواقع على ان قوله في الخبر وان لم يفتراق يحصل ان يكون المراد بانه لم يفتراق باجساد وفعلا فمحصوره لان
 العقد الموجب للبيع شيء ليس ولو هو ذر خطوة فانه يجزيه وينقذ العقد وعلى هذا الوجه كما ان في
 بين الاخبار **باب** كراهية الاستسقاط بعد الصفقة على **ابن ابراهيم** عن **ابن ابي عمير** عن **ابن ابراهيم**
 الكرخي عن **ابيعد الله** عليه السلام قال لا يشتري لا يبيع لا يجباية فلا ذهب لانهم قلت استسقط
 قال لان رسول الله صلى الله عليه واله عن الاستسقاط بعد الصفقة فاما ما رواه الحسن
 بن محمد بن سامة عن جعفر بن محمد عن **علي بن ابي حمزة** عن **علي بن خنيس** عن **ابيعد الله** عليه السلام
 قال سألت عن الرجل يشتري المتاع ثم يستوفيه قال لا بأس به وامرني فكلمت له رجلا في ذلك
 فحدثني عن جعفر بن يوسف بن يعقوب عن **ابيعد الله** عليه السلام قال قلت له الرجل يستوجب
 من الرجل الشيء بعد ما يشتريه قبل ان يصير له ليقال له انما كان في هذا الخبر ان اخذها على نزع
 الخطر في ذلك لان الخبر لا يدل على وجوب من الكراهية **باب** من اسلف في طعام او غيره
 الى اجل ففحص الرجل لم يكن عنده صاحب اجل يجوز ان يبيعه عليه لغير الوقت ام لا **الحمد بن محمد بن**

فمن باع طعامه إلى الجبل

الحسن الواحد والذي يدل على ذلك ما رواه عبد بن يقطين عن محمد بن يحيى عن الحسن بن الحسين عن ابن فضال عن
 الفضل بن شاذان عن صفوان عن العيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل أسلف
 رجلا درهم بخطه حتى إذا أخضره إلى الجبل لم يكن عنده طعام ووجد عند كاهل دابة وبقيا معناه إلى الجبل فباع
 من أخضره إلى بطعامه قال محمد بن يحيى كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
 لم يكن عندهما شيء من طعامي زمان يأخذ منه بده خطه ثم كمل بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن خالد
 بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يبيع طعاما بآية إلى الجبل حتى إذا جاء إلى الجبل أخذته
 بدهم فقال يعقوب بن يحيى كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
 قال الحسن بن محمد بن سنان عن غير واحد عن أبيان بن عثمان و يعقوب بن شعيب عن عبيد بن زياد قال سألت أبا عبد الله
 عليه السلام عن رجل باع طعاما من درهم إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل
 قال لا بأس به إنما الدرهم يأخذ بهما ما شاءا فليأخذا في الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل
 أخذ ذلك منه الطعام كما كان باعه إياه من غير زيادة والفضي الذي في الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل
 أكثر ما أعطاه فيؤدي ذلك إلى الجبل وذلك لا يجوز على حال والذي يزيد ذلك بيانا ما رواه الحسن بن سعيد
 عن القاسم بن محمد عن عبد الصمد بن بشير قال سألت محمد بن القاسم عن رجل أسلف درهم إلى الجبل فباعه إلى الجبل
 إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل
 أنه طعاما فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل
 عليه شرطه على أبي الجبل يشتري المتاع بثمنه عند بائعه ويقول حق اجيرك بالثمن كما شرطه
 أسود بن محمد بن علي بن حديد عن زرارة عن أبي بصير عليه السلام قال قلت لرجل يشتري من الرجل المتاع
 بثمنه عند بائعه يقول حق اجيرك بثمنه قال لا بأس به إنما الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل
 سعيد بن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن علي بن يقطين أن سأل أبا الحسن عليه السلام عن رجل يبيع ثوبا
 صاحبه ولا يقبل الثمن قال لا بأس به إنما الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل
 إبان بن عثمان عن إسحاق بن عمار عن عبد الصمد بن عمار قال ما شتري ببعاء قضيت ثلثة أيام ولم أجد ثوبا يبيع له
 فأما ما رواه محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبي بصير عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن يقطين قال سألت
 أبا الحسن عليه السلام عن رجل يشتري جارية فقال اجيرك بالثمن فقال لا بأس به إنما الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل
 له قال لو بيع في هذا الثوب أحد شيئين أحدهما أن يخلو على غيره من الاستدباب فنقول له يذهب المال مع
 أن يبيعوا في الثوب لم يبيعوا في ذلك أكثر من ثلثة أيام فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل فباعه إلى الجبل

جارية ويؤخذ بها انتفع قال كان معنا قيمة الولد فأما ما رواه عن ابن أبي عمير عن ابن أبي نجران
عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قالوا له يا أبا عبد الله ما كان في ولدك باعها
ابن سيدنا وأبوها فأجاب فاستولد هذا الذي كان مشركا فولدت منه غلاما ثم جاء سيدها الأول ففحش
سيدها الآخر فقال وليدك باعها أبق بغيرك في فقال الحكمان بأخذت ولدته وأبناها فأوجه في
هذا الخبر بما أخذ وليدته وأبناها أو الميرة عليه قيمة الولد فأما الدليل بقيمة الولد فلا يخرج من أخذ
ولده ويمكن أن يكون المراد بهذا الخبر أن سيدها الأول وهو أن يكون قال الحكمان بأخذت ولدته بقيمة
ابنها وأخذت المضائق وأقام المضائق اليه فقامه وذلك كذا في الاستعمال فقاما ما رواه الصنفار
عن يعقوب بن يزيد عن صفوان بن يحيى عن سليم الطرطال قال رواه عن سليم عن حريز عن زيدا قال قلت
لأبي عبد الله عليه السلام رجل اشترى جارية من سوق المسلمين فخرجهما إلى أرضه فولدت منه
أولادا كأنها لها من يرعاهما قالوا فقام على ذلك البيت قال يقيض ولده ويدفع إليه الجارية ويعوضه
من قيمة ما أحبا من ولدها وأخذتها فأوجه في قول يقيض ولده يعني بالقيمة تحسب ما أبناها في
رواية زرارة المطلبية لرواية غيره المتضمنة لما ذكرناه **باب** متوجع بزعم الثمالي الحسين
بن سعيد عن الثوري بن سويد عن هشام بن سالم عن ابن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان بن خالد
قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا تشتر الفحل حولا واحدا حتى يعلم إن كان طعم وإن شئت أن تبتأه
سنتين فأقول عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام إن قال
لا تشتر الفحل حولا واحدا حتى يعلم وإن شئت أن تبتأه سنتين فأقول عنه عن محمد بن عثمان وعلي بن
النعمان عن يعقوب بن شعيب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شوال الفحل فقال كان أبي بكر وشوال
الفحل قبل أن تطلع في السنة ولكن السنتين والثالث كان يجبر وهو يقول إن لم تجل في هذه السنة
حل في السنة الأخرى قال يعقوب وسألته عن الرجل يبتاع الفحل والفاكهة قبل أن تطلع فيشتريه
ثم أتت سنين وأبناها فقال لا بأس أن تأمكه شوال سنة واحدة قبل أن تطلع فخافه إلا في حق السنتين
الحسن بن محبوب عن خالد بن حريز عن أبي الربيع الشامي قال قال أبو عبد الله عليه السلام كان أبو جعفر
عليه السلام يقول إذا بيع الحمار طفيه الفحل والفحش سنة واحدة فلا يباع عن حق فبلغ ثمنه فلا يبيع
أو قلنا فلا بأس به بعد أن يكون فيه شيء من الخصوة الحسين بن سعيد عن القسم بن محمد عن علي بن روة
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى دبستانا ففحل ولجهم من أقالهم ومنه ما لم يعلم قال
لا بأس أن يكون في أقالهم قال وسألته عن رجل اشترى دبستانا فافحل المنيخ فغيره دبستانا فقال لا

والفرع من الذهب بالفضة نسبة
تدبر

الدنيا سعيد

[illegible]

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكَ

۲۰

٥١

ソ
ロ
ネ

۱۲

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم خير خلقه وأفضلهم
وأنتم خير ما خلق الله على وجه الأرض

بن محمد بن سواد عن جعفر بن محمد بن خالد بن جابر عن منصور بن أبي عيسى عن عبد الله بن علي السلام قال قلت
لما سيف بن يحيى الغضبية تكون الغضبية أكثر وأقل قال لا بأس قال وفي هذا الجواب أن يكون وما
من الراوي أن منصور بن أبي عيسى عن عبد الله بن علي السلام إذا كان الغضبية أقل فما ينقصها
وإن كان أكثر فلا يصح قتالها في الحياة مطابقة للأحاديث السابقة فيجب أن يكون العمل عليها أو هو ذلك
أيضا لما رواه الحسن بن محمد بن سواد عن فضالة عن ابن عن محمد بن علي بن سنان عن سيف بن علي السلام
الغضبية بالغضبية بيمينه لا يرام قال في الذهب وقال ابن كثير في تفسيره وقال إذا كان الغضبية الغضبية
فلا بأس بما أمادوا الحسن بن محمد بن سواد عن جعفر بن محمد بن علي بن عمار عن قال عن عبد الله بن خالد
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السيف المحلى بالغضبية يباع فنية قال ليس بأس لأن فيه الريد
والسيف قال وفي هذا الخبر من كان مطلقا لم يزل لأحاديث المتقدمين وهو أن إذا فقد مثل غيره
جائز أن يكون ما في فنية فاما أن يكون الكل فنية فلا يجوز على ما في باب الرجل يكون له غيرة للدم
فتسقط تلك الدماء عما ملأ الناس به دماهم غير ما الذي يحب عليه محمل بن الحسن النعماني
محمد بن عيسى بن يونس قال كتبت إلى أبي الحسن أنها عليه السلام كان على رجل دماهم تلك السلطان
استقط تلك الدماء وجاءت دماهم أفلا من تلك الدماء الأولى ولها اليوم وغضبية فأشوق على الأولى
الفراسة سلطان الدماء التي لها تلك السلطان فكتب الدماء الأولى على محمد بن عبد الجبار
عنه بأس من صفته قال سأله عن رجل من سبي عن رجل استقرض دماهم رجل فسطقت تلك الدماء
أعتبرت قال لا بأس به انتهى لها حب الدماء الأولى قال محمد بن أبي جعفر بن الحسن قال قال الحسن
الدماء الأولى فأما ما رواه محمد بن أحمد بن محمد بن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى قال قال أبو جعفر
كتبت إلى أبا عبد الله عليه السلام أني على رجل ثلثة أكاني دماهم كانت تلك الدماء يتفق بين الناس فقلت
الدماء طاهر يتفق اليوم أي عليه تلك الدماء أو ما فيها أو ما يتفق بين الناس فكتب الدماء أن تأخذ منه
ما يتفق بين الناس كما أعطيت ما يتفق بين الناس فلا يتفق الخبرين لا طين لا فم لا طين لا فم لا طين لا فم
ما يتفق بين الناس أو هو غيرة الدماء الأولى ما يتفق بين الناس لأن خبره أن تسقط الدماء الأولى
لا يكاد يوقد الصنادل ولا يلهي دماهم ولا يستريح بها أو قال خبره أنه لا خلاف طاهر المطالب بالدم
التي تكون في حال في باب أبي جعفر ما لا يحال ولا يجوز مثلين مثل أبي الحسين بن محمد بن محمد
عن محمد بن سواد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البعير والمجربين في البيعة فنية قال لا بأس به
ثم قال خطب على النسيئة عن محمد بن سواد عن أبي جعفر بن محمد بن علي بن جعفر عليه السلام قال البعير

يجب عليه

سأل

واقفيرة

الف

قال وكتب

ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون على عليه حال كمال مسعى في بيتك الى ما حال فيه الاقل من الكيل الكد
 الى عليه خذها ما جازف فقال لا بأس قال وجه في هذا الآية ان الله لا يجازف ذلك الا لا ليس به ذلك ولا كان
 له على شيء معلوم فهو لا يأخذ ما يعلم ان تنقص من حاله عليه يعلم ان ذلك لا بأس وانما الخطور العقد
 على ما يحال مجازف في باب اعطاء النعم بالضرورة على بن ابي ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له النعم يعطيها بالضرورة نعمنا معلوما او لا معلوما في كل شاة
 كذا وكذا قال لا بأس بالذرة والسمك استأجبت ان يكون بالنعم الحسن بن محمد بن ساعد عن بعض
 عن مدرك بن العرفاء عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له النعم يعطيها بالضرورة بشيء معلوم
 من الصبغ والسمك او الدارهم قال لا بأس بالذرة والسمك وذكر الحسن بن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل
 عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عيسى بن القاسم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل له نفع يسير البانها بغير كيل قال نعم حتى ينقطع او شيء منها فاما ما رواه الحسن بن محبوب
 عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل دفع الى رجل فخر ليس من ذرهم
 معلوم لكل شاة كذا وكذا في كل شاة قال لا بأس بالذرة والسمك فاما السمك فلا يحب ذلك الا ان يكون له
 فلا بأس قال وجه في الاخبار الاولة ان تحمل على هذا الخبر الذي هو مفصل وهو انما ذكر خبرين هما
 بالنعم يمكن حلالها فاما اذا كانت كذلك فلا بأس فاما ما رواه الحسن بن محمد بن معاوية عن جعفر
 سماعة عن علي بن حنبل عن اسمعيل بن الفضل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدفع
 الى الرجل دجرا فخر فاعلى ان يدفع اليك سبعة من البانها او لا دها كذا وكذا قال ذلك مكره وقال
 في كراهية ذلك هو ان يعطى من البانها او لا دها ولو لم يعين ذلك لكان جائزا
 وجرى ذلك يجري من استأجره الشئ من الطعام الذي يكون فيها فان ذلك لا يجوز وان جاز
 ان يستأجرها بطعام لا يجنيه فاما ما رواه الحسن بن سعيد عن ابي الحسن بن محمد عن حماد عن حماد
 قال سألت عن اللبن يشترى وهو في الضيق قال لا الا ان يجلب الى سكرجة فيقول اشترى منك
 هذا اللبن الذي في السكرجة ثم افي وضوعها بشئ مسعى فان لم يكن في الضرع شئ كان ما في
 السكرجة قلنا في الاخبار الاولة لا باقيا من اللبن مقداره ما في الضرع فله من ذلك كانه
 مجهول وانما جاز في الاخبار الاولة بينهما مدة معلومة وثمة معينة فكان ذلك جازيا مجزى
 الاجازة فخر ولم يكن ذلك حراما في باب فمن المالك الذي هو ان لا يملك الحسن بن
 سعيد عن فضالة عن ابي الحسن بن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن طراد لنا المشرقة

شاة

لنعم

يكره

بشئ

الضرع

وزمانا

النعم

ادابيه واستقر من مقال يشترعوا استقر واستقر من جميعه فلما التفتة قالوا لثمن عنه عيشة
 عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ولد الزنا يشتري ويستقر فقال
 نعم فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن خالد عن ابي الجهم عن ابن عديجة قال
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يطيب ولد الزنا ابدا ولا يطيب ثمنه ابدا
 وما رواه احمد بن ابي عبد الله عن ابن فضال عن مشقة الحنطاع عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال قلت له يكون لي المملوكة من الزنا اتج من ثمنها واتزوج فقال
 لا تج ولا تزوج منه قال وجهه في هذين الخبرين ان ثمنها على من يبيع من الكراهية
 دون الخطر **باب بيع العصبير الحسين بن سعيد** عن القسم بن محمد عن علي بن
 ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ثمن العصبير قبل ان يغلى
 لمن يبيته له لطيفه او يجعله حراما قال اذا جئت قبل ان يكون حراما فهو حلال فلا بأس
 عنه عن فضالة عن ربيعة قال سئل ابو عبد الله عليه السلام وانا حاصو عن
 بيع العصبير ممن يبيعه فقال حلال السنابغ قوما من يجعله شرا باخيته تحت
 عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد بن الحنفية قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 بيع عصبير العنب ممن يجعله حراما فقال لا بأس ببيعه حلالا فيجعله حراما فابعد
 الله واعقله فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان عن يزيد بن خليفة عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال كره ابو عبد الله عليه السلام بيع العصبير بتأخير قال وجهه
 في هذا الخبر انه انما كره بيعه بتأخير لانه لا يؤمن ان يكون في حال ما يقضي الثمن
 قد صار حراما وان كان ذلك ليس بمحذور والذي يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محمد بن
 سماعة عن صفوان عن يزيد بن خليفة الحارثي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأله
 رجل وانا حاصو قال ان لي الكرم قال تبعية غنيا قال فانه يشتريه من يجعله حراما
 قال فبيعه اذا عصبير قال انه يشتريه من عصبير يجعله حراما في قريش قال بعت
 حلالا فيجعله حراما فابعد الله ثم سكت ههنا قال لا تكن ثمنه حق يصير
 حراما فتكون تأخذ من الثمن والذي يدل على ذلك ما رواه موهود الكراهية دون الخطر
 ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سألت ابا الحسن عليه السلام
 عن بيع العصبير في حراما قبل ان يقضي الثمن قال فقال لو باع ثمنه من يبيعه فيجعله

خمر حرام لم يكن بذلك بأس فاما اذا كان عصمير افلا يباع الا بالنقد الحسنين بن عبيد
عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن بيع الصمير
من يصنعه خمر ا فقال بعه من يطبخه او يصنعه خلاص الى ولاي بالاول باسأ
باب من له شوب مع قوم يستغفرونه هل يجوز له بيعه نعم لا عمل بن يعقوب

اسلام

سماعة جميعا عن ابن عمر بن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وآله عن النطاف ولا تنهاها قال ولا تجعلان تستنهما مسناه فقول الماء وتشفى به الأرض
ثم يستغنى عنه فقال لا تنهيه ولكن اعرج جارك عن النطاف إن يكن له الشرب فيستغنى عنه
فيقول لا تنهيه اعرج أخاك أو جارك أو زوجة في هذا الخمر يمان فعمل في ذلك على أنه مكروه
ليس بمخطور لأن الأفضل أن يحل ما أفضل عنه من الشرب الخاء أو جاره ولا يبيعه ولا يبي
ذلك بمخطور **جواب** من أصابته ضربة على يده أو أحمى عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن

۲۶
میں یا
۲۷
لے آئے

اللَّهُمَّ

خبر عن نهضة وحمد بن مسلم وابي بصير وفضيل وياقوت وحماد وعبد الرحمن بن ابي عبد الله

قضى
الشيخ ابو جعفر
مصنف هذا الكتاب
في كتاب
الكبير

خاله
الشيخ ابو قاسم
المؤيد
اخرها

فيما حكمهم

لم يحلف

جرب
قوله السلام
الواد

اشترطه

ابن جعفر عليه السلام في الاصل رسول الله صلى الله عليه واله انما اموالنا فهو قال محمد بن
الحسن رحمه الله عليه في هذه الاخبار وما جرى مجراها ما اوردناه في كتابنا الكبير من اخبارنا
فهو اولى بالتصديق فيها من ان يملك ذلك الاخر لان هذه الاخبار من جملة انقال الحق في خاصته
الامام لان من احبها الحق بالتصديق انما اكد واجبه الامام وقد قلنا ان ذلك في كتابنا المذكور
بادل مستوفى واطنا لكثير هو الذي يدل على هذا على ما رواه الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم
عن ابي خلف الكاظم عن ابن جعفر عليه السلام قال وجدنا في كتابنا على عليه السلام من الاخبار التي هي
من يشاء من ماله والواقعة للتقنين لما واصل بقي الدين ادرنا الاخر ونحن التفتون في الاخر كلها
لنا من احبها اليها من المسلمين فليعلموا وليؤخرها الى الامام من اهل بيتي ولما اكل منها وان
فكها او غيرها فانها من اجل من المسلمين من جدهم او ابيها فهو احق بها من الذي يتركها
عليه يخرجها الى الامام من اهل بيتي ولما اكل حق يظهرها لتمام من اهل بيتي والستين في غيرها
وفي غيرها ونزولهم منها كما رواها رسول الله صلى الله عليه واله منها الا اذا كان في احدى شيئين
فقال لهم على ما في ايديهم يتركها الاخر في ايديهم **باب** حكم اهل الخراج الحسين بن
سعيد عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن محمد بن الحلبي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن
السود ما امننا من عقاب كل من جميع المسلمين ان هو ايم ومن يدخل في الاسلام بهن عليهم وطن
لا يخلق بعد فقلنا الشاهن الدعا فين فقال لا يصح لان يشترى منهم على ان يصيروها
للمسلمين فاذا اشاء دخل الامان واخذها اخذها قلنا فان اخذها من قبل داله ليس مال دولة
ما اكل من غلتها بما عمل عنه عن الحسن بن محبوب عن خالد بن حريز عن ابي الربيع الشافعي عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لا تستعين من اهل الشام شيئا الا من كانت له غنم فانه يوفى في المسلمين الحسن
بن محمد بن سنان عن عبد الله بن جبلة عن علي بن الحون عن بكر بن ابي بكر بن محمد بن شريح قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن ثوبان من اهل الخراج فكيف قال فقال نعم اهل الخراج المسلمين فقالوا فانه
يشترى الجراد عليهم فقال لا بأس لان يستحق من عيب ذلك ظاهرا ما رواه محمد بن الحسن بن عمار
عن ايوب بن اقر عن صفوان بن يحيى قال حدثنا ابو بردة بن عباد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
كيف ترى في ثوبان من اهل الخراج قال من يسع ذلك من اهل المسلمين قال قلت يبيعها الذي هو في يده
قال ما يصنع فخرج المسلمين فقام قال لا بأس ان يشترى حقها منها او يبيعها حق المسلمين عليه و
له ان يكون اتقى عليها طهر الخراج منها فاقولها في عملها شرا من ثوبان من اهل الخراج ومن

تحتها الاخرى من ثياب الاخرى لا يوجب لها على حسب ما تضمنه الكتاب الا ان لا تكون مستوفى ما دخل في حصة
البكر في كتابنا الكبير وفي الذكر المذكور في باب شواهد اهل الذمة الحسين بن سعيد عن تاج الدين شيبان
ابن جبر قال ما اكلت باء بطة من شاة الاخرين من اهل الذمة فقال الاناس بان شاة في نعم الله اوسعها
فمنهم من كان رسول الله صلى الله عليه وآله حين ظهر على يده في يوم خيبر قال ان شاة الاخر في ايامهم ولو انها
ويعودوا عن هذا عن الصادق عن العلاء عن محمد بن مسلم قال ما اكلت من شاة الاخرين في ايامهم الا ان يكونوا
كان ذلك غير انما يوجب في ذمتهم فيها الحسين بن سعيد عن علي بن ابي حمزة عن محمد بن مسلم قال ما اكلت من شاة الاخرين
من اهل الذمة فقال الذين يرون في ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله على اهل الذمة غير في ايامهم من ان ياكلوا
في ايامهم ولو انها واما ما بان من ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من الاخرين او على ما فهمت في ما
وهو لو ما اكل من ثوبت فيها شاة من الحسين بن سعيد عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ما اكلت من شاة الاخرين
اهل الذمة قال الاناس بها فيكون اذا كان ذلك غير انما يوجب في ذمتهم من ان ياكلوا من ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من الحسين بن سعيد
في هذه الايام اهل الذمة لا ياكلوا في ايامهم من الاخرين من ان يكون تحت عنق او من ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من الحسين بن سعيد
كانت مفتوحة عنق في ذمتهم من المسلمين فاطلوا عليها في ايامهم من ان يكون تحت عنق او من ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من الحسين بن سعيد
على الشاة ما كان عليهم من الجزية كانت غير مع اليهود بل كانت ارضاء لهم على اهل الذمة من الجزية
يجوز شاة او ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من المسلمين فاطلوا عليها في ايامهم من ان يكون تحت عنق او من ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من الحسين بن سعيد
ملك اهل الذمة الثوبت فيه على كل حال في باب الذي يكون له ارضاء في ذمتهم الذي يجب عليه في الحسن
بن محمد بن ساعد عن عبد الله بن جابر عن اسحق بن عمار عن عبد الله بن ابي ابي سلمة قال قلت لعبد الله بن اهل
الجزية يكون له ارضاء في ذمتهم ان ياكل من ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من المسلمين فاطلوا عليها في ايامهم من ان يكون تحت عنق او من ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من الحسين بن سعيد
قال عليه السلام في ارضاء في ذمتهم ان ياكل من ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من المسلمين فاطلوا عليها في ايامهم من ان يكون تحت عنق او من ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من الحسين بن سعيد
بن ساعد عن محمد بن ابي حمزة عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الثوبت فيه
فيه اهل الذمة في ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من المسلمين فاطلوا عليها في ايامهم من ان يكون تحت عنق او من ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من الحسين بن سعيد
او ياكل من ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من المسلمين فاطلوا عليها في ايامهم من ان يكون تحت عنق او من ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من الحسين بن سعيد
ما قال ابن شبيب قال في الجبال ما قال ابن ابي ابي سلمة في الجبال ما قال ابن ابي ابي سلمة في الجبال ما قال ابن ابي ابي سلمة في الجبال ما قال ابن ابي ابي سلمة في الجبال
فأخبره في هذه الرواية انه قال يقول ابن شبيب ما بان الاخرين اكلت لحم من حيث كانت مفتوحة
عن ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من المسلمين فاطلوا عليها في ايامهم من ان يكون تحت عنق او من ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من الحسين بن سعيد
صالحا على ابن شبيب ان تحت بالسين فوق ملكه على كان في السلطان صاير ملكه مثل السلطان لا ياكل من ثوبت فيها شاة او ثوبت فيها شاة من الحسين بن سعيد

ارضهم

فقال

عائ

الثوب قد مر الله

مصنف هذا الكتاب

قوله اكل من ثوبت فيها شاة

انما هو

خطه

عليها

القول يستأنس بالخبر **باب** في الدعوى لا يفتقر إلى جهاد يستبذل الحسن بن محمد بن سامة عن محمد بن

شهادت عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يشترى ذرعا والخضرة وان

مشت تركه حق تحبده و بان شكت فهو حفيضا على ابن ابراهيم عن ابي عبد الله عن حماد عن الحلبي

قال ابو عبد الله عليه السلام لا اس ابدى منى ذرها انضوي ثم تركه حتى تمجد بعد ان شئت او قتله

من قبل ان یسئل وهو حشیث وقال لا بأس ایضا ان یشتری زبریا قد سفیل وبلغ خطه احمد

بن محمد بن عيسى عن عفت بن عيسى عن سماع قال سأله عن ثواب القصير يشترطه الرجل

فلا يقطعها ويبذره في تركه حتى يخرج بسبيل شعير أو خطه وقد اشترا من أصله على النبا.

غرائب او هو على الصلح فقال ان كان اشتراط حين اشترا وان شاقطعاه وان شاقطرك كما هو

حق یکن سنبل والا فلا ینبی لہ ان یترکہ حق یکن سنبل عنہ عن ابن محبوب عن

ابن أبي أيوب عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام فهو وزاد فيه فان فعل فان عليه

طسقه ونفقت له ما خرج من سها بن زواد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن المشيخ

عن زياره عن ابي عبد الله عليه السلام في نهج بيعوه وحشيتش ثم اسندنا قال الامام انما قال

ابتاع منك ما فخر من هذا الزرع فاذا اشتراوه وحشدهم بقلان شاماعا وان شاماعا

علی بن ابی طالب و جواد و حریر بن اعین خلافت لایعوانہ علیہ السلام احوال

فإنه لا بد من أن يكون له في كل وقت من أوقات حياته ما يشغله من العمل أو الدراسة أو غيرها من الأمور التي تلهي عنه، ولا بد من أن يكون له في كل وقت من أوقات حياته ما يشغله من العمل أو الدراسة أو غيرها من الأمور التي تلهي عنه.

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ

[illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

باب في اسباب السلام يقول لا يشرق النور الا بالاسم لا يشرق النور الا بالاسم لا يشرق النور الا بالاسم

طابعت في القاموس هذا المصطلح على ما هو عليه في اللغة العربية من حيث اللفظ والمعنى.

اولیٰ بکلی الجواز فی دفع الحرب واما غنمته فایہ معلوم بن حقیقین من انہ لا یاسن کذا کان من سبب لیسنا محمول علی

استعملوا من لظلموا بينكم على انتم في الدنيا والآخره

عن فضالة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر

بسم الله الرحمن الرحيم

عن ابن عمر التوفي عن النكاح عن ابي عبد الله عليه السلام قال المحكورة في الخشب ربعون يوم وفي
 الغدا والبلاد ثلاثة ايام فاذا زاد على ذلك من الخشب فصاحبها ملعون وماله لله المستر على
 قلعة ايام فصاحبها ملعون اسهل بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ليس المحكورة الا في الخشب والتمر والزبيب محكم بن محمد بن يحيى عن محمد بن سنان عن عبد الله بن
 منصور عن ابي عبد الله عليه السلام قال فقد الطعام على عهد رسول الله صلى الله عليه واله فاني لست
 فقالوا يا رسول الله فقد الطعام ولهم من لا عند ظن في بيعه قال نعم الله واشق عليه لم قال يا ما كان
 ان المسلمين ذكر وان الطعام قد فقد الاشياء عند له فاحوج به وبه كبت شئت ولا تحبسه
 محمدي بن احمد بن محمد بن محمد بن ابيه عن وهب عن الحسين بن حميد بن محمد بن محمد بن
 ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب عليه السلام انه قال رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه واله
 انه قرب المحكرين فامرهم فلم يخرج اليهم الا سواهم حيث ينظر البصار اليها قبل ارسول
 صلى الله عليه واله لو قومت عليهم فغضب حتى عرف الغضب في وجهه فقال انا اقوم عليهم انما
 السعير الى الله تعالى يرضه اذا شاء ويغضبه اذا شاء قال الشيخ رحمه الله الاشارة الى ان
 الاحتكار على كل حال وقد مر في ان المحكورة من ذلك هو انه اذا لم يكن في البلد طعام غير الذي
 المحكرو ويكون واحدا فانه يلزمه ان يبيع منه ما يرضاه الله كما فعل النبي صلى الله عليه واله في حجة
 عمل هذه الاشارة المعلقة على هذه المقيدة كما بينا في مواضع كثيرة ونسحق في ما قلناه على طراهم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن اعرج عن ابي عبد الله عليه السلام قال المحكورة ان تضرع طعاما
 في المصروف في المحكورة ان كان في المصروف طعام او ساج فله ان يبيع من ذلك ما يشاء من
 الزيت فقال اذا كان عندك ذلك فلا بأس باسائه ابو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان
 عن الفضل بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام علق قال ساطر باقوت على قلعة وعاقدت على
 كساد فبعت قلعة فابو علي من بلك فيه قلت يقولون محكروا يبيعه احد غيره قلت ما بيع من
 جزء من اقاله لعل لان ذلك من ريش يقال له محكمين فزام لان اذا دخل الطعام المدينة اشتراه
 كذا في الحديث صلى الله عليه واله فقال يا محكمين من زام ان قاله ان محكروا على ابراهيم بن ابي جهم بن
 ابي عمير عن حماد بن اعرج عن ابي عبد الله عليه السلام قال ساطر باقوت على قلعة وعاقدت على
 يجوز ذلك الصغار ان كان الطعام كثيرا يبيع الناس فلا بأس به وان كان الطعام قليلا لا يبيع الناس فانه
 يكون ان محكروا الطعام ويؤثره الناس فلا بأس به وان كان الطعام قليلا لا يبيع الناس فانه

عبد الله بن محمد

بجيت

رسول الله

محمد بن الحسن

بن مسلم قلت حنا

علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تكون الشفعة لا لشركين ولا لثلاثة فإما صاروا ثلثة فليس واحد منهم شفعة يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الشفعة هل هي وفي شيء من أهل البيت وهل يكون في الحيوان شفعة وكيف هي فقال الشفعة جائزة في كل شيء من حيوان أو إنسان أو شاة إذا كان الشيء بين شركيين لا غيرهما فباع أحدهما فبطلت الشفعة في غيره وإن زاد على الشركيين فلا شفعة لأحد منهم الحسن بن محمد بن سامة عن محمد بن زياد وصفوان عن عبد الله بن سنان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الملوكة بين شركاء فباع أحدهما أنا حق به ألك ذلك قال نعم إذا كان واحدا أحمل بن محمد عن ابن أبي عمير عن أبي الحسن عليه السلام قال في الملوكة بين شركاء فبعت أحدهما نصيبه فيقول صاحبه أنا حق به ألك ذلك قال نعم إذا كان واحدا فقل له في الحيوان شفعة فقال لا فالأما ما روي عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن أبيه عن علي بن عليم السلام قال الشفعة بين الرجلين فالوجه في هذا الخبر أن جازم على ضربين التيقية لأنه مذهب بعض العامة وأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن منصور بن حازم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دار فيها دارين وطريقهم واحد في عرصة الدار فباع بعضهم منزله من رجل هل لشركائه في الطريق أن يأخذ بالشفعة فقال إن كان باع الدار وحولها إلى طريق خذ ذلك فلا شفعة لهم وإن باع الطريق مع الدار فله الشفعة أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن أبيه عن منصور بن حازم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام دار بين قوم فقاموها وأخذ كل واحد منهم قطعة فبناها وتركوا بينهم ساحة فباعوا رجل فاشترى نصيب بعضهم ألك ذلك قال نعم ولكن بيدك بابه ونفق بابه إلى الطريق أو يزل من فوق البيت ويد بابه وإن أراد صاحب الطريق بيعه فأنتم أحقر به ولا يجوز على طريقه بيعي جميل على ذلك الباب فالوجه في هذين الخبرين وإن كان الأصل فيما منصور بن حازم وهو واحد لحد شيئين أحدهما أن يكون المراد بالقوم شركاء واحدا وفاقا يكون تجوز في الشفعة وإن جازموا بالوجه الثاني أن غلله على ما حملنا عليه الخبر الأول من التيقية دون ما يجب البطل عليه من وجوب الشفعة وأما ما رواه الحسن بن محمد بن سامة عن محمد بن زياد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس في الحيوان شفعة فلا ينافي ما ذكرناه من الأخبار لأن الأخبار التي ذكرناها على ضربين منها

في الرهن يهلك عند الرهن

٦٥

فإنه في كل شيء ملك يدخل فيها الحيوان وغيره فلا يجوز تخصيصها بخير واحد وأغريب القول في الرهن
 الحيوان فيه شفعة وهو خير يوشد وعبد القين مئتان وأغريب في هذا الخبر
 ان غنله على ان لا يكون في الحيوان شفعة اذا كان بين اكثر من غركيين كما قلناه في غير من
 الاشارة فاما ما رآه على بن ابراهيم عن ابي بصير عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لا شفعة في سفينة ولا في حمار ولا في غنم ولا في غنم
 منصور بن حازم الذي قال فيه انه ثبتت الشفعة بالمرء الطريق اذا اراد صاحبه بيعه كان
 الوجه فيه ان غنله على ضرب من التقي لان ذلك مذموم بعض العامة باب الرهن
 يهلك عند الرهن علي بن ابراهيم عن ابيه عن بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد
 الله عليه السلام في الرجل يرهق عند الرجل زنا فيعيده شيء او يبيع قال يرجع ماله عليه كسائر
 بن سعيد عن انس بن محمد وفضالة عن ابان عن حميد بن ذرارة قال قلت لابي عبد الله عليه
 السلام رهن سوارين فملك احداهما فقل يبيع عليه فيما بقي وقال في رجل رهن عند دار فاحترقت
 او اهدمت قال يكون ماله في تربة الارض عنه عن ابان عن حميد بن ذرارة قال قلت لابي عبد الله
 في رجل رهن عند رجل دار فاحترقت او اهدمت قال يكون ماله في تربة الارض وقال في رجل
 عنده مملوك يخدمه او رهن عند مال فلم يذبح المتاع ولم يبعه اهدا ولم يجره مأكلا هل ينقص
 من ماله بقدر ذلك قال لا يحمل بن علي بن محبوب عن ابي ابي بصير عن داود بن الحصين عن ابي
 العباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابن ابي عمير عن حميد بن ذرارة قال قلت لابي عبد الله
 حقه في الاخر قال نعم قلت او دارا احترقت او اهدمت قال نعم او دارتين حقه في احدهما
 قال نعم او قطاع فيقتصد من طول ما تركه او طعاما يفسد او فلاما يفسد جدري غنم او ثيابا
 مطوية لم يفسد ما ولم يفسد ما حتى هلك قال هذا يجوز اخذه يكون حقه عليه فاما داراه ومحمد
 بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن ابن بكير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرهن فقال ان
 اكثر من مال الرهن فملك ان يورث الفضل الى صاحب الرهن فان كان اقل من ماله وملك الرهن
 اتى له صاحبه فضل ماله وان كان سواه فليس عليه شيء في ذلك رآه احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب
 عن ابي حمزة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل على عليه السلام في الرهن يورث ان الفضل قال ان
 على عليه السلام يقول في ذلك قلت كيف جزا ان الفضل قال ان كان الرهن افضل مما رهن به ثم طلب
 ربه الرهن الفضل على صاحبه وان كان لا يجرى في الرهن ما ينقص من حق الرهن قل وكذلك كان

اختلاف الرازي في الرهن في مقدار راعي الرهن

٤٩

على عليه السلام في الحيوان وغيره لك فاما اذا اهلك من قبل نفسه او من جهة غيره لم يلزم شيء وكان له الرجوع على صاحبه بماله والذي يدل على ما قلناه ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الوشاء عن ابان عن اخيه عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الرهن اذا اضاع من عند المهر من غير ان يستملكه رجوع في حقه على الراهن فاخذه وان استملكه رآه الفضل محمول بن علي بن محبوب عن بنان بن محمد عن علي بن الحكم عن ابان بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الرهن اذا ضاع عند الراهن من غير ان يستملكه رجوع في حقه على الراهن واخذه وان استملكه رآه الفضل ضايعا يعني احمدا بن محمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحاق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يرهن مائة درهم وهو يارى تلك مائة درهم فذلك اعمى الرهن يرد على صاحبه ما يبق درهم قال نعم لانه اخذ رهنا فبفضل وصيحه قلت فبذلك نصف الرهن قال حاسب ذلك والذي يصنفه ما قلناه من الروايات ما رواه احمد بن محمد عن ابن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام الرجل يرهن الغلام او الدار فبصية الرهن على من يكون قال على مولا ثم قال ارايت لو قتل فبذلك على من يكون قلت نعم حتى المصدق قال لا ترى لم يذهب من مال هذا ثم قال ارايت لو كان ثمنه مائة دينار فزاد وبلغ مائتي دينارين كان يكون ذلك لمولا قال وكذلك يكون عليه ان يكون له فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن جعفر الرازي عن محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ارثنت حمدا او رابة فانا فلامشع طبعك وان هلكك الدابة فانا الغلام قلت ضامن قال وجه فيه ايضا ما قلناه وهو ان يكون سبب هلاكها او سبب الغلام شيئا من جهة الراهن فاذا لم يكن كذلك فلا يلزمه شيء وكان حكم ذلك حكم الموت سواء

باب انه اذا اختلف الراهن في الرهن ثم مقدرا على الراهن

الحسين بن سعيد عن صفوان وفضالة عن الملا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل يرهن من صاحبه رهنا لا يئنه بين يديه ادعى الذي عندهما الرهن انهما باعته درهم وقاتل صاحبه للرهن انه بمائة قال لا يثبت على الذي عنده الرهن به بالقرع ثم قلت لم يكن بينه وبين الراهن ائنه عنده عن محمد بن خالد عن ابي بكر عن النضر بن النعمان عن سليمان بن جبير عن عبيد بن عنان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل رهن عند صاحبه رهنا لا يئنه بينه فادعى الذي عنده الرهن به بالقرع قال لصاحبه للرهن هو بمائة فقال لا يثبت على الذي عنده الرهن فادعى

الزاد

العبد

صاحب

مراده محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن شير عن القم بن محمد عن سليمان بن داود عن حفص بن
 غياث قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من المسلمين أودعه رجل من النصارى دهرهم
 أو مثاقيلهم أو ما شاء من ثياب أو ما شاء من طعام أو ما شاء من غيرها قال لا يرد عليه فضل ولا كان في يده بمنزلة اللقطة يصيبها
 فيه فيها حولا وإن أصاب صاحبها ردها عليه ولا يصدق بها فإن جاء بعد ذلك خبره بين الأجر
 والقرم فإن اختار الأجر فله وإن اختار القرم فمعه عليه وكان الأجر له فلا ينافي الخبر الأول لأن هذا
 الخبر يخص من يعلم أن ماله ما أودعه النصارى فغضب فخرجوا من بينه أياه ويرد على أصحابه على الشرط
 المذكورة في الخبر فاما إذا لم يعرفه فليس عليه شيء فلا يجوز عليه شيء على كل حال **باب**
أن العارية غير مضونة الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن
 حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس على مستير عارية ضمان ولا ضلع العارية
 والودعة مؤتمن عنه عن فضالة عن إبان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألته
 عن العارية يستعملها الإنسان فتهلك أو تفسد فقال إذا كان أمينا فلا قرم عليه عنه عن
 الضرير عن ابن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العارية فقال لا قرم على مستير عارية
 إذا هلك إذا كان مأثوما **الحسين بن محمد بن يحيى** عن حماد بن محمد بن مسلم عن سعد بن زياد عن
 جعفر بن محمد عليه السلام قال حمته يقول لا قرم على مستير عارية إذا هلك أو سرق أو ضاعت
 إذا كان المستير مأثوما فاما ما روي عن محمد بن أحمد بن يحيى عن جعفر بن أبيه عن وهب بن أبيه
 أن عليا عليه السلام قال من استأجر عبداً مملوكاً لقوم ضيق فخرضه من استأجر مملوكاً صغيراً
 فيه سبب فخرضه من أخذ الخبز جمل وجوزاً أحدها الله أفانق من إذا استأجر من غيره ما لك فلما
 إذا استأجر من مالك فليس عليه ضمان يدل على ذلك ما روي عن محمد بن علي بن محبوب عن علي
 بن السندي عن صفوان عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لو استأجر مملوكاً
 قال إذا استأجر مارية بنمير أو من صاحبها لم يملك قال المستير ضمان فالوجه الثاني أن يكون
 ملكك فوط في حفظه أو قدى من هلك فذلك كان كذلك كان عليه أيضاً الضمان يدل على ذلك ما روي
 الحسين بن سعيد عن النضر عن ماسم عن محمد بن يحيى عن أبي جعفر عليه السلام قال قال فضيل بن عمار لو استأجر
 في رجل أبا مارية فتهلك من عندك ولم يبق فيها فذلك لا يفرها الملاك ولا يفرم الرجل إذا
 استأجر الدابة ما لم يذكرها أو يبيعها فأدلة وأوجهها ثالث أن يكون اشتراطها الضمان
 فانه يلزمه إذا كان الأمر على ذلك يدل على ذلك ما روي عن الحسين بن سعيد عن صفوان

عن ابن مسكّن قال قال ابن عبد الله عليه السلام لا يضمن العارية إلا أن يكون اشترط فيها ضماناً
 إلا الدنانير فافهموا وان لم يشترط فيها ضماناً على عن أبيه عن ابن عمر عن حماد عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال صاحب الوديعة والبضاعة ثوثان وقال إذا هلكت المالكية
 المستعير يضمنه إلا أن يكون قد اشترط عليه على عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن زكريا
 قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام أنه قال جمع ما استمرت فاشترط عليك ثوبك والذهب عليك
 لك وإن لم يشرط عليك **باب أن المضارب يكون له الرجوع مجبواً**
 بشرط وليس عليه من الخسران شيء أحمل بن محمد بن أبي بصير عن أبي الغراب عن أبي
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال المال الذي يبيع به مضاربة له من الرجوع وليس عليه من الخسارة
 شيء إلا أن يخالف امره صاحب المال الحسن بن محمد بن عمار عن عبد الله بن حنبل عن اسمعيل
 عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن مال المضاربة قال الرجوع فيه والوضعية على المال
 عنه عن صفوان عن ماص بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قضى أمير
 المؤمنين عليه السلام في جاورج مال واشترط نصف الرجوع فليس على المضارب ضمان وقال أيضاً
 من ضمن مضاربة فليس له إلا رأس المال وليس له من الرجوع شيء فأمّا ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى
 عن الحسن بن محبوب عن الكاظمي عن أبي الحسن موسى عليه السلام في رجل دفع إلى رجل مائة مضاربة
 يبيع له شيئاً من الرجوع معنى فابتاع المضارب متاعاً فوضع فيه قال على المضارب من الوضعية بذلك
 ما حصل له من الرجوع فلا يبيع في الأجر إلا أوله لأن هذا التحريم على كل واحد من المبال بينهما ما ذكرناه
 فيكون الرجوع والنقد ان بينهما وأما أطلق على لفظ الضاربة بما ذكرناه كان المال كله من جهته وإن
 جيل بعينه ديناً عليه مع الشركة والذي يكف حاشا ذكرناه ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن
 بن محبوب عن ثعلبة عن عبد الملك بن عتبة قال سألت بعض هؤلاء يعني أبا يوسف وأبا جعفر
 أن لا أنال أرفع المال مضاربة إلى الرجل فيقول قد ضاع أو قد ذهب قال فادع إليه أكثر من
 والباقي مضاربة نسأل ما بعد جعله للسلام في ذلك قال نعم عن علي بن الحكم عن عبد الملك
 بن عتبة الهاشمي قال سألت أبا الحسن موسى عليه السلام هل يبيع لصاحب المال الذي لا يبيع في
 نفسه أن يبيع بعينه شركة لم يكون أرفع له في ماله قال لا بأس **باب ما يكون له الرجوع**
 أحمل بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن سامع عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه
 السلام قال أقرضوا بعض الناس بالدينار بالدينار بالدينار بالدينار ولكن بالذهب بالفضة

فمن استاجر من غنم معلوم

سماة اويطعام حتى لم يبرها وغرط من غنمها اربعة اشعة واقل من ذلك واكثر وله في الارض
بعد ذلك فضل ابيع له ذلك قال نعم اذا خسرنا او حصل لم غلاضهم بذلك عليه ذلك والآن
انه يجوز مثلاً اذا استاجر ما بالثلث او الربع ان يوجرها بالثمن لان الفضل انما يخرج اذا
كان استاجر بدراهم او اجراً اكثر منها او ما على هذا الوجه فلا بأس به يدل على ذلك ما رواه
ابن محمد عن علي بن الحكم عن عبد الكريم عن الحلبي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اقبل الارض
بالثلث او الربع فاقبلها بالفضل انما يبيعها بالالف درهم واقبلها بالالفين قال لا يجوز قلت كيف
جاء الاول ولم يخرج الثاني قال لان هذا مضمون وذلك في مضمون محكم بن يحيى عن محمد بن
عن صفوان عن ابي بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اقبلت ارضاً فقبلت مائة وفضلها
قبلها باكثر مما قبلتها تبيعها وان قبلتها بالالف والثلث فقبلتها باكثر مما قبلتها بالالف والثلث
مضمونان ومنها انه انما اجاز ذلك اذا احدث فيلحد قافاً ما قبل ذلك فلا يبيعه وهو يدل
على ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابي عن اسحاق بن
الفضل الخاشي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل استاجر ارضاً من ارض الحر
بدراهم سماة او بطعام معلوم فوجرها قطعة قطعة او جرياً جرياً بشئ معلوم ان يكون له
فضل ما استاجر من السلطان ولا يبيع شيئاً او يوجرها تلك الارض قطعاً على ما يعطى من البنية
والنقعة فيكون له في ذلك فضل على اجارته وله ثوبه الارض وليست له فقال اذا اشترى
ارضاً فاطمقت فيها شيئاً او مرمت فلا بأس بما ذكرته منها انه يجوز ان يوجرها بثمان مائة
سالى اجارة الارض وينصرف هو في الباقي من ذلك يجوز من ذلك وان قل يدل على ذلك
ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان وفضالة عن الساجي عن محمد بن مسلم احدثها عليه السلام
قال سالت عن رجل يشتري ارضاً بائة دينار ويكره فيها نخلة وتسعين ديناراً ويكره
بقيةها قال لا بأس باب الصانع يعطى شيئاً يصلح في فساد هل يضمن
ام لا على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سئل عن الفارس يبيع قال كل جدير يعطى الا يبر على ان يبيع فيفسد فوضا من عشر
ابيض عن النوفلي عن الشافعي عن ابي جعفر قال ان ابيع الفارس بثلثي الف والباقي بثلثي الف
على عشرة الناس وكان لا يضمن من الفرق والحرف والشرا قال على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن
ابن جبران عن صفوان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الفارس يبيع الفارس

من
يعينه

الاشي

يوجر

والشور

عن ابي ابراهيم
ابو زر

واشترط عليه ان يعطي في ذلك قال لما خلقنا جميع الخلق بعد الوقت فهو ضامن علي عن ابي
اسماعيل بن مهران بن ابي قال ما التواضعا عليه السلام عن الله تعالى الصانع يقولون قال لا يصح لك
الاعتقاد فيضنوا وكان يونس اجل به وياخذ علي بن ابي ابراهيم عن ابي سعيد عن النوفلي عن السكوني عن ابي
عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام رفع اليه رجل استأجر رجلا ليصلي بابا نصر وياخذ
فانصاع الباب فضمنه امير المؤمنين عليه السلام اسحق بن محمد عن علي بن الحكم عن اسماعيل عن
ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الثوب دفعه الى القصار فخرقه قال اغرمه فلما
انما دفعته اليه لم يجله ولم يدفع اليه ليمسك الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضل عن ابي الصباح
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن القصار هل عليه ضمان فقال نعم كل من يعطي الاجر ليصلي فيفسد
ضامن فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن حاد بن علي بن ابي حمزة عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سالت عن الصانع والقصار فقال ليس بضمان قال فوجه في هذا الخبر ان عمله على
الصانع اذا كان مأمورا فيجب لصاحبه الكفيل وان كان ذلك ليس بواجب يوجب على ذلك ساووا علي
ابراهيم عن ابي سعيد عن ابي حمزة عن حاد بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يضمن
القصار والسائق احتياطوا وكان ابي يقول عليه اذا كان مأمورا ان الحسين بن سعيد عن علي بن فضال
عن ابي ابراهيم عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يضمن القصار والصانع
محمدا عليه على اموال الناس كان ابو جعفر عليه السلام يفضل عليه اذا كان مأمورا وميزان ما ذكرناه مما رواه
محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن علي بن الحكم عن اسماعيل بن الصباح قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام عن القصار وعلم اليه المتاع فخرقه او يخرقه او يخرقه قال نعم غرمه لم يضمن ذلك انما
لا يصح لمصلحة ليمسك الحسين بن علي بن رباط عن منصور عن بكر بن حبيب عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا يضمن القصار الا لمصلحة يداه وان القدر حلفته فأكبر من اكثرى اية الى موضع
فلا ذلك الموضع كان عليه الكراة وضمان الذابة الحسن بن محمد بن سامه عن الشتر عن ابيان
عن الحسن بن زياد القليل عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اكثرى من رجل اية الى موضع فلا
الموضع الذي يكثر فيه منقطة الذابة فقال هو ضامن وعليه الكراة بقدر ذلك اسحق بن محمد
عبر عن ابي زاد قال اكثرى ثوبا الى ثوبين مائة ذابا بياضا بكرا وكرا او خرجت في طلبه عن علي
فلا صرت قرب مظنة الكراة فخرطت صاحب توبه الى الشيل فوجت فخر الشيل فلما انقوت الشيل
انتهت توبه الى جدار فاتبته وظفرت به وفوجت فها سبي وبقيته ووجت الى كبره

عن فضالة

ابو زر

ابو زر

ذهابا بحسين خمسة عشر يوما واشتت مسلما لبغل بعدلني وادعت ان النخل منه ما صنعت فزعم
فهذه خمسة عشر يوما في ان قبل فزعمت ان ابوا حنيفة فاحقها بالقصة واخبر الرجل فقال
لها ما صنعت يا ابنة فلان فقلت قد جهنت مسلما قال ثم بعد خمسة عشر يوما في ان قبل فزعمت ان ابوا حنيفة
بطلت عندي حنيفة على خمسة عشر يوما فقال في ما ارى لك عقابا انه اكثره الى القصر بنى حنيفة فالف
وركب الى النخل والى بعد فزعمت حنيفة البغل وبسطا الكراطة والبغل مسلما وقصته لم يدر كذا
قال فخرج من هذا وجعل مسلما لبغل يشترج حنيفة ما تقيده ابو حنيفة فاحطت به شيئا فمقت
منه وجهت تلك السنة فاحتمت اباء عبد الله عليه السلام بما اتى ابو حنيفة فقال في مثل هذا القصة
وشبهت مع النساء ما هما واقع الاخر وكانها قال فقلت لابي عبد الله عليه السلام فاسترني انت قال
ارى له عليك مثل كذا البغل ذابها من الكوفة الى النخل ومثل كذا البغل من النخل الى بعد فزعمت
من بغداد الى الكوفة فوفيه اياه قال قلت له جعلت فداك فقد علمت بدينهم فلي عليه فقلت قال لا
فاحسبنا طرأت لو عطف لبغل او نفع اليركان يلزمي قال ثم قيرة البغل يوم خالته قلت فان احباب
البغل كسلوا وبروا وعجزوا قال عليك قيرة ما بين القعة واليب يوم رده عليك قلت في يوم فذلك قال انت
وهو اما ان يلفه هو على القبة ويلزمك فان رث العين عليك فقلت على القبة ليرثك او ياتي منها
البغل يشو ويهدون ان قيرة البغل يوم اكبري كذا وكذا فليزك قلت في عنيته وراهم فزعم
وخلط قال فمضى احلك حين قضى عليه بحنيفة بالظلم والجور ولكن ارجع اليه واخبر بها
افتيك به فان جعلك في حبل بعد معرفته فلا تخش عليك بعد ذلك قال ابو داود ان هذا من حنيفة
ذلك لغيره طاركا فاحتمت بها امتان ابو عبد الله عليه السلام وقلت له قل انك انت حنيفة
قال ففعلت لي حنيفة بن حمد ووقع في قلبي له الفضل فانت في حبل وان اردت ان ارد عليك الذي
لقد فعلت عنك فذلك فاما اراء محمد بن حنيفة بن يحيى عن ابي حنيفة عن ابي الجوز عن الحسن بن علي بن محبوب
عن ابن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عليه السلام انه اتاه رجل فكان ابنه فذلك فافان كان
الوقت ففعله الشيخ لم يميل عليه كذا في حنيفة هذا الى ابيه ضرب من القبة لا ينس او فذلك ففعله
كتاب النكاح **البواب تحليل الرجل جارية لغيره** **باب انه يجوز**
ان يخل الرجل جارية لغيره من اخواني احمد بن محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن ابي داود
عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرار عن الحسن بن علي بن الوليد بن زرار
محمد بن مسلم عن احمد بن ابيها السلام قال ما اتيت عن رجل يخل لغيره فج جارية فقال هي لهما

تحسين

قوله راء امره يحسن

عائلا راء امره يحسن

حسين

حليلك

احد قضاة عسكره على اخيه من ابي ابراهيم بن عبد الله بن بكير بن خنيس بن عبد الملك قال قال ابن
 الجوزي جارية اخيه عسكره عن جعفر بن محمد بن عيسى عن كرام بن عمرو عن محمد بن سليمان بن جعفر
 عليه السلام قال قال الرجل على اخيه فخرج جارية قال لا بأس به لما اسلم له من اخيه عن محمد بن عبد الله
 عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن محمد بن مضارب قال قال ابي عبد الله عليه السلام ما من رجل
 اجد في نفسه عيبا ففعل به ما لا يحب من اخيه ففعل به ما لا يحب من اخيه ففعل به ما لا يحب من اخيه ففعل به ما لا يحب
 بن زياد بن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن ابراهيم عن ابي جبرئيل عن ابن محبوب عن ابن ابي عمير
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام من امرأ الطلاق ما يفرج جارية قال هو له حلال قلت الجارية له غنما
 لا تأكل له ما احل له عسكره عن مدارة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر
 الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل على اخيه فخرج جارية قال نعم له ما احل له من اخيه
 عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن اسحاق بن زبيح قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن امرأة الطلاق
 جارية فقال في ذلك ما كانت تخرج فقال كيف كان باي قلبها ان طلت انها تخرج فلا تأمرها
 احمد بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي بن يقطين عن ابي عبد الله الحسين بن علي بن يقطين قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما يفرج جارية قال هو له حلال قلت الجارية له غنما
 عليه السلام هذا الذي قاله في كراهية ذلك ان هذا ما ليس هو ارضا عليه احد من اصحابنا
 وما يشعرون به علينا فالتشديد ما هو اسبيله افضل ان لم يكن وما هو من ان يكون لنا كونه
 ذلك انما يشترطه الولد فانما الشريعة في ذلك فقد زالت هذه الكراهية ببدل الى ذلك ما هو
 الحسن بن محمد بن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل
 يفرج جارية فقال انما في كراهية ذلك انما في كراهية ذلك انما في كراهية ذلك انما في كراهية ذلك
 بس هذا قلت قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما يفرج جارية قال هو له حلال قلت الجارية له غنما
 عن محمد بن مسعود عن مصدق بن صدقة عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 جارية قال لا بأس به انما في كراهية ذلك انما في كراهية ذلك انما في كراهية ذلك انما في كراهية ذلك
 له ما هو من ذلك انما في كراهية ذلك انما في كراهية ذلك انما في كراهية ذلك انما في كراهية ذلك
 فعل وانما كان لا بأس به انما في كراهية ذلك انما في كراهية ذلك انما في كراهية ذلك انما في كراهية ذلك
 الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين بن اسحاق بن علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت
 عن المولى الجوزي انما في كراهية ذلك انما في كراهية ذلك انما في كراهية ذلك انما في كراهية ذلك

ابن ابي عمير
عن محمد بن يحيى

عن محمد بن يحيى

بالإدخاله دون المهر في الزوجه في الكراهية ذلك ان هذا النوع من التحليل هو كالتفليس الذي يفرج بالبر
 فوالله حقيقة يتبع وطبعا بالملك فإذا كان العبد لا يبيع له لم يأت هذا فيه وهو ان يبيع له
 بالتحليل اهل له جارية في المحلة فهو مبيته فانها لا تخل لعبد ينجي من عيب على العجارية التي تزود عليها
 له مبدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمير عن فضال بن راشد قال قلت كاب عبد الله
 عليه السلام لم يملك في مدي مال فاشترى من الجارية فقال ان كان محل في
 اهل لك فذلك حلال فقلت يا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال ان اهل لك جارية مبيته في لك
 حلال لان قال اشترى مني ما شئت فلا تنكح مني شيئا الا ما يملكه الا جارية وانما يفتل من الله حلال
 ان كان له انت مال فاشترى من مالك ما بدا لك يا عبد الله **باب حكم ولد الجارية المحللة على**
 الحسن بن فضال عن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابان بن عثمان عن حماد بن عبد الملك قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام الرجل يملك اخيه فجاء به جارية فله ولد منه فقال له الولي الجارية
 الا ان يكون اشترى على مولا الجارية حين احلها له ان جاءته بولد فهو الحسبي بن سعيد عن حماد
 بن محبوب عن ابان بن عثمان عن الحسن بن الصادق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن جارية النج قال لا
 به قلت فان كان منه ولد فقال له الجارية الا ان يشترط عليه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن
 بن محمد عن سليم الفراء عن حماد بن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يملك جارية فقال ابا عبد الله
 قلت فان اولدها قال يضم اليه ولده وتزويجا جارية على ولده وما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن
 براهيم عن واقد بن النعمان عن اسحق بن حمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يملك جارية
 احرى حلت جارية الاخذها قال هل له من ذلك ما فعل له قلت فبأدت بولد قال طبع باحرى من ابويده
 ما رواه محمد بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن اسحاق بن عمار عن عتبة بن عبد
 بن محمد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول لآخيه جارية الله حلال قال قد حلت
 طين فانها ولدت قال الولد له والامر للولي واقحاب الرجل اذا فعل بها ياخذ بان يمين عليه فخيرها
 وما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابان بن محمد بن عيسى عن حماد بن عمار
 قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يملك جارية قال لا بأس قال قلت فانها ولدت بولد قال
 اليه وتزويجا جارية على صاحبها قلت ان لم يزوج في ذلك قال له فذلك له في ذلك وهو كالأحرار
 ان يكون ذلك فقلت هذا الاخذ ومناقبه للاخبار والآلة من وجهين احدهما انه ليس بشيء مما
 يلحق بالولد باحرار يضم اليه ولذا وان لم يزوج على هو محمل واذا ولدت الاخبار التي قد متناها

ن
احمد بن محمد
تفصيل

حسن

ت
الشيخ
ابان

يقل
ان كان مكره

وانه متى شرط كان لاحقابه وصق لم يشترط كان ملوكا وجب ان يحل هذه الاخبار على تلك المصلحة و
 ليس قوله انه اذن له وهو لا يمان ان يكون ذلك باق من ان يكون شرط انه لو كان غنا له
 ولد كان لاحقابه وانما لم ياذن له في الاغتناء اليها على وجه يكون منه الولد في اطلب الاقوات
 بل امره بالقرز وان كان شرط ان لو حصل ولد كان لاحقابه محرمه حسب مقدماء وصق ملوكا على هذا
 الاخبار على ظاهرها في انه يلحق الولد بالحرمة على كل حال احتبنا ان تحذف الاخبار الاولى التي تضمنت ذلك
 الشرط وذلك لا يجوز بل يتحوان تشكلك طريقا فيجب ان الاخبار والآوجه الاخرى في هذا الاخبار
 ان يحل قوله عليه السلام يصم كليه ولده على ان المراه بهما الفس لان ولده لا يجوز ان يكون من ائمتنا
 على ان يزعم ان يعطى اياه بالبيعة يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب
 عن رجل بن صالح عن خريس بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يحل اخيه جارية ويصق
 يخرج في حوائجه قال لو حل لكانت رايته ان جاءته بولد ما يصنع به قال هو لولي الجارية الا ان يكون
 اسقط عليه حين احكامه انما ان جازت بولد فهو حر وان كان قبل فهو حر قلت فلو كان له ان كان له
 مال اشترى به جارية بالبيعة فحل بن الحسن الفقار عن ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن جابر عن ابي عبد الله
 عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة قال لو حل فخرج جارية في حلال فوطئها فولدت فبصر الولد
 عليه السلام بالبيعة يراعي في ذلك لفظ التحليل **دون العلم** محمد بن يعقوب
 عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 عليه السلام عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 جارية لا يخرجه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن ابيان بن عثمان عن الحسن بن محبوب
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مارية الفرج قال لا بأس به قلت فان كان منه ولد فقال لا بأس
 الا ان يشترط عليه والآوجه في هذا الخبر ان يحل سؤال السائل عن مارية الفرج على خروجها من الجوز
 ان يكون مراده من ذلك التحليل الذي قد ساءوا وانما ساءا ما نية من حيث لم يكن عقد أو بدا لا
 ملكا وإنما فاشه المارية التي لصاحبها استخرجها فاطن عليه ساءا وان كان عند الفتح لا يجوز
 حسب ما يقتضيه الخبر الاول **ابواب المسئلة** بالتحليل **المتع** محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابي حمزة عن محمد بن زياد عن ابي عبد الله عن ابراهيم بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 فانهم اجروا من فريضة كاجتاج عليك فيها تراخيكم به من بعد الفريضة عظمه عن محمد بن ابي
 شيال

انه

بقيته

الحسين

لكن

الاجابة

الميراث في المتعة كان ذلك جائزا ووليا محمدا بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير
 بن محمد بن ابي بصير عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال تزويج المتعة كالزواج والميراث
 ان اشترط الميراث كان وان لم يشترط لم يكن الحسين بن سعيد عن الفضل بن عاصم بن
 حميد عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام كذا الميراث في المتعة فقال ما
 عليه الى ما شاء من الاجل قلت اريد ان ايتى حلت قال هو ولد فان اراد ان يتقبل امر جديد
 فعل وليس عليه اخذ منه وعليه من غيره خمسة واربعون ليلة وان اشترط الميراث فما على
 شرطها فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن البرقي عن الحسن بن محمد بن
 بن موسى عن سعيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يتزوج طارا
 متعة ولم يشترط الميراث قال ليس بينهما ميراث اشترط او لم يشترط فلا ينافي الخبرين ولا يبين
 لان الوجود فيه ان كلا ميراث بينهما او اشترط في الميراث ولا يشترط لان من لا يحكم الا في
 في المتعة من التوارث وانما يحتاج ثبوت الميراث الى شرط والذي يدل على ما ذكره لم يرواه
 محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن حماد بن عثمان عن جميل بن صالح
 عن عبد الله بن محمد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال جلال من الله وكرمه
 قلت فاحدها قال من حد ودها الا تزويجا او تزويجا قال قلت كعدة قال خمسة واربعون
 يوما او خمسة مستقيمة واما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى
 عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول في الرجل يتزوج المرأة متعة او يوارثها
 اذا لم يشترط وانما الميراث بعد الكاح قال الوجه في هذا الخبر ان تحمله على انه اذا اشترط الميراث
 فانها يوارثان والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير
 بن عثمان عن ابراهيم بن الفضل عن ابيان بن تغلب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كذا يقول
 لما اذا خلوت به قال ان تزويجك متعة على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه واله او امره لا
 موقوف كذا او كذا او يوارثان قلت كذا او كذا سنة بكذا او كذا او يوارثان او يوارثان او يوارثان
 عليه فليدرك او كذا او كذا او يوارثان قلت نعم فقد رخصت وهو امرته او امرته او امرته او امرته
 استعملان ذكر شرط الايام قال هو شرط عليك قلت كيف قال فله ان لم يشترط كان تزويج مقام وتساوي
 المتعة في العدا وكان شرطه ولم يقدري ان يظنوا الاطلاق للثقة باب معدن او يوارثان
 ذكر الاصل في المتعة محمدا بن يعقوب عن حماد بن محمد بن عيسى عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير

من
 شام

الذي اشترط

الميراث

ان لا يترك
 زوجها

علي بن زياد عن محمد بن خلفه عن أبي عبد الله عليه السلام قال يشارطها ما شاء من كل يوم
 حتى يخرج من محرم يخرج من محرم عن محمد بن سماعيل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال
 قلت له الرجل يتزوج ستة سنين وأفل فما أكثر قال إذا كان يتفق صلوا إلى جبل صلوا فقلت فبين
 وبينه طلاق قال نعم فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال
 عن ابن بكير عن زرارة قال قلت له هل يجوز أن يفتح الرجل من المرأة ساعة أو ساعتين فقال
 الساعة والساعتين لا يوقف حل جدهما ولكن العرق والعردين واليوم واليومين واشبه ذلك
 عندهم مدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن فضال عن القاسم بن محمد عن رجل ساء قال لست
 بأبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة على عهد واحد فقال لا بأس ولكن إذا فرغ فليج
 وجهه فالوجه في هذين الخبرين ضرب من الرخصة والاحوط ما تقدمت له أخبار الكوفة أن يكون
 ذكر الاجل إياها معلوما وضوحا معينة فأما الساعة والساعتين والدفع والدفعين في
 تحصيله على التحقيق والأولى أن يكون المراد بالدفع والدفعين في الخبرين أنما يجوز مضافا
 إلى يوم بعينه أو أياما باعيا فأما إذا ذكر الدفع مبهما ولم يضاف إلى يوم بعينه كان ذلك
 عقدا وأما كجمل الآباء بالطلاق بديل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
 عن موسى بن سعدان عن عبد الله بن القاسم عن هشام الجواليقي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
 أنزوج المرأة ستة مرة مبهما قال فقال إذا كانت عليك قرشا وثلاث مالا يجوز لك أن تطلقها
 أو حتى يطرع شاهدين قلت أصحلتها لله فكيف أتزوجها قال إياها ما صدودت بنحو مسعى معتاد
 ما تراها فيهم به فإن مضى إليها كان طلاقا في غيرها ولا فقه لها عليا قلت أقول الحق أقول لها أنزوجك
 على كتاب الله وستة نية صلى الله عليه وآله وليي وليك كذا وكذا أشعر أكذا وكذا ما علمت في
 عليك كنيلا لكيش لي ولا اسمك ولا الحلب ولدك ولا مدة لك على فخذ مضى عنك خلافتي
 حتى يرضى لك خمسة دار بعون وإن حدث بك ولد طالعني بأب أو ولد المشرك لم يبر
 أحملين محمد بن يحيى عن مضمون ما سمع من محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت
 له إن أباي جعلت قال هو ولده محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 المأمة الرجل بعينه حيث شاء إلا أنه إن جاءه بولد لم يكن له ويشدد في إكراه الولد بعينه
 علي بن إبراهيم عن الحسن بن محمد ومحمد بن الحسين عن عبد الله بن الحسن جميعا عن النعمان بن عبد
 قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الشروط في الشعة فقال الشروط كذا وكذا وكذا

ألفه والفرق
 المدة المعتبرة

عنه قد

ولا يطرع
 فمما

الحسن بن
 قالت

نعم فذاك جاز ولا أقول كما انهم الى ان اهل العراق يقولون ان المعصومي ولا يرضى لك ولست
اسفي ارضك للمد وان يست هناك ثبت فهو صاحب الارض قال شرطين في شرط فاسد وان
ولد قبله ولا يرضى من مثله ان يرضى الى نفسه ليس الى نفسه ليس احملين محمد بن عيسى عن محمد بن ابي
بن بزيق قال سأل رجل الرضا عليه السلام وانا اسمع عن الرجل يتزوج المرأة مضعفة ويشق طلقا
الا يطالب لدمها متى بعد ذلك بولد افيتكر الولد فشد في ذلك وقتا بعد وكيف محمد
لذلك قال الرجل قال انهم اقول لا ينبغي لك ان يتزوج الكاهن موية ان الله تعالى يقول انما
لا ينج الكازانية او مشركة والزانية لا ينكها الا زاني او مشرك وعمر ذلك على المؤمنين
فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن مسكان بن عمر بن حفص قال سألت ابا عبد
الله عليه السلام عن شرط المعة فقال يشترط على ما شام من العتية ويشترط الولد ان لا
يولد من غير طهر قالوا فماذا لو ولد من غير طهر قال انما هو كالمعتقة الا انما هو كالمعتقة
هناك ولد لغيره العادة لان له اى شرطه الغل في ان لا يولد من غير طهر فذلك فغير طهر
محرم سهل وان نسب الولد بالولد على ضرب من الجواز ولم ينزلوا في الخبر بول الولد وجهه على
بابا وانما كان لولد الرجل الضعيف ان ينجها بعد ان يتوكل على نفسه محمد بن يعقوب عن
احمد بن محمد بن ابي اسحق عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
فقال لا ينجها ما هو من مائة مائة ولذا وليد ما يكون لولده عليه ميتة فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن
من اصحابنا عن سهل بن زياد عن موسى بن جعفر عن عمر بن سعيد عن الحسن بن صدقة قال سأل
ابا الحسن عليه السلام فقلت من بعض اصحابنا روى ان الرجل ان ينج جارية ابتلا وجارية
ولي ابن ولا ينج جارية اشتريتها لهما من صداقتها فيلحق ان اطأها فقال لا الا باذنها
الحسن بن ابي بصير قال ليس قد جاء من هذا الخبر قال نعم ذلك اذا كان هو صلبه ثم انفتحت في واخرج
بالسابقة وقال شريعتك لا ينجك جارية الا بانك وكان ابن صغيرا ولم يطأها هل
ان تفتقها فتكون الا اذا كان بها فلانها لا ينجها الا بالارادة لان قوله هل ينجك فتفتقها
محل على انه لا ينجك الا اذا كان بها وحصل في ذلك لولده فاما ما رواه محمد بن ابي اسحق عن
عمر بن ابي اسحق انه لا يجوز العقد على امرأة عقد عليها الابن والابن وان لم ينجها هل
بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة قال
قال ابو جعفر عليه السلام ان قال رجل بامرأة اسيد او جارية اسيد فان ذلك لا ينجها على زوجها

لا يثبت له ولا يثبت له

أمرأة

الضيق

لم

من

عليه السلام

ولا يقرها الجارية على سببها انما يحرم ذلك من انما انى الجارية في حلال له فلا يقر تلك
الجارية ابداً ولا يثبت له ولا يثبت له واذا تزوج رجل امرأة تزوجها حلالاً فلا يقرها ولا يثبت له
ولا يثبت له عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابي الحسن محمد بن مسلم
عن احمد بن عليهما السلام انه قال لو لم يقرم على الناس زواج النبي صلى الله عليه وآله لقلنا
الله تعالى وما كان لكم ان تقولوا رسول الله ولا ان تنكروا ازواجه من بعد ما طهر على الحسن بن
الحسين عليهما السلام لقوله الله تعالى ولا تنكروا ما فتح اباؤكم من النساء ولا يصح للرجل ان
ينكح امرأة حبة محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن يونس بن يعقوب
قال قلت لابي ابراهيم موسى عليه السلام رجل تزوج بأمرأة فبات قبل ان يدخل بها انكح لانه
مثال يكرهونه لانه ملك العتقة فاما ما رواه الصفار عن محمد بن يحيى عن يونس عن رجل
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن ادني ما افقر الرجل للمرأة لم يقرها لانه ولا يثبت له
قال المحدث في ذلك المباشرة ظاهرة او باطنة مما يشبه مثل الغريمين فلذلك الخبرين الاولين
لان هذا الخبر مخالف لمكتابه الله والخبر ان الاولان مطابقتان له قال الله تعالى ولا تنكروا
ما فتح اباؤكم من النساء وقال رجل لابي ابراهيم انكح ابناؤكم الذين من اصلاكم ولا يثبت بالدخول في
ان يتعلق الخط بفسخ العقد على ان هذا الخبر مرسى منقطع وطريقه محمد بن يحيى عن
عن يونس وهو ضعيف وقد استثنى ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله عن حمزة
الرجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمة وقال ما يختص بوظيفته لا اريد به ومن هذا
صوفه في الغنم لا يثبت بغيره ويحتمل مع سلامته من ذلك شيئين احدهما ان يكون
المرد بذلك اذا كان من الاب او الابن المباشرة ظاهرة او باطنة مما يشبه مثل الغريم عن
محمد بن علي بن ابي طالب في ما يقر المرأة على الابن ولا يثبت له في ما يثبت في ان من زنا
بامرأة لا يقرها لانه ولا يثبت له العقد عليها والوجه الثاني ان يكون المرد بذلك في ان يقرها
لان الجارية لا يقر بفسخ الملك كما ان المرأة تحرم بفسخ العقد بل انما يحرم ما دخل او ما خرج
بها من النكاح والقرين والنظر الا ما يحل لغيرها النكاح النظر اليه على ما يثبت في ما يثبت انكح
باب الله اذا احسد الرجل على امرأة حرمت عليه انها وان لم يدخل بها محمد بن احمد بن محمد
عن محمد بن موسى بن عبيد بن خيثم بن محبوب عن الحسن بن عمار بن جعفر عن ابيه عليه السلام
كان يقول الزانية عليكم حرام مع الامتناع لان قد علمتم في الخبرين وغيرهما انكم تتزوجون ولا

بهات دخل بالبنات اوله يدخل بين نحره ووايهوا اباهم امة احمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن يحيى عن عياض بن ابراهيم عن جعفر بن امية عليه السلام ان عليا عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المرأة حرمت عليه بنتها اذا دخل بالامه وانما لم يدخل بالامه فلا بد ان يزوج بالبنت فلا تزوج بالبنت فدخل بها ولم يدخل بها فقد حرمت عليه الام وقالوا يا ابي عبد الله حرام كرم في النحر ولربك الصغار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن وهب بن الحنف عن ابي بصير قال سالت عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها قال قل له انتمها وانما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج وعاصم بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الام والبنت سواء اذا لم يدخل بها يعني اذا تزوج المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فانه ان شاء تزوج انتمها وان شاء انتمها واما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الله بن محمد بن اسحق عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فانا رجل فسأله عن رجل تزوج امرأة فماتت قبل ان يدخلها ايتزوج بها فقال ابو عبد الله عليه السلام قد فعله رجل منا فلم يرب به بأسا فقلت جعلت فداك ما يفتقر الشيعة الا بقاء على عليه السلام في هذه المستقيمة التي افتاتها ابن مسعود انه لا بأس بذلك ثم ان عليا عليه السلام سألته فقال له علي عليه السلام من اين اخذتها فقال من قول الله تعالى وربا فيكم الا في حجركم من نساءكم الا في دخلكم فخرج عليكم فقال علي عليه السلام ان هذه مستثناة وهذه مرسلة وانتم لنا نساءكم ابو عبد الله عليه السلام اما نصح ما يروى هذا عن علي عليه السلام فلتاقت مذمته قلت اي شيء صنعت يقول هو وقد فعله رجل منا فلم يرب به بأسا واقول نافضي على فيها فلقبته بعد ذلك فقلت جعلت فداك ان مسألة الرجل انما كان الذي كنت تقول لك انه مني فمات قول فيها قال يا شيخنا خبر عن عليا عليه السلام قضى فيها وتسلمني ما تقول فيها هذا الخبران شاذان مخالفا لظاهر كتاب الله قال الله تعالى وانتم لنا نساءكم ولم يصرح بالطلاق بالبط كذا اشتد في كماله الخول المحرمه الزبية فيبقى ان تكون الآية على خلافها لا يلحق بالطلاق فاما ما يروى عنهم عليهم السلام ما نالكم عنا فاحرصوا على كتاب الله فانا اني كنا الله فخذوا به ولما خلفه فاطمه ويكن ان يكون الخبران وردا على ضرب من التقيد بان ذلك مذهب بعض العامة واما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عبد الجبار عن

الرجل

وهيب بن يحيى

السمية

فانكم يكونون دخلتم

الرجل

حكم الملوكة في هذا الحكم الحرة

١٤

العباس بن مرفع عن صفوان بن يحيى عن محمد بن اسحق بن عمار قال قلت له رجل تزوج امرأة ودخل القرمات عجل له ان يتزوج اثنا قال سبحان الله كيف تحمل لها وقد دخلها اثنا نعم قلت له رجل تزوج امرأة فملكته قبل ان يدخل بها عجل له قال وما الذي يحرم عليه منها ولم يدخل بها قالوجه في هذا الخبر ايضا ما قلناه في الخبرين الاولين سواء على ان محمد بن اسحق بن عمار الراوى لهذا الحديث قال قلت له ولم يذكر من هو ويحمل ان يكون المدة ساله عجل له امام الذي يحمله ليعجل له قوله فاذا احتل ذلك سقطت المارضة فيه **فصل** ان حكم الملوكة في هذا الباب حكم الحرة الحسين بن سعيد عن ابي عبد الله عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احمد بن عمار قال قلت له جارية فوطيها اشتري اثنا او ابتها قال لا تحمل الزور فري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن محمد بن زياد عن عمار بن محمد عن ابي بصير عن حميد بن عمار قال قلت له الرجل يكون عنده الملوكة وابتها فيطأها فكذلك فهو وتبقى الاخرى ايصح له ان يطأها قال لا الحسن بن سعيد قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام رجل كانت له امته يطأها فانت او باعها ثم اصاب بيد ذلك امته اهل له ان ينكحها فكتب لا تحمل القامات واداه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن عثمان وخلف بن حماد عن الفضل بن ييار وروى عن عبد الله قال انا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له ملوكة يطأها ثم اصاب بيد امته قال لا بأس ليست بمنزلة الحرة فلا تنافى في ذلك الاولة لانه ليس في ظاهر الخبر انه اذا اصاب بيد امته يجوز له وطئها بل قصر ان له ان يصيبها بها ونحن نقول ان له ان يصيبها بالملك ولا يستفاد من دون الوطئ ويكون قوله عليه السلام وليست بمنزلة الحرة مضاه ان هذا البيت بمنزلة الحرة لان الحرة يحرم منها الوطئ وما هو سبب استباحة الوطئ من العتق وليس كذلك الملوكة لان الملوكة يحرم منها الوطئ دون الملك الذي هو سبب الاستباحة الوطئ فحال من الاحوال بهذا افتقرت الحرة من اكله با صيب اذ ان ادخل الام حرمت عليها لبنت وان كانت ملوكة الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب وفضالة بن ايوب عن الحلابين وزياد عن محمد بن مسلم قال سألت اجدها طليعا السلام عن رجل كانت له جارية واعققت فزوجت فولدت ايصح لولائها الاقل ان يتزوج ابنتها قال لا يحى عليه حرام وهي ابنته والحرة والموكة في هذا سواء ابو عبد الله البر وفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سامة عن حميد بن علي بن عثمان واسحق بن عمار عن محمد بن يسار

عجل
عجل

عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يكون له لامة ولها بنت مملوكة فاشترى لها
 له ان يطأها قال لا عنه عن حميد بن زيار عن ابن سامة عن عبد الله بن جبلة عن ابن بكير عن
 زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يكون له الحارثية فيصيب بنته
 ينكح ابنتها قال لا هي كما قال الله تعالى وربائكم الا في جبر كرهت عن حميد بن زيار عن ابن سامة
 عن ابن جبلة عن علا عن محمد بن مسلم قال قلت له رجل كانت له حارثية فاعتقت فزوجت فولد
 ابيطخ لهما ان يزوج بابنتها قال لا هي طهر امر عنه عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد بن
 صفوان عن عبد الله بن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل
 طلق امرأته فبات منه ولها ابنة مملوكة فاشترى لها امراة قال لا فاما طهر لهما الحسين
 بن سعيد عن القسم بن محمد بن ابيان بن عثمان عن زرير بن بياح الا انها قال قلت لأبي جعفر عليه السلام
 رجل كانت له حارثية فوطئها فباعها او ماتت ثم وجد ابنتها ايطأها قال نعم انما حرم الله هذا من
 الحر افر فاما الامه فلا بأس وروى هذا الحديث احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن
 ابي نصر عن علي بن الحكم والحسين بن علي الوشاء عن ابيان بن عثمان عن زرير بن بياح الا انها عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال قلت له فكون عندي لامة فاطأها ثم توت او تخرج من ملكي فاصيب
 ابنتها هل لي ان اطأها قال نعم لا بأس به انما حرم الله ذلك من الحر افر فاما الامه فلا بأس
 به فاقول ما فيه ان هذا الخبر شاذ نادرا لم يروه غير زرير بن بياح الا انها وان تكررت في الكتب
 وما يروى هذا الخبر في الشذوذ لا يضره على الاخبار الكثيرة وعلى ظاهر القرآن على التفسير
 هذا الراوي بعبارة ما يفتق هذا الرواية تطابق الروايات المتقدمة فاذا كان كذلك يجب وجوب
 اطراح ما قرأته والاخذ بما رواه موافقا لرواية غيره وروى ابو عبد الله البرقي عن احمد بن
 ادريس عن احمد بن محمد بن عيسى عن القسم بن محمد بن ابيان بن عثمان عن زرير بن بياح الا انها
 ابي جعفر عليه السلام في رجل كانت له حارثية فوطئها ثم اشترى لها ابنتها قال لا بأس به
 فاما ما رواه القاسم عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عثمان عن جابر بن عيسى وخلف بن عيسى عن
 الفضيل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له حارثية فوطئها ثم يصيب بنته
 قال لا بأس ليست بمنزلة الحر فبذا الخبر ليس فيه ذكر الوطئ وانما تضمن ان له امرأته
 يجوز ان يصيبها فيما بعد بان يملكها ويكدها وانما يحرم عليه وطئها على ما تقدم القول
 في غيرها والذي يدل ايضا على ان حكم الامه والحر في هذا سواء ما رواه الحسين بن

عنه من أصحابنا عن سهل بن زياد عن موسى بن جعفر عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدوق عن
 جابر عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له الجارية فيقع عليها ابنه هل يوطئها أم لا قال
 ينف بل لا هل يملأ من بذر وجهها قال لا إن ذلك إذا تزوجها أو طلقها ثم زنا بها ابنه لم يوطئ
 الحرام لا يوطئ الحلال وكذلك الجارية وأما ما رواه أحمد بن محمد بن أبي نعيم عن جابر بن عثمان عن
 مازم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام وسئل عن امرأة أوطئها ابنه أن يقع على جارية لا يوطئها أم لا
 الشرايب وقد سألني بعض الحكماء عن هذه المسئلة فقلت له أسكنها فان الحلال لا يوطئ الحرام فلا يوطئ
 الجارية الأولى لأنه ليس في هذا الخبر أنها امرأتها أو أخته بل هي وطئ الأب أو جده وإذا لم يكن ذلك
 في ظاهره ولعل المعنى في مسأله أنه على ما قد مضى أن الخبر مفصل وهذا الخبر مجمل والحكم بالفصل أو
 منه بالجل فاما ما رواه محمد بن الحسن الطوسي عن محمد بن محمد بن سهل عن محمد بن منصور الكوفي
 قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغلام يبيع بجارية لا يملكها ولم يدرك الحمل لبيه أن يشترها
 ويبيعها قال لا يحرم الحرام الحلال فلا ياتي في هذا الخبر أيضا ما قد مضى من الأخبار لأن قوله يبيع
 مجزئان يكون كتابته عن غير الجماع فاما مع الجماع فأنها تحرم على كل حال على ما قد مضى وبأب الرجل
 يبيع بالمرأة المبرورة أن يتزوج بانيها أو بانيته أم لا الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن هشام بن
 مشق قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام جالساً فدخل عليه رجل فسأله عن الرجل ياتي
 بالمرأة المبرورة ويحياها قال نعم أم لا قال نعم الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن هشام بن مشق
 كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له رجل فخر امرأة أم لا قال نعم إن الحرام لا يوطئ
 الحلال عنه عن الحسين بن صفوان عن صفوان بن عثمان بن سعيد بن عبد الله عليه السلام
 إذا سأله سعيد عن رجل تزوج امرأة سفاها هل يملأ من بذر أم لا قال نعم إن الحرام لا يحرم الحلال قال
 الشيخ قدس سره رحمه الله في هذا الخبر عن علي بن مازم وفي مسأله ما رواه إذا كان عند
 الرجل امرأة ودخل بها فخر بانيها أو بانيته أم لا قال نعم الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن هشام بن
 العبد عليها فإن ذلك يحرم عليه يدل على هذا القليل ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان
 عن الصادق بن محمد بن مسلم عن أحمد بن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يبيع بالمرأة المبرورة
 أن يبيعها أم لا قال نعم الحسين بن سعيد عن صفوان بن عثمان بن سعيد بن عبد الله عليه السلام
 إن الفضل عن أبي الصباح الكوفي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا فخر الرجل بالمرأة لم يملأ
 لها من بذر إلا أن كان قد فخر بها قبل ذلك ولم يدخل بها فقد دخل تزوجها وإن لم يوطئ

قال

[illegible]

عليه السلام فان امتنعت واستغفر وتوبها عرف قوتها محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
 محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن عمر بن سعيد عن مصدق بن جندب عن حماد بن
 موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يخلع امرأته ثم يفر بها فقال
 ان انش منها رشدا فتمردا فلا فلاح لها ودها على الحرام فان تابعته فهي عليه حرام وان ابت
 فليترجها فانما ماروا على بن الحسن عن علي بن الحكم عن موسى بن بكير عن زرارة عن
 ابي جعفر عليه السلام قال مثل من رجل اعجبته امرأة فقال عنها فانما الشا عليه شئ في الغيرة
 لا بأس بان يترجها ويصنعها فالوجه في هذا الخبر حد شين من حدها ان يكون ذلك
 اخبارا عن صحة العقد وان كان قد فعل محظورا والثاني ان يكون المراد بقوله لا بأس
 يترجها ويصنعها اذا تابعت وليس الخبر انه لا بأس لك مع امرأته على التخييم **باب الرجل**
 يقعد على امرأة ثم يقعد على اختها وهو لا يعلم محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
 عن الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن علي بن رباب عن زرارة بن ابين قال سألت ابا
 جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة بالعراق ثم خرج الى الشام فترج امرأة اخرى فاذ
 اخت امرأته التي بالعراق قال يفرق بينه وبين التي تزوجها بالشام ولا تجزئ له حتى يعرض
 الشامية فلت فان تزوج امرأة اخرى فترجها او غيرها قال قد مضى الله تعينه جلالته ثم قال
 اذا علم انها فلا تقبلها ولا يقبل البذلحة تعينه هذه الأم فإذا انقضت ذلك لم يخلع الله فلت فلما
 بولت قال هو له ولا يكبر أبوه واخا امرأته فاما ماروا محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد
 بن عبد الجبار عن صفوان بن برخيه عن ابن مسكان عن ابي بكر الحنفي قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 رجل نكح امرأة فماتت او ضا نكح اختا وهو لا يعلم قال يسك آية ما شاء ويخلع سبيل الاخرى فلا بأس
 ما تقدم من الاخبار لان قوله يسك آية ما شاء محمول على انه ان اراد اساء الاولة فليسكها
 بالعقد الاول فان ثبت المستقر وان اراد اساء الثانية فليطلق الاولى وليسك الثانية ويقعد
 ولا تافى فيها على هذا الوجه بأب انه اذا طلق الرجل امرأته تطليقة باينة جاز له العقد
 على احتاق الحال محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحكم
 ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته او اختلعت وبارت له ان يترجها بائنا فقال
 اذا برئ عمتها ولم يكن له عليها رجة فله ان يخطبها حتى اعرض محمد بن يحيى عن محمد بن محمد بن ابراهيم
 بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكوفي عن ابي جند

الشاة وشيخ
 وصغير يعرف او
 فهم ارضى عوج
 و

في الرلق
 لذلك

أول
 إذا

عنه الله عليه السلام قال سالته عن رجل اختلطت ماله امرأته ايجل الى ان يخطبها قبل ان تنقضي عدتها قلنا
 اذا برئت عصمتها ولم يكن له حجة فقد حل له ان يخطبها فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين
 بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 طلق امرأته وهي حبلى ابترج اخنها قبل ان تضع قال ابترج وجهي بخلو اخنها فالوجه في هذا الخبر
 غمله على انه اذا كان طلاقا ملك فيه وجهها بكذا لا ما قد بناء من الاخبا واما فتعنت في طلاقها
 جلالا بايتها جازله العقد على اخنها وان لم يخرج من العدة وتلك الاخبار مفصلة والعل بها اولي من
 العمل بهذا الخبر فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسحق بن عمار عن يونس بن
 في كتابه حل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام وروى الحسين بن سعيد ايضا قال ذكرت في كتابي حل الى ابي الحسن
 الرضا عليه السلام حيث قال الرجل يزوج المرأة ستة اشهر من اجل سمي يعقوب الاجل فيها حل الى ابي الحسن
 قبل ان تنقضي عدتها فكذلك يحل ان يترج وجهها حتى تنقضي عدتها فالوجه في هذا الخبر احد شيئين احدهما
 يونس بن الحسين بن سعيد لم يروى عن ابيهم معصوم ولا عن رومان امام زمانه ولا وجدنا في كتابه حل
 وليس كما يوجد في الكتاب يكون صحيحا ولو سلم بما رواه ان غصته بالتمتع دون عقد النكاح
 واما ما رواه الحسين بن سعيد عن النعمان عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سالته عن رجل
 طلق امرأته ابترج اخنها قال اخي تنقضي عدتها فالوجه في هذا الخبر ايضا ما قد بناء من اخبا
 من عمله على طلاق حريم دون بائن لا فانا لا نجوز ذلك على الطلاق البائن لا غير بائنا
 بين الاخمين في التمتع ظاهر قوله تعالى وان تحموا بين الاخمين علم في خبر الجمع بينهما على كل حال واما
 كان عقد وام او عتدتمعة او ملك بين والاخبار التي وردت فيها في النسخ عن الجمع بين الاخمين فمما
 الكبر ايضا يتناول التمتع ونكاح الدوام على حد سواء فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن ابي عبد
 الله البرقي عن محمد بن سنان عن منصور بن عتيق عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال لرجل من اخبا
 بقلنا في ذلك لا نهله في ظاهر الخبر انه ليس له ان يترجها على اخي وعلى الاقراد واذا لم يكن ذلك في ظاهر
 حملناه على جواز ذلك في واحدة بعد اخرى والجمع بينهما بائنا والجمع بين الاخمين على كل حال
 الحسين بن سعيد عن القنبر بن سويد عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 اذا كانت عند الرجل اخوات لم يكن شئ من احداهن بماله في الثانية فكلها فليس لرجل من اخبا
 فتح الاول من ملكه يبا او يبيعها وان وهبها لولد غيره او عتدها للزوجة من غيره بن زياد بن الحسن
 عن محمد بن زياد عن معوية بن عمار قال سالته ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عند اخواته

بطنها

الحل

في الكتاب يكره

الرجل

ذكره

في خبره

ما

اثنين

بن

فولى احد هاتين يداه في الاخرى قال يعززل هذا ويطاء الاخرى قال قلت فانه تنبث فنه الى الاولى
 قال لا خير بها حتى تخرج تلك من ملكه فاما ما روى احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين
 عن اخيه الحسين بن علي بن علي بن يقطين قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن اثنين مملوكين رجلا قال
 مستقيم ولا احبه لك قال وسالت عن الامم والبنات المملوكين قال هو اشدها ولا احب لك فلا ياتي بها
 تقدم من اخيها لا لله ليس في قاهره انت يستغفر للمع بينها في الوطى واذا الم يكن ذلك في ظاهره
 حمله على انه يستقيم للمع بينها في الملك ويكون قوله عليه السلام ولا احبه لك كراهية للمع بينها في الملك
 لا من ملكها سارما نالت نفسه صحت فتوالى وطيها فيفضل ذلك فيصير اثمها واما ما روى الهيثم
 عن محمد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سامة قال حدثني الحسين بن هانئ عن ابن سنان عن الحلبي عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال قال محمد بن عليهما السلام في اثنين مملوكين تكون عند الرجل جميعا قال قال
 علي عليه السلام احبتهما اية وحرمتها اية اخرى انما هي عنهما فتشترى لى فلا ياتي في ما ذكرناه ان قوله
 عليه السلام احبتهما اية فيجبه الملك دون الوطى وقوله وحرمتها اية اخرى يعني في الوطى و
 الملك ولا ياتي بين الاثنين ولا بين العولين وقوله وانما هي عنهما فتشترى ولى يجوز ان يكون
 اراد بركو على جهة الخطر ويجوز ان يكون اراد به الملك لضياع الكراهية التي قد منها ما يمكن
 ان يكون قوله عليه السلام احبتهما اية اي عوم الاية فظاهرها يقتضي ذلك وكذلك قوله وحرمتها
 اية اخرى اي عوم الاية يقتضي ذلك الا انه اذا تقابل العومان على هذا الوجه ينبغي ان يحصل هذا
 بالاخر ثم يتي قوله انما هي عنهما فتشترى ولى ما يقتضي تخصيص احدي الاثنين وتبعية الاخرى
 على عومها وقد روى هذا الوجه عن ابي جعفر عليه السلام روى ذلك على بن الحسن بن فضال
 عن محمد بن احمد بن الحسن بن ابيها عن ثعلبة بن ميمون عن محمد بن يحيى بن ساسم قال سالت ابا جعفر عليه
 السلام عما روى الناس عن امير المؤمنين عليه السلام من اشياء من المخرج لم يكن يأمر بها ولا ينهى عنها
 الاضمة وولده فقلت كيف يكون ذلك قال احبتهما اية وحرمتها اية اخرى فقلنا هل الا ان يكون احدا
 منهن الاخرى من مكنتان ينبغي ان يعمل بها فقال قد بين لهم اثمهم في نفسه وولده قلنا واضر ان
 ذلك للناس قال نعم لا يطاع ولوا ان امير المؤمنين ثبت قدماء اقام كتاب الله عليه وعلى كراهية
 الرجل يزوج امرأة هل يجوز ان يزوج ابنه ابنتها من قبل ام لا محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري
 عن محمد بن عبد الحميد عن صفوان بن يحيى عن حميد بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سألته عن الرجل يطلق امرأته ثم خلف عليها رجل بعده ثم ولدت لافضل رجل ولد هاس الاخر

ولد الاول من غيرها قال نعم قال وسألت عن رجل اعق مولاة ثم خلف عليها رجل بعد ثم ولدت
لاولم هل يحل ولدها لو ولد الذي عتقها قال نعم عنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن
واحد بن محمد المصنف عن علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن طاهر عن صفوان بن يحيى عن شعيب
الصخرقي قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يكون له الجارية يبيع عليها فطلب له رجلها فلم يرزق
مباذرا ففوضها لاهيه او باعها فولدت له اكلالا الزوج ولد من غيرها ولد اخيه منها قال صد
على فاعتدت عليه قال لا بأس الصغار عن احمد بن محمد عن البرقي عن علي بن ابي راس عن ابي اسان التوسي
عليه السلام عن جارية كانت في ملكي فوطئتها ثم خرجت من ملكي فولدت جارية ففوضت لاهيه ان يزوجها
قال نعم لا بأس قبل الرطي وبعد الرطي واحد قأما واه الحسين بن خالد الصيرفي قال سألت ابا
الحسن عليه السلام عن هذه المسئلة فقال كرها على فقلت له ان كان في جارية فلم ترزق مني فلما
فبست فولدت من غيري على لم يزوجها قال رزق ولدي من غيرها ولدها فان رزق كان لها من الرزق
قبل ان يكون لك وما رواه زيد بن ابيهم الهادي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يزوج المرأة ويزوج ابنتها فقال ان كانت البنت لها قبل ان تنزوج فلا بأس فالتوجه في
لهذين الخبرين ان قولها على ضرب من الكراهية دون المخلان اسباب لم يضر مرة وليس من
قلناه جلها ما هاتج موجدوا الذي يدل على ان المراء بها ضرب من الكراهية حسبا كذا مثله ما رواه
محمد بن الحسن الصغار عن يعقوب بن يزيد عن ابي هاشم اسماعيل بن هاشم قال قال ابو الحسن قال هاشم
على عن في الرجل يزوج المرأة ويزوج ابنتها ابنه فقارها ويزوجها غيره فقلت منه بشا فذكره ان
يزوجها احد من ولدا لانه كانت امرأة مظلومة فافضحت بمنزلة الاب وكان قبل ذلك ابا لها فخرج
هذا الخبر صريحا بالكراهية التي ذكرها قأما وما رواه محمد بن الحسن الصغار عن محمد بن عيسى قال
كتبنا اليه جعفر بن محمد بن عيسى بن علي بن يقطين في سنة ثلثين ومائتين يسأل عن تزويج بنتها من
الحسين بن سعيد لغيره ياسيدي ومولاى ابنه مولاك علي بن علي بن يقطين ما لكنا من ابن
عبيد بن يقطين فعد ما اسلكنا ذكرنا ان وجدنا ما عيسى بن علي بن يقطين كانت لسيد بن يقطين
صار قال علي بن يقطين قال ولدها عيسى بن علي فذكرنا ان عبيد قد صار لها امر في جنتها ام ايها
ابنا كانت لعبيد بن يقطين فزادك ياسيدي ومولاى ابن قتي بن علي مولاك ففسد منك وغبر في
هل قبل له فان مولاك ياسيدي ثم غر الله به عليه فوقع في هذا الموضع بين السطرين لدها
علا لعل له العمد والدع قال الشيخ قدس الله روحه هذا الخبر يحتمل شيئين احدهما ان

فكرتها
قلت

آخر

عنه الحسن

حدث زيد بن جهم والحسين بن خالد الصفيّ انه كان للرجل سبعة فوطها ثم صارت الى غيره فزوج
من الآخر اولادهم فزوج اولاده من غيرها با ولها من غير مكان فوطه لها وقد بثان
ذلك محمول على ضرب من الكراهية وانه لا فرق بين ان يكون الولد قبل الطهر او بعد في ان
ذلك ليس بمحرم والآوجه الاخر ان يكون انما صار محلاتا جدها لما كانت لسبعين بنطين ولان
منه الحسين بن علي وايضا التحريم للحسين كان من غير ما كان فاما دخلت على علي بن يقطين فزوجها
عيسى فصار الاخرين من جهة الامراء بن علي بن جمة الاب فاذ فرق عيسى بينا كان اخوه هذا الحسين
بن عبيد من قبل انهما ظاهرا فخرج له ان يزوجها ولو كان الحسين بن عبيد هو لودا من غيرها
لم يحرم بنت عيسى عليه على وجهه لانه كان يكون ابن عم له لا غير ذلك غير محرم على حاله
تزوج القابلة بعد ذلك على بن جهم من احمد بن محمد بن ابي نفع قال قلت للوصامم يتزوج الرجل
المرأة التي قبلت فقال سبحان الله ما حرم الله عليه من ذلك فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى
عن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يتزوج
قبلته ولا بنته وما رواه الصادق عن محمد بن عيسى بن عبيد عن ابي محمد الاضمر عن عمر بن
عن جابر قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن القابلة الحمل للولد ان ينكحها قال لا ولا يتكلم
بعض اهلنا فوالوجه في هذا ان تحريم ان ينكحها على ضرب من الكراهية اذ كانت القابلة قد
ورثت الولد فاذ لم تره فليس ذلك بمكره ايضا على حال والذي يكف عن ذكرنا هو
احمد بن محمد بن عيسى بن جهم بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال انكحها بالاسم عليه السلام عن القابلة
قبل الرجل لانه ان يزوجها فقال ان كان قد قبلته الماء والمرأتين والفتنة فلا بأس ومن كان
قبلته ورثته وكذلك قال انني نفسي عنها ولدي وفي خرافة وصديق باب كلح المرأة
على هبتها وخالتها الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي عن ابن بكير عن محمد بن مسلم عن ابي بصير عليه
السلام قال لا تزوج على الخالة والخالة ابنة الاخ وابنة اخوتها بنتا فاما ما رواه الحسين
بن سعيد عن محمد بن الفضل عن ابي الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحل
للرجل ان يزوج بين المرأة وعنها ولا بين المرأة وخالتها وامر ابي عبد الله بن محمد بن يحيى عن
ابن جهم عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي الحسن عليه السلام قال لا يحل للرجل ان يزوج امرأته
بينها وبين اخيه من غير ان يكون له ولد من ذلك الرجل ولا يحل للرجل ان يزوج بين امرأته وبين
والجدة الاخير الذي تضمن ان امر المؤمنين عليه السلام ضرب من تزوج امرأته خالتها واذ

في تحريم نكاح الكوافر

٩٤

لم يكن ذلك في ظاهرها والخبران الأولان مفضلان كان الاختار بها أولى والعمل بها أقوى والله
يكشف عما ذكرناه ومارواه محمد بن أحمد بن يحيى بن بنان بن محمد بن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر
عن أخيه موسى بن جعفر قال سألتهم عن امرأة تزوجت على عتيا وقالها قال لا بأس وقال تزوج
العمة والمخاللة على ابنة الأخ وبنت الأخت ولا تزوج بنت الأخ والأخت على لمة والمخاللة الأب بضمها
فمن فضل فنكاحه بأجل على أن الخبيرين يمتثلان شيئا آخر وهو أن يظهر ما على ضرب من التقية لأن جيع
المعاصرة في الفتاوى ذلك ويدعون أن هذه مشكلة أحلح وما هذا حكمه يحوي فيه التقية ولهذا
رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن أبي عبيدة الخد قال سمعت
أبا عبد الله عليه السلام يقول لا تنكح المرأة على عتيا ولا على خالها ولا على أختها من الرضاة فالجني
في هذا الخبر كالمضي فباتقدم من العمة والمخاللة من النسب وأن ذلك لا يجوز مع عدم الرضاة
فأما مع الرضاة فلا بأس به مثل ذلك من النسب ما تزوجها على أختها من الرضاة فهو محرر
على كل حال إلا أن يشارق الأخت بموت أو طلاق باب عمر بن كحاح الكوافر من سائر أصنافنا
الكوافر محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن الحسن بن أبي حمزة
قال قال الحسن الرضا عليه السلام وأبا عبد الله قال في رجل تزوج فضيلة على مسئة فماتت
هذا هو وما هو في بين يديك قال يقولون فإن ذلك يقع به فولي قلت لا يجوز تزويج الفضيلة
على المسئلة ولا عتيا المسئلة قال لم قلت لنقول الله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن قال فقلت
في هذه الآية والمحصنات المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم فعقت قوله ولا
تنكحوا المشركات حتى يؤمن فقلت هذه الآية فثبتتم شركتكم عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن
ابن فضال عن أحمد بن محمد بن عيسى الواسطي عن علي بن رباب عن زرارة بن علقم عن أبي جعفر
عليه السلام قال لا ينبغي نكاح أهل الكتاب قلت جعلت فداي وابن جرير قال قوله ولا تنكحوا
الكوافر عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة بن علقم قال سألت
أبا جعفر عليه السلام عن قوله الله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم قال هي منسوخة
بقوله ولا تنكحوا أجمع الكوافر فأما ما رواه علي بن الحسن الطاطري عن محمد بن أبي حمزة عن أبي بصير
الاصفاري عن أبي جعفر عليه السلام قال قال الله عز وجل طعام أهل الكتاب وكلهم حلال فقال لهم قد كان
في طاعة اليهودية عذرا الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت
عن نكاح اليهودية والنصرانية قال لا بأس به ما علمت أنه كان تحت طاعة بن عبيد الله بن جابر

من
بأن

على محمد رسول الله صلى الله عليه وآله محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد عن الحسن بن محبوب
 عن موسى بن وهب عن غيرهم عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل المؤمن يتزوج النصرانية واليهودية
 أنا أصاب المسلمة فإيصنع باليهودية والنصرانية فقلت له يكون له فيها الهوى فقال إن فعلت بها
 من شر ما شر وأكل لحم الخنزير وأعلم أن عليه دينه غفاعة وما جرى مجرى هذه الأخبار التي تضمنت
 جواز نكاح اليهوديات والنصرانيات فإنها تحمل وجوها من التأويل منها أن يكون خرجت عن
 التقية لأن جميع من حالها يذهبون إلى جواز ذلك فيجوز أن يكون هذه الأخبار وردت من
 لهم كما وُجِدت نظائر مماثل لذلك ومنها أن يكون تناولت هذه الأخبار بأخبار نكاح المستضعفات
 واليهودية لا يفتقد الكفر على وجه التشاك به والعصية له ومن هذه صورة أخرى
 عليه يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسين بن الحسن
 علي بن أبان عن زرارة بن أعين قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن نكاح اليهودية والنصرانية
 قال لا يصح السلم أن يتك بيهودية ولا نصرانية إنما يحل منهن البلد ومنها أن يكون ذلك متناولة
 محال العزومة وفقد المسلمة ويجري بأحد لم الميت عند الخوف على النفس يدل
 على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن اسمعيل بن مرز عن يونس
 محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لا ينبغي السلم أن يتزوج اليهودية ولا النصرانية وهو يحد
 حرة أو أمة محمد بن علي بن محبوب عن النعم بن محمد بن سليمان بن داود عن أبي أيوب عن حمض بن
 غياث قال كتب إلى بعض أخواني أن استأثر بأبي عبد الله عليه السلام عن مسائل سألت عن الأمير
 هل يتزوج في دار الحرب فقال كره ذلك فإن فعل فبلاد الروم فليس هو حرام وهو نكاح وأما
 في الردة والدليل والخزير فلا يحل له ذلك ومنها أن يتناول ذلك بأحد العقدتين عقد
 دون نكاح الدوام على ما بيناه فيما مضى ويزيد ذلك بيانا ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن
 محمد بن مسنان عن أبان بن عثمان عن زرارة قال سمعت يقول لا بأس أن يتزوج اليهودية
 والنصرانية متعة وعنده امرأة فاما ما روى من الأخبار التي تضمنت أحكامها فيبقى على صحة
 العقد مثل الميث والطلاق والعدة وما أشبه ذلك فإنها تحمل جميع ما ذكرناه ويجوز أيضا
 أن يكون هذه الأحكام مختصة بمن كان يهوديا أو نصرانيا وعنده يهودية أو نصرانية فلم
 يسلم فإن العقد لا يزول باسلا من قبل يكون ثابتا وتجرى هذه الأحكام عليه حسب ما
 من الأخبار والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد

اسلمت

ولا ياكلون
فقد برئت

فقتل

عن ابي خنيس عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل هاجر وترك
امراة في المشرك لم يمت به بعد ذلك امسكها بالنكاح او تنقطع عصمتها قال لا بل امسكها
في امرته باب الرجل والمرأة اذا كانا ذميين فسلم المرأة دون الرجل محمد بن علي بن محبوب
عن احمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام
الغالب اليهودي والنصراني والجوسوا اذا سلم امرأته ولم يسلم قال هاجل كاحها ولا يفرق بينها
لا يترك يخرج لها من دار الاسلام الى الجرة فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن نصر
سالت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون له الزوجة النصرانية فسلم هل يحل لها ان يقيم معها قال لا
اسلمت لم تحل له قلت جعلت عذاك فان الزوج اسلم بعد ذلك امكنه ان يحل لها قال لا يخرج
حديث فلا ينفق في حقها ولا يملك ان الوجرة فيه ان يحل له ان يكون في داخل شرائط الذمة فانه اذا
كان كذلك واسلمت امرأته فانه ينظر به مدة انقضاء عدتها فان اسلم كان حق بها وان لم يسلم
فقد بانت منه والذي يدل على ذلك من انهم متى اخلوا بشرايط الذمة لم يملك ذمتهم ما رواه علي
بن الحسن بن فضال عن عمر بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن
ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله قبل الجزية من اهل الذمة على
ياكلوا الزموا ولا ياكلوا لحم الخنزير ولا يتكلموا بالخرات ولا ياتوا بالاح ولا ياتوا بالاخت فمن فعل
ذلك منهم فموت منه ذمة الله ولا يضر رسوله وليس لهم اليوم ذمة ولا يحل ان يكون الخنزير
مخصصا من لم يمكن له ذمة اصلا كان يكره في دار الحرب فانه اذا كان كذلك ينقض بالمرأة انقضاء
عدتها فان اسلم قبل ذلك كان حق بها وان انقضت عدتها ولم يسلم فقد ملكت نفسها والله
يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن البراء عن النوفلي عن السكوني
جعفر بن ابي جهم عن علي بن ابيهم السلام ان امرأة تجوسية اسلمت قبل زوجها قال علي عليه السلام ان اسلم
قال لا يفرق بينهما ثم قال ان اسلمت قبل انقضاء عدتها فبطل امرها وان انقضت عدتها قبل ان
تسلمت فانت خاطبة من الخطاب عنده من معوية بن حكيم عن محمد بن خالد الطيالسي عن علي بن
رياب وابان جميعا عن منصور بن حازم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جوسية
تحت امرأة على دينه فاسلم او اسلمت قال ينظر بذلك انقضاء عدتها فان اسلمها على كاحها الا
وان لم يسلم حتى تنقض العدت حتى تقبالت منه والذي يدل على انه متى كان بشر ايطا الذمة فلا ينفق
منه وان انقضت عدتها ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي جهم عن ابن ابي عمير

بعض أصحابه عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال ان اهل الكتاب جميع من لدنعة الى اهل
 احد الزوجين فما على تكاثرهم وليس لهم ان يخرجوا من دار الاسلام الى غيرها ولا يديت من الكفا
 يايتها بالتأثر ولما اشركت فمثل مشركي العرب وغيرهم منهم على تكاثرهم الى اقتصاد المدا فان اسلمت
 المرأة ثم اسلم الرجل قبل ان يقضوا عدتها فمما فعله فان لم يعلم الا بعد ان يقضوا المدا فقد بان منه
 ولا سبيل له عليها وكذلك جميع من لا دعة له ولا ينفي المسلم ان يترجح بوجده ولا ينفي بوجده
 يجد حرجا أوامة بأب غير كالح الناصبة المشهورة فلا على الحسن بن فضال عن محمد بن
 بن محبوب عن جميل بن صالح عن الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يترجح الكافر
 الناصبة المعروفة بذلك الحسين بن سعيد عن الثوري عن سويد بن عبد الله بن مسكان قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الناصبة الذي عرف منسبها بزوجها المومن وهو قاذر على
 رده وهو لا يعلم رده قال لا يترجح المومن الناصبة ولا يترجح الناصبة مؤمنة ولا يترجح
 المستضعف مؤمنة محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن فضال عن أبي
 بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال دخل رجل على علي بن الحسين عليها السلام فقال
 امرأ تملك لثيانية خارية فتمت عليها عليه السلام فانك ان شئت ذلك منها فاصنعك فقال نعم قال
 فاذا كان قد استأمن تريد ان تخرج كما كنت تخرج فعدوا وكن في جانبك لدا قال فلما كان من بعد
 كن في جانبك لدا روجا الرجل فكلها تين ذلك منها فكل سبيلها وكانت تحبه على بن الحسن بن
 فضال عن محمد بن علي عن أبي جعفر وعن سدي عن الفضيل بن يسار قال سألت أبا جعفر عليه
 السلام عن المرأة العار فكل بزوجها الناصب فقال لا لأن الناصب كافر قال فزوجها الرجل ازوجها
 غير الناصب لا العار فقال غيره أحب الي منة عن احمد بن الحسن عن أبي جعفر الحسن بن علي
 رباط عن ابن أذينة عن فضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال ذكر الناصب فقال اتناكم
 ولا تأكل ذبيحتهم ولا تسكن معهم فانما ما رآه الحسين بن سعيد عن الثوري عن سويد بن عبد
 الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام ثم يكون الرجل مسلما فكل منالكه وموارثه
 وبما جرد منه ولا سلام اذا ظهر من كل منالكه وموارثه فليس بناف لما قد مناه لان من أظهر
 العداوة والنصب لأهل بيت الرسول صلى الله عليه واله لا يكون قد أظهر الاسلام الحقيقي بل
 يكون على غاية من اظهار الكفر والخبر فما تضمن من أظهر الاسلام وهو لا يخرجون منه فلما
 ملأوا الحسين بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن أبي جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام

من

التنوي

عليه

الله

من
عن أبيه

الرجل

من

قال تزوجني الشكالة ولا تزوجك المراء فاعخذ من دين زوجها ويقهرها على منه وليس بمات
 او يضل الماعة تاه لا يحمل على المستضعفة والبليلة من دون المعلنات مبداء من ذكرنا ومن
 ذكرناه مائة الحسين بن سعيد عن الثوري عن سويد بن يحيى عن الحلبي عن عبد الحميد الطائي عن امرأة قال قلت
 عبد الله عليه السلام ان تزوج مكرهة او حرة فقال لا عليك بالبلية من النساء قال امرأة فقال
 والله مني الامانة او كافر قال ابو عبد الله عليه السلام وابن ابي عمير عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 من قولك الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا
 عن ابن ابي عمير عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 تنصت المستضعفات الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 لا يجزى على السلام عليك فقال لا تخوف لا يملك ان تزوج من امرئك على مثل ما هو عليه فقال لا يملك
 من النكاح المستضعفات فلا يضمن ولا يبرئ ما انتم عليه ولا يحل من عقد على امرأة في عدة نكاح العلم
 بذلك محمد بن يعقوب عن عطاء بن اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد بن محمد
 محمد بن ابي نصر عن الشقي عن امرأة بن ابي عمير عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 يبيع المردى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لملاعة اذا كان زوجها لم يخل له ابدا والذي يزوج
 لانه قد هو لا يخل له ابدا والذي يطلق الطلاق الذي لا يخل له حتى تنكح زوجها غيره ثلاث مرات و
 تزوج ثلاث مرات لا يخل له ابدا والعلم اذا تزوج وهو يعلم انه حرام لا يخل له ابدا واقامته مائة
 يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عمير عن حماد بن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت
 عن المرأة يموت زوجها فتضع وتزوج قبل ان يمضي لها اربعة اشهر عشر افعال اذا كان
 دخل بها فرق بينهما ثم لم يخل له ابدا واعدت بما بقي عليها من الاول واستقبلت عدلا
 من الاخوان فزوجوه وان لم يكن دخلها فرق بينهما واعدت بما بقي عليها من الاول وهو غايب
 من الخطب قال الشيخ قدس الله روحه هو خطيب من الخطب محمول على من عقد عليها وهو لا
 يعلم انها قد وقع في حيزه العقد عليها بعد انقضائه عدتها يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
 عن ابي عمير عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سالت عن الزوج يزوج
 المرأة في عدة نكاحها او من لا يخل له ابدا فقال لا اما اذا كان يجباله فليزوجها بعد ما
 تنصت عدة فمات بعد ذلك فماتت الى الجباله بما هو اعظم من ذلك فقال باي الجبالتين

اعذر بها لئلا يعلم ان ذلك محرر عليه بماله ما في هذه فقال احد الجاهلين هو من لا خير في
 بان الله تعالى هم عليه لك وذلك انه لا يقدح على الاحتياط بها فقلت هو في الاخرى معذرة قال نعم ذلك
 عذرها فهو مذموم وان يتزوج بها فقلت ان كان احدهما متعززا والاخر بها له فقال الذي تملا على له ان
 الى صلحها ابدا حتى ^{عن علي بن ابراهيم} علي بن ابراهيم بن ابي عبد الله بن صفوان عن اسحق بن عمار قال قلت كافي جواهم عليه
 السلام بلغنا عن ابيك ان الرجل اذا تزوج المرأة في عدتها لم يحل له ابد الاقل هذا اذا كان عالما اذا كان
 جاهلا فامرنا وقتد ثم تزوجها فاحل له ابد اقاما ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن حماد قال
 سالت ابا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوجت في عدتها لم يحل له ابد الاقل لا ارى عليها شيئا ولو فرق بينهما
 بين الذي تزوجها فاحل له ابد اقاما لوجه في هذا الخبر ان عمله على انه دخل بها فانه اذا كان كذلك
 لا يحل له ابد لاجل اكله او اكلها او اكلها مع الجاهل اذا لم يدخل بها يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تزوج
 الرجل المرأة في عدتها لم يدخل بها لم يحل له ابد اقاما اذا كان جاهلا واذا لم يدخل بها حلت لها من كل
يا والله متى دخل بها الزوج الثاني ثم ما عاقل قد بينا في الباب الاول في حديث الحلبي لك ويكون ذلك
 بها ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن
 احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الكريم بن محمد بن مسلم قال قلت له المرأة المحبلة وفي هذا زوجها متنعق
 قبل ان تشد ربعة اشهر وعشر اقل ان كان الذي تزوجها دخل بها ولم يحل له ابد او اعتدت
 من من ^{الاول} استقبلت عدة اخرى من الاخر ثلاثة قروية وان لم يكن هذا فارق بينهما وانما طلق
 عدتها وهو خاطب من الخطاب وامام ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن جميل عن زرارة عن ابي
 عليه السلام في امرأة تزوجت قبل ان تنقضي عدتها قال يفرق بينهما وقتد عدتها واحدة منها جميعا ابدا
 عير عن بكر بن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في امرأة فقدت زوجها ونقضها فزوجت ثم قدم زوجها ابد
 ذلك فطلقها قال وقتد منها جميعا ثلثة اشهر واحدة وليس الاخر ان يتزوجها ابدا مع عدتها ^{لا خير}
 محمد بن يعقوب عن صفوان عن جميل عن ابن بكير وعن ابي عباس عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تزوج
 في عدتها قال يفرق بينهما وقتد عدتها واحدة منها جميعا وليس هذا الاخبار متافية لما تقدم من الاخبار
 لا خير في طهر هذه الاخبار ان الثاني كان محلا لغيرها وانما ابدنا هذه الاخبار اذا كان قد منحل بها فانما اذا ابد
 فزوجها مرة واحدة كذا في بين الاخبار باب الرجل يتزوج بامرأة ثم علم بدخولها في امان لها زوجها احسن
 محمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج

امراة ولها زوج وهو لا يعلم فظن انها الاولى ومات عنها ثم طهر الاخيرا براحبا قال لا تخف
 عدتها فاما ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الوحان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 رجل تزوج امرأة ثم استبان له بعد ما دخل بها ان له زوجا غائبا فتركها ثم ان الزوج قدم
 فظن انها امات عنها ابترضا بعد هذا الذي كان له فترجوها ولم يعلم ان لها نكاحا
 فقال ما احبب له ان يترجوها حتى تكبر زوجها في فاحش في هذا الخبر تركت الكراهية
 ولاجل ذلك قال ولا احب له ان يترجوها ولم يقل ولا يجوز فالوجه في الخبرين عندي انه
 انما يجوز له ان يترجوها اذا لم تعد المرأة التزوج مع طهارتها زوجها باق على ما كان عليه
 بل يكون قد قاب عنها حتى اليها او بلغها عنه طلاقا لانه لو تعدت ذلك كانت زانية وانما
 كانت زانية لم يجز له العقد عليها ابله كان من زنا بذات رجل لم يعمل له ابدا على ما بيناه في كتابنا
 الكبير الذي يدل على انها متى تعدت ذلك مع العلم بحال الزوج تكون زانية ما روى الا
 الحسن بن محبوب عن يونس بن يعقوب عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن
 امرأة كان لها زوج فبطل عنها فزوجت رجلا فقال ان رجعت الى الامام لم يشد عليها
 ان لها زوجا عليها عنها وان ما دعه وبخيره بانها منه وانها تزوجت رجلا اخر كان على الامام
 ان يجدها ويفرق بينهما وبين الذي تزوجها قيل له فالمرأة الذي اخذته تركت بيعه فقال ان
 اصحاب منه مثلي اخذوا وان لم يصيب منه شيئا فان كل ما اخذت منه حرام عليها مثل امرئ
 على ابن الحسين بن فضال عن ابي جابر بن نوح وسندي بن محمد عن صفوان بن يحيى عن شعيب
 العفري قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج ولم يعلم قال تزيم
 المرأة وليس على الرجل شيء ان لم يعلم قال قد كوت ذلك لابي بصير قال فقال له والله حنيفة
 تزيم المرأة ويجلدهم الخمسة وقال بيديه على صدره يحكم ما اظن صاحبنا تكامل من كل
 الشيخ قدس الله روحه لا تافى بين ما رواه شعيب عن ابي الحسن عليه السلام وبين ما روى
 ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام كما في الذي سمعنا ابو بصير يكون فمن تزوج بها وهو يعلم
 ان لها زوجا وجب عليه هو ايضا لا تافى ولا تافى بين الخبرين ولا بين الثقاتين وانما خبر
 لا روى على بصير فلو روى احدي السائلين من الاخرى فقل ان بيده ما تافى وما رواه علي بن
 الحسن بن فضال عن ابي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قال
 رجل الى اهله واخبرها انه قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت فقام زوجها فادعى له ما بين يديه

سأله

يروي

عن

سأله

الأخوة دخل بها ولم يدخل وليس للأخيان يتزوجها أبداً ولها المهر بما استحل من فرجها عند الأخير
 عن محمد بن خالد الأصم عن عبد الله بن بكير عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا نكح رجل
 إلى أهله وأخيه ما كان قد طلقها فاعتدت ثم تزوج فله زوجها بعد فان الأول أصح ما من بعده
 هذا الآخر دخل بها الأول ولم يدخل بها وليس للأخوان يتزوجها أبداً ولها المهر من الأخوة
 استحل من فرجها فلا تنافي بين هذين الخبرين والأخبار الأولى التي قد مناها من أن له
 يتزوجها بعد انقضاء العدة إذا طلقها وزوجها الأول لأن الوجه في هذين الخبرين أن خبراً
 على من طهر لها زوجها باقياً وأقدم مع ذلك على التزوج فأنه لا تحل له أبداً وهو الذي
 قلنا فيما تقدم من أن نكاحاً بذات جمل لم تحل له أبداً ومن هذا حكمه في الزنا والحكم
 ما قلناه في باب تزويج المرأة في نفسها محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن
 معروف عن النوفلي عن أبي يعقوب عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه عن جده قال قال
 علي عليه السلام لا بأس أن يتزوجها في نفسها ولكن لا يجامعها حتى يظهر من دم القاس غائماً
 ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا عن عبد الله بن القاسم عن عبد
 الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام ضرب رجلاً تروج
 امرأة في نفسها الحدة فلا ينفى في الخبر الأول لأنه يحتمل أن يكون إنما أقام عليها الحدة لأنه قد
 قبل خروجها من دم القاس ومن أن يكون أقام عليها الحدة لأنه تزوج بها والذي يدل
 على ذلك أن روى هذا الحديث وهو عبد الله بن سنان مروي مثل الخبر الأول
 لأبي محمد بن أحمد بن يحيى باسناد عن عبد الله بن سنان ومروى محمد بن
 الحسن الصنبري عن محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن عن ابن أبي عمير وابن سنان
 عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تضع حمل لها أن تزوج قبل أن تظهر قال إذا وضعت
 تزوج وليس تزوجها أن يدخل بها حتى يظهر ويحتمل أن يكون إنما أقام عليها الحدة لأنها
 بعيد في مد تزوجها التي مات عنها لأن من هذا صولتها تحتاج أن تستد بأبعد الأجلين
 فان وضعت قبل انقضاء العدة لم تلجأ أن تستوفي أربعة أشهر وعشرون مضت للمرأة
 الشهر عشره انتظرت حتى بعد ذلك قبل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي
 جعفر عن أبيه عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن بعض شيوخه قال قال أبو عبد الله عليه السلام
 فتوا أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة توفى عنها زوجها وهي حبلى فولدت قبل أن يمضوا

اشهر وعشرون تزوج قبل ان يكمل الاربعة اشهر والعشر فقال الريان يطلق المهر لا يخطب
بعضوا ولا يجلين فان شاءوا الى المرأة انكوهوا وان شاءوا انكوهوا ورثوا عليه ماله يا
تزوج المريض الحسن بن محبوب عن علي بن زرارة عن احمد بن علي التميمي قال سئل
ابو بصير ان يطلق ولده ان يتزوج فان تزوج ودخل بها فاذن وان لم يدخل بها حقها في مرضها

عن محمد بن عيسى

بطل لا مهر لها ولا ميراث فاما ما سألوه احمد بن محمد بن عيسى عن ابني المزاعن ساء من محمد بن مسلم
عن ابني عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يمضو الموت فيبذل ثوبه لغيره فبطلت عليه الفدية
اجوز ماله قال نعم فلا ينافي الرواية الاولى لان الوصية في هذا الخبر ان يخله ماله انه دخل بها الا انه
كان كذلك كان العقد صحيحا على ما فصل في الخبر الاول ومضى لم يدخل بها ومات كان العقد باطلا

الرضاع باء مقتضى ما يحرم من الرضاع محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب
عن هشام بن سالم عن عمار بن موسى الساباطي عن جميل بن صانع عن زياد بن موهبة قال قلت لابي بصير
عليه السلام هل الرضاع حد يرضن به فقال لا يحرم الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشرة

رضعة متواليات من امرأة واحدة من لبن فحل واحد لم يفضل بينهما رضع امرأة غيرهما ولو ان امرأة ارضعت
حدها او جارية عشر رضعات على لبن فحل واحد وارضعتها امرأة اخرى من لبن فحل اخر عشر رضعات لم يحرم
فاما ما سألوه عن ابني الحسن بن فضال عن ابويهم بن جعفر عن حماد بن عثمان وغيره عن علي بن ابي بصير
يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول خمسة عشر رضعة لا تحرم فلا ينافي الخبر الاول لان الوصية

ان يخله على اثنين كن متفرقات بان يخل بينهما رضاع امرأة اخرى لان ذلك لا يحرم على اثنين في الخبر الاول
واما ما سألوه عن محمد بن يعقوب بن الحسين بن محمد بن احمد بن الحسن بن علي الوشاء عن عبد الله بن سنان
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم والدم فحرم من علي بن ابي بصير
عن ابي بصير عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن ابني عبد الله عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا ما انبت

ومثله العظم

اللحم والدم فحرم من علي بن ابي بصير عن ابي بصير عن حماد بن عثمان عن ابني عبد الله بن سنان
عن ابني الحسن عليه السلام قال قلت له لا يحرم من الرضاع الرضعة والرضعتان والثالث قال لا الا
ما انبت عليه العظم ونبت عليه اللحم فلا ينافي بين هذا الاخبار والخبر الاول الذي عرفت
عليه لانه ليس في هذا الاخبار عدد الرضعات التي يجب معها اللحم والدم فيشتد العظم ولا يمنع ان

يكون مقدار ذلك ما قدر في الخبر الاول وهو خمس عشرة رضعة او رضاع يوم وليلة فاما ما

رواه محمد بن يعقوب عن موهبة من احسان عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن موهبة بن وهب عن

عن عبيد بن ذرارة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أنا أهل بيت كثير فلو كان الفرج والحزن
يجمع في الرجل النساء فما استفتت المرأة أن تكشف نفسها عند الرجل الذي بينه وبين الرضا
وعنه استفت الرجل أن ينظر إلى فؤاد الذي يحرم من الرضا قال أنبت اللحم والدم فقلت وما ذلك
ينبت اللحم والدم فقال كان يقال عشرون ضمعة فقلت لم يحرم بعشر ضمعات فقال مع فقال الطير
من النسب فهو يحرم من الرضا وقد بنا في الخبر الأول أيضا لأنه لا يقبل أن عشر ضمعات تحرم عن نفسه
بل ضافة إلى غيره فقال كان يقال فلو كان ذلك صحيحا لأخبر به عن نفسه والذي يدل على ذلك
أنه لما سألت السائل عن صحة ذلك فقال البرع إذا فلو كان صحيحا لقال له يحرم بعدل من جوابه إلى غيره
لغيره من الصلوة **فأما ما رواه** علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام
قال لا يحرم من الرضا إلا ما أشد الضمعة أنبت اللحم فاما الرضا فمعه الرضعتان والثلاث حتى تلج عشرا إذا أنبت
متفرقات فلا بأس **وما رواه** علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن بنت الياقوت عن أبي عبد الله بن
سنان عن عمر بن يزيد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الضمعة وضوح الرضعة والثنتين فقال لا يحرم
فعدت علي حتى أحكمت عشر ضمعات قال ذلك أنت متفرقة فأن يدل هذا أن لعنه بن علي أن عشر ضمعات
أفالم يكن متفرقة يحرم لأن من حيث دليل الخطاب لا يصح معوقته دليل الخطاب عند من يذهب
إلى صحته لقيام دليل على وجوب تركه وهو الخبر الذي يقتضي الورد على ظاهر دليل الخطاب ويدل
على الأخير ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لما يحرم من الرضا
قال أنبت اللحم أشد الضمعة فقلت فحرم عشر ضمعات قال لا إلا ما أنبت اللحم وأشد الضمعة عشر ضمعة
علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن عبيد بن ذرارة عن أبي عبد الله
عليه السلام قال سمعت يقول عشر ضمعات لا يحرم شيئا **عنه** عن أخيه عن أبيه عن أبي عبد الله بن
بكر عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول عشر ضمعات لا يحرم شيئا **فأما ما رواه** علي بن
الحسن عن حماد بن الحسن بن علي بن محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا أنه عن أبي عبد الله عليه السلام قال الرضا
الذي ينبت اللحم هو الذي يرضح حتى يتصل ويتصل ويتقو نفسه **فصل** بنا محمد بن يحيى عن أحمد بن
محمد بن محمد بن اسمعيل قال حدثني أبو الحسن ظريفي عن ثعلبة عن ابن عن ابن أبي عمير قال سألت أبا عبد الله
من الرضا قال إذا دخل حق على طهته فإن ذلك ينبت اللحم والدم وذلك الذي يحرم فأن تلقى بين هاتين
الضمتين والخبر الأول الذي اعتمدناه أن قولنا عليه السلام إذا رضع حتى يتصل ويتقو نفسه كل وضعة لأنه
الغنى عن هذا الباب دون أن يكون المراد الرضا المعصية على ما يذهب إليه كثير من الناس فإن ذلك

مقالة ما يحرم من الرضاع
١٠٤

الذي يشوب الحميم والخطيئة **واما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن
 حريز عن الفضيل بن يسار عن ابن جعفر عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا الحميم في اصله من لبن ثم يفرج
 عشر خضعات يروى الصبي بياض فانه الحميم ايضا لا ينافي ما رواه مالك والشافعي والظاهر ان الحميم اذا كان
 قد يفرج من الرضاع ما لا يكون محرما ولا حلالا وان يكون لمراة متبرجة بوضاع حبي لو يكون
 سكت ذلك واغتر ذلك من الاسباب الداعية الى ذلك فيحتل ان يكون المراد بذلك الحميم الذي يخرج من الثدي
 لضعفة او رضعتين **يدل** على ذلك ما رواه علي بن الحسن عن ايوب بن مروح عن صفوان بن يحيى
 عن موسى بن بكر عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت لاهل بعض واليه تزوج الى قوم فرغم النساء
 ان ينهجنه فقال لهما الرضعة والرضعتان فليس بشيء الا ان يكون ظنرا مستنجا حرة مقيمة عليه
 فصحح عليه السلام في هذا الخبر ان المراد بذلك ما قلناه من الرضعة والرضعتين دون ما لا ادلى
 ذلك حتى يبلغ الحد الذي يحرم على ما يراه **واما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار
 عن علي بن محمد بن عيسى عن ابي الحسن عليه السلام انه كتب اليه يسأل عن الحريم من الرضاع فكتب قليلا وكثيرا
 حرام فكتبه في هذا الخبر ان تخل به على ان قليلا وكثيرا حرام بعد ما يخالط الذي يحرم ويزيد عليه
 فلو ان الزيادة عليه قلت وكثرت فالحريم حينئذ يكون الوجبة في هذا الخبر هو من الثقة لا من
 بعض العامة **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن عيسى عن ابي جعفر عن ابي الجوزعي عن الحسين بن حسان عن عمر
 بن خالد عن زياد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام انه قال للرضعة الواحدة كالمائة نضعة لا تخل بها
 فالوجه في هذا الخبر ما ذكرناه في الخبر الاول **فاما** ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن
 الحسن بن حذيفة بن منصور عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلت عن الرضاع
 فقال لا يحرم من الرضاع الا ما الرضعتان من ثدي واحد حوايين كاملين فالوجه في هذا الخبر ان تخل
 قول حوايين كاملين على ان يكون طرف الرضاع لا ان يكون المراد به المدة المرافقة في التحريم فكل ثدي
 لا يحرم من الرضاع الا ما الرضعتان من ثدي واحد في حوايين كاملين وانما قلنا ذلك لان الرضاع اذا
 كان بعد الحوايين فانه لا يحرم **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن عيسى عن احمد بن ابي عبد الله عن
 علي بن اسباط قال سأل ابن فضال ابن بكير في المسجد فقال ما تقولون في امرأة ارضعت غلاما مستئين
 ثم ارضعت صبيا لما اقل من سنتين حتى تمت السنتان ايضا فذلك ايضا فقال لا يفسد
 ذلك بغيره لان الرضاع بعد دخامه وانما قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا رضاع بعد خطام
 اي لانه اذا تم ثلثة ايام سنتان او اقل لم يفسد من ثديين من ثديين

من لبنه قال الحسن بن علي بن يقطين انه لا يفسد الا ان يكون المصلي العبيدية يشرب ثوبه شربة واحدة
 بن يقطين عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد بن علي بن الحكم عن ابن بن عثمن عن الفضل بن
 عبد السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا رضاع بعد التحلين قال بن يطم عنه عن عدة
 من اصحابنا عن محمد بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي منصور حماد بن عثمان قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول لا رضاع بعد غطام قال قلت جعلت فداك وما الغطام قال التحلين للذين
 قالوا لا يفسد الا ان يكون المصلي العبيدية يشرب ثوبه شربة واحدة
 عامر بن داود بن الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الرضاع بعد تحلين قبل ان يطم عمره
 لان هذا الخوض في العلم لا ينفذ في حرج التفتية فاما ما رواه العلان بن زبير القلاء عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سألت عن الرضاع فقال لا يجر الرضاع الا ما لا يقطع من ثدي واحدة سنة اذن لا يجر
 شاد ناصه من ذلك العمل بل الاجماع وما اذن حكمه لا يجر من ربه على الاخذ بالكثير لما بينا في غير ذلك
باب ان الدين الفحل **فحل** بن يقطين عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن محبوب عن
 عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ابن الفحل قال هو اوضعت امرأته من
 لبنه لابن ولد له ولدا امرأة اخرى فوضعت عنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عثمان بن
 عيسى عن جماعة قالوا سالت عن رجل كان لامرأان فولدت كل واحدة منها غلاما او انطلقت احدي
 امرأتي فاضربت جارية من محرم الناس لانه لا ينفق لبنه ان يزوج هذه الجارية قال لانها
 اوضعت لبنا بن النبي **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن الحسين بن جميل بن صانع
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ازوج امرأة ولدت منه جارية ثم ماتت المرأة فزوج
 اخرى فولدت منه ولدا ثم اضاها اوضعت من لبنها غلاما لم يمل اذ لا غلام الذي ارضعته ان يزوج
 امه المرأة قالوا كيف تحت الرجل قبل المرأة لا يزوج فقال ما احب ان يزوج ابنته قبل ان يرضع ثلثه
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله بن ابي عمير عن حماد بن ابي حنيفة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 ام ولد رجل اوضعت حيا ولدا لمن غيره الم يمل اذ لا المصلي هذه البنت فقال ما احب
 ان يزوج بنته قبل ان يرضع من لبنه ولده **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن محبوب
 قال قال علي بن ابراهيم بن جعفر بن عيسى لابي جعفر الثاني عليه السلام عن امرأة اوضعت لبنها قبل الحمل
 ان يزوج بنته زوجها فقال لا ما احب ان يرضع من لبنها فقلت ان يقول ان يزوج بنته عليها حين
 قبل ابن الفحل هذا القول بن الفحل لا يجر فقلت لان الجارية ليست بنت المرأة التي اوضعت لبنها

لنقل من رواية
 احمد بن محمد بن علي بن محبوب
 عن الشيخ المروزي
 بن

غيره فقال لو كن عشرين ذقات ساحل لا تخض شي تكون في موضع نباتك الحسن بن محبوب
عن هشام بن سالم عن حماد الساباطي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غلام وضع من امرأة يميل له
ان يتزوج اختها لا يبعها من الرضاعة قال لا فقد وضعها جميعا عن ابن فحل واحد من امرأة واحد فقال قلت
يتزوج اختها لا يبعها من الرضاعة قال لا بأس به ان اختها التي لم تضعه كان فحلها غير فحل الذي اراد
الغلام فاختلف الفحلان فلا بأس فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن
ابن ابي عمير عن محمد بن عبيد الحمادي قال قال الرضا عليه السلام ما تقول ما يصلح في الرضاع قال قلت
كانوا يقولون اللبن للفحل حتى جلتهم الرواية عنه فلهذا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فوجبوا الى قولك
فقال لي وذلك لان امير المؤمنين يعني سابقا عنها فقال لي اشرح لي اللبن الفحل والاكراه الكلام فقال لي انما
حقا سلامه فما قلت في رجل كانت له امهات او اولاد اشقوا رضعوا واحدة من لبنها غلاما غير بابا
البن كل شيء من ولد ذلك الرجل من امهات الاولاد اشقوا جميعا على ذلك الغلام قال قلت بلى قال قال لي
ابن الحسن عليه السلام قال ان الرضاع يحرم من لبن الفحل ولا يحرم من لبن الامهات واما حرم الله الرضاع من
قبل الامهات فان كان لبن الفحل الرضا يحرم فالوجه في هذا انما يكون من لبن الفحل على ان الرضاع من لبن الام يحرم
من ينسب اليها من جهة الولادة وانما يحرم من ينسب اليها بالرضاع لانها بالرضاع التي قد منها ولو
وظاهر قول علي السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لكنما يحرم ذلك ايضا لانما يحرم من ذلك
لما قد من ذكره من الاخبار وما علاه باق على عمومته ويزيد ما قلناه تأكيد ما رواه الحسن بن محبوب
عن ابى ايوب عن ابن مسكان عن حماد بن عيسى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرضع من امرأة وهو
غلام فحل يميل الى ان يتزوج اختها لا يبعها من الرضاعة فقال ان كانت المرأة من رضعته من امرأة واحدة
من لبن واحد فلا فحل وان كانت المرأة من رضعته من امرأة واحدة من لبن فحلين فلا بأس بذلك
الذي يدل على ذلك ان ما ينسب اليها كالذي يحرم للتناح كسيفها انما على ما قد سناه ما رواه محمد بن
اسماعيل بن يحيى عن عبد الله بن جعفر عن ايوب بن ذريح قال كتب علي بن شعيب الى ابى الحسن عليه السلام
امرأة ارضعت بعض حواشي هل يمين لي ان تتزوج بعض ولد ما فكتب اليه بذلك لان طهر ما حذر
بمنه ولدك محمد بن الحسن الصغار احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وضع الرجل من لبن امرأة حرم عليه كل شيء من ولدها فان كان الولد
من غير الرجل الذي كان ارضعته بلبنه فذا وضع من لبن الرجل حرم عليه كل شيء من ولدها فان كان
من غير المرأة التي ارضعته فاما ما رواه محمد بن اسحاق بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي بن عبد الملك

طهره

عن بكايه الجرح عن بسطام عن ابن الحسن علي السلام قال لا يحرم من الرضاع الا البطن الذي لا يرضع
منه فلو جرح في هذا البطن لا ينعقد الى ما ينسب الا لام من جهة الرضاع لان من يكون كذلك انما
ينسب الى البطن لا يحرم من لبنها ولا دمه فانه يحرم ويحتمل ان يكون ذلك خرج فخرج النقية فكان في
النفقة ومن يقول ان الرضعة لا ينعقد الى الرضعة **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن صفوان عن علي بن ابي عمير عن ابي عبد الله عن رجل من اهل الشام عن عبد الله بن ابي ابيات عن الحسن الرضا
علي السلام قال سألت عن رجل تزوج ابنته فموتت ولها رضيعته ام ولد جده اهل الحرم على الفداء ام لا قال نعم
خير وقطع عن رسول ما هذا الحكم لا ينعقد به على الاخر لا للسنة الصالحة والعرف ولو سلم لم يكن محولا
على هذا اذا كانت ام الولد قد ارضعتها بعد ان ولد جده او يكون ارضعتها بعد ان لم يولد جدها رضاعا تاما
كان قد ارضعها ان كل الجدة من قبل الاب وان كان الجدة من قبل الام فليس هناك وجه يقتضي التحريم
اجواب المقود على الاما **باب** ان المولود لا يحرم من الامين ايها كان **محمد بن**
يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عبد الله عن محمد بن ابي حمزة عن محمد بن مسكين عن جميل بن بكر
عن ابي عبد الله عليه السلام في المولود من الحرة المملوكة قال يرضعها **محمد بن** عن احمد بن محمد
العاصم عن علي بن الحسن التميمي عن علي بن اسباط عن محمد بن مسكين عن جميل بن دراج قال سمعت
ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا تزوج العبد الحرة فولد الحرة فولد الحرة فولد الحرة فولد الحرة
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عبد الله عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سألت عن الرجل يتزوج حرة فولد المملوك او المملوك فولد الحرة او الحرة فولد الحرة او الحرة فولد الحرة
محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن حماد بن ابي ابيان عن عبد الله بن جابر عن ابي بصير عن علي
عن ابي عبد الله عليه السلام في المولود من الحرة فولد الحرة فولد الحرة فولد الحرة فولد الحرة فولد الحرة
فاما ما رواه الصفار عن ابراهيم بن عاصم عن ابي جعفر عن ابي سعد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لو كان رجلا من بني اسرائيل فماتت جاريته فولد حرة فولد حرة فولد حرة فولد حرة فولد حرة فولد حرة
ان الرجل ان قويا فترجع اليه فولد حرة فولد حرة فولد حرة فولد حرة فولد حرة فولد حرة فولد حرة
او ان كانت حرة فولد حرة فولد حرة فولد حرة فولد حرة فولد حرة فولد حرة فولد حرة فولد حرة فولد حرة
الشعر **فاما** ما رواه علي بن الحسن عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل من مسكنين عن
الحسين بن زيار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني تزوجت امرأة فولد حرة فولد حرة فولد حرة فولد حرة
اذا كان يشترط تزوجها فاصح في هذا الخبر واحد شيئين احدهما ان يكون خرج فخرج النقية كان في

الامة من يذبحها بل من المولد يتكلم على كل حال الوجه الثاني ان نخل علي بن ابي طالب في يومها بكونه خيرة
 فان الخلد يكون لاختارها لان يشترط ولد السبط **فاما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن موسى بن القاسم
 وعلي بن الحكم عن ابيه عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يزوج جاريته
 رجلا واشترط علي بن كل ولد ثلاثة فخرجت فطهرتها زوجها ثم تزوجها انكرت قال ان شاء الله اعني
 وان شاء الله يفتق فخذ الخبز فيقول اقلناه في غدير الاولي من حوله على التقية وصح في الغدير يكون المراء
 ان زوجها كان عبد الله فلا يكون باعها من اساقه في ولدها ودين عتقه كيف شاء ولو كان
 زوجها اكرام كان الولد حرا في ما قلناه في الروايات **الاخلاق** **فاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال
 عن سنان بن محمد بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن عاصم بن زياد عن ابي عبد الله عن محمد بن قيس عن ابي جعفر
 عليه السلام قال قضى علي عليه السلام في رجل اقل اهلها ما تقدم مات او قتل فتكثرت امرأته وتزوجت
 سبعة فقلت كل واحد فها من زوجها ثم جاء الزوج الاول فوجد في السرية قال فقتل في غدير
 ان ياخذ الاول امرأته فهو الحق بما وجد السيد من ولدها وياخذ من غيرها من الولد
 قالوا يعني هذا الخبر احد شيئين احدهما ان لما تزوجت السرية فبقيت اذن من كان يرضيها
 لو هم موت مولاهما فان ولدها لم يكن رقة المفل كان للمولى الاول بها كما في قوله والوجه الثاني
 ان يكون تزوجها على ظاهر الحرية ولم يعلم بخيلة امرها ولم يشب عند بيعة باعها حرة فانه يابسه
 ثم الولد على ان تقدم فلا اخرا **الاخلاق** **واما** ما رواه محمد بن قيس بالاستاذ الاول عن ابي جعفر عليه السلام
 قال قضى علي عليه السلام في ولد تباعها ابن سيدنا وابو غلب فاشتترها ورجل فقلت من غلاما
 ثم قدم سيدها الاول فحاصم سيدها الآخر فقال هذه ولدتني باعها لابي فقلت له في غدير خذ
 ولدتك ولها فاشترها المثل ترى فقال خذ ولدتك يعقوب ابن الذي باعها لابي فقلت له في غدير خذ
 ما باعك غدا فخذ البيع الابن قال ابو بصير ابي قال والله لا ارسلك حتى ترسل ابني فقلت ابي
 فله سيدها الولد الاول جازي بانه قال الوجه في هذا الخبر انهما امران يتعلق بالولد البائع
 لا يتعلق بالابن ليعلم الولد وجوب علي بن ابي عبد الله في الولد فقلت في المثل ترى من زوجه
 عليه فلا اتصل فله ما كان لا يزوج الابن فبذلك لا اخرا **الاخلاق** **فاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال
 لا اخرا لاجل ان ولد من الوجه في ما قلناه **باب** ان المولد لا يكون متزوجا من كان له في
 بيده **الحسين** بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن عبد صالح بن علي بن اسحاق قال طلاق الصبي
 ان تزوج امرأته او تزوج ولده قوم انهم في المولد فقلت في رجل ولد له مولدا كان الذي يفرق بينهما

ان شاء وان شاء من غير طلاق **الحسين بن سعيد** عن محمد بن الفضيل عن ابي اسحاق الكوفي
 عن ابي عبد الله انه قال اذا كان العبد وامرأته لرجل احد فان المولى لم يأخذها الا اذا شاء وان شاء
 ردها وقال لا يجوز طلاق العبد اذا كان هو وامرأته لرجل واحد الا ان يكون العبد لرجل والمرأة لرجل
 فتردها فان مولاها وان مولاها كان طلق وهو بهذا الفتنة طلاقا **ما رواه محمد بن علي**
بن محبوب عن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن حمزة بن ابيان اذينة عن بكير بن اعين وبكر بن مغيرة
 الجعفي عن ابي جعفر ابو عبد الله عليه السلام انها قال في العبد الملوكة ليس له طلاق الا اذا كان مولا ولا ينافي في
 العبد ان لا يملك ان قول ليس له طلاق الا اذا كان مولا يحتمل ان يكون المولاه اذا كان زوجته امته مولا
 دون ان يكون حرة او امته لغيب مولا وقد تضمن تفصيل ذلك في كتابنا **لا دكان** فلا يخرج الا **والله**
ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن عبد الله بن ابي عبد الله قال
 قلت لا يبيع الله عليه السلام الرجل بزوج جارية من رجل حر او عبد الدان يزوجها بغير طلاق قال ثم
 هو جارية يزوجها ما تشاء **وما رواه الحسين بن سعيد** عن الفضول بن سويد عن موسى بن بكر عن محمد
 بن علي بن ابي الحسن عليه السلام قال اذا تزوج الملوكة حرة فلولي ان يفترق بينهما وان زوجها لولي حرة فله ان
 يفترق بينهما فلا ينفخا في ايهما ما ارادوا ولا قول عليه السلام لاني زوجها بغير طلاق في انفسكم لا دل في شأه
 ولان يفترق بينهما في العبد الثاني ليس لولي الا ان يزوج في ملكه او يملكه ان لا يكون ملكا في ظاهره حلالا
 ان لا يخلو بان بيعها او يبيعه فيكون بيعها انما يفترقا بينهما على ما استبقيته في موهمة **والذي يدل على**
 ذلك ههنا ما رواه الحسين بن سعيد عن ابي ابي عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال انك
 الرجل عبيدا امته فتردها اذا شاءت قال سالت عن الرجل يزوج امته من رجل حر او عبد لغيره لغيره ان
 يزوجها امته قال لا الا ان يبيعها فان باعها فاشبهت الذي اشبهت لها ان يفترق بينهما فتردها **وما رواه**
الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسمعيل بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سالت عن رجل كانت
 له جارية فتردها من رجل الحر يرد من طلاقها فقال لا يرد ولا هو ذلك لانه يزوجها وهو علم انه كذلك
 فيقول هذا العبد ان يزوجها من انه اراد ان يزوجها لغيره او يبيعه لغيره في بيعها لغيره في طلاقها وقول
 ان يطلاق على ذلك لفظ الطلاق جاز ان لا يفسد الفرق بينهما **والذي يدل على ذلك ما رواه**
الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حمزة بن ابيان عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام طلاق امة يبيعها
 ويبيع لغيره يكون المولاه بطل من رجل اخره ان ذلك الرجل ايضا عبد لغيره في ان يملك لم يكن حرة واد
 اشترى ذلك جارية لغيره يبيعها وقد روي ذلك **وما رواه محمد بن علي** بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام

فإن الرجل يعتق لأمته ويجعل عتقها صدقة

سرا

عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرار عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل قال لرجل
اعتقني واجعل عتقك مهرًا قال فقال جازي **عنه** عن الحسن بن علي عن يوسف عن شقيق عن
جابر عن أبي عبد الله عليه السلام أن عليا عليه السلام كان يقول إن شاء الرجل عتق أم ولد له وجعل

مهرها عتقها **فأما ما رواه محمد بن آدم** عن الرضا عليه السلام في الرجل يقول لرجل عتقك فقلت عتقك

وجعلت صدقة فقلت عتقك قال جازي العتق ولا امرأتهما أن شاعت زوجته نفسها وإن شاءت
لم تقبل فإن زوجته نفسها فأحبلن يطمعها شديداً قال في ذلك الخبر الأول أنه لا يتم ما يكون الخيا

إذا بدلت في اللفظ العتق قبل التزويج فإنه يعضو الحق وتكون هي غيرة في العقد وأما ما ينبغي أن يبدأ

بالتزويج ويجعل المهر الحق ليصح العقد **عظيم التزويج** الذي يبدل على هذا التفصيل أمراً على بن
جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل قال أمته اعتقك وجعلت عتقك

مهرًا فقال اعتقت زوجي بالخيار إن شاءت تزوجت طنت شامت فلا فإن تزوجت فليطعها شاء و

إن قال تزوجت زوجك وجعلت مهرًا عتقك فإن النكاح واقع ولا يطمعها شيئاً **والذي يؤكده** ما قلناه

أولاً من ذلك جازي **عنه** عن الحسن بن محبوب عن يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام
في رجل اعتق أمته وجعل عتقها صدقة ثم طلقها قبل أن يدخل بها قال يستعيها في نصف

قيمتها فإن ابت كان لها يوم وليلة يوم من الخمر متقال إن كان لها ولداً في نصف قيمتها **عنه**

عنه عن الحسن بن محبوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن رجل عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في
الرجل يعتق جاريته ويقول لها عتقك مهرًا ثم يطلقها قبل أن يدخل بها قال يرجع نصفها أمراً وكما

يستعيها في النصف الآخر **الحسن** بن محبوب عن أبي بصير عن محمد بن عبد الله بن محمد بن بكير الجعفي
قلت لا ينبغي لله عليه السلام رجل اعتق أم ولد له وجعل عتقها صدقة ثم طلقها قبل أن يدخل بها

قال لا يرخص عليها أن يستحق في نصف قيمتها فإن ابتت في نصفها رقيق ونصفها حر **الحسن** بن محبوب
بن سعيد عن فضالة عن ابن عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام

عن الرجل تكون له أمة ف يريد أن يستقها أو يزوجها أو يبعها أو يهدى أمته أمته أمته أمته أمته أمته
منه عتقاً وكما تستد من عتقها هل يجوز له كذاها بغير مهر كما يستد من غيره فقال يجعل عتقها صدقة
إن شاء طنت شاء عتقها ثم صدقها فإن كان عتقها صدقة فلا تأخذ إلا بعد ذلك كذاها إذا عتقها

الأبوه ولا يطل الرجل المرأة إذا تزوجها حتى يجعل لها نفقة وإن كان مهرها **باب** ما يخرج من حلية ما

الأبوه لا يطل الرجل المرأة إذا تزوجها حتى يجعل لها نفقة وإن كان مهرها **باب** ما يخرج من حلية ما

عن هاشم وابو عبد الله عن صفوان عن عيسى بن القهم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ادنى ما يجر به الوليد
تكون عند الرجل على ولد اذا اسمها **عنه** عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة
عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عنده ابنة فيكشف
فابله او يجرها ولا يزيد على ذلك قال لا تقل لابنه **الحسن** بن محمد بن سماعة عن صباح وعيسى بن
هاشم عن ثابت بن شريم عن داود الكاظمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سلكت عن رجل اشترى
جارية فقبلها قال تخرم على ولده وقل ان جردناها فخرم على ولده **فاما** ما رواه ابو البرزقي عن
حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن ابي حمزة عن علي بن يقطين عن ابي عبد الله عليه السلام
عن الرجل يقبل ابنة ابنة ثبارة ما من غير سماع ادخل او خارج انقل لابنه او لبيه قال لا بأس بالوجه
هذا الخبران فمثل ولده اقبلها ابنة اسمها من غير شهوة ولا خبايا ولا دلة محمول على من يجرها
او ينظر منها الى ما يجره على غيره طلبا للشهوة فان ذلك يجره على الابن والابن الذي يدل على ذلك
ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عنده ابنة
يجردها وينظر الى جسدها فتنظر شهوة وتنظر منها الى ما يجره على غيره فمثل لبيه وان فعل ذلك
ابوه مثل الابن قال لا تضل اليها فتنظر شهوة وتنظر منها الى ما يجره على غيره لم تضل لابنه ان فعل ذلك
الابن مثل الابن **ويذكر** في كتابنا ما رواه ابو الصغار عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ما كنت عن ادنى ما اذا فعل الرجل المرأة لا تقل لبيبة ولا لابنة قال لا تضل اليها شوقة طاهرة طيبة
ما يشبه متس امرأتين **باب** ما يحل للملوك من النساء والعقب **الحسين** بن سعيد
عن محمد بن الفضيل قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الملوك كم يحل من النساء فقال لا يحل الا اثنتين
ويكفي تري ما شاء ما اذا كنت له **عنه** عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن الملوك كم يقل من النساء قال اثنتين **عنه** عن الثوريين سويد بن
من يكون زليخة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يجمع الملوك من النساء اكثر من اثنتين **عنه** عن
عقبن بن عيسى عن سماعة قال سألت عن الملوك كم يحل من النساء فقال اثنتان قال الشيخ رحمه الله
هذا ولا خبايا عامة في ان لا يجوز لها ان يعقد على اكثر من اثنتين وفي غير موضعها بان يقول لا يجوز
لان يعقد على اكثر من اثنتين فاما الاماء فانها يجوز لان يعقد على اربع ومنهن الذي يدل على ذلك
ما رواه الحسن بن سعيد عن صفوان عن الصادق بن محمد بن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن ابنة يتزوج اربع حرائر قال ولكن يتزوج حرة بن ولان شاذ ويزوج اربع اماء

عنه عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن الحسين بن زيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل
عن المملوك ما يحل له من النساء قال حرتهين او ربع اما وقال لا بأس ان ياذن له ولا يفتش من ماله
ان كان له مال جارية او جودى يطأهن ورقيله حلال **عنه** عن القسم بن عمرو عن ابن بكير عن
زكريا عن احدهما عليهما السلام قال سألت عن المملوك كم يحل له ان يتزوج قال من ثلثين او اربع امهات و
قال لا بأس ان كان في يده مال كان ما ذكرك في الفهارق ان يشتري ما يشاء من البحاري ويطأ من
الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لا بأس ان ياذن الرجل المملوك ان يشتري من ماله ان كان له جارية او جودى يطأهن ورقيله
حلال وقال يحل للعبد ان يتكمر حرتين وقال ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله قتي و
اخرى يتزوج العبد بحرتين او ربع اما ما امتين وحره **باب** ان الرجل اذا اخرج مملوكه عبدا
كان الطلاق بيده وهو موقوف المملوك لم يقع طلاقه **الحسين** بن سعيد عن ابن ابي عمير عن
ابن اذينة عن زرارة عن ابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام قال المملوك لا يجوز طلاقه ولا كاحه الا
باذن سيده قلت فان السيد كان نرجسه بيده من الطلاق قال بيد السيد خبره له مثله عبد
مملوك لا يقدر على شيء ليدخل الطلاق بيده **عنه** عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم
عليه السلام قال سألت عن الرجل يزوجه عبدا امته ثم يبيد ولحقين فرعها منه بطيبة نفسا يكون
ذلك طلاق من العبد فقال نعم لان طلاق المولى هو طلاقها فالطلاق للسيد لا باذن مولاه **احمد**
بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابن ابي عمير عن شعيب بن العقرقوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سئل انا عنده اسمع عن طلاق العبد قال ليس طلاق ولا كاح اما مع الله تعالى يقول
عبد مملوك لا يقدر على شيء قال لا يقدر على طلاق ولا على كاح الا باذن مولاه قال الشافعي رحمه الله
هذا الخبر والخبر الاول ظن كانا عامين في انه لا يملك الطلاق فانما خصصناه باننا اذا كان
متزوجا بامته ولا خلافنا قد بينا في الباب الذي تقدم انه ان كان متزوجا بامته غير مولا
او بحرة فان طلاقه وقع وقد دل على ذلك الخبر الثاني من هذا الباب فادخلنا ذلك خصصناه
كما ذكرناه **قاما** ما رواه الصغار عن محمد بن عيسى عن علي بن سليمان قال كتبت اليه جعلت فداي
رجل غلام وجارية تزوج غلامه ساجدة ثم وقع عليها سيدها هل يجب في ذلك شيء قال لا ينبغي له
ان عيسها حتى يطلقها الغلام قلنا فينا في الخبر الاول من ان لا كانا جميعا مملوكين لكانت التفقة
اليه لا ما تما من دون وطأها ما امتت فما الابد قبل ان يفترق بينهما لان ذلك لا يجوز وانما يجوز له

باب انه يجوز الدخول بالمرأة وان لم يقدم لها مهرها

١١٨

عن كاخ الكهنة قال يصلم كاخ كاهنة الا باذن مولاهما **احمل** بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن
ابن فضال عن داود بن الحصين عن ابي السبا عن ابي بليق قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يتزوج المرأة
بغير علم أهلها قال هو ذلك الله تعالى يقول فانكوهن باذن أهلهن **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن
عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن علي بن المغيرة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يتبع بامته امرأة بغير اذن عاقل الا اناس **بمعينه** عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن داود بن فرقد
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يتزوج بامته بغير اذن مولاهما فقال ان كانت امرأة
فتم وان كانت لرجل فلا **فحمل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اناس يجمع الرجل بامته المرأة فاما المتاح فلا يقع بها الا بامره
منه من بين هذه الاخبار ولا خلاف الاولة لان هذه الاخبار لا تحمل فيها واحد وهو سيف بن
عميرة فتارة يروي عن علي بن المغيرة عن ابي عبد الله عليه السلام وتارة عن داود بن فرقد وتارة عن
ابي عبد الله عليه السلام بلا واسطة ومع ذلك فلا خلاف الاولة مطابقة لقول الله تعالى قال الله
عز وجل فانكوهن باذن أهلهن وذلك عام في النساء والرجال وهذه الاخبار مخالفة لذلك
فيمنعون بكون الرجلها اولى ويحكم بتسليمها ان يخص الاخبار الاولة بهذه الاخبار فيحمل هذه الاخبار
على خلاف ذلك في عقد المتعدي من الدوام والاخبار الاولة يخصها بذلك لثلاثا يتناقض الاخبار

ابواب المهور باب انه يجوز الدخول بالمرأة وان لم يقدم لها مهرها **علي بن الحسن**

بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن عبد الحميد الطاطي قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام تزوج المرأة بغير مهر ولا عطيها شيئا فقال نعم يكون دينها عليك **فاما**
ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي بن النعمان عن سويد بن قيس عن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المرأة فلا يحل له ان يجامعها حتى يعطيها مهرها فلو فقه
احدية من سوق او غيرة فقد عار واية محمولة على ضرب من الاحتياط دون التفوق الا ليجاب

باب ان الرجل اذا سمى للمهر دخل المرأة قبل ان يعطيها مهرها كان دينها **علي بن الحسن**

بن فضال عن محمد بن علي بن محمد بن اسمعيل بن زياد عن منصور بن رزق عن عبد الحميد بن عوف قال

قلت لابي عبد الله عليه السلام المرأة تزوجها يصلم لان اواقها لم انقدها من مهرها شيئا

قال نعم اغاود بن علي **فحمل** بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل بن زياد عن علي بن ابي بصير

جميعا عن احمد بن محمد بن ابي بصير قال قلت لابي الحسن عليه السلام الرجل يتزوج المرأة على احداني

نحوه

المعلوم فدخل بها قبل ان يوطئها فقال يقدم اليها ما اقل وكذا لان يكون له وفاء من عرض ان يحدث به لها وفا
حدث ادى عنه فلا بأس **عنه** عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الحميد بن عوف عن عوف بن
الحطائي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة ولا يكون عندهما يوطئها فادخل بها
قال لا بأس انما هو دين عليها **عجل** بن اسود بن يحيى عن ابى جعفر عن ابى بصير عن الحسن بن علوان عن
عمر بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام ان امرأة اتته رجل قد تزوجها ودخل بها
وسمى لها مهر وسعى لمهرها اجلا فقال له عليه السلام لا اجل لك في مهرها اذا دخلت بها فادالها حقها
عجل بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي عن عبد الحميد الطائي عن عبد الحاق قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها قبل ان يوطئها شيئا قال هو دين عليه **فاما** ما رواه
الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن ابى عبيدة وعن الفضيل عن ابى جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة
فدخل بها فادالها ثم مات عنها فادعت شيئا من مهرها على ورثة زوجها فامتنعت تطالب به منهم وتطلب
الميراث قال فقال له الميراث فلها ان تطلب واما المصدق فان الذي اخذت من الزوج قبل ان تدخل
عليه فهو لان حل الزوج به فجميعا فليان كان او كبرا اذا هي قبضته منه وقبلته ودخلت عليه فلتش لها
بعده ذلك **وما** رواه محمد بن يعقوب عن ابى علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد الرحمن
بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل امرأته يهلكان جميعا فماتت في ورثة المرأة فتدعون
على ورثة الرجل المصدق فقال وقد هلكا وقسم الميراث فقلت نعم فقال ليس بشئ قلت فان كانت المرأة
حية لم تأت بعد موت زوجها تدعي صداقا فقال لا تشق لها وقد قامت معه مقل حق ذلك زوجها
فقلت طن ما تشق هو في ثأور ثمها يطالبونه بصداقا قال قد قامت حتى ماتت لا تطالب فقلت
نعم فقال لا تشق لها فقلت فان طلقها لم تأت تطالب صداقا وقد قامت لا تطالبه حق طلقها لا تشق فقلت
مقل حقها الذي اذ طلقته لم يكن لها قال اذا هديت التي تدخلت بينه وطلبت بعد ذلك فلا تشق لها
انه كذا لمها ان ييسقن بالله ما لها قبل من صداقا قليل ولا كبير **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى
عن اسحق بن محمد بن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يدخل
بالمرأة ثم تدعي عليه مهرها فقال اذا دخل بها فقد هدم العاجل **عنه** عن عطاء بن ابي نعيم عن سهل
بن زياد عن عبد الرحمن بن ابى نجران عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة ويدخلها
ثم تدعي عليه مهرها فقال اذا دخل عليها فقد هدم العاجل وليس بشئ من هذه الاخبار ما ياتي في ما ذكرناه لان
جميعها ما يتضمن ان المرأة تدعي المهر فذلك ان ورثتها ووضعت لثقلان يدعونها يعطى المهر بل يتبع الى ميتة وصق لم يكن

مهرها فغير هو اها فليد على شئ حسب انقضاء هذه الاشياء وانما يوجب مهرها بعد قيام البينة والذى يدل
 على انه يجب عليها البينة تمامها محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن عبد الحميد عن
 ابن جبريل عن الحسن بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا دخل الرجل بالمرأة ثم ادعى المهر وقال
 قد اعطيتها فليها البينة وعليه البين ولو كان الامر على ما ذهب اليه بعض اصحابنا من انه اذا دخل بها
 هدم الصداق لم يكن لقوله عليها بينة وعليه بين محققان الذين قد سقط الحق فلهذا وجه لا فائدة
 للبينة ولا للبين ويحصل ان يكون الوجه في تلك الاشياء انه اذا لم يسم مهرها معينا وقد ساق عليها شيئا
 يكون للمهر ما كان يكون لمهر هذا الشئ وليس شئ منها ان كان يسمى مهرها معينا **باب** في ذلك ما رواه
 الفضيل بن يسار في الخبر المتقدم من قوله انه اخذت قبل ان يدخل بها الرجل الذي حل له من مهرها وليس
 بعد ذلك شئ فتنبه به بذلك على ما قلنا ومن ان لم يكن فرض لمهرها فامتنعها فامتنعها فامتنعها فامتنعها
 يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن الفضيل بن عمر قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت له اشعر
 عن مهر المرأة الذي لا يجوز للمهر ان يخرج قال فقال للسنة المهرية خمس انة درهم فمن زاد على ذلك مردك
 السنة ولا شئ علم اكثر من المهر فان اعطاها من المهر درهم او اكثر من ذلك فدخل بها
 فلا شئ عليها قلت فان طلقها بعد ما دخل بها قال لا شئ عليها فكان شرطها خمس انة درهم قبل ان يدخل بها
 قبل ان يستوفي صداقها هدم الصداق ولا شئ عليها واقطعها ما اخذت من قبل ان يدخل بها فليها ما طلب
 بعد ذلك في حياته منه او بعد موتها فلا شئ لها **قوله** ما في هذا الخبر ان مهرها هو مهر محمد بن سنان
 عن الفضيل بن عمر عن محمد بن سنان مطلق عن علي بن عيسى عن جلاله ما يخص رواية ولا يشترط فيه غير ذلك
 على ان المهر يتحقق من المهر لا يزاد على خمس انة درهم ومقتضى رواية الخمس انة وهذا ايضا قد بينا في كتابنا
 فكيف خلافه فقلت ان المهر هو ما تراضي عليه لا كان او كغيره الذي يكشف عن ذلك من ذلك لا يرد
 الخمس انة اذا فكر اكثر منه ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد بن محمد بن يحيى عن محمد
 بن محمد بن جعفر عن ابي شعاع عن ابي عبد الله عليه السلام قال وصية رجل لولده ان يعطى امرأته وجعل مهرها
 الف الف وجرل اية ما عشرة الف كان المهر انما الذي جعله لايها فاسد ان قال في الخبر ان اعطاها من
 الخمس انة درهم ودها فلا شئ عليها بذلك ولا كونهما فليشع ان لم يسم مهرها فليشع ان لم يسم مهرها فليشع ان لم يسم مهرها
 وصية معينا فليشع ان يكون المراد به ان اعطاها من الخمس انة الذي هو السنة في المهر ودها واستباح
 بذلك فخرجها فليشع ان لم يسم مهرها فليشع ان لم يسم مهرها فليشع ان لم يسم مهرها فليشع ان لم يسم مهرها
 كلها ولا تتناقض **باب** ان هذا دخل المرأة ولم يسم مهرها كان لها مهر للثمن **باب** في رجل

عن جريد بن زيد عن الحسن بن محمد بن سارة عن غير واحد عن ابن بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال
قال له عبد الله عليه السلام في بقرته امرأته ولم يرض لها صداقاً ثم مضى بها قال لها صداق أنساكها
علي بن الحسن بن فضال عن أبيه عن عامر بن أنس بن عثمان عن منصور بن حازم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
بجاءت زوج امرأتها ولم يفرق لها صداقاً قال لا شيء لها من الصداق فان كان دخل بها فلا مهر نسألك
الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد بن الحلي قال سألت عن رجل تزوج امرأة فولد لها ولم يرض
لها مهر ثم طلقها فقال لها مهر مثل مهر نسألك **فأما ما** رواه الصفا عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن
بن عبد الله الأشعري عن محمد بن أبي حمزة عن ابن بن عثمان عن أبي بصير قال سألت عن رجل تزوج امرأة فولد له
صداقاً حتى دخل بها قال السنة نسألك **عنه** عن محمد بن عيسى عن عثمان بن عيسى عن أسامة بن
حضر وكان قوماً كثر الحسن بن موسى عليه السلام قال قلت لرجل تزوج امرأة ولم يمتهمها في الكفر أو الزنا
عليك بالدهن وستة قنينة من ماء على الفرات عنها أولاد اذ ان دخل بها فمأله من مهر السنة قال
قلت يقولون لها مهر نسألك قال فقال هو مهر السنة وكل ما قلت لك شيئاً قال مهر السنة قلدينا في الأخبار
أولئك الزوجات في العجالة أن يقول مهر المثل كما يوزن به مهر السنة الذي هو خمسة مائة درهم هذا
هناك دخل عن غير يدين الله يكون نفقة صبيته لأجل الأخت أو لأخته ولها في ذلك نفقة فليرضى به فدخل بها
ولا يمنع أن يكون الأب بذلك لأخبار عن غاية ما يجب من مهر السنة فان ذلك هو المستحب وان لا يجب
متابعة أهلها في أي شيء مهر المثل التعبد على ذلك وعلى هذا الوجه كذا في بين الأخبار **باب ما**
المهر كاملاً **علي** بن الحسن بن فضال عن محمد بن الوليد عن يزيد بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال
سمعت النبي يقول المهر المثل أو في النكاح **عنه** عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن الحسن بن علي عن الصادق
محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة فولد لها مهر نسألك **عنه** عن أنس بن أبي عمير
طاحن الحسن بن عروبة بن مسلم عن ابن أبي عمير عن حماد بن الحلي عن أبي بصير عن علي بن الحسن بن علي بن محمد بن
باهر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج امرأة فولد لها مهر نسألك **عنه** عن علي بن الحسن بن علي بن محمد بن
عن أبي بصير عليه السلام عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج امرأة فولد لها مهر نسألك **عنه** عن علي بن الحسن بن علي بن محمد بن
والله والي **فأما ما** رواه علي بن الحسن بن فضال عن علي بن الحسن بن موسى بن بكر عن أبي بصير
عليه السلام قال إذا تزوج الرجل امرأة ثم مضى بها فطلقها أو أتى ستراً ثم طلقها فقد جازى الصداق
ومأله من مهر نسألك **عنه** ما رواه الصفا عن الحسن بن موسى بن عثمان عن غياث بن كليب عن اسحق
بن عمار عن جعفر بن أبيه عن علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير

القول

لهذا في نسخة
فأما ما رواه

أعلق

ستر وقد وجب عليه الصداق فلو حلف في هذا الخبرين من قولهما على ان ما ذكرا كانا متقين بعد غلوها وانكر
للموافقة فلا يصحان على ذلك ولا يزعم الرجل المهر كاملا والمرأة العدة عنها لها المهر كاملا اذ صارتين او كان
هناك طريق يمكن ان يعرف به صداقها فلا يصح للمهر كاملا الواقعة في الذي يدل على غلوها ما رواه عن ابن
الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام
قال قلت لرجل اخرج المرأة في مهر عليها وعليها السترا وبقاى الباب ثم يطلقها فقيل المهر كاملا
فقل ما لا تاني وليس كل مهر اتيه ما يقبل المهر قال فقال لا يصحان وذلك انهما تريدان ان يدع العدة
عن نفسها صريحا وان يدفع المهر والآن لا بد ان كان هذا الطريق يمكن ان يعلم به صداقها المستوفى في جميع
ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام عن رجل يزوج جارية
او دخلت لم تدرك الا ربع مثله او زوج رتقا فادخلت عليها فطلعت ساعة فدخلت ما في قولها ان ينظر اليه من
من يوثق به من الناس او كان كذا فدخلت عليها فطلعت نصف الصداق الذي في ذلك او ادخلت عليها فدخلت
ما في الزوج عن غير قبل ان يطلق فان له المهرين ونصف الصداق وعليها العدة بقية ما اشهر مشورا
واما ما رواه عن ابن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن الحلبيين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
عليه السلام قال ما كنت من المهر فيجب قال لا خير في الستور واجبت الباب وقال ان تزوجت امرأة في
صداقها عن ابن الحسن بن فضال عن محمد بن فضال عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لرجل انا قد اناق في هذا
الساعة ما في بيت الا ان اقبل فلما دخلت عليها فدخلت الا انها لم يكن اكل على كرتها فخرجت في خروج
قد كنت في ذلك فخرجت في ارجاء الباب فقلت ما في ذلك من المهر فخرجت في ذلك فخرجت في ذلك فخرجت في ذلك
ما قد مرنا من الايجاب كان على من تزوجته وجب المهر لا يجتمعان يكون المهر وجب الذي تدين به من
مصاصتها على ما ترضى به ولو كان في ذلك المهر لم يكن في ذلك الذي وجب المهر هو هذا الستور وغلوها
بل لا يتبع ان يكون هو عليه السلام اوجب لنفسه ذلك تبرا عما منه دون ان يكون ذلك واجبا لاحل
والذي يدل على ذلك انه قد روي في هذه القضية بيننا انه قال لا بد من علي بن الحسين عليه السلام
ليحل الا يصح للمهر فدل على انه على ذلك ان اعطاه المهر كاملا اعطاه ما تارة روي ذلك على
ابن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زمار عن اسحق بن الحسين عن علي بن الحسين عن علي بن عبد الله بن
باكير عن زمار قال حدثني ابي جعفر عليه السلام انه اذا ان يترجى امرأه قال كذا فدل ان في فضيلته قد رويها
حق فلو كان بعد ذلك لكانت فخرجت فلم اربح في ذلك فخرجت في ذلك فخرجت في ذلك فخرجت في ذلك فخرجت في ذلك
فقلت لا تخشاه لولا الذي تدين به فلا بد ان كان في ذلك المهر لم يكن في ذلك الذي وجب المهر هو هذا الستور وغلوها

صداقها
صداقها

او دخلت
مهرها

باب من عقد على امرأة وشروطها ان لا تزوج عليها

١١٢

وشروطها ان هو تزوج عليها امرأة او غيرها او اتخذ عليها سرة في طالق ففقض في ذلك ان شرط الله
 شرطه قبل تركه فان شئ في لها بما شرطوا من شاء لمساك واتخذ عليها طلع عليها **علي** بن الحسن بن محمد بن
 خالد الاصح من عبد الله بن بكير عن زائدة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في نحو يسا كانت فتة ابنة رجل
 فجعل لها ان لا تزوج عليها ابدا في حياتها ولا بعد موتها على ان جعلت لها ان لا تزوج بها بعد ان
 عليها من الحج والهدي والنفق وروكول عليها في المسكين وكل مملوك لها احران يمين كل واحد منها الصابة
 ثم اتاه ابا عبد الله عليه السلام وذكر ذلك فقال ان لا يهاجر من حقها ولا يهاجر اذ كان على ان لا يترك
 الحق اذا هب فترجوع وتشرقان ذلك ليس فيك شيء ولا عليها ولا يمين في الذي منعتا بشئ فترجوع
 وولده بعد ذلك ابوك **الحسين بن سعيد** عن القسم بن محمد عن الكاهلي قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل تزوج امرأة وشروطها ان لا تزوج عليها او رضيت ان ذلك فهو قال فقال
 ابو عبد الله عليه السلام هذا شرط فسد لا يكون النكاح الا على وجه واحد **وهو في امرها** على بن
 الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن منصور بن يحيى عن عبد صالح عليه السلام
 قال قلت له ان رجلا من مواليد تزوج امرأة ثم طلقها فماتت منه فادان بملجها فابنت عليا قال
 الله عليه ان لا يطلقها ولا يترجع عليها فاعطاه ذلك ثم بدل في التزوج بعد ذلك فكيف يصنع قال يش
 ما صنع وما كان يريه ما يقع في قلبه بالليل والنهار قال فكيف المرأة فترجوها فان رسول الله صلى الله
 عليه وآله قال المؤمنون عند شروطهم فلو لم يردوا في ذلك لم يردوا في ذلك **الحسين بن سعيد**
 كان من حكم ما تضمنه الخبر يستحب ان يفي بالشرط الذي بذل لسانه به فان لم يكن ذلك حرجا او لو
 الاخران يكون ثمولا على التقية لان من خالفنا يوجبون هذا الشرط ويخشون من خلافه **والذي**
 في ذلك الاخبار ان لا تراه على بن الحسين بن سعيد عن حماد عن عبد الله بن المشيخي عن ابن سنان عن ابي عبد الله
 عليه السلام في رجل قال لامرأته ان تحق عليا او تبتيت فوطئ قال ليس في ذلك شيء ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله قال ان شئت شرط سوي كتاب الله عز وجل فلا يخرج ذلك لك ولا عليه **ابو**
 اوليا **التعدي باب** ان الشيب والاضها **عجل** بن محبوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي
 عمير عن عمر بن الخطاب عن الفضيل بن يسار عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله بن محمد بن عوف عن ابي جعفر
 عليه السلام قال المرأة التي قد مكثت في السبي فبها ولا اولى عليها ان تزوجها بغير ولي جاز حكمه
 عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن محمد بن ابي النعمان عن مسير
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في المرأة التي ايسر في الحاد فاقول انك تزوج فتقول انك تزوجها **عجل**

قال قلت له
 بشرطها

ابن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال اشترج ذوات الالبان من ابيها على الحسن
بن فضال عن محمد بن علي بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن ابيها قال سمعت ابا جعفر عليه السلام
يقول لا ينقض النكاح الا **عنه** عن احمد بن الحسن عن ابيه عن علي بن الحسن بن رباط عن شعيب
الحدادي عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا ينقض النكاح الا **عنه** احمد بن محمد بن عيسى عن
ابن فضال عن صفوان عن ابي المغيرة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كانت المرأة
ابويها فليطالع ابيها امرها اذا كانت قد تزوجت لم ينزقها الا وضاعتها **عنه** بن يعقوب عن محمد بن
عيسى عن احمد بن محمد بن علي بن الحسن بن محمد بن مسلم عن احمد بن علي عليه السلام قال
لا يستأمر المرأة اذا كانت بين ابيها والاب قال قال يستأمرها كما عداها **عنه** احمد بن محمد
بن علي بن محبوب عن العباس بن محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس بتزويج الكبر
انما هي من غير ان يها **عنه** احمد بن محمد بن الحسين عن احمد بن محمد بن منصور عن ابيها
من الرخصة في ذلك بالشروط التي قد منها فلا خلاف ان يكون محمداً على انما اذا كانت بالذوالا والابويها
مكي كونهما فيضلعها **عنه** احمد بن محمد بن الحسين **باب** ان ابيها اذا عقدت على ابنتها الصغيرة
قبل ان تبلغ لم يكن لها عند البلوغ خبر **الحسين** بن سعيد عن عبد الله بن القنصل قال سألت
ابا الحسن عليه السلام عن المرأة الصغيرة يزوجه ابيها امرها اذا بلغت قال لا تسلك عن الكبر
اذا بلغت صلح النساء طالع انيها لم يقل ليس طالع ما به الا لم ينكح **احمد** بن محمد بن عيسى عن
محمد بن اسمعيل بن زيغ قال سألت الرضا عليه السلام عن الصغيرة يزوجه ابيها فمهرها وهو صغيرة
ثم تنكح بغير ان يدخل بها زوجها اليقين عليها التزويج ام لا امرها فلا يصح عليها التزويج **عنه**
عن الحسن بن علي بن يقطين عن حميد بن الحسن عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام
ان تزوج المرأة وهي بنت ثلث سنين او تزوج الغلام وهو ابن ثلث سنين وما اذن حد ذلك الذي
يزوجهان فيه فاذا بلغت المرأة فلم تزوجهما لها قال لا بأس بذلك الا رضى ابيها او وليها
فأما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم قال سألت
ابا جعفر عليه السلام عن الصغيرة تزوج الصغيرة قال ان كان ابيها اللذان تزوجهما فمهرهما فمهرها
لها الخياط اذا كان فان رضى بعد فلان لم ير على الاب قلت له فلان يزوجهما فلا يصح له ان يتزوجها
فأنا في هذا الخبر لا اخبر الا ذلك لان قول علي عليه السلام لكن لها الخيار اذا انكحها يعني ان يكون المراد به
ان لها ذلك في ضمن العقد له بالطلاق من جهة الزوج وبالجري مجزأ له وطالبه المرأة فلا يصح له ان يطلق

تثبت

وقبض فمضى يريد بالخيار منها امضاه لاعتقاد وابطال ذلك المعتقد وقوف على خياره الذي كيف
 عرف ان قوله في الخبر ان كان ابو لهب اللذان نزلوا بها فمضى فافوا كان المعتقد وقوفه على خياره الذي
 بين الابوين وفيه ما اقره وكان ذلك جائزا للغير الابوين وقد ثبت انه فرق بين الموضوعين فعملان المراد ما
 ذكرناه **قاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب الخزاز عن يزيد الكناسي
 قال قلت لابي جعفر عليه السلام في قوله لا بد ان يزوج ابنته ولا يستأمرها قل اذا اجازت تسع سنين قلت
 فان زوجه اليوم او التلغ تسع سنين قبلها اذ لم تكن تسكنت ولم تات ذاك اليوم عليها قال لا يصح عن عليها
 رضاي فنهى ما ولا يصح ان تات لا يحفظ في نفسها حتى يستكمل تسع سنين فلذا بلغت تسع سنين جاز لها
 القول في نفسها انما اذا تاتي وجاز عليها بعد ذلك وان لم تكن ادركت مددك النساء قلت فليعلم عليها
 المدد ويؤخذ بها وهي في تلك الحال انما لا تسع سنين ولم تدرك مددك النساء في البعض قال نعم اذا
 على زوجه او لها تسع سنين ذهب عنها التيمم ودفع اليها ما لم اوقعت له حدودا التامة عليها ولم اتمت
 فاعلم بحري بحري بحرية في ذلك فقال لا يا اخي ان الفلانة اذا زوجه ابوي ولم يدركه كان له الخيار
 اذا ادركه او بلغ خمس عشرة سنة او يشتر في زوجه او يتوفى في عتقه قبل ان ياتي ذلك فان ادخلت على امرأته
 قبل ان يدركه فيكون معها ما شاء الله ثم ادركه بعد فحكمها وتابها قال لا اذا كان ابوي الذي زوجه ودخل
 بها اولد منها او اقام معها سنة فاجاز له اذا ادركه ولا ينبغي له ان يدور على ابنته ما صنع ولا يحل له ذلك **وقوله** ما ولدها
 قلت له في زوجه ابوي ودخل بها وهو غير مدرك ايقام الحدود وهو في تلك الحال قال لا ما الحدود
 الكمال في زوجه الرجل فلا يمكن تحليفه في الحدود كلها على قدر يبلغ سنه وشيخه في ذلك ما بينه وبين
 خمس عشرة سنة لا يحل حدوده في خلقه ولا يحل حرقه للمسلمين بينهم قلت له جعلت فداك
 فان طلقها في تلك الحال ولم يكن ادركه الحيض طلقه قال ان كان متبعا في الفرج فان طلقها جاز عليها
 وعليه وان عيسى في الفرج ولم يلد منها ولم يلد منه فانما العزل عنه وتقريره الى اهلها فلا بد ولا يقربه
 حديقته فيسكن وقال له انك كنت طلقته امرأتي في طاعة فان طلقها بذلك واجاز الطلاق كان في طاعة
 بالنية وكان خاطبا من الخطاب فكلني في ما تمنع من هذه الخبر ما قد مناه من النساء انه قال اذا اجازت
 لها تسع سنين يجوز للاب ان يزوجه ولا يستأمرها او يزوجها او يخطبها او يخطبها او يخطبها او يخطبها
 الا من جهة دليل الخطاب وقد ينصرف عن دليل الخطاب دليل قد قدمنا ما يدل على ان لم يبعد
 عليه ما قبل ان تبلغ تسع سنين وفي حال كونها صبية فاما قوله فاذا اجاز لها تسع سنين
 كان لها الرضا في نفسها والتكليف فيكون هذا الخبر لا يحكمها مع قوله لا بد ان يزوجها لانه لا بد

في كتابها صبيحة فاما قوله فاذا اجاز لها تسع سنين

بن علي عن بعض أصحابه عن الرضا عليه السلام قال لا يخرج الأب الأكبر من الأب فأكبره وهذا الخبر في عتبة
الأب في جميع الأكرام لا كما في النسخة والأوجه الرابع والآخرين الذين ادعوا بغيره من الأب في جواز العقدة
على النسخة في غير هذا ولا استبعاد من جهته بل لا تمتد منه ولو كان صريحا بذلك لحذفنا على التيقن لانه
مذهب بعض العلماء **باب** تفضيل بعض النساء على بعض النكح أو الكسوة **أحمر** بن محمد بن
عن علي بن الحسن عن عبد الله بن عتبة قال سألته الحسن عليه السلام عن الرجل يكون له امرأتان يري
يوشح إحدهما بالكسوة والعلية فيعلم ذلك قال بأس بذلك وطبعت في أحدل **بمناقضها** ما رواه أحمد استعها
بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد قال سألتها الحسن عليه السلام هل يفضل الرجل نساؤه بعضهن على
بعضهن قال لا بأس في المرأة الواجبة في هذا الخبر إن عمل على ضرب من الكراهية لأن الفضل التسوية
بينهن على ما حد **باب** القسمة بين الأزواج **أحمر** بن سعيد عن عثمان بن عيسى
عن سماعة بن مهران قال سألت عن رجل كانت له امرأتان تزوج عليهما أهل محل لئلا يفضل أحدهما على الأخرى
فقال يفضل المحرقة **ط** عنهما قلنا أيام إذا كانت بكر أم يسوى بينهما بطبيعة نفسهما أحدهما للأخرى
فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن الثوري عن محمد بن أبي حمزة عن أنس بن محمد بن مسلم قال
قلت لابي جعفر عليه السلام رجل تزوج امرأة وعنده امرأة فقال لها كانت بكر فقلت عندها سبع فقلت
شيئا قلنا قلنا في هذا لا دل لأن الوجه أن نعمل على الجواز ونفضل الأول على الفضل لأن الفضل يفضل الأكبر
بأكبر من ثلث لئلا يحدثان عنهما في تفضيلها بسبع لئلا وما غلب البكر قال يفضل الأكبر من ثلث لئلا ثم
يرجع إلى التسوية **و** في ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن حماد عن أبي بصير عن عبد الله
قال سأل عن رجل يكون عنده امرأتان أحدهما الحبلى من الأخرى لئلا يفضل أحدهما على الأخرى قال نعم
بعضهن على بعض ما لم يكن لهما أو قال لا تزوج الرجل بكر وعنده شيب فلان يفضل الأكبر **ط** أيام قال **ط**
قد سألته رحمه الله أنقص من عدد هذه النسوة من لئلا يفضل بعضهن على بعض ما لم يكن لهما أو قال لغيره
أنه إذا كان للرجل أن يتزوج غيرها فمحبب لكل واحد منهن لئلا كان عنده امرأتان من غير أن
معه ثلث لئلا ولا أخرى لئلا واحدة **ط** لئلا الأكبر من الحبلى كل أربع لئلا والى يدل على ذلك ما رواه
بن سعيد عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن الحسن بن زيد قال قال أبو عبد الله عليه السلام من تزوج امرأة
على إامة ولا تزوج امرأة على إمة ولا إمة ولا إمة على إمة على إمة على إمة على إمة على إمة على إمة
عن الرجل يكون له امرأتان أحدهما الحبلى من الأخرى لئلا يفضل بعضهن على بعض ما لم يكن لهما أو قال لغيره
لئلا كان لئلا يتزوج أربع فقلت لئلا يتزوج أربع فقلت تكون عنده امرأة في تزوج امرأة بكر قال

طعن في هذا الخبر
أنه لا يثبت له كراهية
في

عن الحسن بن محمد

في غناها حينئذ عمل بها ثلاث ليال والرجل ان يفضل ان يكون بعضه على بعض ما لم يكن اربعا
باب اتيان الشام ما دون الفرج **احمد بن محمد بن عيسى** عن **عبد الله بن محمد بن عثمان**

عن **عبد الله بن ابي يعقوب** قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي المرأة في دبرها قال لا بأس
لما مضيت قلت فلان قال الله تعالى فاقوا من حيث امرهم الله تعالى هذا في طلبة اهلنا فاطمها
والولد من حيث امرهم الله ان الله تعالى يقول انك منكم فاقوا منكم انك منكم **الحسين بن**
بن سعيد عن **ابن ابي عمير** عن **حضر بن سفيان** عن **ابو عبد الله** عليه السلام عن الرجل
يأتي احملا من خلفه قال هو واحد للمأثرتين فيه **الحسن بن محمد بن عيسى** عن **عبد الله**

والحسن بن علي بن يقطين عن **موسى بن عبد الملك** عن رجل قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن
اتيان الرجل المرأة من خلفه في دبرها قال احلتها اية من كتاب الله تعالى قول لو طوع على المسلم كراهة
بناق من امره لكان قد علم انهم لا يريدون الفرج عنه عن **ابن فضال** عن **الحسين بن محمد بن عثمان**

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام واخبرني من سأله عن الرجل ياتي المرأة في ذلك الموضع وقد
جاءه فقال لا يرفع صوته قال سؤالا صلى الله عليه وآله من كلفه ملوكا لا يطيق فليبعهم

فقر في جميع اهل البيت ثم اسقوا فقال لا بأس **عنه** عن **موسى بن حكيم** عن **اسم بن محمد** عن **حاجب**

عقن عن **عبد الله بن ابي يعقوب** قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي المرأة في دبرها قال
لا بأس **بسنك** عن **علي بن الحكم** قال سمعت **موسى بن يقطين** يقول قلت الرضا عليه السلام ان رجلا

من هؤلاء لم يأتني ان اسألك عن مسألة فما باله اذا سئيا منك ان يسألك قال ما قال الرجل
يأتي المرأة في دبرها قال نعم ذلك قال قلت وانما تفعل ذلك قال انما لا تفعل في ذلك **عجل بن اسحق**

بن يحيى عن **ابن اسحق** عن **عقن بن عيسى** عن **يونس بن عمار** قال قلت لابي عبد الله عليه السلام او لا
صحت لمحدث

الحسن عليه السلام اني رعايتك الجارية من خلفها يعني برها فتردت فبكت على فمها ان عذبت
الامرأة هكذا انضى صدقة درهم وقد نزل فيك على قال ليس عليك شيء وذلك في ما ساءوا

اسم بن محمد بن عيسى عن **العماس بن موسى** عن **يونس بن عمار** عن **هاشم بن الشثري** عن **سنان** قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله حلقن النساء على تقويم **عنه**

عنه عن **الاسماعيل بن هاشم** عن **ابن بكير** عن **ابو عبد الله عليه السلام** قال ما تكم لا تقري ولا تفرغ ولا يكره
قال لا تقري الا انك من غير هذا الموضع قال وجهه في حديثي لم يكره من الكراهية لان
الا فضل تجنب ذلك وان لم يكن محظورا **عنه** عن **ابن اسحق** عن **محمد بن عيسى** عن **البرقي**

باب العتق واحكامه

١١٨

العلم الملتزم عليها فاذا وقع عليها فلا تجوز في هذه العتقين انهم ما قلناه من انه متفق على ما مع العلم
 بها لم يكن لزوجها ان ذلك هو ما منه يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن فضال عن محمد بن
 محمد بن محبوب عن ابي ليثوب عن ابي الصباح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة
 فوجد بها قربة قال هذه لا تزل ولا تدرى من حمال على جماعة بها وبروها على اهلها صاغرة ولا هم لها قلت فان كان
 دخل قال ان كان علم بذلك قبل ان ينكحها يعني الجماعة ثم جاءها فقد رضى بها وان لم يعلم الا بعد ما جاءها
 قال نعم ما بعد ما علم وان شارطت **باب** العتق واحكامه **الكسايين** بن سعيد عن
 صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال العتق يتوهم به سنة ثمان شأ امرأته
 تزوجت وان شارطت قامت **عنه** عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني قال سالت ابا عبد الله
 عليه السلام عن امرأة ابتلى زوجها فلان قد على الكجاء ابدًا اتفاقه قال نعم ان شارطت **عنه** عن محمد بن
 الفضيل عن ابي الصباح قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان زوج الرجل المرأة وهو لا يقدر على النساء
 اجل سنة حتى يالج نفسه **احمد بن محمد بن عيسى** عن علي بن الحكم عن ابي النضر عن جعفر بن عبيد عن علي
 عليهم السلام كان يقول يؤخر العتق سنة فمن يومئذ امرأته فان خلعها ولا فرق بينهما وان
 مرضت ان يقيم معه ثم طلبت الفداء بعد ذلك فقد سقط خيار ولا خيار لها قال الشيخ محمد بن الحسن
 هذا لا خيار وان كانت عامة في ان العتق يؤجل سنة في محاولة علي ان لا يكون دخلهما اصلا لما اذا
 دخل بها ولو مرة واحدة ثم حدثت به العنة لم يكن لها عليه خيار **يدل** على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم
 عن ابي عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال عبد المؤمن بن علي السلام من اتى امرأة
 مرة واحدة ثم اخذ منها فلا خيار لها **ابو علي** الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن
 ابراهيم عن غياث الضبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال في العتق اذا علم الله عتق لا اياك الله ولا فرق
 بينهما اذا وقع عليها فدية واحدة لم يفرق بينهما والعجل لا يرد من عيب **فصل** في ما يحرم من العتق الحسن
 بن موسى الاحتشاب عن غياث بن كلاب عن اسحق بن عمار عن جعفر بن ابي عبد الله عليه السلام كان
 يقول اذا تزوج الرجل المرأة فوقع عليها مرة ثم عرض عنها فطلب الخيال تصدق بابتليت وليكن ضمان
 الاكاد ولا الاكاد ما لم يثبت من ذلك المرأة وطحا خيار **وقد روى** ذلك محمد بن يعقوب عن محمد بن ابي
 عن محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساهلي عن
 ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اخذ من امرأته فلا يقدر على التها فتاها فقال ان كان لا يقدر على تها
 غيرها من النساء فلا يسكنها الا برضاها بذلك وان كان يقدر على غيرها فلا بأس **باب**

باب مدونة الأيالة
١٥٨

يوقف طن فألا لا يمان يصالح أهل فاه الله غفور رحيم وان لم يفرج عليه على الإطلاق ولا يفتح بيضا
لاق حتى يوقف طن كان ايضاً بعد الأربعة أشهر يفرج على ابنه ويطلق عنه عن محمد بن يحيى بن أحمد
عن ابن الحكم عن علي بن حمزة عن أبي بصير قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا إلى الرجل من
بوكه وهو ان يقول والله لا أجاء معك كذا وكذا او يقول والله لا غيظناك فينا فاضمها ثم يترى من بها لا غيظناك
بعدة أشهر فان فاه لا يمان يصالح أهل فاه ويطلق عنه ذلك ولا يقع فيها إطلاق حتى يوقف طن
ان لينة بعد الأربعة أشهر حتى يفرج على ابنه ويطلق عنه عن أبي علي الأشتر عن محمد بن عبد الله بن محمد عن
ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الأيالة ما هو حقها ان يكون يفرج
الرجل امرأته والله لا أجاء معك كذا اذ كن او يقول والله لا غيظناك فينا فترى من بي الأربعة أشهر ثم يوقف
فيوقف بعد الأربعة أشهر فان فاه وهو ان يصالح أهل فاه فان الله غفور رحيم وان لم يفرج عليه على الإطلاق
فلا يطلق فيها بيضا ولو كان أربعة أشهر ثم يفرج إلى الامام **محمد** بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن
القاسم بن عوف عن يونس عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عن امرأته ثلثة أشهر
قال فقال لا يكون ايلا حتى يخلص على أكثر من أربعة أشهر **الحسين** بن سعيد عن القاسم بن سعيد
عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الأيالة فقال إذا مضت أربعة أشهر فترى
فاه ان يطلق وامان ان يفرج قلت فان طلق تعدد عدة المطلقة قال نعم **الحسين** بن سعيد عن
صفوان عن الصادق عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل إلى من امرأته حتى
الربعة أشهر قال يوقف فان غرم المطلقة اعتدت امرأته كما تعدد المطلقة فان فاه فامسك فلامس
عنه عن القاسم عن ابان عن منصور قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل إلى من امرأته فترى
به أربعة أشهر قال يوقف فان غرم المطلقة بانت مدة وعليها عدة المطلقة ولا كراهية في ما مسكها كثر من
عنه عن عمار بن عيسى عن ساعدة قال سألت عن رجل إلى من امرأته فقال لا يلا ان يقول الرجل والله
لا أجاء معك كذا وكذا فاه يترى من أربعة أشهر فان فاه ولا يمان يصالح أهل فاه فان الله غفور رحيم
وان لم يفرج عليه على الإطلاق فلا يطلق اجاب على ذلك ولا يقع طلاق فيها ايضاً حتى يوقف
وان كان بعد أربعة أشهر فان يفرج فيها الامام **قاما** ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن سنان عن
ابي جعفر عليه السلام يقول في الأيالة يوقف بعد سنة فقلت بعد سنة قال يفرج
بعد سنة فلا يمان في الاخذ الا اذ لا فاه قال يوقف بعد سنة ولا يفرج فيه انه اذا كان دون ذلك لا يفرج و
انما يعلق في ذلك بدليل الخطاب وقد ترك ذلك الدليل وقد قد ما يقتضيه الاضمار **عنه** واما

فإن المولى لا يلزم بالطلاق كانت تطليقة رجعية
باب ١٣

ما رواه أحمد بن محمد بن يحيى عن ابن بن محمد بن الحسن بن أحمد بن يعقوب عن أبي محمد عن أبي عبد الله
عليه السلام عن رجل أني امرأته قال يوقف قبل أن لا رجة اشهر ويدها فأوجه في قوله عليه السلام يوقف
قبل أن لا رجة اشهر أن تحمل على أن لا رجة اشهر لا أن لا رجة اشهر على ذلك وهو أن لا رجة اشهر دون أن لا رجة
الطلاق أو لا رجة اشهر ولا بعد أن لا رجة اشهر فإن لم يزل بالطلاق أو لا رجة اشهر على ما بيننا وبينكم أن يكون المراد
بالإبقاء في هذا الخبر الظاهر فإنه إذا كان كذلك كانت الآية فيه ثلثة اشهر **باب** على ذلك ما رواه
محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن خص عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن الرجل ظاهر من أمره قال إنما هو لي حتى ترقية أو سيام شهرين متتابعين أو أطعام ستين مسكينا
أو أكثر ثلثة اشهر فإن قام أو أوقف حتى تستل الكساحية في امرأته أو يطلقها فإن فار أو لا يعلش حتى وهي
أمران طلق واحدة فهو مالك برجعتها **باب** إن المولى لا يلزم بالطلاق كانت تطليقة رجعية
عجل بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى
أبا عبد الله عليه السلام يقول في الرجل إذا انفك الرجل أن لا يقرب امرأته ولا يمسها ولا يمسها ولا يمسها
في سبعة أشهر فلو اشهر في أمهنت أربعة اشهر وقفت فأولان يقع فيمسه أو أمهنت أو أمهنت على الطلاق
فيخلع منها حتى إذا حاضت وطهرت من حيفها طلقها تطليقة قبل أن يمسها أو يشبهها أو عدلين ثم
هو الحق برجعتها **باب** عن ثلثة اشهر **عجل** عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن
علي بن محمد بن أبي مريم بن جعفر عليه السلام قال المولى يوقف بعد أن لا رجة اشهر فإن شاء أمهنت
يعرف أو قسم بها أحسان فإن عزم الطلاق فخرج واحدة وهو مالك برجعتها **باب** ما رواه محمد بن
أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام
قال المولى لا يوقف علمه بطلق تطليقة ثمانية **عجل** بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن
أبي عمير عن جميل بن دراج عن منصور بن حازم قال إن المولى يمسها على أن يطلق تطليقة ثمانية فأوجه
في حديثي الخبرين وإن كان الأصل فيها واحدا وهو منصور بن حازم أن يحملها على من يرى أنها ما
الزامة تطليقة ثمانية يشاهد أن الحال يغير من المصداق بعد أن يكون ذلك واجبا إلى كل من يطلق
فأما ما رواه محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن علي بن النعمان عن سويد بن قتادة عن أبي بصير عن
أبي عبد الله عليه السلام في الرجل إذا انفك من امرأته فكأن أربعة اشهر لم يمسها فمطلقته ثم توفقت فإن قالوا
عنده على تطليقتين وإن عزم في ليلة منه فله طلاقان حملناهما على ما رواه الذي في طلاقين
التي قد مضاهتا في الباب الأول من أن لا يلزم الحكم بالطلاق ولا ينافي بعد أن لا رجة اشهر فيمنع أن

يؤخذ

ان هذه المسألة تطليقية وذلك غير صحيح والرابع في الخبر ان الطلاق بعد اربعة اشهر في تطليقة
وجهه فان فاء بمعنى واجهها كانت عنده على تطليقتين وان عزم حتى خرجت من المدة تصدات بآية
لاجل ان وجهها لا يعقد جديد وهو مستحق **باب ما يجب على الولي اذا ازم الطلاق فإني محمد**

بن يقطين عن الحسين بن محمد عن المولى بن محمد بن الحسن بن علي بن حماد بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
في المولى اذا ابى ان يطلق قال كان امير المؤمنين عليه السلام جعل لخطيبه من قصب ويحبسه فيها ^{بجمل}
من الطعام والشراب حتى يطلق **عنه** عن الحسين بن محمد بن حماد بن القلائق عن اسحق بن بنان عن

ابن يقطين عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام اذا ابى المولى
ان يطلق جعل لخطيبه من قصب واعطاه مخرج قوته حتى يطلق **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن
اسحق بن محمد بن خالد عن خلف بن حماد في حديث لم يوصل اليه عبد الله عليه السلام في المولى ما ان في المولى

فان فعل ولا صيرت عقدة فهذا الخبر مرسى لا يثبت على الاصل المسند ولو لم يكن محمداً على من
يمنع من قبول حكم الامام اما الطلاق او الاقفاء خلافاً على شريعتنا لا سلام وان من هذه صفت يكون
كافراً ويجوز له الفصل فاما ما يمكن ذلك له لم يثبت عليه الا من الظن في علي بن ابي طالب او في غيره من ائمه

تضمنه لغيره لا ولا **ابواب الظهار باب** انه لا يصح الظهار الا بين **محمد بن احمد**

بن يحيى عن محمد بن الحسين عن ابن محبوب عن ابن بكير عن حمزة بن محمد بن عثمان عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يكون
ظهار في عين ولا في اضرار ولا في غضب ولا يكون خلافاً لعل طهر فيرجع حرام في جهاد وشاهد بن الحسين

بن محبوب عن ابن بن ابي عمير عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الظهار فقال لا يكون الظهار في عين
قلت فكيف هو قال يقول الرجل لامرأته وهي طاهرة من غير حرام انت على كظهر امرأته او انت على كظهر امرأته

الظهار **احمد بن محمد بن عيسى** عن الحسن بن علي بن فضال عن عطاء بن رستم قال سألت الرضا عليه السلام

عن رجل طاهر من امرأته قال كان في عين فلا شيء عليه **عنه** عن الحسين بن صفوان بن عمار عن الحسن

ابن الحنفية عن ابن بكير عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل طاهر من امرأته قال كان في عين فلا شيء عليه
قلت فلو كانا في موضع واحد الا ان تحلف لنا بالحق لانك لا تراه شيئا ولكن احلف لنا بظهر امرأته

او لا بد جواريك فلو كانا في موضع واحد لا يصح له ان يصح عليه السلام فقال لا يصح شيء الا بعد اربع ايام
فان قيل كيف يقولون ان الظهار بين لا يقع وقد رويت احاديث من ان الكفا لا يصح الا بعد اربعة اشهر

فلو كان الظهار اياماً لم يرد في ما رويته من الكفا لا يصح الا بعد اربعة اشهر **روى** ذلك الحسين
بن سعيد عن ابن ابي عمير عن محمد بن الحسن بن محمد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام قال ان الظهار لا يقع

الاصول الحشذ فاذا حشذ فليس ان يواتها حق كغير فان جعل وضل ان عليه كفارة ما حشذ وروى
احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن اسحق عن عبد الله بن محمد قال قلت لابي عبد الله بن محمد ان الرجل اذا تكلم
بالظهور وجبت عليه الكفارة جنت او لم يجزئ ويقول حشذ بالظهور وانما جنت الكفارة عقوبة لكل
وبعضهم يزعم ان الكفارة لا ترميه حق حشذ في الشيء الذي حلف عليه فان حشذ وجبت عليه الكفارة
والا فلا كفارة علي كذا لا تجب الكفارة حق حشذ في الشيء الذي حلف عليه فان حشذ وجبت عليه الكفارة
عقد علي عيبين بل الحشذ فيها ان اذا كان الظهور حلفا لا شهادة لانه لا يجزئ الكفارة حق حشذ بالشروط ووفق
لما يحصل لا تجب عليه الكفارة الذي يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن ابي نجران
عن حماد بن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال الظهور اظها وان فاحدها ان يقول انت على كذا لم يجزئ ان يبيك
فذلك الذي لا يكفر قبل ان يواقع فاذ قال انت على كذا لم يجزئ ان فعلت كذا او كذا ففضل وحدث فعليه الكفارة
حين يمشي عنه من الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن ابي نجران
عليه السلام قال الظهور على ضربين احدهما الكفارة في قول الواضحة والاخر بعد الذي لا يكفر قبل ان يواقع فهو
الذي يقول انت على كذا لم يجزئ ان فعلت بك كذا وكن والذى يكفر بعد الواضحة هو الذي يقول
كذا لم يجزئ ان قرنته الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن ابي نجران قال الظهور على ضربين
فاحدهما الكفارة اذا قال انت على كذا لم يجزئ ان فعلت بك كذا الحسين بن سعيد
عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن ابي نجران قال الظهور على ضربين في احدهما الكفارة اذا قال انت على كذا لم
يجزئ ولا يقول انت على كذا لم يجزئ ان قرنته ولا ياتي في هذه الروايات ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن موسى بن
عبد الرحمن بن ابي نجران قال مثل صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن ابي نجران قال اذا حشذ من الظهور فان
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا قال للرجل لا حرام انك على كذا لم يجزئ انك على كذا لم يجزئ انك على كذا لم
دخلت اول مرة فخرجت اول مرة فخرجت اول مرة فخرجت اول مرة فخرجت اول مرة فخرجت اول مرة فخرجت اول مرة
ان التناظير الظاهر ووجب كتمان ما لم يلقه من شروطه ولا يحيط به وهو احاد اقسام الظهور على ما
عليه الاخبار لا والله لا يقول ان الظهور لا يقع الا بشروط فيكون ذلك اعراضا عليه فان قيل كيف
يقولون ان الظهور بشرط واقع وقد رويت اخبار انه اذا كان مشروطا لا يقع روى ذلك
احمد بن محمد بن يحيى عن ابن سعيد الا في من القسم بن محمد بن ابي نجران قال قلت لابي الحسن الوضاع على السلام
ان ظاهرت من اهل ان فقال لي كيف ظاهرت قال قلت انت على كذا لم يجزئ ان فعلت كذا او كذا فقال لي
لا شيء عليك ولا نقد وروى محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد بن ابي فضال عن ابن بكير عن رجل

من امرأته أربع حلفت في كل مجلس لها قال عليه كفارة واحدة قال وجه في هذا الحديث فعمله على ان عليه كفارة واحدة
في المجلس لا يختلف كما تختلف الكفارات فيما عدا الظهار والذين عليه كفارة من المرات الكثير **باب**
انه اذا ظهر الرجل من نسائه جماعة فلفظ احد ما الذي عليه من الكفارة **فصل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حفص بن الغضائري عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل كان
لده عشرة جوار فظاهر منهن كلهن جميعا بركاهم واحد فقلت عليه كفارة **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى
عن محمد بن يحيى عن اخيه عن غياث بن ابراهيم عن جعفر بن ابيه عن علي عليه السلام في رجل ظاهر من ابنته نسوة
قال عليه كفارة واحدة قال وجه في هذا الخبر ما تقدم القول في مثله من ان فلفظ على ان عليه كفارة واحدة
في المجلس اعقوب رتبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا على التقيد الواجب في ذلك
ولا يجب لبعضهم الحق ولبعضهم الصوم ولا يطعم ولا يصوم المراد بقوله كفارة واحدة ان واحدة من
الكفالات تجزئ عن الاربع **باب** ان الظهار يقع بالحرق والمحوكة والخبر الذي اوردناه عن حفص
بن الغضائري في الباب الاول يدل على ذلك **فاما** ايضا روى الحسين بن سعيد عن صفوان عن اسحق بن عمار قال
سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يظاهر من جارية فقال الحرة والامة فيهما سواء **علي بن ابي حمزة**
الميثقي عن فضالة عن ابن ابي عمير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يظاهر من جارية قال هي مثل
ظهار الحرة **محمد بن يعقوب** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن
احد ما عليه السلام قال سئل عن الظهار على الحرة والامة قال هم **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن
الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن محمد بن حمران قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل جارية
عليه كفارة فقال بانها ليس عليه شيء قال وجه في هذه الرواية ان يظهرها على ان اذا اخبر بشيء من ذواتها
لان حمران بن حمران روى عنه هذه الروايات في كتابه ليزدري انه يقول ذلك بجمالية يريد بجمالية
وهذا يدل على انما قصد الظهار التخييل طاعة المقتضى لا ما يقع ظاهرا صحيحا ولا يحصل على جارية به
باب ان من وطئ قبل الكفارة كان عليه كفارة **الحسين بن سعيد** عن ابن المغيرة
عن محبوب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يظاهر من امرأته ثم يريد ان يتيم على طلاقها قال
ليس عليه كفارة قلت انما لو ادعى عسها قال ليس بها حق بكفر قلت فان فعل فعله شيء قال والله لانه لا ثم
ظالم قلت عليه كفارة غير الاولى قال هم يتيق ايضا رتبة **احمد بن محمد بن عيسى** عن الحسين بن سعيد
عن ابن مسكان عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل يظاهر
من امرأته فلم ينفذ قال عليه كفارة قلت ان تها سألته فانها قالها قبل ان يكفر قال بش ما صنع قلت له

شوق قال ساد ظلمت فلو ما شئ قال وقته يذبح **جمل** بن عمرو بن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي جعفر
عن ابن ابي عمير عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا وقع المراءاة الثانية
قبل ان يكفر عليه كفارة اخرى ليس في هذا خلاف **قاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي
عن ابن ابي عمير عن سواد عن ابي علي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ظهر من امرائه ثلث حرات
قال يكفر بثلث حرات قلت فلان وقع قبل ان يكفر قال يستغفر لله ويمسح حتى يكفر فلا ينافي في الاثم الا طاعة
لان ليس في قوله يسد حتى يكفر الكفارة واحدة واشتئين واذ لم يكن ذلك في ظاهر جازان لا يكون
المراءاة حتى يكفر الكفارتين **واما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن احمد عن ابي عن عبد الله بن الحسن
عن جده عن علي بن جعفر عن ابيه عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني رجل من الانصار من بني النجار رسول
صلى الله عليه وآله فقال في ظاهر من امرائي فواقته قبل ان يكفر قال ما سألني عن ذلك قال آتيت بريق
خطا لي وياض ساقي في القم فواقته فقال النبي صلى الله عليه وآله لا تقربها حتى تكفر واما بكفارة الظهار
فليس فيها ما ينافي في ما قد ساء من وجوب الكفارة بعد المواقعة لان الذي في اخبر انه لم يكفر في الظهار
وليس في ان امرائه بكفارة واحدة او كفارتين فاذا احتل ذلك فلا ينافي في الاثم الا لو ادعى انه لو كان مريضا
بان عليه كفارة واحدة لكنه اضرب على من فعل ذلك جاهلان من فعل ذلك حكمه كان عليه كفارة واحدة
يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسن عن ابي عن ابي جعفر عن ابي حمزة عن جابر
عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ان الظهار لا يقع الا على المحنت فاذا حدثت فليدلين بواقعتها
يكفر فلان جمل وفعل فانما عليه كفارة واحدة **قاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى عن
موسى عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان الرجل اذا ظاهرا من امرائه ثم غشيها قبل ان يكفر فانما عليه
كفارة واحدة فيكون عنها حتى يكفر فيقتل ايضا ما قد ساء من ان يكون واقعا جاهلا ولا يعتدل ايضا
ان يكون مخصوصا من كان ظهرا مشروطا للمواقعة لان من كان كذلك لا يقع عليه الكفارة الا بعد المواقعة
وقد مناف ما يقدم في خبر عبد الله بن ابي حمزة مفضل وفي حديث جابر **واما** ما رواه علي بن
اسماعيل عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل ظاهرا ثم واقع
قبل ان يكفر فقال لي او ليس كذا يفعل الفقهاء في هذا الخبر ان محله على من كان ظهرا ثم مشطرا
بالمواقعة فان الكفارة لا يجب الا بعد المواقعة وانكفر قبل المواقعة لم يكن عليه كفارة ولا يجب عليه كفارة
لكن يلزمه كفارة اخرى عند المواقعة لان الكفارة من المواقعة لان هذا حكمه من الظهار فيقتل الذي
تطلبه بخلاص من وجوب الكفارة اخرى عليه ليس في ذلك الا المواقعة **باب** ان من وقع قبل المواقعة كفارة

في كفارة الظهار فصامها بالبراءة حتى حل بغيره والطلاق لا يحل من يعقوب عن محمد بن يحيى عن
 اسحق بن محمد عن علي بن الحكم عن الامام محمد بن مسلم عن احمد بن علي عليه السلام قال سمعت عن ظاهر شيخان
 ولم يحد ما يصدق قال ينظر حتى يصير مخرج من مخرج ثم يوصي بمخرج من مخرجين فان ظاهر هو سائر
 ينظر حتى يقدم وان صام فاصاب ما لا يملكه من الذوات في فاهما ما هو اسحق بن محمد بن علي
 من محمد بن ابي محمد عن احمد بن ابي ابي عن محمد بن مسلم عن احمد بن علي عليه السلام في رجل صام ثم
 كفارة الظهار ثم وجد شبهة قال ينظرها ولا يعتد بالصوم في هذه الرواية في رجل صام على ضرب
 من الاستحباب وهو المخرج والاصحاب **ابواب الطلاق** باب ان من طلق امرأة
 ثلاث تطليقات السنة لا يحل له حتى ينكح رجعا غيره **فصل** من يعقوب عن علي بن ابي حمزة عن ابيه
 عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن طلاق
 السنة اذا اطلق الرجل امرأته يدعي ان كان قد خرج من حقها حتى تم تطليقها فخرجت طليقا
 واحدة بشهادة شاهدين ثم تركها حتى عقد ثلثة قرود فلما مضت ثلثة قروود فقد بانت منه واحدة
 وكان زوجها خالها من الخطاب ان شئت تزوجته وان شئت لم تفعل فان تزوجها فخرجت من
 كانت عنده على ثنتين باقيتين وقد مضت الواحدة فان هو طلقها واحدة اخرى في طهر فباعت
 شاهدين ثم تركها حتى مضى قروها من قبل ان يوطئها فبانت منه باثنتين ولم تكن امرؤا يجب له الزواج
 وكان زوجها خالها من الخطاب ان شئت تزوجته وان شئت لم تفعل فان هو تزوجها انزواجا
 جديدا لم يجد بدل كانت معه على واحدة باقية وقد مضت اثنتان فان اراد ان يطلقها فله ذلك لا يحل له
 حتى ينكح رجعا غيره او يطلق في العدة فان لم يجد ما يحق تحيض وتطهر ثم شهد بالشهادة شاهدين
 ثم يوطئها فبانت منه واحدة فانها حاضت وطهرت ثم شهد شاهدين على طليقة اخرى ثم رجعا
 ووطئها ثم ينظرها الطليقة فاحضت وطهرت ثم شهد الشاهدين على الطليقة الثالثة ثم لا يحل له
 حتى ينكح رجعا غيره وعليها ان تعتد ثلثة قرو من يوم الطلقة الثالثة فان طلقها واحدة في طهر فبانت
 ثم انتظرها حتى تحيض وقطع ثم طلقها قبل ان يوطئها الميراث طلاق الثانية طلاق واحدة طلاق واحدة
 اذا طلق المرأة المطلقة من زوجها كانت خارجة من ملكه حتى يوطئها فاحضت او طهرت في ملكه
 ما لم يطلق الطليقة الثالثة فان طلقها الطليقة الثالثة فقد خرج ملكه الرجعة من يدك فان طلقها
 على طهر فبانت ثم يوطئها فاحضت او طهرت ثم طلقها قبل ان يوطئها
 فبانت بعد الرجعة لم يكن طلاقها طلاقا لانه طلقها الطليقة الثانية في طهر اول فلا يقضى طهر

قال
 طلاق
 السنة

الحال من طلاق امرأته تلك التلقيات
للمسلم

الأبواب الخمسة وكذلك لا يكون التلقيات الفلانة إلا بموجبه وقتها لا لوجبة ثم حين ظهر
بعد الحيض ثم طلاق بشهود حتى يكون كل تليقة طهر من ثلاثين لوقتها ثم ينفذ ولا يشترط فيه صلاة
رسالة الذي تضمن هذا الخبرين إذا طلقها تلك التلقيات الستة لا قبل الحيض ثم زواجاً أو وطناً
عندي ونقول عليه لا يوافق ظاهر الكتاب قاله تعالى الطلاق مرتان فأسأله عما يفتي به
باحسان إلى قوله فان طلقها إسوة للثالثة فلا يقل من بعد حتى تزوجها غير وطئ ينفذ من بين طلاقاً
وطلاق العدة فينفذون تكون الآية على صحتها ويكون الفهرم كذا لها ويدل عليها أيضاً ما رواه الحسين
بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عمر بن الخطاب عن زهارة وكرار بن عبد الله بن محمد بن مسلم وروين عن حماد بن عيسى
والفضيل بن يار واصل بن أريقط ومحمد بن يحيى بن سالم كلهم ومحمد بن أبي جعفر عن ابن عبد الله عليه السلام
بصفة ما قالوا وان لم يحفظ طهره فغيره لم يسقط حمل معناه ان الطلاق الذي امر الله تعالى به
في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وآله ان اذا حاضت المرأة وظهرت من حيضها اشد من جلائين
عدين قبل ان يجامعها على تليقة ثم هو احق برجعتها ما لم يحض ثلثة فان رجعه كانت عده على
تليقة من وان مضت ثلثة فزوجه قبل ان يراجعها فليماك بنفسها فان اراد ان يضبطها مع خطبها
خطبها فان تزوجها كانت هي عده على تليقتين وما خلا هذا فليطو طلاقاً يحسن له عن النفس
سويدين عبد الله بن سنان عن عبد الله عليه السلام قال قال المير المؤمنين علي السلام اذا طلق
الرجل اطلاق طلقها في قبل عدتها من غير طهر وان طلقها واحدة ثم تزوجها حتى يواجمها او بعد
فوعده على تليقة فان طلقها الثانية فشا ما من يضبطها مع الخطب ان كان تركها احق في اجلها
وان شاع رجعتها قبل ان يقضى بجلها فان فعل في عده على تليقتين فان طلقها ثلثة ففصل حتى
تزوجها غيره وهي تركت وقهرت ما كانت في التليقتين الاولتين **قاصداً** ما رواه محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن عبد الله بن الحارث عن شعيب بن عبد الله عن محمد بن يحيى عن
ابن عبد الله عليه السلام قال ان كان من رجل طلق امرأته ثم لم يراجعها حتى حاضت ثلث حيض ثم تزوجها
ثم طلقها فتركتها حتى حاضت ثلث حيض ثم تزوجها ثم طلقها فتركتها حتى حاضت ثلث حيض من
فغير ان يراجعها ينفذ عدها قال ابن ابي عمير تزوجها بالبداء ام بالبراع وميس فكلها في الاخبار لا دلالة لان قوله
لان يراجعها ابدى ام بالبراع وميس فكلها في الاخبار لا دلالة لان قوله
ثم فانما موت او طلاق لا تمن كان كذلك جاز لان يزوجها بالبداء ام بالبراع ثم يزوجها بالطلاق لا دلالة
عليه في يزوجها لان يزوجها وان لم يزوج زوجها غيره وانما يكون ذلك في ظاهر حملها على ما قلناه

والذي يدل على ان دخول الزوج مستحقا ذكرها ما رواه محمد بن يحيى عن حميد بن ذريح عن الحسن بن سنان
عن محمد بن زياد عن صفوان عن ربيعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل طلق امرأته حتى بلغت منه
وانقضت عدتها ثم تزوجها وطلقها الايض ثم تزوجها الا اول ايدهم الملك المطلق الاول
قال نعم قال ابن سماعه وكان ابن بكير يقول بالطلاق الا طلقها تزوجها ثم تركها حتى تبيين ثم تزوجها فافاهي
عنده على طلاق مستأنف قال ابن سماعه وذكر الحسين بن هاشم انه سأل ابن بكير عنها فاجاب بجواب
فقال له سمعت في هذا شيئا فقال له ربيعة ربيعة فقال ان ربيعة روى ان طلاقا دخل بهيما زوج فقال الزوج
وغير زوج عندي سواء فقلت سمعت في هذا شيئا فقال له هذا امرأته من الرخصة قال ابن سنان وروى
ناخذ بقول ابن بكير فان الرواية اذا كان بينهما زوج **وروى محمد بن ابي عبد الله عليه السلام عن حميد بن سنان**
بن ابي عزة قال سألت ابا عبد الله بن بكير عن رجل طلق امرأته واحدة ثم تركها حتى ماتت ثم تزوجها قال هو معه
كما كانت في التزوج قال قلت فان ربيعة ربيعة اذا كان بينهما زوج فقال له ابا عبد الله هذا الزوج هذا امرأته
من الرخصة **ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن ابي الحكم عن سفيان بن عمار عن ابي عبد الله بن سنان**
قال اذا طلق الرجل امرأته فليطلق على طهر يذبح رجاما بشهود فان تزوجها بعد ذلك فهي عنه على ثلاث ^{طهرات}
التطليقة الاول بان طلقها اثنتين ثم كف عنها حتى تضيء لحيضها الثانية فانت منه بشنتين وهو طيب
من الخطا ^{طهرات} فان تزوجها بعد ذلك فهي عنه على ثلاث تطليقات وبطلت الاثنتان فان طلقها ثلث ^{طهرات}
على احوالها ثم غلبت كخروجها فزوج **وروى هذا الخبر محمد بن الحسن المصنف عن احمد بن محمد بن عيسى عن**
ابي الحسن عليه السلام عن عمارة عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام مثل قالوجه في هذا الرجل
ان غلبها على ما قلناه من الرولية التقدمه وجعلها اذا تزوجت بعد خروجها من العدة تزوج عقد ودام
ودخل بها ثم فارقتا يموت او طلاق جائز لان يجمع الى الاول بعدد مستأنف ويكون دخول الزوج في ذلك
مبطلان للطلاق واحدا كان او اثنين او ثلثا **والذي يدل على ان الزوج يحرم التطليقة الواحدة كما قلناه**
الثلثة ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن القسم بن محمد بن عمار عن ربيعة بن موسى قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة واحدة فتبين منه ثم يترجها اخر طلقها على ^{ثلاثة}
فبين منه ثم يترجها الاول على حكمه **وروى** قال علي بن ابي حمزة قال يابا فاعده كيف اذا طلقها ثلثا ثم تزوجها ثلثة
استقبل المطلق فاذا طلقها واحدة كانت على اثنتين **ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن**
ابي عمير عن حماد بن ابي اسحق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة واحدة
ثم تركها حتى مضت عدتها فترجها ثم ماتت الرجل اطلقها فزوجها الاول قال هو

في ان المواقعة بعد الرجعة شرطان يريدان يطلق طلاق العدة

١٣٩

شرطان يريدان يطلق طلاق العدة **محمد بن يعقوب** عن **علي بن ابراهيم** عن **ابيه** و**محمد بن اسمعيل**
عن **ابن الفضل بن شاذان** جميعا عن **ابن ابي عمير** عن **عبد الرحمن بن ابي حجاج** قال قال **ابو عبد الله عليه السلام** في الرجل
يطلق امرأته لا يريد الرجوع قال لا يطلق الطليقة الا اخرى حتى يمسها **عن الحسن** عنة عن **احماد بن اعين** قال
بن زياد و**علي بن ابراهيم** عن **ابيه** عن **ابن ابي نصر** عن **عبد الكريم** عن **ابن جبير** عن **ابيه** **عليه السلام** قال لا رجعة في الجماع
ولا فائده واحدة وقتلاستوفينا في مثل طلاق العدة ما يتعلق بذلك في كتابنا الكبير وفيه تقدم شيوخ
في ما رواه **محمد بن علي بن محبوب** عن **محمد بن الحسين** عن **ابن ابي نصر** عن **جعيل** عن **عبد الحميد الهادي** عن
ابن جعفر **عليه السلام** قال قلت له الرجعة في جماع يكون رجعة قال نعم **عن الحسن** عن **محمد بن الحسين** عن
ابن ابي نصر عن **محمد بن عثمان** عن **محمد بن مسلم** عن **ابي جعفر** **عليه السلام** قال سألته عن الرجعة في جماع تكون
رجعة قال نعم فلو اجمعه في هذه الخبرين انه يكون رجعة في جماع بمقتضى ما يعود الى مكان عليه بانه
يملك موافقتها ولو لا الرجعة لم يميز ذلك وليس في الجماع يجوز له ان يطلقها تطليقة اخرى للعدة
وان لم يقع ذلك نعم اما اعتبارا للمواقعة فمن اراد ذلك فاما من لا يريد ذلك فليس اولى بشرط طلاقه
قد تحصل للرجعة بانكار الطلاق او القبله وان كان ذلك ليس كافيا لمن اراد ان يطلق ثانيا على
ما استوفينا في كتابنا الكبير ولا ينافي ذلك ما رواه **احمد بن محمد بن عيسى** عن **احمد بن محمد بن جعيل** بن **دعاب**
عن **عبد الحميد بن عوف** عن **محمد بن مسلم** قال سألنا **ابا عبد الله عليه السلام** عن رجل طلق امرأته واشهد
على الرجعة ولم يجمع ثم طلق في العلم اخرى السنة اتتبت التطليقة الثانية في جماع قال نعم اذا هو
اشهد على الرجعة ولم يجمع كانت التطليقة الثانية **عن الحسن** عن **احمد بن محمد بن ابي نصر** قال سألت الرضا **قائمه**
عليه السلام عن رجل طلق امرأته بشاهدين ثم يزوجها ولم يجمعها بعد الرجعة حتى طهرت من حيضها
ثم طلقها على طهر بشاهدين يقع عليه التطليقة الثانية وقد لا جبرها ولم يجمعها قال نعم **محمد بن الحسن**
الصفار عن **محمد بن عيسى** عن **ابي علي بن راشد** قال سألت **عنه** عن رجل طلق امرأته بشاهدين على
طهر ثم سافر واشهد على رجعتها فلما قدم طلقها من غير جماع المميز في العدة قال قد بان طلاقها لان
ليس في هذه الاخبار ان لان يطلقها طلاق العدة ونحن انما نمنع ان يجوز له ان يطلقها طلاق العدة
فاما طلاق السنة فلا بأس ان يطلقها بعد ذلك على ما تقدمت رواية **محمد بن مسلم** و**عبد الحميد بن**
عوف وغيرهما الذي يدل على طلاقه ذلك ايضا من انه يجوز له ان يطلقها طلاقا اخر للسنة وان ابرأ
ما رواه **علي بن الحسن بن فضال** عن **محمد بن خالد** عن **سيف بن عميرة** عن **اسحق بن عمار** عن **ابي الحسن**
عليه السلام قال قلت له رجل طلق امرأته ثم راجعها فشهدوا بشهوتين متثلان

قال محمد بن الحسن

قلت كل ذلك في طهر واحد قال تبين منه قلت فأنه فعل في طهر واحد أم لا تبين منه قال لا بل في طهرين
 قال الشيخ قدس سره المعنى في هذا الخبر إذا أطلقها أثبت تطليقها في طهر واحد بينا أصبحت السنة
 تبين منه بارتدادها على مقدمته وإن لم يدخل بها لأن كل ما وجبها جاز أن يطلقها تطليقة أخرى للسنة
 على ما بيناه وذلك غير موجود في الحال لأن الحال إذا وجبها لم يكن يطلقها تطليقة أخرى للسنة
 على ما بيناه حتى تنقضي ما في طهرها وإنما يجوز أن يطلقها العدة إذا أوتىها بعد الرجعة على ما سنبين القول
 فيه إن شاء الله تعالى ولا يخفى هذا الخبر وما يروى على بن الحسن بن فضال عن نوح وأحمد بن الحسن عن أبيهما
 عن عبد الله بن بكير عن أبي بكر بن محمد بن عبيد عن رجل من أهل واسط عن أبيه أن قال قلت لأبي عبد الله
 عليه السلام إن طلق امرأته فلما في كل طهر تطليقة قال لم يجر لها طهر إلا أن الوجه في هذا الخبر أن على
 أنه ينفق تطليقة أخرى من غير طهر واحدة أنا إنما يجعل الثلاث تطليقات للسنة في طهر واحد إذا وجب بين
 كل تطليقتين وإن كان ذلك في طهر واحد على ما بيناه في هذا ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
 عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر ثم أمسكها في طهر آخر
 جففت بين طهرين ثم طلقها تطليقتين على طهر فإن هذا إذا كانت تلك جففت من يوم طلقها تطليقة
 الأولى فقد حلت للزوج وكان كغيره أصح وأقول هذا في كتاب علي عليه السلام امرأة أنت رسول الله
 صلى الله عليه وآله فقالت يا رسول الله افتني في نفسي فقال لها فيه افتني قالت لن زوجي طلقني وأنا طاهرة
 ثم أمسكها لا يمسي حتى إذا طهرت وطهرت طلقني تطليقة أخرى ثم أمسكها لا يمسي إلا أن ينفق
 ويرى شعري وغيره وجسدك حتى إذا طهرت طلقني الثالثة وطهرت طلقني الثالثة قال فقال لها
 رسول الله صلى الله عليه وآله عليها ألا يتبها المرأة لا تمسي حتى تحيض تلك حيض مستأنفات فإن التثالث
 الحيف التي حيضتها طهرت في منة أنا حيفتها طهرت في حباله فما تضمن صدد هذا الخبر وإن كان طهرها
 عند كل حصة تطليقة فأنما تقدم من تطليقة الأولى والمعنى فيها إذا أطلقها ثانيا من غير طهر واحدة فأنما يقع
 طلاقه وتكون عليها العدة من حيث التطليقة الأولى وما حكاها في الخبرين كما وجد في كتاب علي عليه السلام
 يجعل شيئين أحدهما لا يكون أعاجزا فلا بد من طهر ثم طلق فكان عليها العدة من عند التطليقة الأولى
 لأن كانت التطليقات للسنة على ما بيناه والوجه كما قيل يكون محمولا على التقييد بأن في وقتها من يجوز
 التطليقات الثلاث وأما بعد المهر عند كل حصة طهر لم يبلغ أصلا فيكون ذلك موقوفاً على ما
 العدة بل إنه يجب في ذلك ما يدل على التفصيل الذي قدمناه من أن طلاق السنة يوجب طلاقاً لا يوجب
 ذلك على طلاق العدة إلا بعد الرجعة كما رواه محمد بن عيسى بن الحسين عن محمد بن الحسن عن أبيه

في من طلق امرأته ثلث تطليقات مع كمال الشرايط
بذلك

بلغنا عنده عن أبي أن الحكم كالمواظف إذا طلق مرة واحدة فأنما هو واحدة فقال هو كالمواظف على بن
الحسن بن فضال عن علي بن إسحاق عن محمد بن حمران عن ذرارة عن أحمد بن عاصم السلام في طلاق في
حال العرق مجلس ثلاثاً قال هي واحدة سكنه عن محمد بن عبد الله بن زائدة عن محمد بن أبي عمير عن محمد بن زينة
عن بكير بن عاصم عن أبي جعفر عليه السلام إن طلقها العدة أكثر من واحدة فليقل فعل على واحدة طلاق
مجلسين أسودين يبيع عن أحمد بن محمد عن الحسن بن أبي محمد الوائش عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل
أمرته رجل وامرأة أن يطلقها على السنة طلقها ثلثاً في مقعد واحد قال تروى السنة فإذا مضت
ثلثة أشهر وثلاثة قروء فقد بانئت واحدة مجلسين أسودين يبيع عن أبي بصير عن جماعة من أصحابنا عن
محمد بن سعد الأسدي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق ثلثاً في مقعد واحد قال فقال
أما تأتافاً ثم قدرته وأما إلى فكان يرى ذلك واحدة سكنه عن الحسن بن موسى الخشاب عن عبد
بن محبوب بن فيصم المجلسين عن إسحق بن عمار الصيرفي عن جعفر بن عرق أبيه أن علياً عليه السلام كان يقول إذا
الرجل أمرته قبل أن يدخل بها ثلثاً في كل واحدة فقد بانئت منه فلا يزوجها ولا يجمعها ولا يفتل إسحق بن
زوجاً غيره وإن قال هي طالق هي طالق هي طالق فقد بانئت منه فلا يزوجها ولا يجمعها ولا يفتل إسحق بن
قال محمد بن الحسن التستري سألت نكحت بكراً حامداً طلقها ثلاثاً لم تفعل فقال الشيخ قد بانئ منه روحه هذا الخبر موافق لما
لستنا فعل به إلا إذا طلقها ثلثاً في كلمة واحدة فأنما يقع منها واحدة على ما تضمنته الروايات لا واحدة
هو ما طلب من الخطاب ولا يمكن أن يطلقها ثلث تطليقات إلا بعد أن يصدق عليها ثلاث حركات
يطلقها عقيب كل واحدة منها قبل أن يدخل بها لأن النكاح لم يخلط حتى تكتم رجلاً غيره مجلسين أسودين يبيع
عن أبي إسحق عن ابن أبي عمير عن أبي بصير عن حماد بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال كنت عنده فجاؤ رجل
فسأله فقال رجل طلق امرأته ثلثاً قال بانئت منه قال فذهب بهم جماعة عن من أحسنها فقال رجل
طلق امرأته ثلثاً فقال تطليقة رجلاً أخر فقال رجل طلق امرأته ثلثاً فقال ليس بشيء ثم نظر إلى
فقال هو امرأته ترى قال قلت كيف هذا قال فقال هذا يرى أن من طلق امرأته ثلثاً حرمت عليها وهو
أما ترى أن من طلق امرأته ثلثاً على السنة فقد بانئت منه ورجل طلق امرأته ثلثاً وهي على طهر فأنما
هي واحدة فمن طلق امرأته ثلثاً على غير طهر فليس بشيء في أمارة الحسين بن سعيد عن صفوان
عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال من طلق ثلثاً في مجلس فليس بشيء من
خلاف ذلك كتاب الله في طلاق ما بين عمره هذه الرواية ليس فيها أنه طلقها ثلثاً بالشرائط
الواجبة المطلق ويقتل إن يكون الموطأ إذا طلقها وهي حائض ويل على ذلك ما لا بد منه من رجوع

فمن طلق امرأته ثلاث قطيعات

١٥٣

راوى هذا الحديث وحديث ابى ايوب بن الحر عن الفضل بن طاهر من طلق ثلاثا في الحيض لا يقع بشيء من ذلك ولا إذا طلقها في طهر وقعت واحدة على ما تقدمناه ولا خدع بالحديث المتصل اولى منه بالجمل فيبدل عليه ايضا قوله ثم ذكر الحديث ابن عكران بن عمر بن اطلق امرأته في حال الحيض فلم يلا ان المارء ما ذكرنا وما كان لذلك ابن عمر فائدة في هذا المكان والذى يدل على ان طلاق ابن عمر كان في الحيض ما رواه الحسين بن سعيد عن عوف بن عيسى عن سباحة بن معاذ قال سألت عن رجل طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى عبد الله بن عمر امرأته طلقها اثنتاهن وحاشق فابطل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك الطلاق وقال كل شيء عاقل كتاب الله والسنة رد الى كتاب الله والسنة حكمه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي بصير عليه السلام قال من طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد وحاشق فليس بشيء وقد روى رسول الله صلى الله عليه وآله الطلاق امرأته بن عمر فاطلق امرأته ثلاثا وحاشق فابطل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك الطلاق وقال كل شيء عاقل كتاب الله فمن قال في كتاب الله وقال طلاق الا في عدة وتقبل ايضا ان يكون قوله ليس بشيء يعني في كون طلاق ثلاثا لان ذلك قد بينا انه يرد الى الواحد والذى يكشف عنه ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن اسمعيل بن عبد الحقيق قال سمعت ابا الحسن عليه السلام وهو يقول طلق عبد الله بن عمر امرأته ثلاثا فجاءها رسول الله صلى الله عليه وآله فابطل واحدة فخرجت الى الكتاب والسنة قهرها ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن عيسى عن موهوب بن مسلم عن مثنى بن سعد عن الحسين بن زياد العميق قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تشهد ابن طلق ثلاثا في مجلس واحد فالوجه في هذه الرواية ايضا ما قدمناه من ان اذا كان الطلاق وقع في حال الحيض او حال البسك او على الاكره لان كل واحد من هذه الشروط يخل بوقوع الطلاق في قهرها ما رواه علي بن فضال قال كتب عبد الله بن محمد الى ابي الحسن عليه السلام جعلت قد اكرهت احدى اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته ثلاثا بجلعة واحدة على طهر فيبصر جراحا بشا هذين انه يلزمه قطعية واحدة فكتب فضله اخطأ على ابي عبد الله عليه السلام ولا يلزمه الطلاق يرد الى الكتاب والسنة ان شاء الله قال وما في هذه الرواية المحاذرة مخالفة لآخبار كثيرة قد متناها وهذا حكمه لا يمتنع عندنا لآخبار كثيرة وطول احتمال ان يكون متناها لان كان سكران او مجبرا على الطلاق او غير ذلك لان ذلك لا يجمع ذلك الميراث في الطلاق على انبياء وعلى هذا الوجه تنال في الكتاب فتشقى كما يشاء من حديثي قهرها ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن احمد بن الحسن بن محمد

عن جعفر بن محمد عن علي بن الحسن بن مينا عن موسى بن بكر عن مربي عن حفصة عن ابي عبد الله عليه السلام قال يا كرم الطلاق ثلثا في مجلس واحد فانهم ذوات ارباع **حدث** عن محمد بن الحسين عن محمد بن ابي عن حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام قال يا كرم والطلاق ثلثا فانهم ذوات ارباع فاقول في هذه الاخبار اريد ان تحملها على ان اذا كان الطلاق واقعا في الحيض وعلى احد الوجوه التي تقدمنا ما من ان اذا كان كذلك لا يقع الطلاق ويحتمل ان يكون المراد بذلك من وقع طلاقه بشرط فان ذلك ايسر كما يقع

يذكر على هذا الموضع ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن ابي عبد الله عليه السلام عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام ان قريبا من ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان خرجت امرأتك من الباب فوطئ ثلثا فخرجت فقد دخل صاحبها منها ما شاء الله من الثقة فاقول ان اسألك فاصح لي وقال مروءة فليس كما ليس بشئ ثم التفت الى القوم فقال سبحان الله يا مروءة ان يتزوج ولها نزع في امرها ما رواه الصادق عن محمد بن الحسين عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن عليه السلام قال سألت رجلا حاضرا عن رجل طلق امرأته ثلثا في مجلس واحد قال فقال لي ابو الحسن عليه السلام طلق امرأته ثلثا السنة فقد بانت منه قال ثم التفت الي فقال فلان لا يحسن ان يقول مثل هذا فلا ينافي ما تقدم من الاخبار لان ما قال ان من طلق امرأته ثلثا السنة فقد بانت منه وذلك لا يكون الا ان يواقعها على ما سنه النبي صلى الله عليه واله في ثلثة اوقات على شرائط الثابتة في ذلك ومن طلق امرأته ثلثا في حالة واحدة لم يقع التلث على ما تقدم في السنة وثبت في المشروعة وانما لم يصرح عليه السلام بذلك السائل لضرب من التقية وقال ما يقوم مقام ذلك من التقية عليه في امرها ما رواه علي بن الحسن عن محمد بن ابي عبد الله بن الحسين عن ابي الحسن عليه السلام قال المطلقة ثلثا تزوت وتورث ما دامت في عدتها هذا الخبر يثبت

احد ملان يكون المراد به ان من طلق كذلك فانه يقع بها واحدة وثبت العولمة بينهما ما دامت في العدة والوجه الثاني ان يكون مخصوصا للمريض كن المريض من طلق فانه ثبتت المواتة بينهما وان كانت التطليقة باينة على ما نبينه فيما بعد ان شاء الله تعالى **باب** ان المخالف اذا طلق امرأته ثلثا وان لم يستيقظ شرائط الطلاق كان ذلك واقعا **حدث** عن محمد بن عيسى عن ابي جعفر بن محمد بن ابي عن جعفر الثاني عليه السلام مع بعض اصحابنا واقفا في اجواب بخط فمت ما ذكرت من امرائكم وزعماءنا حطمت الله ما يحب صلاحه فاما ما ذكرت من خطه بطلان فمروءة فانظر رجلا لله فان كان من قولا او يقول بطلان فلا طلاق عليه لم يان امرأته بطلان

لم يوجب المهر في ذلك يختلف هل ما عدا **باب** ان من قدم من طلاقين طلاقه فمحل
 بن يعقوب عن محمد بن يسير عن محمد بن الحسين عن محمد بن مسكين عن مخزوم بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا غاب الرجل عن امرأته سنة او سنتين او اكثر ثم قدم فطلقه طلاقا فكانت حائضا لم تكن حائضا
 ثم يطلقها **قوله** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يسير عن محمد بن عمار عن محمد بن فضال عن عمار بن الخطاب
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر فطافه رجل المهر فاجابته فشاها من قبلها استقبلته
 امرأته على الباب اشهد على طلاقها قال اتفق على طلاقها فلو جده في هذا المكان لم يخلو ولا ينفق ولا ينفق الا
 من انما يقع طلاقه من حيث كانت حائضا او كما لو كانت طاهرا لم يقع الطلاق لو كان يقع لو
 لم يكن غائبا اصلا ولا يفتل ايضا ان يكون الخبر قد جاء من غاب عن زوجته في طهره فبالحمل عودوه
 بعد ذلك الطهر لم يكره ان يطلقها الا بعد استبدر في الحيضة **باب** طلاق المهر **قوله**
 بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن محمد بن جميل عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا طلقت المرأة المهر لم يدخل بها فان كانت بتطليقة واحدة **قوله** عن ابن ابراهيم عن ابيه عن ابن
 ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تطلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها فطهرها
 عدة تزوج من ساعتها ان شاءت وتبينها بتطليقة واحدة وان كان فرض لها فطهرها فصحت ما فرض
قوله عن ابي عبد الله عن الحسن بن علي بن عبد الله عن عبيد بن هشام عن ثابت بن شريح عن عبيد
 بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فطهرها واحدة
 وتزوج مقدمات من ساعتها وتبينها بتطليقة واحدة **قوله** ما رواه محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن
 الحسين بن سيف بن عدي عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأه طلقها زوجا فطهرها
 قبل ان يدخل بها قال لا تطلق حتى تزوجها فطهرها في الاصل الا انما تطلقها في الاصل الا انما تطلقها في الاصل
 لان النسوة في هذا الموضع اذا كان عقد عليها فطهرها من كل مرة طلقها قبل ان يدخل بها فطهرها واحدا
 وهذا لا تطلق حتى تزوجها فطهرها والذي يدل على ذلك ما رواه علي بن الحسين بن فضال عن يعقوب
 عن محمد بن ابي عبد الله عن محمد بن مسلم عن محمد بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
 طلق امرأته ثم تركها حتى انقضت عدتها ثم تزوجها ثم طلقها من غير ان يدخل بها ثم تزوجها ثم طلقها من
 قبل ان يدخل بها حتى انقضت عدتها ثم تزوجها ثم طلقها من غير ان يدخل بها ثم تزوجها ثم طلقها من
 عن محمد بن هاشم عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم تركها حتى انقضت
 عدتها ثم تزوجها ثم طلقها من غير ان يدخل بها ثم تزوجها ثم طلقها من غير ان يدخل بها ثم تزوجها ثم طلقها من

بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن علي بن غياث عن طربال قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته طليقة قبل ان يدخل بها واشهد على ذلك واعلها قال قلها ماتت منه ساعة طلقها وهو طيب من الخطاب قلت فان تزوجها ثم طلقها انطليقة اخرى قبل ان يدخل بها قال قد بانثت منه ساعة طلقها قلت فان تزوجها من ساعة ايضا ثم طلقها انطليقة قال قد بانثت منه ولا تغل لحق كزوجها خبر

عنه عن محمد بن الفضيل بن زياد عن الرضا عليه السلام قال الذكر اذا طلق ثلث مرات ونزوح من غير نكاح فقد بانثت ولا تغل لزوجه حتى تكمل زوجها قال الشيخ رحمه الله هذا لاخبار حالة علي عليه السلام من ان من طلق امرأته ثلث السنة لا تغل لحق كزوجها خبر وكان طلاق هذه الايتان في البركة وفي ذلك بها وقد بينا ان من شرط طلاق المرأة للواقعة بعد الرجعة وجميع الايتان في ان لا يكون لها حمل بها

قدمناه

باب طلاق الحامل المستين حملها الحسنيين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن الكنازي عن ابي عبد الله عليه السلام قال طلاق الحامل واحدة وحدثنا اقرئنا جليلين عنه عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن بكير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحل لطلق طليقة واحدة **عنه** عن احمد بن محمد بن جميل بن جراح عن ابي بصير الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال طلاق الحامل احدى فاذ لو مات في بطنها فقد بانثت منه **عنه** عن عثمان بن عيسى عن ساعة بن مهران قال سألت عن طلاق الحامل فقال واحدة واجلها ان تقص حملها **عنه** عن ابي بن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال طلاق الحامل واحدة وان شاء زوجها قبل ان تضع فان وضعت قبل ان يدخلها وقد بانثت منه وهو مخاطب من الخطاب **قاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن ابي بصير

بن حماد قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام الحامل يطلقها زوجها ثم يطلقها الثالثة فقال لا تبين ولا تغل لحق كزوجها خبر ولا ينافي لانها واحدة التي تضمنت ان طلاق الحامل واحدة كما انما ذكرنا ذلك في طلاق السنة فاما طلاق المرأة فانه يجوز ان يطلقها في مدها اذ ارجعها او ولجها فان قيل كيف يمكنكم ذلك مع ما روي من انه اذا ولجها لم يكن له ان يطلقها ثانيا حتى تضع ما في بطنها روى ذلك احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن محمد بن منصور المصقل عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته وهي حبل قال يطلقها قلت فلو طلقها قال لم يزوجها قلت فان بدد البهين ملاجا ان يطلقها قال لا حتى تضع قيل له الوجه في هذا الخبر انه لا يبيح ان يطلقها اى طلاقها فاذا لم يكن ذلك فيه حملها على انه لا يبيح ان يطلقها اذا ارجعها حتى تضع طلاق السنة فاما طلاق المرأة فانه يجوز اذا ولجها

يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن صفوان بن عمار عن

عن ابن الحسن الأول عليه السلام قال سئلت عن رجل طلق الطلاق الذي لا محل له حتى تكتم رجسا غيره فقال نعم
قلت المستأنت قلت في ذلك ما يصح لم يكن له ان يطلق ولا الطلاق لا يكون الا من طلقه وان كان رجسا غيره قد بان
حملها **و** روى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن ابي ايوب
الخراساني عن يزيد الكناشي قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن طلاق الرجل فقال يطلقها واحدا للعدو بالشهود
قلت فلما ان يراجعها قال نعم وهي امرأته قلت فان راجعها وصنعها ثم اراد ان يطلقها فطلقها فطلقها
قال لا يطلقها حتى يعضها بعد ما مشها ثم قلت فان طلقها ثنية واشهد ثم راجعها واشهد على رجعتها
وصنعها ثم طلقها بالثنية الثالثة واشهد على طلاقها الكل وثلاثة شهود اثنين منه كما يتبين بالطلاق على
العدو لا على لغير الزوج حتى تكتم رجسا غيره قال نعم قلت فما عدها فلا عدها ان تضع ما في بطنها ثم قد
حلت للزوج **فاجاب علي** بن الحسن بن فضال عن محمد بن احمد بن الحسن عن ابي الحسن عن الفضل بن محمد بن الحسن
وعبد الله بن بكير عن بعضهم قال في الرجل تكون له امرأة احامل وهو يريد ان يطلقها قال يطلقها
اذا اراد الطلاق بعينه يطلقها بشهادته الشهود فان بدا له في يومه او من بعده
ذلك ان يراجعها يبرأ الرجعة بعينها طليها رجوعا ولو اقام ثم يبرأ له يطلق ايضا ثم يبرأ له فلا يرجع كما اذا
اولا ثم يبرأ له فليطلق فمما لا محل له حتى تكتم رجسا غيره كان راجع يبرأ له واحدة والا مسالة ولو اقام
عنه عن ابي ايوب بن دوح عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال سئلت عن
رجل طلق امرأته وهي حامل ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها الثالثة في يوم واحد بين من قال ثم
باب طلاق الآخر **احمد** بن محمد بن عيسى عن علي بن احمد بن ابي شيم عن احمد بن محمد بن ابي منصور
قال سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون غنزة المرأة فصمت فلا يتكلم فلا خير قلت نعم قال
فيعلم منه بنصف كراهته وكراهته لها قلت نعم اعجز له ان يطلق عنه وعليه قال لا يمكن ان يكتب ويشهد على ذلك
قلت اصلحك الله لا يكتب ولا يصح كيف يطلقها قال بالذي يعرف به من فعله مثل ما ذكر من كراهته لها
او يفضله لها **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي سعيد
عليه السلام قال طلاق الآخر ان يأخذ مقنعته ويضعها على رأسها ثم يترها **و** روى الصفار عن ابي
بن شاذان عن الحسين بن سعيد عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال طلاق الآخر
ان يأخذ مقنعته ويضعها على رأسها ثم يترها فلا ينافي هذا في حديثه في كتابه الاول **فاما** جعل وضع المقنعته
على رأسها ما جهلا علم ان اذا قصد بذلك الطلاق فلا مانع له من حاله فلا اعتبار بذلك فاذا
علم فلول الذي تضمنه الخبر الاول **والذي** في كتابه ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير

بن مازن بن يحيى في رجل أخرج من كنف في الأرض بطلاق امرأته قال إذا فعل ذلك في قول الطهري فهو بدو وفهمه
 كونه من مثله يوجب الطلاق **باب طلاق المعتق** قال مالك بن أنس طلاق المعتق لا يملك
 به من لم يملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن طلاق المعتق قال لا يملك إلا أن يقول أو عن امرأة
 إذا كانت كذلك لا يجوز بيعها أو صدقتها فقال لا **باب ما جاء من شعير بن أبي بصير عن أبي عبد الله**
 عليه السلام في رجل أخرج من كنف في الأرض بطلاق امرأته فقال ما هو فقلت لا أحق الذهاب المعتق فقال نعم قال وجه هذا الخبر
 أحد شيئين أحدهما أن يكون محرراً من قبل أو قبل لا فاقول لا ككلمة فان من ذلك ما سبقته ويكون ممن يفر
 بين الأحرار كغيره من طلاق وقع دونه لا يقع طلاق من كافر في أصل الفقد بقله قال الوجه الثاني
 أن يضرب على أنه يجرى ذلك أن يقول عنه عليه دون أن يتكلم وهو بنفسه **باب** عن مالك بن أنس
 بن سعيد عن الفضل بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن ابن خالد القاط قال سألت أبا عبد الله عليه السلام الرجل
 الأحمق الذي أجهل ما يقع من طلاق وليه عليه قال لا يطلق هو قلت لا يؤمن أن هو طلاق إن يقول فدا
 لا يطلق أو لا يحسن أن يطلق قال لا روي أنه لا ينفذ **باب طلاق العصبى** محمد بن
 بن يقطين عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن الحسين بن فضال عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجرى
 طلاق العصبى إذا بلغ عشرين سنة **باب** عن محمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن خالد عن ابن أبي عمير
 عن أبي بصير عن محمد بن الحسن بن عيسى عن سبيعة قال سألت عن طلاق الغلام ولم يملكه وصدقه قال لا يصح
 طلاق السنة ووضع الصدقة في موضعها فلا بأس **باب ما جاء من شعير بن أبي بصير عن أبي عبد الله**
 عليه السلام في رجل أخرج من كنف في الأرض بطلاق امرأته فقال ما هو فقلت لا أحق الذهاب المعتق فقال نعم قال وجه هذا الخبر
 فشق قلدياً في فتحة من الأوبان لأن الوجه في هذه الخبر أن لا يملك من لا يملك ولا يحسن الطلاق لأن
 ذلك معتد في وقوع طلاقه **باب** عن مالك بن أنس عن محمد بن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن عيسى عن عطاء بن أسيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 يجوز طلاق الغلام إذا كان قد عقل وصيته وصدقه وأن لم يبلغ عشرين سنة **باب** عن سبيعة قال سألت
 عن طلاق الغلام ولم يملكه وصدقه فقال إذا طلق السنة ووضع الصدقة في موضعها وجبها
 فلا بأس وهو ما أروى قد حدثنا محمد بن الحسن بن فضال عن علي بن حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يملك من لا يملك
 طلاق المتيقن **باب** عن محمد بن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يملك من لا يملك طلاق الغلام
 بكبر عن أبي بصير عن محمد بن الحسن بن عيسى عليه السلام قال لا يجرى طلاق الغلام حتى يبلغ عشرين سنة **باب** عن محمد
 بن يحيى عن أحمد بن محمد بن الحسين بن فضال عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يملك من لا يملك طلاق الغلام
 بن مازن بن يحيى في رجل أخرج من كنف في الأرض بطلاق امرأته قال إذا فعل ذلك في قول الطهري فهو بدو وفهمه

روى عنه

عن المريض المطلق امرأته في تلك الحالة قال لا ولكن ان يتزوج ان شاء وان شاء دخل بها وثمة
 وان لم يدخل بها فكما حدوا طلق عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زائدة
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس للمريض ان يطلق ولما ان يتزوج عنه عن علي بن كيسان عن ابن محبوب
 عن ابن رباب عن زائدة عن احمد بن علي عليه السلام قال للمريض ان يطلق ولما ان يتزوج فان تنجح و
 دخل بها فهو حرام وان لم يدخل بها حق ما في مرضه فمكاحها باطل ولا مهرها ولا ميراثها
 ما هو للمهرين يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي انه سئل عن الرجل يمرض وتلق
 فيطلق امرأته هل يجوز طلاقه قال نعم طلق ما تدرى من مرضه وثمته وان ماتت لم يرثها فليداني في الاغصان الاوله لان التو
 في الجمع ايضا ان تحمل الاغصان الاوله على انه ليس له ان يطلقها طارئة يقطع الموارثة بينهما ان الطلاق على
 ضررين رجويهما وفي الجمع تثبت الموارثة بينهما اذ وقع في حال المرض ما لم يخرج من العدة فاذا خرجت من
 العدة فان المدة ثمة فحسب ما فيها وبين سنة ما لم يتزوج فان تزوجت انقطع ميراثها منه وان لم يتزوج
 ورثته الو سنة فاذا مضت السنة كاملة بطل ميراثها منه والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
 عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ربيع الاحمر عن ابي عبيدة الحمدي او مالك بن عطية عن ابي الوثر
 كلاهما عن ابي جعفر قال اذا طلق الرجل امرأته فعلق في مرضه ثم مكث في مرضه حتى انقضت عدتها فانها
 ثمة ما لم يتزوج فان كانت تزوجت بعد انقضاء العدة فاذا لا ثمة عنه عن ابي الحسن عن محمد بن
 عبد الجبار عن ابي ابي بن نوح ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان وسعيد بن داود عن ابن سماعة
 عن محمد بن صفوان عن محمد بن ابي اسحاق عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل طلق امرأته وهو مريض قال
 ان مات في مرضه ولم يتزوج ورثته وان كانت قد تزوجت فقد رخصت بالذي مضى كما ميراثها عنه
 عن ابي علي الاشعري عن احمد بن الحسن عن مغيرة بن وهب عن عبيد بن زائدة عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سألت عن رجل طلق امرأته وهو مريض حتى مضى ذلك سنة قال ثمة ذلك فان في مرضه الذي طلقها
 لم يمض من ذلك الحسب بن محمد بن معاوية عن ابن سنان عن ابن مسكان عن ابي العباس عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال قلت لرجل طلق امرأته وهو مريض فعلق وقد كان طلقها قبل ان يعلق فعلقين قال فانما
 ثمة اذا كان في مرضه قال قلت وما حال المرض قال لا يزال مريضاً حتى يموت وان طلق ذلك الى سنة
 على بن الحسن عن ابي عن ابي الحسن عن القسم بن عروة عن عبد الله بن بكير عن زائدة عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يطلق امرأته في مرضه قال ثمة ما دام في مرضه وانقضت عدتها الحسبين
 بن سعيد عن الفضل بن سويد واحمد بن محمد بن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام

في حكم التطليقة البايئة في هذه الباب حكم الرجعية

١٧٢

قال معتز يقول انما طلق ثم توفي عنها زوجها قبل ان يتقضى عدتها او لم تقم وظلها من ثم تفتن
 عدتها المتوفى عنها زوجها فان توفيت وهي في عدتها او لم تقم عليها فانه يرثها وان قتل صرحت من دية وان قتلت
 وورث من ديتها ما لم يقتل احد الاخر **علي بن ابي بصير** الميثقي عن **سواد** عن **عبد الله بن المغيرة** عن **ابن سنان**
 عن **ابيه** **عبد الله** عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم توفي وهي في عدتها انها توفى عدتها المتوفى عنها زوجها
 وان توفيت وهي في عدتها يرثها او لا واحدة من اخوات من حدة صاحبها او قتل ما لم يقتل احد الاخر **عبد الله بن مسعود**
 بن **علي بن محبوب** عن **محمد بن الحسين** عن **محمد بن سعيد** عن **علي بن النضر** عن **ابن مسكان** عن **ابي الحسن** قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو مرض قال توفى في عدتها مائة مائة مائة من مائة ان ماتت
 في مرضه ذلك وقتل من يوم طلقها عدتها المطلقة ثم تزوج اذا انقضت عدتها وترث مائة مائة مائة من مائة سنة
 قال **علي بن الحسن** رحمه الله ان مات في مرضه ذلك فان مات بعد ما تقضى سنة لم يرثها ما يرث قال الشيخ قدس سره وحاصل ما يقضي
 هذا الخبر من قوله ثم تزوج وان سالت اذا انقضت عدتها وترث مائة مائة مائة من مائة سنة الا ان في ما قد مر من
 انها اذا تزوجت ثم توفى لان اكثر ما في هذا الخبر لا يوجب ما يباح في الزوج في بعد انقضائها ولا يكون قوله
 عليه السلام وترث مائة مائة مائة سنة حكم بمقتضاها اذا لم تزوج بذلك ما قد مر من الخبر ان علي بن النضر
 اخبرنا عن ابيه انما توفى بعد انقضائها عدتها المطلقة لا يوجبها او يوجب على هذا التفصيل جميع ما تقدم من كلامنا
البحر في دليل عن **ابي عبد الله** عليه السلام عن **محمد بن الحسين** عن **ابيه** **عبد الله** عليه السلام عن **سواد** قال سالت **علي بن**
علي عن رجل طلق امرأته وهو مرض قال في عدتها ان طلقها في حال انوار في ثوبه الى استحقاق ذاك
 على سنة يوم واحد او ثوبه وقد تقضى سنة رثته المتوفى عنها زوجها **باب** ان حكم التطليقة
 البايئة في هذا الباب حكم الرجعية **الحسين بن سعيد** عن **صفوان بن يحيى** عن **الاذرق** عن **عبد الله بن**
عمر عن **سويد بن جعفر** عليه السلام قال سالت عن رجل طلق امرأته وهو مرض قال ثم تزوجها في عدتها على
ابن الحسن بن **فضال** عن **علي بن اسباط** عن **علاء بن رزين** عن **محمد بن مسلم** عن **ابن جعفر** عليه السلام قال سالت عن
 الرجل يطلق امرأته تطليقتين ثم يطلقها الثالثة وهو مرض قال في ثوبه عنه عن اخويه عن **ابن**
عبد الله بن بكير عن **محمد بن زيد** عن **ابيه** **عبد الله** عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقتين ثم يطلقها
 الثالثة وهو مرض في ثوبه في امرأته **علي بن الحسن** بن **فضال** عن اخويه عن **ابن جعفر** عليه السلام عن **محمد بن**
قيس عن **ابن جعفر** عليه السلام قال في الرجل يطلق امرأته ثم توفي عنها زوجها وهي في عدتها ما لم تقم عدتها
 انه ويرثها ما ماتت والدم من حقيقتها الثالثة في التطليقتين الاولتين فان طلقها لثالثا لا يفرث
 من زوجها الا يفرث منها وان قتلت صرحت من دية وان قتل صرحت من دية ما لم يقتل احد الاخر

باب المطلق الامة طليقتين
١٩٣

فلان في كتاب الامامة لان هذا الخبر مروي عن النبي طه في حق العصاة ثم يموت بعد ذلك لان من طلق
امرأته وهو حي وانما ثبت الوانعة بينهما مدام لم عليها رجعة طان لم يكن له عليها رجعة فلا يبرأ
بينهما والمرجع مخصوص من ذلك بشيئ من الوانعة بينهما وان قطعت العصاة وانقضت الموانعة كما
انه مخصوص في خبره ثمة مابينها وبين سنة ولا يخلو في خبره وقد قدما ما يدل على ذلك فاما ما رواه
عن الحسن بن فضال عن محمد بن احمد بن الحسن عن ابي جعفر عن عبد الله بن بكير عن زرارة قال سألت ابا جعفر
عليه السلام عن رجل طلق امرأته قال ثمة ويرثها ما وصت له عليها رجعة قال كلام في هذا الخبر كما
في الخبر الاول سواء ولما انفصلان اللذان قد ما احدهما عن عبيد بن زرارة قال لا عن محمد بن مسلم
من قوله انه اذا طلقها الثلثة لم يرثه فلا يدان على انه لا يرثها الا من جهة دليل الخطاب وقد روي
ذلك للدايل وقد سننا في ذلك على ذلك منها حديث عبد الرحمن عن موسى بن جعفر عليه السلام
حين سأل عن رجل طلق امرأته اخر طلاقا قال لا يرثان في المدة وهذا صحيح بما قلناه واما
ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن ابي عبد الله عن الحسن بن محمد بن القاسم الهاشمي قال سمعت
ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يرث الخفاعة والميراث والعصاة قد انقضت منهن وماتت في ذلك
اذا كان ذلك منهن في رجل الزوج وان ماتت لان العصاة قد انقضت منهن وماتت في ذلك من جهة
انما بان فنفذه من ضمن الخبر سمع من الخفاعة والميراث والعصاة لان الصلة في ذلك من جهة
من المطالبة بالطلاق دون المطلق التي لا يطلب ذلك من كراهة لروى عن هذا لا في خبرنا
باب المطلق الامة طليقتين ثم يشترط اهل بيوتها وعليها بالملك امه الحسن بن
سعيد عن القنبر بن سويد عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت
تحت امة فطلقها طليقتين على السنة فبانت ثم اشترىها بعد ذلك قبل ان تنكح زوجا غيره قال
البيوع تنكح على علي السلام في هذا الاحتكامية وصرفها اخرى اذا اشترى عنها نفوق ولدي اهل
بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عن الرضا عن يزيد بن مغيرة النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام
الامة يطلقها طليقتين ثم يشترط اهل بيوتها قال الحسن بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام
ابو عبد الله عن محمد بن زرارة عن عبد الله بن ابي قال سألت عن رجل تزوج جدته وجلا
فكذلك معه ما شاء ثم طلقها فخرجت الى بلادها فوطئها اهل بيوتها او امرأته او غيرها قال لا
حتى تنكح زوجا غيره الحسن بن سعيد عن صفوان عن عبد الله بن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام
عليه السلام قال من طلق امة طلقها زوجا طليقتين ثم وقع عليها فجاءت فوطئها رجل بن موقوف

عن علي بن ابي ابيهم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل
 جعل امرأته تحت مائة فطلقها بالثأر ثم اشتراها رجل فبأنها مملوكة قال لا لا عنده عن علي بن ابي ابيهم عن ابي
 عن عثمان بن عيسى عن سعادة قال سألت عن رجل تزوج امرأة مملوكة ثم طلقها ثم اشتراها رجل فبأنها مملوكة قال لا لا
 ذلك قال لا حتى تكمل زواجها غير ذلك عن الحسن بن محمد عن محمد بن عمار عن الحسن بن محمد بن الحسن بن علي عن ابيان
 بن عثمان عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام ان قال في رجل يفتل مائة فطلقها فطلقته في ثمانين ثم اشتراها
 بعد قال لا يصلح لان ينكحها حتى تزوج زوجها غير ذلك في مثل ما خرجت منه قال ما بها
 احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 رجل كان تحت مائة فطلقها بالثأر ثم اشتراها بعد قال لا يصلح لان ينكحها من اجل ثأرها ولا هو العبد
 في هذه المنزلة سواء كان في هذا الغيرة ما قدمناه من الاخبار لان قولنا عليه السلام طلقها فطلقته
 بالثأر يقتضي ان يكون فطلقته واحدة ويكون قد خرجت من المدة فصارت مائة منه ويجوز ان يكون
 طلقها فطلقته واحدة على طريق المبادلات والطلاق ما بيننا وبينه فطلقته واحدة واذا احق ذلك
 حاله وطبها ولم يتزوج زوجها اخر على ان قوله عليه السلام يحل له فرجها من اجل فحشاها فيقبل ذلك لان
 بيع الفرج هو الشراء لا غير لا يفيد انه يبيع ذلك قبل ان يتزوج زوجها اخر وبعد ذلك المهر فذلك
 حلناؤه وان كان قد اشترىها فزوجها من رجل اخر فدخل بها ثم طلقها او مات عنها حل اولها وطبها
 بالشراء المتقدم ويكون قوله المهر والعبد سواء معناه ان المهر اذا كانت تحت مائة او عبيد كان تحت مائة
 وطلق كل واحد منهما زوجته فطلقته في ثمانين فلا يحل له حتى تزوج غيرها وعلى هذا الوجه ولا يخفى
 ما تقدم من الاخبار **باب** ان حكم المولود حكم المملوك كما ذكرناه **احمد بن محمد بن عيسى** عن الحسن بن
 بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن ابي جعفر عليه السلام قال المولود اذا كانت تحت مائة مملوك
 فطلقها لم يعتقها صاحبها كانت عند علي واحدة عن ابي ابيهم عن الحلبي قال لا قال ابو عبد الله
 في العبد يكون تحت مائة فطلقها فطلقته في ثمانين ثم اعتقها جميعا كانت عند علي فطلقته واحدة عن محمد بن
 احمد بن يحيى عن ابي عبد الله انما يرى عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن احمد بن زياد عن ابي الحسن عليه السلام
 قال سألت عن الرجل تزوج عبدا مائة ثم يبدل الرجل في مائة فبيعها عن عبدا ثم يشتريها فبيعها
 ثم يبدلها عن عبدا ثم يبدلها عن عبدا فيكون عنك السيد المجازي عن رجل عن رجل عن رجل
 لا يحل له حتى تزوج غيرها ام لا فكتب لا يحل له الا بكتاب قال الشيخ قدس سره لا يحل له الا بكتاب
 يوفى تزوج اخر فيكون فطلقها او مات عنها فقتل له عند ذلك فقاموا احمد بن محمد بن عيسى

فتصير

عن ابن أبي عمير عن صفوان بن يحيى عن العيص قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته
ثم اعتقها جميعاً هل يخلعها أم لا قبل أن يتزوج غيرها قال نعم قل لها في ما قدمناه من الأخبار لا لأنه
ليس في ظاهرها أنه كان طلقها قطعية واحدة أو تطليقتين وإذا لم يكن ذلك في ظاهر حملها
ولا في ذلك طلقاً قطعية واحدة أو تطليقتين وإذا لم يكن ذلك في ظاهر حملها وعلى أنه إذا كان طلقها
قطعية واحدة فإنه يجوز له أن يراجعها قبل أن تزوج زوجاً غيره والذي يزيد ما ذكرناه بياناً
ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين بن أبي عمير عن فضالة عن القاسم عن دفاعة
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصبد والامة يطلقها تطليقتين ثم يفتقن جميعاً هل يراجعها
قال لا حتى تنكح زوجاً غيره فتبين منه عنك عن محمد بن سنان عن العلاء بن فضال عن أحد فاعلمها
قال سألت عن رجل زوج عبد أمته ثم طلقها تطليقتين أيراجعها إن أراد مولاً قال لا قلت
أرأيت أن وطئها مولاً لا يخلع للعبد أن يراجعها قال لا حتى تنكح زوجاً غيره ويدخل بها فيكون
كالحامثل كالحامل الأول وإن كان طلقها واحدة ولاد مولاً لا يراجعها **باب** من خير امرأته فأختار
الطلاق في الحال وفيما بعد **فصل** بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سعادة عن ابن بابطين عن
بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل خير امرأته فأختار لنفسها بান্ত منه
قال لا إنما هذا شيء كان رسول الله صلى الله عليه وآله خاصة لم يردنك ففعل ولو اخترن أنفسهن
لطلقن وهو قول الله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنن ترذن الحية الدنيا وزينتها فتعالي
امتكن واسترحكن سرّاً جياداً قال الحسن بن سعادة وعنه هذا الخبر فأخذ في اختياره عن حميد
بن زياد عن ابن سعادة عن محمد بن زياد عن ابن بابطين عن أبي أيوب الحمزاني عن محمد بن مسلم قال قلت
لأبي عبد الله عليه السلام إنني سمعت أبا العيص يقول إن رسول الله صلى الله عليه وآله خير من نسائه فأختار
الله ورسوله فلم يسكن علي طلاق ولو اخترن أنفسهن لنبين فقال إن هذا حديث كان يروى عن عائشة
وما للناس في اختيارها شيء يحصل الله به ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم عن محمد بن يحيى عن أحمد بن
محمد عن ابن فضال عن مروان بن مسلم عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لعمري
في رجل جعل امرأته تنسبها قال فقال ولا أمر من ليس أهله وخلاف الستة فلم يجر النكاح على
بن الحسين بن فضال عن محمد بن أحمد بن الحسين عن علي بن يعقوب عن مروان بن مسلم عن إبراهيم
بن محمد قال سألت أبا جعفر عليه السلام رجل ما فاعنده فقال رجل قال لا أمر له امرئ يبيدك
قال إنني يكون هذا والله تعالى يقول الرجال قوا مؤمن على النساء ليس هذا الشيء قواماً

ما رواه علي بن الحسن عن محمد بن واقد بن الحسين عن أبيه عن القمي عن عروة عن عبد الله بن بكير عن زيارته
عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل خيرا ما رآه قال إنما الخير ما دام ما في مجلسها فإذا انفرا فلا خير
لها **عنه** عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن جميل عن زيارته وعنه عن مسلم بن أحمد عن أبيه عليه السلام
قال لا خير إلا على طهر من غير سراج **عنه** عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن جليل عن
زيارته عن أحمد بن علي عليه السلام قال إذا اختارت نفسك على طليقة فإنه خير وأخيه على طيب من الخطأ
وان اختارت سراجها فلا شيء **عنه** عن عمر بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن يزيد
الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال لا خيرة من زيارتها عيا في عدتها لأن العصة قد انقطعت
في بيئتها وبين زوجها من سعتها فلا رجعة له عليها ولا ميراث بينهما **الكسبي** بن محبوب عن
علي بن محبوب عن حران قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول الخيرة ثنتين من سعتها من غير طلاق
ولا ميراث بينهما لأن العصة بينهما قد ماتت ساعة كان ذلك منها ومن الزوج **علي** بن الحسن
علي بن أسباط عن ابن رباب عن عمر بن لاينة عن زيارته عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل
خيرا ما رآه قال إنما الخير ما دام ما في مجلسها فإذا انفرا فلا خير لها قلت أصحح الله فان طلقت
نفسها أثلاثا قبل أن ينفرا من مجلسها قال لا يكون لك من واحدة وهو الحق به جنته قبل أن تنقضه
عدتها وقد خبرني رسول الله صلى الله عليه وآله والخيار فلو خلت من ذلك طلاقا قال قلت لمؤخر
انفسهن لئن قال فقال لي ما طلاق رسول الله صلى الله عليه وآله عليهما لو اثنان من انفسهن كان عيساكن
فألوحة في هذا الاختلاف والاختلاف في هذا الاختلاف والاختلاف في هذا الاختلاف والاختلاف في هذا الاختلاف
لأنها العامة ولو لم يخل هذه الأخبار على ما قلنا لا يحتجنا أن نفرد في الأخبار التي تضمنت أن ذلك
غير واقع وإن ذلك شيء كان ينقض النبي عليه السلام وإن ذلك شيء كان يروى عن عائشة وصاحب
جري ذلك من الاختلاف ولم يكن أن يخل الجمع على وجه ذلك كما يجب على حال **باب الخلع**
بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن ابن أبي عمير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا خير لهما
حتى تقوم لهما ولهما ولا يملكك حساب ولا طبع إلى امرأ ولا اغتسل إلى من طلقها ولا طين فلا شيء
ولا دون عليك بنبيك ذلك وقد كان الناس خصمون فيما دون هذا فإذا قالت المرأة ذلك لزوجها
حل ما أخذ منها وكانت عنده على طليقتين ما تدين وكان الخلع طليقة وقال لا يكون لك من
غيرها وقال لو كان لا مال له لم يخرط إلا قال الله **عنه** من عاق من أحبها عن أحمد بن محمد بن علي
عن عثمان بن عيسى عن ساعة قال سألت عن الخلع قال لا خير لهما وان عاقها ما حق قولك فمما رواه

لا تيمم جلد الله فيه ولا يغتسل في ذلك جنباً ولا يطهر في ذلك ولا يغسل يديه من ترك من غير ذلك
تعليم هذا ولا يكبر هو ولا يكون مني التي تقول ان هذا من اختلاف فقهاء بل ان يأخذ من ما لم يقدّر عليه
والذين ان يأخذ من المأثور كل الذي اعطاه الله عنه عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عن ابي جعفر
عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال الغتمة التي تقول زوجها الخلف طافا اعطياك اخذت
منك فقال لا خير لمان ياخذ من مثل شيئا منة تقول والله لا يملك الا ما اصابه الله ولا يورث في
يهلك بعد ذلك ولا يطهر في ذلك ولا يغسل يديه من ترك من غير ذلك ولا يغسل يديه من ترك من غير ذلك
ولا كانت تطبقه بغيرة طلاقه في غير ذلك كانت بائنا بدينه وكان خالفاً من الخطاب عنه عن محمد
بن يحيى عن احمد بن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصالح المكناني عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا يطهر الرجل امرأته في فراشه بائن وهو خالطها من الخطاب لا يملك الا ما اصابه الله ولا يورث في
تطلى الى منه من غير ان يزوجها حتى تقول لا يملكها قوما ولا يغتسل الى من جنباً ولا يغسل يديه

من تكرر ولا طين فراشه وكان اقام حله فله فلا كان هذا منها فقد طالب لما اخذ منها عنه
عن عبد من اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عليه السلام قال قيل له خلعها حق قول لزوجها ثم ذكر مثل ما ذكرنا من اذ كان عليه السلام عليه السلام
قد كان في بعض النساء فوجدوه عند ذلك اذ كانت لزوجها حمل خلعها وحل لزوجها ما اخذ منها
كانت على طلاقين باقدين فكان الخلع طليقة ولا يكون الكلام الا من عندنا فتم اذ كان ذلك
ليكون الصداق لا العدة اسجل بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن زرارة عن سالم بن محمد بن علي بن
قلت لا يصح عليه السلام لا يجوز الرجوع ان يؤخذ من الخلع حتى يتكلم به عند الكلام كله فقال
اذا قالت لك المصاح ايه في حل ان يؤخذ منها ما وجد الحكمساري بن سعيد عن محمد بن عيسى بن
جميل بن صالح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا قالت المرأة لزوجها ايه المصاح فلا
منفسه او نفوسه حل ان يؤخذ منها ما طهرت عليه او جردت على او لمس من الحسن وعبد
بن عبد الله عن علي بن حديد عن جعفر بن عبد الله عن ابي بصير عليه السلام عن زرارة وحماد بن مسلم عن
ابيهما عليه السلام قال الخلع طليقة ذابت طين ولا رجعت قالوا لا يكون الا على موضع طين

فما من ان يتبع الطلادى وهو من حب حنظل من قديمين من رطوبتين حاروتين من المتقدمين
ومن حب بن النسي من المتأخرين فانهما الفوق من غلظتهما احبهما المتقدمين فاستخرج من

فتوفي ابي ابراهيم به ولم ينقل عنه ما كثر من الروايات التي ذكرناها وامثالها ولا يحسن ان يكون خبرها على التواتر
الذي ذكره فيها بعد وان كان ختمهاهم وعلمهم على ما قلناه والذي يدل على صحة ما ذهب اليه من رواة
علي بن الحسن بن علي بن علي بن حكيم بن ابي بكر بن ابي صالح عن موسى بن بكر عن ابي الحسن الاول
عليه السلام قال اختلعت ابنته بطلاق ما دام في عدتها فان خيل ذال وجه في الاحاديث لثقة
ذكرتوها وما تقدمت من من الخلع تطليقة ثابتة فلا تاذ عقد عليها بعد ذلك كانت عدتها على
تطليقتين وانما لا يحتاج الى ان يتبع وطلاق وما جرى مجرى ذلك من الاحكام قبل المهر والوجه في ذلك
ان يخلعها على عوي من التقية لانها موافقة لمذهب العامة وقد ذكروا عليهم السلام ذلك في قوله
لو كان الامر لي لم يخرز الا الطلاق وقد قدمنا في رواية العلوي والي هذا خبر ذلك وهذا وجهنا في الاخبار
صحيحه فليستدل من ذهب من اصحابنا المنتقد ما بين على صحة ما ذهب اليه بقولنا لا يجب عليه عليه السلام
لو كان الامر لي ان يخرز الا الطلاق الستة فليستدل الحسن بن محمد بن سماعة وغيره بان قالوا قد اقبلنا على
الطلاق فبشروطنا فخلع من شرطنا يقولان رجعت فيما بذلت فانما املك به بضعك وهذا شرط فيبني
ان كان فيه فرقة فليستدل ايضا ابن سماعة بما رواه الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن عبيد بن زارة عن
ابي جعفر عليه السلام قال ما سمعت مني يشبه قول الناس فيه التقية وما سمعت مني لا يشبه قول الناس
فلا تقية فيه فليقول بان الخلع يقع بثبوت شبهة قول الناس فيبني من يكون عمولا على التقية والذي يدل
على ذلك حديثنا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن صفوان عن موسى بن بكر
عن زارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يكون الخلع حتى تقول لا اطيع لك امرا ولا ابرأك قسما
ولا اتهم لك حدا فخذ في وطلق في فاذا قالت فلان فقد حل امان يخلعها بما تراضيا عليه من قليل
او كثير ولا يكون ذلك الا عند سلطان فاذا فعلت ذلك فهي املك بنفسها من غير ان يشعروا لاقا
فما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام
عن المرأة تنهز في حجبها او تكتنع منه بشهادة شاهدين على طهر من غير حجاب هل تبين منه بذلك
او هي امرأته ما لم يتبعها الطلاق فقال تبين منه فان شأنا من يرد اليها ما احدثت معها وتكون امرأته
فعل قلت انما قد روي انها لا تبين حتى يتبعها بالطلاق قال ليس ذلك الخلع قلت تبين منه
قال نعم قال الوجه في هذا الخلع ايضا ما قلناه من حوله على التقية ويكون قولها ليس ذلك الخلع
بعض عند من لا يكون المراد بذلك ان ذلك ليس بخلع عندنا والذي يشبهه ما قلناه من خروج ذلك
مخرج التقية ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن سليمان بن خالد قال قلت لابي ان هو طلقها بيمينها

يجوز عليها قالوا لم يطلقها وقد كان الخلع ولو كان الاصل المبرأ من المبرأ قال **باب** حكم المبرات
عجل بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكاظمي قال
 قال جعفر عليه السلام ان المرأة تزوجها فخرجت حرة فمضى عنها طهر من الخطأ على ابي الحسن بن
 فضال عن احمد بن الحسن عن محمد بن عبد الله عن علي بن حديد عن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام و
 عن زكريا عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المبرأة تطليقة باينة ولا يشترط في ذلك
 رجعة وقال لا بد ان يكون الاعلى في موضع الطلاق لما طهرها طهرها ما لا يشترط **عنه** عن حماد بن
 عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن حماد بن عثمان قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول المبرأة تبين من
 ساقطت من غير طلاق ولا ميراث بينهما لان العصة منقضية ما كانت ساقطة كان ذلك من قبل من الزوج
عنه عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن جناد عن ابي عبد الله عليه السلام قال المبرأة تبين من غير ان
 يتبعها الطلاق قال الشيخ قدس الله روحه هذا لا اخبر الا بهذه ما عرفت وليا للعل في طهرها لان
 المبرات ليس يقع فيها اثر من غير طلاق وانما يؤثر في طهر من الطلاق في ان يقع باية لا يملك معها الرجعة
 وهو مذاهب جميع فقهاء اصحاب المتقدمين منهم من لا يخبرون الا بطلاقها فيبين في ذلك والوجه في هذا
 الاخبار ان محلها على التقية كما هو الواقع في المذهب العامة ولما فعل به **باب** ان لا يحق
 بالطلاق الا **عجل** بن يقطين عن ابي الحسن بن محمد بن عيسى عن علي بن الحسن بن عامر عن داود بن الحسين
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال المبرات تبين من اولا من قال ادام الطلاق في موضع فمضى من المبرأة الرجعة
 ولا يعمل الا بالحق به من ادم فاذا مات الاب قال لا يحق به من المصتب فان اوجب الاب من يرضعه
 بارتعاضه فمضى قال لا يحق له الرجعة ولا يحق له ان يرضعه منها الا ان يكون ذلك خيرا لا رافقا
 بتركه ادم **فاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابي ابيهم عن علي بن محمد قال سألني عن القسم بن محمد
 عن المنقرض عن ابي الحسن بن علي بن ابي عبد الله عليه السلام الرجل يطلق امرأته حرة فمضى عنها طهرها بالولد قال المبرأة
 بالولد ما لم يزوج قالوا وجه هذا الخبر ان يدين احدهما الحق اذا شهدت وتخلت المرأة التي اخذها
 الثوري في رضاع الولد **فريق** **عجل** بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يطلق امرأته
 عن الحسن بن علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يطلق امرأته بالولد ادم المبرأة
 فقال لا بل الرجل اذا طلق المرأة لم يزوجها الا بالحق وانما يصح ان يزوجها من يرضعه فمضى **عجل**
 بن يعقوب عن محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال اذا طلق الرجل المرأة وهو على الحق عليها حتى تنجب حملها او طهرها فمضى عنها طهرها

في كراهية ابن ولدا الزنا
٢٤١

ولا يثبت لها الفدية من مهر أو غيرها مما كان من حيث بطلانها في حقها بائنا حق تعلقها بالوجه
الآخرين فلو كان لابن كذا يكون عبد الله ما كان كذلك فالأتم حق بطلانها منه **باب** هل ولد الزنا يارث
عمر بن يعقوب عن محمد بن يعقوب عن محمد بن الحسين عن أبي بصير عن داود الرقي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن امرأة حرة تكف عبدًا فولدها وقال أنا الحق بهم منك إن تزوجت
فقال ليس للصبيان بأخذ منها ولدها وإن تزوجت حتى يتيقن في حق بطلانها
منه ما دام مملوكًا فإذا اعتق فهو الحق بهم منها **باب** كراهية ابن
ولدا الزنا **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يعقوب عن محمد بن الحسين عن أبي بصير عن داود الرقي
قلت لا يبيع الله عليه السلام امرأة ولدت من الزنا اتخذها ظفرًا قال لا تسترضعها ولا ابنتها **عنه** عن
محمد بن يحيى عن الثوري عن علي بن علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن امرأة ولدت من الزنا
هل يرثها إن يتزوج بغيرها قال لا يرثها ولا ابن ابنتها التي ولدت من الزنا **فأما** ما رواه محمد بن يعقوب
عن عمار بن أصبغ عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن إسحاق بن حماد قال سألت
أبا الحسن عليه السلام عن غلام في شب على جارية له فاحبها فوطدت وأحبها إليها وأبى أحملت لهما
ما صنعتا أيطيبها لابن قال نعم **عنه** عن محمد بن إبراهيم عن أبي بصير عن حماد بن عثمان عن إسحاق بن حماد
بن داود وسعد بن أبي خفاف عن أبي بصير عليه السلام في امرأة تكون لها خادمة فخرجت يحتاج إليها
قال لها فاعطها أيطيبها لابن **علي** بن إبراهيم عن أبي بصير عن حماد بن عثمان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر
عليه السلام قال ابن اليهودية والنصرانية والمجوسية أحب إلي من ابن ولد الزنا وكان لا يرى بأسًا بولد الزنا
إذا جعل مولى تجارية الذي في التجارة في حل قال لا يخرج من هذه في هذا ولا خبر أنه إنما يورث
تحليل صاحب التجارة الفاجرة في أطيع لابن لأن ما وقع من الزنا القيم يصير حسنًا ما حال ذلك
قد انقضت فلا يورث في نفسه ذلك اليهودي في المستقبل وإنما تأخر ذلك ما قلنا من تشبه المولى بالزنا
أبواب العدد **باب** الزنا إذا كانت في يدون الثلاثة **عنه** كان عدلًا بالآخر
احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عمال الساباطي قال قال رسول الله
عليه السلام عن رجل من أمة شابته وهي تحيض في كل شهرين أو ثلثة أشهر حيضه واحدة كيد ولطفا
فزوجها قال له هذا شديدها تطلق طلاق السنة تطليقة واحدة ولو لم يزوجها في كل شهرين
فإنه حق تحيض ثلث حيض حتى لم تحضت فقد انقضت عدتها قلت لها من صنعت سنة ولم تحض
فهي ثلث حيض فقال لا تحيض بها بعد السنة ثلث أشهر ثم انقضت عدتها قلت لها من ماتت أو مات

بالتجارية
محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله
لعمركم الزنا قبيح
فإنما هو من الزنا
فإنما هو من الزنا

فإن المرأة إذا حاضت فيما دون الثلاثة أشهر كان عدتها بها كالحائض

١٢١

نزلها قال في تمامات حديثه صاحبها ما بينه وبين خمسة عشر شهرا **عنه** عن ابن محبوب عن مالك بن عطية عن سودة بن كليب قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته طليقة على طهر من غير جماع يشهود طلاق السنة وهي من تحيض في ثلث الأشهر فلم تقض الحيضة ولو حاضت ثلثا انقضت حيضتها حتى مضت ثلثة أشهر أخرى ولم تدر ما رفع حيضتها قال إن كانت شابة مستقيمة العظم فليوطئها في ثلثة أشهر لا حيضة ثم ارفع طهرها فلا تدرى ما رفعها فاحضت أربعين تسعة أشهر من يوم طلقها ثم اعتدت بعد ذلك ثلثة أشهر ثم تزوج ان شاءت قال الشيخ قدس سره هذه الرواية هذا الخبر ينبغي أن يكون العمل عليها لأنه استبرأ بقسمة أشهر في كل مرة العمل بما ليس حاشا لم لا ثم اعتدت بعد ذلك عدتها و هو ثلثة أشهر ثم تزوج في أول الحمل على ما لا يستبرأ من الحيض من الفحل وانما اعتدت بان تعد إلى خمسة عشر شهرا **فاما ما رواه** أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علاء بن محمد بن مسلم عن أحمد بن علي السلام قال في التي تحيض في كل ثلثة أشهر مرة وفي سنة أو في سبعة أشهر المستحاضة والقوله تبلغ المحيض التي تقبض مرة وتزفع مرة والقوله لا قطع في الولد التي قد ترفع حيضها وزعمت أنها لم تشرع التي ترى الصفر من حيضتين يستقيرون ذكران **هنا** هو كالمثلث أشهر **الكسائي** بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شبيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في المرأة يطلقها زوجها وهي تحيض كل ثلثة أشهر حيضة فقال إن انقضت ثلثة أشهر انقضت عدتها بحسب ما كل شهر حيضة فالوجه في هاتين الروايتين أنها إنما اعتدت بثلثة أشهر إذا حاضت بما لا ترى فيها الدم أصلا فاعلم أن تعيين فاما إذا رأت الدم قبل انقضاء ثلثة أشهر ولو يسير كان عدتها بالآخر وإن بلغ ذلك إلى خمسة عشر شهرا **عليها** قد مر **والذي يدل على ذلك ما رواه** أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون يطلق امرأته وهي تحيض في كل ثلثة أشهر حيضة واحدة قل يطلقها تطليقة واحدة في غرة الشهر فإذا انقضت ثلثة أشهر من يوم طلقها فقد ثبت منه وهو مخاطب من الخطأ **محمد بن يعقوب** عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن أحمد بن علي السلام قال قال الحسن بن علي لما قال انقضت عدتها أن موت ثلثة أشهر لا ترى فيها دم ما قبل انقضت عدتها وإن موت ثلثة أشهر فقد انقضت عدتها **عنه** عن علي بن أبي حمزة عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن خديج عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال علمنا أنها أسبق بان يطلقها للسترة لتستريح الحيض لن موت بها ثلثة أشهر فيض لا يشيها دم هانت منه وإن موت بها ثلثة أشهر لم يمت بين الحيضتين ثلثة أشهر ولدت بالحيض قال ابن أبي عمير قال جميل نفسير ذلك إن موت بها ثلثة أشهر لا يعلم فحاضت ثم موت بها ثلثة أشهر لا يؤم في حاضت ثم موت بها ثلثة أشهر فحاضت فحاضت

تتعد التحريض على هذا الوجه ولا تستد الشهور وان موت ثلثة أشهر غير لمقتض فيها فقدمت قاضاً ما
 محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح عن أبي عبد
 عليه السلام قال ما كان عن النكاح تحريض كل ثلثة أشهر مرة كيف تتعد فقال لا تنظر مثل قرءها التي كانت تحيض
 فيه في الاستقامة فلتتعد بثلثة قرء ثم تترج ان شأمت كما وجه في هذا الخبر ان تحمله على امرأة
 استقامت فأنما في حال استقامتها تعمل على ادائها في حال الاستقامة وقتد بالاقراء في أيامها
 ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح عن محمد بن الحسين عن
 أبي عبد الله عليه السلام في امرأة طلق وقد طلع في السن فحاضت حيضة واحدة ثم انزلت حيضها
 فقال اتعد بالحيضة وشهرين مستقبليين فأنما قد يشت من الحيض فأكبره هذا الخبر ان قصد
 بالمرأة قد يشت من الحيض بعد ان حاضت حيضة واحدة فأنما قصد في تلك الحيضة فتعد
 شهرين على انقص الخبر الاول **واما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عبد الله عن حماد عن محمد**
عن أبي عبد الله عليه السلام قال سالت عن قول الله تعالى ان تقيموا الزينة فقال لا زاد عن شهر فعدة مرة
فلتعد ثلثة أشهر ولتعد تحريض ما كان في الشهر ثم ترد في الحيض على ثلث حيض فعد ثلث حيض
فأكبره في هذا الخبر ان اذا انحط الدم عن عادتها فأنما تحيض في ذلك الشهر فعدة مرة
فلتعد بالاقراء فأنما يبلغ فان نأخر عنها الدم شهر فأنما فعدة مرة يكون الحيض فعدة مرة فيحصل
هناك فعدة فلتعد ثلثة أشهر ثم ترد ما كان في ذلك قبل فعدة ثلثة أشهر الدم كان حكمها
ما ذكرنا في الاخبار الاوله **باب عدة المرأة التي تحيض كل ثلث سنين او اربع سنين**
 بن عبد الله عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام في التي لا تحيض الا في
 ثلث سنين او اكثر من ذلك قال فقال مثل قرءها التي كانت تحيض في استقامتها وتعد ثلثة قرء
 وتترج ان شأمت **عنه** عن ابي عبد الله عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح قال سئل
 ابو عبد الله عليه السلام عن التي لا تحيض كل ثلث سنين الا في واحدة كيف تتعد قال تنظر مثل
 قرءها التي كانت تحيض في استقامتها وتعد ثلثة قرء ثم تترج ان شأمت **عنه** عن ابي
 بن فروج عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد بن ابي عن أبي عبد الله عليه السلام مثله **احمل** بن محمد
 عن ابن ابي عمير عن محمد بن الفضيل عن محمد بن الحسين عن حمزة الثمالي عن أبي عبد الله عليه السلام قال في المرأة
 التي لا تحيض الا في ثلث سنين او اربع سنين قال تنظر مثل قرءها التي كانت تحيض في فتعد
 ثم تترج ان شأمت في ما تقدمه محمد بن ابي عن محمد بن ابي عن حمزة عن حمزة قال سالت ابا عبد الله

في انملة تين اذا رأت الدم من الحيضة الثالثة

٢٢١

ما تضمنت هذا الخبر هو الذي يدل على ان هوانه اذا رأت الدم من الحيضة الثالثة علمت نفسها او
 حلت للزواج وبما ان ان تعدد على نفسها او لم تعدد ان تتركه الى ان تفسد ان تعدت فلا تمكن
 من نفسها الا بعد الغسل هو هذا الحسن بن محمد بن عيسى بن عمار بن ابراهيم بن هاشم كان جعفر بن سنان يفتقر بين
 عند رؤية الدم غير انه لا يعمل لما ان تعدد على نفسها الا بعد الغسل والذي اخبرناه اولي وجب كان يفتقر شيئا من
 وقد سألني بذلك ابو جعفر عليه السلام في رواية زائدة في قوله رواها عنه عمر بن اذينة من قوله وحلت للزواج
 والرواية التي رواها موسى بن بكير بن زائدة عن ابي جعفر عليه السلام من قوله وليد ان يتزوج حتى تغسل
 من الحيضة الثالثة يجوز على الكراهية التي قد منها من ان يجوز العقد عليها رواها ايضا محمد بن مسلم وقد قد
 الرواية عنه وقد كفي لانها لا تمكن من نفسها الا بعد الغسل حسب ما تقدمنا **قوله** ما رواه علي بن الحسن
 بن فضال عن محمد بن الحسن بن الجهم عن عبد الله بن ميمون عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه قال قال علي اذا
 طلق الرجل المرأة فوافقها ما لم تنسل من الثالثة **عنه** عن ابوبن نوح عن صفوان بن يحيى عن
 اسحق بن عمار عن حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال جاءت امرأة الى عمرت له عن هذا قال اذهبي الى هذا
 فاسألي يعني عاتكة بن عبد السلام قالت لعلي عليه السلام ان زوجي طلقني قال غسلي فخرجت الى امر
 فقال ارسلني الى رجل يلعب قال قال فتها اليه يتقين كل ذلك ترجع وتقول يلعب قال لا فقال انطلق اليه
 فانه اعلنا قال فقال لعلي عليه السلام غسلي فخرجت قالت لا قال فخرجت الى امر بيمينك ما تنسل **عنه**
 قالوجه في هذا الخبرين وما روي في دعائهم ان لا يفتح بها الاخيار للتقدم لان العجبة فيهم ان انفلهم في
 ضرب التقية او على وجه اضافته للذهب ايم فيكون قول ابي عبد الله عليه السلام قال علي عليه السلام اي
 هؤلاء يقولون ذلك لان يكون مخبرا في الحقيقة بذلك عن مذهبا مير المؤمنين عليه السلام وقد صرح
 ابو جعفر عليه السلام في رواية زائدة وغيره بما هو تكذيب له قوله ما فهم كذبوا علي عليه السلام واذا كان
 الامر على ما قلناه فلان ناقض بين الاخبار **قوله** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن حماد بن
 الحسني عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة التي تصنع يستقيم حيضها لثلاثة اقل وهي تلك التي هي على
 بن عبد الله عن ابوبن نوح عن صفوان بن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير قال عدة التي تقيض و
 يستقيم حيضها لثلاثة اقل وهي تلك التي هي في كويته في هذا الخبرين احد شيئين احدهما ان يكونا
 على التقية او انهما انفسهما لا انفسهما على التقية او انفسهما على التقية او انفسهما على التقية او انفسهما على التقية
 الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عدة من اصحابنا عن سهل
 بن زياد عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي جعفر عليه السلام قال الفوم ما بين الحيضتين **عنه** عن

عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن جميل عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا تقربوا ما بين الحيضتين
عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن النجاشي عن ثعلبة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا تقربا
 هي الاطهار والوجه الاخر في الخبرين ان يكون انما عبر ذلك عن تلك الحيض من حيث انها لا تبين الا
 عند رؤية الدم من الحيضة الثالثة فعبر عن اول رؤية الدم بانها حيضة اخرى جهازا وان لم يكن
 من شرط ذلك استيفاء الحيض الثالثة على ما قدمناه وحيث في الخبر انما عبرت بها ان تستوفي الحيضة الثالثة
 ولا ياتي في هذا المتأويل ما رواه احمد بن محمد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن رفاعه عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سألت عن المطلقة حين تحيض لصاحبها عليها رجمه قال لم يحق قطعه لانه ليس في هذا
 الخبر من له عليها رجمه حتى قطعه من الحيضة الثالثة وانما لم يكن ذلك فيه حكمنا وان كان له عليها رجمه في
 الحيضة الاولى والثانية **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن ابي بصير عن ابي جعفر
 عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة على طهر من غير رجوع يدعيها حتى تدخل
 في قصرها الثالث ويحضر فسلها ثم يزوجها احيى شهد على رجعتها قال هو امرأته ما لم يخل بها الصلوة
ومع بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن المطلقة من الطليقتين الا طليقتي حتى
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال هي توث وتورث ما كان لها الرجعة من الطليقتين الا طليقتي حتى
 قال الوجه في حديثي الخبرين ما قدمناه من حملها على التوبة وكان شيئا رجمه الله نزع بين هذا والخبر
 بان يقول اذا طلق في اخر طهرها اعتدت بالحض وان طلقها في اول ما اعتدت بالاقراء التي هي اول طهرها
 وجعلت غير ان الاولى ما قدمناه **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن
 القاسم عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الرجل يطلق طليقتين ^{ثنتين}
 ثم يتركها حتى تنقضي عدتها ما حالها قال اذا تركها على ذلك لا يريد بها بابت منه ولم يخل الحاق كرجاء حكمها
 غيره وان تركها على ان يبرئها رجعتها ثم مضى لذلك سنة فلو اخرج رجعتها **عنه** عن ابي بصير
 بن علي عن محمد بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن حماد الساهلي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل
 عن رجل طلق امرأته طليقتين للعدا ثم تركها حتى وضو فزوجها فقال ان تركها على ان لا يرجعها فقد رآنا
 منه ولا تخل المدة تنكح زوجا غيره وان كان عليه ان يرجعها ثم تركها سنة اشهر فلا بأس ان يرجعها فهدا
 الضمان ما تزوج كان بالاجماع لانه لا خلاف بين الامم انها اذا عرفت من امرأته لا يسيل الفرج عليها و
 انها يكون مالكم بنفسها **باب** عدة المستحاضة **عنه** عن الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم
 عن جميل عن بعض اصحابنا عن احمد بن محمد بن جعفر عليه السلام قال تعدن المستحاضة بالدم اذا كان في ايام حيضها

ثنتين
 طليقتين

في ان المطلقة الرجعية لا يجوز لها ان تخرج الا بالاذن زوجها
١٤

ادب الشهور ان سبقت الجماع ان اشتبه طهر من ايام حيضها فان ذلك لا يفيق لان دم الحيض دم عبيط
وعدم الاستبراء عدم طهره **قوله** ما رواه محمد بن يعقوب عن علقم بن احسان عن سهل بن زياد عن
اسحق بن محمد عن عبد الكريم بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة المستحاضة التي عليها ثلثة اشهر
وعدة التي تحيض ليستقيم حيضها ثلثة اشهر وعدة التي تفرج جميع الايام بين الحيضتين **عنه** عن علي بن ابراهيم عن
ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة المرأة التي تفرج بين الحيضين والمستحاضة لا تقدر
ثلاثة اشهر وعدة التي تحيض ليستقيم حيضها ثلثة اشهر وعدة التي تفرج بين الحيضين هذه الايام اربعة ايام اذا استكمل الحيض
معرفة ايام حيضها فعليه ان تعتد بالاقطار التي هي الايام وان لم يكن لها ذلك لا تعتد الايام عليها في ايضها
ان تعتد بثلاثة اشهر على ما تقدم ذكره لان الايام ان **باب** ان المطلقة الرجعية لا يجوز لها
ان تخرج الا بالاذن زوجها ولا يجوز لها ان يخرج **عنه** بن ابي عمير عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للمطلقة ان تخرج الا بالاذن زوجها حتى تنقضي عدتها
ثلاثة اشهر او ثلثة اشهر **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن علقم بن احسان عن سماعة قال سألته عن
المطلقة لم تنتد قال في بيتها لا تخرج وان اطلقت من امة حوت بعد نصف الليل لا تخرج نهالا
ولا يلح ان يلح حتى تنقضي عدتها وان سألته عن المتوفى عنها زوجها اذن له ان يخرج قال نعم ان شئت **قوله**
ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن خالد عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار
عن صفوان عن العلاء بن محمد بن مسلم قال المطلقة تلح وتشهد لحقوق هذا المذهب فخرجت جميعا احدها
ان يجوز لها ان تلح بحجة الاسلام لانه لا طاعة الا للزوج عليها وفي ذلك على اهلنا وعليه في كتابنا في طائفتين
ان يجوز لها في حجة الطلوع اذا اذن لها زوجها **قوله** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن حماد بن
زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت رسول الله
يلح في عدة كلان طابت نفس زوجها **قوله** ما تقدم ذكره من انه يجوز لها ان تشهد لحقوق هذا المذهب
ان يعمل على التفصيل الذي تضمنه خبر سماعة من انه يجوز لها ذلك اذا اخرجت بعد نصف الليل
وتسبح الى بيتها في الليل وذلك هو **قوله** **باب** ان المطلقة الثقيلة لا تملك ان يكون عليها
ولا سكنها **عنه** بن يعقوب عن محمد بن ابي بصير عن حماد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة
عن ابن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال المطلقة لا تملك ان تنفق على زوجها الا ما اذن له في ذلك الا ان زوجها عليها رجعة
عنه عن حماد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألته عن المطلقة لثلاث على السنة هل واسكن او تنفق قال لا **قوله** ما رواه محمد بن محمد عن

الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المطلقة ثلاثا على العتق هل يمكن
او نفقة قال نعم قالوا في هذا الخبر واحد من اثنين احدهما ان يكون محررا على الاستحياء دون الايجاب و
الثاني ان يكون المردية اذا كانت حاملا كقولك عن ذلك ما رواه احمد بن محمد بن ابي عمير عن حماد بن عمار
عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن المطلقة ثلاثا النفقة والسكن قال حبل هو قلت لا قال لا
باب عدة الامهات قلن نعم طهرهن **عجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير

عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن حرة حرة عامة او حرة خاصة حرة كركم
وكم عدة اقل السنة في النساء في الطلاق فان كانت حرة فطلاقها ثلاثا وعدتها ثلاثا وان كان

حرة فعدة سنة فطلاقها ثلاثا وعدتها ثلاثا **الحسين** بن سعيد عن محمد بن فضال عن الحسن
الماضي عليه السلام قال طلاق الامهات ثلاثا وعدتها حيفتان وان كانت قد عدت من الحيض

فعدتها شهرين **قاما** ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن علي بن فضال عن مفضل بن صالح
عن علي بن الهيثم الرازي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كم تعد الامهات من ما ما بعد قال حيضة

فان يافى في غيب عن الاولين لا تقربين ان الاحتبار الذي هو العذر اذا كان كذلك فحيضة واحدة
يحصي قلن نعم الذي طلقها فيه طهر الذي بعد الحيضة ويكون قوله عليه السلام في الخبر لا تقدم
فعدتها حيفتان المردية اذا دخلت في الحيضة الثانية فيكون فدان حسب ما قلنا وفي عدة

الحرة **باب** ان الامهات اذا طلقت فامتنعت عدة الحرة **الحسين** بن سعيد عن ابن ابي عمير عن
جميل عن ابي عبد الله عليه السلام في الامهات كانت تحت رجل فطلقها ثم اعتقت قال قلت عدة الحرة **قاما**

ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن القسم بن يزيد عن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا طلق الحرة
المالوك فاعتدت بغير عدتها ثم اعتقت فاما فاعتدت بالملوك فلا ينافي الخبر الاول لا الوجه
في الجمع بينهما وانما اذا طلقت الامهات الطليقة الاولى الذي يملك معها فبعضها طلقها فعدتها

فان تكون عدتها عدة الحرة اذا طلقت الطليقة الثانية الذي ينقطع معها الحصة تكون عدتها
عدة الامهات **يبدل** على هذا التفصيل ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن علي بن فضال عن حماد بن عمار
عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في امهات حرة طلقها على ما يبرر طليقة ثم اعتقت بعد ما
طلقها بثلاثين يوما واحدا فعدتها اقل فاعتقت قبل ان تنقضي عدتها فعدتها عدة الحرة

من اليوم الذي طلقها ولم عليها الرجعة قبل انقضائها فان طلقها طليقتين فعدتها عدة
لما اعتقت قبل انقضائها فان حصة لغيرها وعدتها عدة الامهات **باب** عدة الحرة **عجل**

فعدة المختلطة والحق المتيقن الحيف
١٢٨

بن يعقوب عن الحسين بن محمد بن الحسن بن علي عن ابن عن زيارقة قال سألت أبا جعفر
عليه السلام عن عدة المختلطة كره في قال عدة المطلقة وانقضى في بينها والبارية بمنزلة المختلطة عنه
عن حميد بن زيد عن الحسن بن محمد بن سواحة عن محمد بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام في المختلطة
قال قلت لعمري المطلقة وتنت في بينة المختلطة بمنزلة البارية **مسألة** بن عبد الله عن محمد بن علي
عن يونس عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال عدة البارية والمختلطة والخبرية
عدة المطلقة ويعتد في بيوت الزوجين **قاما** ما رواه الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن زيارقة عن
ابن جعفر عليه السلام أنه قال عدة المختلطة خمسة وأربعون يوما فهذا الخبر يخالف حميد بن أحمد فإنه قال
المختلطة ثمانية وعشرون لا تخفى مثلها تخفى ضدتها خمسة وأربعون يوما إذا دخلها زوجها والزوج الآخر
أن يكون الخبر مخصوصا بأمرأة من عاداتها أن تخفى في هذا المدة ثلث حيف من خمسة وأربعين يوما
وعلا لا يجوز أن ينافي في الأخبار الأولى **باب** أن القام قايح الحيف ولا يئس منه إذا كانت في
سنة من الحيف لم يكن عليها عدة **مسألة** بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي
عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال أبو عبد الله عليه السلام ثلث يترجون على كل حال القام
ومثله لا تخفى قال قلت ومثله قال لا والله أقل من تسع سنين والقام بعد عمل هو القام في سنة
من الحيف ومثله لا تخفى قلت ومثله قال إذا كان لها خمسون سنة عنه عن محمد بن يحيى
عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن حماد بن عمار عن زيارقة عن أبي عبد الله عليه السلام في الخصية
التي لا تخفى مثلها والقام قد يست من الحيف قال البيهقي أنها عدة وان دخلها **عنه** عن أبي علي شري
عن محمد بن عبد الجبار عن أبيه عن حماد بن زيد عن ابن سواحة عن صفوان عن محمد بن حكيم عن محمد بن
مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لا تخفى مثلها كعدة عليها **قاما** ما رواه ابن سواحة عن عبد الله بن
جبله عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال عدة القام قايح الحيف ثلث أشهر والقام قد مدت عن محمد بن
قاربه في هذا الخبر يوم يردني مصابا والمشتغل من إطلاق القام قايح الحيف والقام قد مدت من ذلك
العدة ثلثة أشهر إن فعلها أهلها إذا كانت مثله تخفى لأن الله تعالى شرط ذلك وقيد بالريبة قال الله
تعالى والله الذي يئس من الحيف من ذلك أن يعتد به فعدت ثلثة أشهر واللائح الحيف شرط في إيجاب
العدة ثلثة أشهر إن تكون الزاوية فكان الله كان التقدير في قوله واللائح الحيف من هذا قوله ثلثة أشهر
وإنما قلنا كذا من كذا الآية عليه جاءت أخبار الأولى أيضا مسنية لذلك وهو كذا وهذا هو
قال الحسن بن سواحة كذا قال فجعل عدة على من كان غائبا يعتد به من الإمداد عدة لا حد تخصم

منه في الاما من غيره دليل في الذي ذكرناه مذهب عبيد بن حكيم من متقدمي فقهاء اصحابنا وجميع
 فقهاء ائمتنا غير المذكورين وهو مطابق لنظام القرنين وقد استوفينا تأويل ما نقلناه من ما اختلفنا به من
 الاخبار في كتابنا الكبير ورجل ما اوجهنا وفي كتابنا الشارح **باب** ان الق يتوفى عنها زوجها
 قبل الدخول بها كان عليها عدة **مسألة** بن يعقوب عن محمد بن حميد بن زياد عن ابن سامة عن محمد بن زياد
 عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقول ميراث المؤمنين عليه السلام في المتوفى عنها زوجها
 وله عيها قال لا تتك حق تعدد اربعة اشهر وعشرة الق يتوفى عنها زوجها **الكسائي** بن سعيد عن
 صفوان عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت وتحت امره ام ولد لم يدخل بها
 قال لها نصف الميراث كما لو كان عليها العدة كاملة **مسألة** عن صفوان عن عبد الله بن بكير عن
 عبيد بن زياد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فقال ان هلكت او
 حالها او طلقها اطلقها نصف الميراث عليها العدة كاملة وله الميراث **مسألة** عن ابن ابي عمير عن حماد عن محمد بن
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان لم يكن دخل بها او قد فسخ لها فمهرها نصف ما مهرها ولو لم يهرس ولو لم يهرس
 العدة **فاما** ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن محمد بن عبيد الله بن ابي قال سألت الرضا **استد**
 عليه السلام عن الرجل تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها قال العدة عليها وسألت عن المتوفى عنها زوجها
 قبل ان يدخل بها قال العدة عليها **مسألة** عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن محمد بن ابي داود بن الحسين بن محمد بن عبيد
 بن ربيعة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأة قبل ان يدخل بها اهلها قال قلت له الميراث
 عنها زوجها قبل ان يدخل بها اهلها قال العدة عليها **مسألة** عن هذا المذهب ان الزوجان اجمعا ما تقدمنا من
 الاخبار لان الاخبار الاولى مطابقة لنظام القرنين قال الله تعالى وللاذين يتوفون منك مائة واربعمائة زوجين
 بانفسهم المائة اشهر وعشرة او لم يهرس من ذلك الميراث لغيره لانه لم يهرس من ذلك الميراث لغيره لانه لم يهرس
 يكون موكد ان لا يترد ذلك لان اصل هذه النسخة من الشاذين هل ان النسخة لا يغير لم يغير من غير ما به قال
 لعدة عليها بل قال المسألة عن هذا ولا يفتنع انما هو بالامسالة عن ذلك النص من المصلحة في حاله
 عبيد بن زياد عن الرازي الحديث الاخير في ان عليها العدة كاملة وقال قد مرنا جوابه فلا بد من هذا الاخذ
 اخرج به في اول من العمل بالاصح فيه **باب** ان الق يتوفى عنها زوجها كان عليها عدة **مسألة** عن
 كان اسمها كماله **مسألة** عن ابي عبد الله عليه السلام عن محمد بن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن علف بن عيسى عن
 سامة عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال سألت عن المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها فقال ان كان قد تزوج
 لها مهر فمهرها الميراث ولو لم يهرس من ذلك الميراث لغيره لانه لم يهرس من ذلك الميراث لغيره لانه لم يهرس

العباس بن عامر بن داود بن الحصبين عن منصور بن حازم قال قلت لابي بصير عليه السلام رجل
تزوج امرأته ثم لم يصب لها ثمنها ولم يدخل بها قال له الله كما طعنك الميثاق قلت فاقم
معها فقلت ان لها نصف المهر قال لا يحفظون حقنا اذ انك في المطلقة على قدر ما يمكن مع تسليمها فاما
كل في جميع ما قلنا وان طهرها قبل ان تستحب للرجل اذا توفي عنها لم ير وجب الا ولها انما اتت فيه من قبل
ان يدخلها ان يتركها نصف المهر استحبها بدون ان يكون ذلك واجبا طينك من ان يقول هذا قسم
انتم ذلك ما ان يطعوا انه يصيب على الرجل وعلى ورثته ان يطعوا نصف المهر ويصحب المهر من يطعوا
النصف الاخر لان احبنا اذ قد مضى ما طهرها من المهر فلا يجوز لنا ان نقصوف عن طهرها الا بدليل
وهذا الاخبار ليست كذلك بل هي خرجت عن القرآن فلا اذا كان كذلك جاز لنا ان نقصوف منها على وجه
الا استحبنا على ان الذي اختاره ووافق به هو ان يقول اذا مات الرجل عن زوجته قبل الدخول بها
كان لها المهر كله وان ماتت هي كان لاولها نصف المهر وانما فصلت هذا التفصيل لان جميع الاخبار
التي قد مضت في وجوب جميع المهر تبين اذ ماتت الرجل وليس في شيء منها انه اذا ماتت هي كان لاولها
المهر كاملا فلا اتحدى الاخبار فاما ما عارضها من الاخبار من التسوية بين موت كل واحد من الطرفين
وجوب نصف المهر لم يجرى على الاستحباب الذي قد مضى وما تضمنت من الاخبار انه اذا ماتت كان لاولها
نصف المهر فمخول على ظاهرها طست احتاج الى تأويلها وهذا المذهب اسلم في تأويل الاخبار عليه
الموفق للصواب **باب** ان الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل ان يخرج من المهر كذا في قوله
عجل بن يقرب عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن
ابي بصير عليه السلام في رجل كان ينفقه امرأته ويطلقها ثم ماتت قبل ان تنقض عدتها قال تستحب
الا جليل عن المتوفى عنها زوجها **عنه** عن علي بن ابراهيم عن يونس عن ابن ابي عمير عن محمد بن محمد بن
ابن قيس عن عامر بن حميد عن محمد بن قيس عن ابن ابي جعفر عليه السلام قال سمعت يقول اني امر ان يطلقك ثم
توفي عنها زوجها قبل ان تنقض عدتها واستقرم عليك ما في قوله ثم تدعى للمتوفى عنها زوجها فانما
وهي على ما تم قرع عليه قاله في **عنه** عن محمد بن زياد عن الحسين بن سعيد عن محمد بن زياد
عن عبد الله بن سنان عن ابي بصير عليه السلام قال اخبرني ابي عن محمد بن علي بن ابي حمزة
ثم توفي وهي في عدتها قال له ما توفيت وهي في عدتها قال لا بد لك من ذلك فماتت من حياء صاحبها
ما لم يقتل احدهما الا خبر **عنه** محمد بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن المتوفى عنها زوجها انما قال الحسين بن سعيد هذا الكلام
سقط من كتابه بن زياد الا ان لا قد رواه قال الشيخ ابي جعفر عليه السلام هذا الخبر عام في اي باب

عدا للمتوفى عنها زوجها على إطلاقه وثبتت الموارثة فيها ويشترط أن يقيد ما كان تقول إنما يثبت
ذلك وصيهاً إذا كان طلاقاً يملك معها رجعتها في قبب عليها عداً المتوفى عنها زوجها وثبتت الموارثة
ومع كانت التولية بآبائه لم يجب شيء من ذلك والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن
علي بن إبراهيم عن ابن أبي عمير عن جميل بن عذناج عن بعض أصحابنا عن أحد ما عليه السلام في رجل
طلق امرأته طلاقاً يملك الرجعة ثم مات عنها قال تعد لها بعد الأجلين لا بعد الشهر عشراً **باب**
أن لا ثقة للمتوفى عنها زوجها في حال عدتها وإن كانت حاملاً **عجل بن يعقوب** عن محمد بن يحيى عن
أحمد بن محمد بن اسمعيل عن أحمد بن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكندي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه
قال في الرجل المتوفى عنها زوجها أنه لا ثقة لها **عنه** عن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عيسى
عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرجل المتوفى عنها زوجها أنه لا ثقة لها **عنه** عن عدا
من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي عمير عن مثقل بن حنطة عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة
الحامل للمتوفى عنها زوجها لها ثقة قال **أحمد بن محمد بن عيسى** عن الحسن بن علي بن فضال
عن الفضل بن صالح عن عويش بن أسامة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل المتوفى عنها
زوجها هل لها ثقة فقال **أما ما رواه محمد بن يعقوب** عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم
عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أحد ما عليه السلام قال المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من ماله
فلا ينفق ماله من ماله ولا من ماله عليها السلام ينفق عليها من ماله من ماله ولا ينفق عليها من ماله من ماله
إذا كانت حاملاً والولد وان لم يولد فذكرها إذا انقضى لقيام الدليل عليه كما فعلنا في مواضع كثيرة
من القرآن وغيره والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن اسمعيل
عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكندي عن أبي عبد الله عليه السلام قال المرأة المتوفى عنها زوجها
ينفق عليها من ماله الذي في بطنها **علي** أن محمد بن مسلم الرازي لهذا الحديث قد روى قولاً
لما قدمناه روى ذلك محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلاء بن محمد بن مسلم
عن أحد ما عليه السلام قال سألت عن المتوفى عنها زوجها لها ثقة قال لا ينفق عليها من ماله
فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن
جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال إذا حمل المتوفى عنها زوجها من جميع المال حتى تنزع فلا وجه
هذا الخبر واحد مشددين أحدهما أن يكون الحمل على الاستقباب إذا رخصت الوارثة بذلك طائفتان أن
يكون المهر في ينفق عليه من جميع المال لأن فيه على وجهين أحدهما أن ينفق عليه من ماله وأما الثاني

في رجل مسلمة فله ثلث من ثمنها ما اتفق عليها أو جعل الورثة أو يكون فائدة الخويلد لا يدرى بالثقة **تخير بينه**
 عليه واحد أو دون الأخر يكفون في ذلك سواء **باب** عدة الأمة المتوفى عنها زوجها **الحسين**
 بن سعيد عن القسم عن علي بن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن طلاق الأمة فقال طلقها
 وقال قال أبو عبد الله عليه السلام عدة الأمة التي توفى عنها زوجها اشهرين وخمسة أيام وعدة الأمة
 المطلقة شهر ونصف **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن أمة توفى عنها زوجها
 فقال عدتها شهران وخمسة أيام وقال عدة الأمة التي لا تحيض خمسة وأربعين يوماً **علي بن اسفيل**
 عن ابن أبي عمير عن حماد عن محبوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال عدة أمة إذا توفى عنها زوجها اشهرين
 وخمسة أيام وعدة المطلقة التي لا تحيض شهر ونصف **الحسين بن سعيد** عن ابن أبي عمير
 عن محمد بن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال الأمة إذا توفى عنها زوجها اشهر
 شهران وخمسة أيام **عنه** عن الثوري عن سويد بن عامر بن حميد عن محمد بن عيسى عن أبي جعفر عليه السلام
 قال سمعته يقول طلاق العبد لأمة طليقتان واجلها حيضتان إن كانت تحيض وإن كانت لا تحيض
 فاجلها شهر ونصف وإن مات عنها زوجها فاجلها نصف أجل المرأة شهرين وخمسة أيام **فارقاً** ما رواه
 محمد بن يعقوب عن عبد الرحمن بن محبوب عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعلي بن إبراهيم عن أبيه
 جميعاً عن ابن محبوب عن ابن بكير عن عبد الله بن بكير عن زيد بن عتيق عن أبي جعفر عليه السلام قال إن الأمة
 والمرأة كلتيهما إذا مات عنها زوجها سواء في العدة لأن الحق في كل واحدة واحدة **علي بن الحسن** عن أحمد
 ومحمد بن الحسن عن علي بن يوسف عن مروان بن مسلم عن أيوب بن محمد عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال عدة المملوكة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرون **فارقاً** ما رواه محمد بن يعقوب عن حماد
 عن ابن أبي عمير عن حماد عن محبوب عن ابن بكير عن عبد الله بن بكير عن زيد بن عتيق عن أبي جعفر عليه السلام
 قال إن الأمة إذا كانت أم ولد أو أختاً أو زوجاً من غير ومان عنها الزوج عليها العدة أربعة أشهر وعشرون
 وإذا أمكن لم ولد كان عدتها نصف عدة المرأة على ما تضمنته الآية **فارقاً** ما رواه
 محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أمة إذا طلقها ما عدتها قال حيضتان أو شهران قلت فإن توفى
 عنها زوجها قال إن علماً عليها السلام طلق في إمامة أو كراهة لا تدرى من حق تعدد أو أربعة أشهر وعشرون
 ومن أمه **الحسن بن محبوب** عن وهب بن هبة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل
 كانت له أم ولد تزوجها من رجل فولد لها غلاماً ثم إن الرجل مات فرجعت إلى سيدها لأن سيدها قال
 قال تعد من الرجوع أربعة أشهر وعشرون **فارقاً** ما رواه محمد بن يعقوب عن حماد عن ابن أبي عمير عن حماد عن محبوب عن ابن بكير عن عبد الله بن بكير عن زيد بن عتيق عن أبي جعفر عليه السلام قال

عيسى بن علي بن الحكم عن زهراء عن سارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل عا لامة التي تحب
 عنها ثم جرحا قال شدة في ضعف قد أخبرني عن الروي في قتله لأنه ليس بمشتمع أن يكون مع ذلك في
 لأنه بينا أن لامة المطلقة عند الحاجة إذا كانت من الكفيع في سنة من تحين ثم نصفها شدة عليه فرواه
 في المتن عنها زهراء عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل يفتق سوقه عند الموت
 ثم يموت عنها **أحسب** بن محمد بن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال سألت عن رجل اعتق طليقته عند الموت فقال عدتها عدة العرق المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا
 قال سألت عن رجل اعتق وليدته وهو كان يطلما فقال عدتها عدة العرق المطلقة ثلاثه ثم قال
 الشيخ رحمه الله الوجه في هذا الخبر أنه إذا اعتقها عند الموت على وجه التدبير لم يلزمها لأن إذا كانت كذلك
 يثبت عتقها بعد الموت ويلزمها عدة العرق فاما إذا ثبت عتقها في الحال كان عليها عدة المطلقة ثلاثه ثم
 ولو كان ذلك قبل الموت لبا عدة **بيل** على هذا التفصيل ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن حمزة
 عن أبي عبد الله عليه السلام في المذبة أن مات حولاها أن عدتها أربعة أشهر وعشرون يوم من يوم سبها
 لأن كان سيدا بطاها في الرجل يفتق مولوكه قبل موته ببا عدة يوم ثم يموت فلا يقال هذه
 تعد ثلاثه حتى في ثلاثة عشر من يوم يفتق سبها **أقول** في هذا الخبر ما رواه محمد بن محبوب عن محمد بن
 يعقوب عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زهراء عن أبي عبد الله عليه السلام في لامة إذا غشيها سبها
 ثلاثة أشهر ما رواه عن أبيه قال سألت عن رجل يفتق سوقه عند الموت ثم يموت عنها
 ثم يبعث عنها بعد ذلك من يوم يفتق قال سألت عن رجل يفتق سوقه عند الموت ثم يموت عنها
 قال فتعد عدة المتوفى عنها زوجها **أحسب** عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن الحسن
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت للرجل أن يكون في العروة لم يفتقها قال لا يصلح له أن يفتق حتى
 ثلاثة أشهر من توفي عنها أو لا فاضدتها أربعة أشهر وعشرون أو الوجه في هذا كما أحاديث الأخبار عن علي
 كالأحد من المذبة إذا حصل صديقه من عتق أو موت طلق سبق العتق كانت عليه ثلاثة أشهر وكان
 حصل الموت كانت العدة ثلاثة أشهر وعشرون **أحسب** العتق ثم حصل بعد الموت لم يفتق
 الحكم عدة المتوفى عنها زوجها مما كان ببا عدة حسب ما حصل في الخبر **باب**
 عدة المتفترقة إذا مات عنها زوجها **أحسب** بن أحمد بن يحيى عن علي بن اسمعيل عن صفوان عن عبد الله
 بن الحجاج قال سألت لأبي عبد الله عليه السلام عن المرأة يفرجها الرجل ثم تفتق في عنها زوجها
 عليها العدة فقال تعد الأربعة أشهر وعشرون إذا انقضت أيامها جازى عن عدتها بغيرها فتدفع

المشتمع

مثل ما يجب على الأمة قال قلت فقد قال فقال نعم إذا مكثت عندها ما فعلها العدة وقد إذا كانت
عندها يومها أو يومين أو ساعة من النهار فقد وجبت العدة كما لا يخفى **عن** محمد بن الحسين
عن ابن أبي عمير عن عمار بن زينة عن زيارته قال سألت أبا جعفر عليه السلام ما علة المتعة إذا مات عنها الله
تمتع بها قال الدعة شهر وعشرا قال ثم قال يا زيارتة كل النكاح إذا مات الزوج فعلى المرأة حتى كانت
أدوية أو على الوجه كان النكاح منه متعة أو تزويجا وملاكي بين فالعدة أربعة أشهر وعشرون
وعدة المطلقة ثلاثة أشهر والأمة المطلقة عليها نصف ما على الحرة وكذلك للمتعة عليها ما على الحرة
فأما ما رواه الصفار عن الحسن بن علي بن أحمد بن هلال عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين
عن علي بن يقطين عن ابن الحسن عليه السلام قال عدة المرأة إذا تمتع بها ثم مات عنها زوجها خمسة و
اربعون يوما فقد لا تخير ضعيف جدا لأن راويه أحمد بن هلال وهو ضعيف جدا على ما تقدم في
فيه ويقتل مع ذلك أن يكون رواها الأحسن الظن به فكانه سمع ذلك في المتع بها إذا انقضت عليهما
فرأوا إذا توفي عنها زوجها **فأما** ما رواه علي بن الحسن الطاطري قال حدثني علي بن عبد الله بن علي
بن أبي شعبة الجعفي عن أبيه عن رجل من أصحابه عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج امرأة
ثم مات عنها ما عدة قال خمسة وسقوت يوما فيقتل إن يكون المراد به إذا كان الزوجة أمة قوم قطع
بها الرجل يذمم فعدتها عدة الأماء خمسة وستون يوما حسب ما قدرناه وإذا البركة لم يمت فلا
يعد

باب أن المطلقة ليس عليها حداد **محمد** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد

بن خالد عن القسم بن عروة عن زيارته عن أبي عبد الله عليه السلام قال المطلقة تنكح وتعتق وتطيب
وتلبس لمعات عن العراب لأن الله تعالى يقول لعن الله محدث بغير أمرها لقع في حنقنا **فأما**

فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شعون عن

عبد الله بن عبد الرحمن بن مسعود بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام عن علي عليه السلام قال

المطلقة تعتك وتتوضأ في غيرها زوجها ولا تنكح ولا تطيب ولا تعتقب ولا تقشط لأية من هذا

الشيء إن فعلت إذا كانت الطليقة بالزينة لا يوجب طهرا لها لأن استعمال الزينة إنما يوجب طهرا في الطلاق

الرجعي ليلها الرجل في ما يليها **باب** المتوفى عنها زوجها هل يجوز لها أن تنكح عن ماله أم لا

محمد بن يعقوب عن محمد بن زياد عن أبي سامة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان ومروية بن

عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المرأة المتوفى عنها زوجها فتتزوج في بيتها أو حيث شافت

قال بل حيث شافت أن عليها عليه السلام لا في غيرها إلا ما كلتم وأنطلق بها إلى بيتها **الحسين**

الشيء الحرام طعن من رآه قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو غائب مقوت قد
 قال لا قامت لها بيعة انما طلقت في يوم وشهر معلوم فقلت قد في يوم طلقت وان لم يتحقق في أي يوم
 وأي شهر فقلت قد من أي يوم يبلغها **الحسين بن سعيد** عن حماد بن عيسى عن شعيب بن يعقوب
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ان سئل عن المطلقة يطلقها زوجها اقل ان لم لا بعد سنة فقال
 ان جاءها هذا عدل فلا تعد ولا فقلت قد من يوم يبلغها **باب** انه اذا مات الرجل غاشيا
 عن زوجته كان عليها السنة من يوم ينقلها **محمد بن يعقوب** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي بصير
 عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال المتوفى عنها زوجها انقلها لانها لم تدان تعد له **عنه**
 عن محمد بن يحيى عن حماد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال ان مات
 عنها اجعي وهو غائب قامت البيعة على موته فعدت ما من يوم يأتيها الخبر اربعة اشهر عشر لان عليها
 ان تحذر عليه في الموت اربعة اشهر عشر فقلت عن الكحل الطيب والاصباح **عنه** عن علي بن ابراهيم
 عن ابيه عن ابي ابي حمزة عن محمد بن ابي ذئبة عن زرارة عن محمد بن مسلم ويزيد بن معاوية عن ابي جعفر عليه السلام
 انه قال في الغائب عنها زوجها اذا توفي قال المتوفى عنها زوجها انقلها من يوم يأتيها الخبر لانها تعد عليه
عنه عن محمد بن يحيى عن حماد بن محمد عن محمد بن ابي عمير عن ابي الفضل عن ابي الصباح الكاظمي عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اني سمعت عنها انها جهاد وهو غائب فعدت ما من يوم يبلغها ان قامت البيعة او
 لم **رقم** **احمد بن محمد بن عيسى** عن علي بن الحكم عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال
 اذا طلق الرجل المرأة وهو غائب ولا تعلم الا بعد ذلك بيعة او اكثر او اقل فلا طلقت حتى ماتت ولم تعد
 وتنفذ من زوجها وهو غائب تعدت من يوم ينقلها ولو كان قد مات قبل ان تبلغ السنة او سنتين **فاما ما رواه**
الصفا عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن حماد بن محمد بن ابي بصير عن عبد الكريم عن الحسن بن زياد قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المطلقة يطلقها زوجها اقل ان لم لا بعد سنة والمتوفى عنها زوجها
 فلا تعلم موته ما بعد سنة فقال ان جاءها عدل ان كان عدل فلا تعد ولا تقتدان **ومما رواه حماد بن**
محمد بن عيسى عن صفوان بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كانت امرأة غاشيا
 بعد سنة او نحو ذلك قال فقال ان كانت حبل فاجعلها ان تضع حملها ولو كانت ليست بحبل فعدت
 عدتها اذا قامت لها البيعة انما مات في يوم كذا او كان حي لم يكن لها بيعة فقلت قد من يوم سمعت محمد بن
 الخضر بن جاشا عن محمد بن ابي النضر عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تقضي المرأة الا بعد سنة او نحو ذلك
 الخبر المتقدم ذكره عن ابي الصباح الكاظمي قال قال قلت قد من يوم يبلغها فاما ما رواه البيهقي في تاريخه

للعادل عن اخيه الكشيح الى اثنين الخبرين علي انه يمين ان يكون الراوي وهو قسح حكم المطلق فظنه حكم
الموقوف عنها زوجها لان التفصيل الذي تضمنه الخبر لا يخبر واعتبار قيام اليقظة وانقضاء المدة عند الوضع
وغير ذلك كله يعتبر فيها وعلى هذا الوجه لا يتحقق الاخبار وقد روى الاما اذا كان للساقية قيمه جاز لها ان
تبقى من يوم يموت الرجل **روى** ذلك محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عبد الجبار عن سيف بن عميرة
عن منصور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام يقول في المرأة يموت زوجها او يطلقها وهو غائب قال
ان كان مسيرها يوم فن يوم يموت زوجها اعتدت وان كان من بعد فن يوم يأتيها الخبر لانها لا بد من ان تحل
باب ان العدة والحجض للنساء ويقبل قولن فيه **محمد بن** يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه
عن ابن ابي عمير عن جميل عن زبارة عن ابن جعفر عليه السلام قال العدة والحجض للنساء اذا ادعت صدقت

فاما ما رواه احمد بن محمد عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام
قال في امرأة ادعت انها حاضت ثلث حيض في شهر قال كفوا لنسوة من بطانتها ان حاضها كان فيها
مغص على اداء عت فان شهدن صدقت والا فزكاة في ذلك وجه في هذا الخبر ان محمد بن علي كان كانت
متحمة في قولها الا ترى انه تضمن الخبر حكم من تدعي ثلث حيض في شهر وذلك مما يقبل في عدلتها النساء و
يدخل في ذلك شبهة فلا جرح لك ينبغي ان يسلك نسوة من بطانتها عن حالها فيجعل على ذلك فاذا زادت
القرة والقول في ذلك قول المرأة لا خبر **باب** من اشترى جارية لم تلغ الحيض ولكن عليها **استبراء**

الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل اشترى
جارية ولم تقط قال ان كانت صغيرة ولا يتقرب عليها التحيل فليس عليها عدة ولا يطأها من شاء من كانت
قد بلغت ولم تقط قال ان كانت صغيرة ولا يتقرب عليها التحيل فليس عليها عدة ولا يطأها من شاء من كانت
فليست بها ان شاء **محمد بن** القاسم عن ابن عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن جارية اتى بها مخاف عليها العمل قال ليس عليها عدة **علي بن** اسمعيل عن فضالة بن ابيج عن ابيه

بن علقم عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في جارية التي لم تقط ولم تلغ الحيض لا يشترطها
الرجل قال ليس عليها عدة **محمد بن** يعقوب عن ابيه عن فضالة بن ابيج عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
ابيه عليه السلام عن رجل اشترى الجارية التي لم تلغ الحيض اذا قصدت من الحيض ما عدا ما
ما حل للرجل من لامة حتى يستبرأ فما حل ان تحيض قال ان قصدت من الحيض ما عدا ما حل للرجل لا يطأ
لحوض حتى يبرأ حتى تحيض **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم عن ابن عن منصور بن حماد
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عدة الامة التي لم تلغ الحيض وهو يتزوجان عليها قال تستأنف **الامة**

الحل

عنه عن القسم عن ابيان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الجارية
لم تحض او عادت من الحيض كم عدها فقال خمسة واربعين ليلة قالوا خمسة وفي هذين الخبرين ان تحمها على فما
اذا كانت في سن من تحيض كما قلنا في الخبر **يدل** على ذلك ما رواه الحسن بن سعيد عن القسم عن ابيان
عن يسع بن القسم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجارية التي لم تبلغ الحيض ونهين عليها الحمل قال
يستبرأ بها الذي يبيعها بخمسة واربعين ليلة والذي يشتريها بخمسة واربعين ليلة فبين هذا الخبر
والخبر الاول انه انما يجب ذلك اذا كانت ممن يخاف عليها الحمل وذلك انما يكون اذا كانت في سن من تحيض
قوله ما رواه علي بن اسفيل عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل يشتري الجارية لم تحض قال يمتثلها شهرا ان كانت قد لمست قلت افرئت ان يمتاعها وهو ما
نعم صاحبها ان لم يوطأها منذ طلعت فقال ان كان عندك امين انفسها او قل ان ذاك امر شديد فان
كنت لا بد فاعاد فتخطا لئلا تل عليها قالوا في الاخبار الاولى التي تضمنت استبرأ بها بخمسة واربعين
لأن الجارية في هذا الخبر انما تحض على من تحيض في هذه المدة حيضة كان المراءى واستبرأ بها بخمسة
وانما اربع خمسة واربعين يوما فمن كاتحيض اذا كانت في سن من تحيض يدل على ذلك الخبر الاول
الذي قلناه في اول الباب عن الشيخ ولأنه اذا اشتراها وهي حائض فاذ طلعت بجلاله ولها **وغيره**
على ذلك بيان ما رواه الحسن بن سعيد عن الحسن بن زرعة عن سنان عن قال سألت عن رجل
اشترى جارية وهي طامث استبرأ بها بخمسة اخرى لم تكفيه هذه الحيضة فقال لا بد يكفيه هذه
الحيضة فان استبرأ بها اخرى فلا بأس هي بمنزلة طفيل **قوله** ما رواه الحسن بن محمد بن عيسى عن الثوري
عن سعد بن سعد الاشعري عن ابي الحسن ارضا عليه السلام قال سألت عن رجل يبيع جارية كان يبرئ
عن حملها عليه منها استعملهم فممن ادنى ما يجزى من الاستبراء للشترى والمبتاع قال اهل المدينة
يقولون حيضة جعفر عليه السلام يقول حيضتان وسألت عن ادنى استبراء البكر قال اهل المدينة **يعني**
حيضة وكان جعفر عليه السلام يقول حيضتان قالوا فما في هذا الخبر ان يبرئ على جوب من الاستبراء
وقد بين ذلك في كتابنا المتقدم بقوله فان استبرأ بها بخمسة اخرى فلا بأس هي بمنزلة طفيل **باب**
ان من اشترى جارية ووقع صاحبها في انه استبرأها سكن عليه استبراء **الحسين بن سعيد**
عن القسم عن محمد بن حكيم عن عبد الصالح عليه السلام قال اذا اشترى جارية فممن لك مولاها فاعمل
طهر فلا بأس بان تقع عليها **علي** بن اسفيل عن ابن ابي عمير عن الحسن بن المجدي عن ابي عبد الله عليه السلام
في الرجل يشتري امرأة من رجل فيقول ان لم يوطأها فقال ان وقع به فلا بأس بان يوطأها في اول

يبيع كاذبة من رجل فقال عليه ان يستبرئ من قبل ان يبيع الحسنيين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن
 شبيب عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يشتري الجارية من رجل فمحصياها انا
 لم يصبها منذ حاضت فقال ان امنته ففسا في امرها ما هو الحسنيين بن سعيد عن حماد بن عيسى قال
 سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية من رجل مسلم ثم يملكها فاستبرأها فمحصياها فذلك
 ام لا بد من ذلك استبرأها فمحصين قلت هل للشترى ملة مستأق أم لا فقلت نعم فمحصياها فمحصياها فمحصياها
 ان يحملها على ضرب من الاستحباب دون الفرض ولا يلزم **باب** ان من اشترى من امر تجارية
 ذكر ان الله لم يطلها احد لم يجب استبرأها الحسنيين بن محبوب عن عوفية قال سألت
 ابا الحسن عليه السلام عن امرأة تكون للامانة فبيعها فقال لا بأس بان يطلها من غير ان يستبرأها
 بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن فضال عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة تكون
 للامانة فبيعها فقال لا بأس بان يطلها من غير ان يستبرأها فقال لا بأس بان يطلها من غير ان يستبرأها
 ولا يفضل استبرأها لعل على ذلك ما هو عليه الله بن بكير عن حماد بن عيسى قال سألت ابا الحسن عليه السلام
 عن امرأة فمحصياها فذلك ام لا فقلت نعم فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها
 فقال عوفية انما قد فعلت ذلك وما اردت ان تعود **باب** من اشترى جارية فاعتقها فمحصياها فمحصياها
 له وطها قبل ان يستبرأها ام لا الحسنيين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن الصادق عن محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يشتري الجارية فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها
 يستبرئ بمحضة قلت فان وقع عليها قال لا بأس عليه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن
 نهار عن الحسن بن علي بن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري
 الجارية فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها
روى ابو الصاحب السمعاني قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى جارية فاعتقها فمحصياها
 وليستبرأها قال كان قولها ان يفسل فلا بأس فقال الشيرازي رحمه الله هذا كلامه لا بأس ان يطلها
 ينبغي ان يستبرأها فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها
 من الرجل فلا يشتري جارية رجل مسلم ولا غيرها في الفرج ويجوز له فمحصياها فمحصياها فمحصياها
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه وعن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن حماد بن عيسى عن فضالة بن
 موسى الخاس عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها
 عليه السلام عن ذلك فقال لا بأس بها فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها فمحصياها

فرد من شترى من امر تجارية
 على رجل العتق
 بن محمد بن ابراهيم
 عليه السلام

فرد من شترى من امر تجارية

وانما الرجلان القوي اذا خفيت نفسك وولد له غنمك عن عمة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي
 بن ابراهيم بن عبيد بن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن عيسى عن ابن جعفر عليه السلام
 قال في الرجل يشتري جارية عجمية قال لا يفرقها حتى تصح ولها الكسحس ^{بن محبوب} عن علي
 بن زياد عن ابي بصير قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يشتري الجارية وهو جلي اهل له منها
 فقال ما دون الفرج قلت يشتري الجارية العجمية التي لم يوطئ فليست بعد ذلك ايت براء قال او ما
 شديد اذا كان مثلهما اتمان فليست ^{عن علي} بن اسحق عن فضالة عن ابن عباس عن اسحق بن عمار قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يشتري الجارية وهو جلي اهل له قال لا يفرقها
 الا الصفاة عن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن عبد الحميد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية
 وهو جلي اهل له قال قلت فدون الفرج قال لا يفرقها قال الشيخ رحمه الله لا يفرقها فادون الفرج محمول
 على غيب من الكراهية دون الخطر بل لا تمتد المقدم من الاخبار ^{ويدل} على ذلك ما رواه محمد بن علي
 بن محبوب عن احمد بن الحسن بن علي بن عمار بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عبد الله بن ابي طالب قال
 ابا عبد الله عليه السلام لا تستبرأ على الذي يرويه ان يبيع الجارية فاجاب ان كان بها ما وعلم على الذي يرويه
 الاستبراء قلت لم يفيصل ان ياتيها دون فرجها قال نعم قبل ان يتيها ^{والذي يدل على ان} التبرأ
 عن ذلك فخصيل ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محبوب بن يزيد عن محمد بن اسحق بن بزيغ عن جراح
 بن عتبة عن عبد الله بن محمد قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت ان سألته عن مسألة
 فجعلت الجارية فقال لي يا ابا عبد الله سل فقلت جعلت فداك اشتريت جارية ثم سكنت هيبه
 له قال فقال لي اظنني ابرهت ان تصيب منها فامتنع وكيف تاني ذلك قال قلت اجعلت فداك
 قال فذلك ابرهت ان تفعلها فاستحييت ان تسأل عنه قال قلت لعلنا نعتن من ذلك هيبتك فلا نقول
 لاناس بالتحيز لها حتى تستبرأ بها وان صبرت فمؤخرها قال قلت له جعلت فداك فذلك
 غير واحد يقول التحيز لاناس به ثم قال قلت له وای شئ التحيز في تركه قال فقال كذلك ان كان به اذلك
 باس لم تأمر به قال فاقبل على فقال ان الرجل ياتي جاريته فمضت منه وتركها ولم وهي جلي فبقي ان ذلك
 حلت في غيرها فاجاب الرجل المسلم ان ياتيها فاحمل فاحملت من غير حوائجها فبقي وقدر
 انها اذا جالت في الحمل ربهت فبقي حلاله ^{وعلم} في الفرج ^{روى} ذلك الحسن بن محبوب عن جراح
 بن عيسى قال سألت ابا الحسن عليه السلام قلت اشتري جارية ففككت عندي الاشهر لم يوطئ وبيدك
 من كبر قلت فاني ترا النساء فقال ليرجع اهل بيته ان تكهنا في فرجها قال فقال ان الطهرت فنجسها

ان الرجل يكون له جارية يطأها ويأكلها ويغيبها

١٩٣

فانه كان يبيعه في حوائجهم وانه احببت ان يكون يبعه عنها فساد فقال ابو عبد الله عليه السلام اذا اولدت
امسك الولد ولا تبعه واجعل له نصيبا في دار قال فقيل لرجل يطأها له ولوالده لم يكن يجعها في حوائجها
والدتها فحبلت فقال انما ولدت امسك الولد ولا تبعه واجعل له نصيبا من داره والوالد طهر هذه
مثل ذلك فاكوجه في هذين الخطين انما فاعازلنا لا يلحق الولد به لوقتنا ما يحببت له لو كان عليه لها
مع رجل غيره في حاله واحدة بل كانت ممن يطأها احيا اذا وطأها غيره واشتبه الامر في ذلك جازما لا
يلحق الولد به لوقتنا ما بل ذلك هو الواجب ولا ينبغي له ان يكون له مكان التهمة في ذلك وفيه له من مال الدنيا
ولا يجعل له ليس له من اولاد وهو ولد له لصحبه الانساب ولا ينافي ذلك ما في امره من يعقوب عن
ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن سعيد بن يسار قال سألت ابا الحسن عليه السلام
عن الجارية تكون الرجل يطعن بها ويخرج فتعلق قال نعمها الرجل وفيها اهله قلت اما انظروا فلا
اذا زعموا الطلاق عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسن بن علي عن محمد بن سعيد بن يسار قال
سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل وقع على جارية لم تكن حرة وبني وقد ولد عنها اطفالا منتهى ما شئتم
في الولد قال الرجل لا يباع هذا يا سعيد وسألت ابا الحسن عليه السلام فقال ايتمها فقلت اما تهمها ظاهر
فلا قال ايتمها اهلك قلت اما شئ ظاهر فلا قال فكيف يستطيع الا يتمها الولد كان الجارية في هذين
الخطين هو انما اذا كانت الجارية يطأها في كل وقت فلا ينبغي ان ينفي من طردها المكان التهمة التواست
عقودها وطأها ما قلناه في الخطين الاولين اذا لم يكن وطأها لها الا احيانا وفي اوقات يختلط طأها
ان الطراد ليس بمنزلة الحكم فيه ما قلناه **واما ما رواه الصفار عن محمد بن اسمعيل عن علي بن سليمان**
عن جعفر بن محمد بن اسحق بن خطاب انه كتب اليه يسأله عن رجل له كانت له جارية ففروا به فكان
يطأها فدخل بها وما من له فاصاب غيرها لعل يجد منه فاستراب بها ففقد الجارية فاقرت ان الرجل فخر بها
لها فاحببت فانت بطل فكتب ان كان الولد له او غيره مشابهة منها فلا تبعها فان ذلك لا يجوز لك **حبك**
وان كان الابن ليس له بل هو من غيرها فبطلت وصحبه فقلنا في ما قدمنا من الخبر ان الامر
في ذلك قد روي عليه السلام في صاحب الجارية بان يعتقها فان الولد منها يخدم باعتقابه
لحق الاولاد بالامتنع به وان اشتبه الامر فرفع من يبيعه ولا يخفى به بحسب ما قدمنا من علم
انه ليس بنسب له يبيعه على كل حال حسب ما تضمنه الخبر **وروي محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن**
يزيد قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام في هذا المصود رجاء فخرج على جارية متشاك في ولد فكتب ان
كان فيه مشاكه منه فهو ولد **باب** القوم يتباينون الجارية فوطئوا او طروا فمات بولد

لم يكن الولد **محمد بن يحيى** عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابن بن عثمن عن الحسن
 بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في رجل يبيع جارية فوطى في
 طوله واحد قال لا يزوجها من أحد من أهل بيته ولا من أهل بيته ولا من أهل بيته ولا من أهل بيته ولا من أهل بيته
 عليهما طه يتبرعها فاستبان حملها عند الثالث فقال أبو عبد الله عليه السلام الولد الفاروق والعاهر المحرم
محمد بن الحسن الصفاق عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشر عن الحسن بن أبي عبد الله قال سئل
 أبو عبد الله عليه السلام وذكر مثل ما كان قال قال أبو عبد الله عليه السلام الولد الذي عند الجارية و
 ليس به يقول رسول الله صلى الله عليه وآله الولد الفاروق للعاهر المحرم **محمد بن يحيى** عن علي بن عوف عن
 عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن سعيد الأعمش عن أبي عبد الله عليه السلام قال أنت عن رجلين
 وفتى علي جارية في طوله واحد من يكون الولد قال الذي عند الجارية القطر رسول الله صلى الله عليه وآله
 الولد الفاروق والعاهر المحرم **ما رواه محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن محمد بن يحيى**
 عليهما السلام قال إذا طوى جارية أو ثلثة جارية في طوله واحد فولدت غلاما وجميع الفروع الطالعي يفرق
 فخرج كان الولد ولداً وميد قيمة الولد على صاحبه الجارية قال كان اشتري رجل جارية وجاء رجل فاستقما
 وقد ولدت من المشتري الجارية عليه وكان له ولدان **محمد بن يحيى** عن محمد بن يحيى عن علي بن الحسين
 عن جعفر بن شاذان عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال قضى على أبي عبد الله
 في ثلثة وقصوا على امرأة في طوله واحد ذلك في الجاهلية قبل أن يظهر الإسلام فخرج بينهم فبطل الولد
 لمن قرع وجعل عليه لثاق الذرية للفقهاء فضله رسول الله صلى الله عليه وآله حتى بدت نطفة قال
 وقالوا أعلفها أشفاً إلا ما قضى على أبي عبد الله عليه السلام فكلنا في هذه الخطوط الأعداد الأولى لأن الوجه
 فيها إذا كانت الجارية تمسك بكنين نفسيين أو ثلثة فوطىها أكلهم في طوله واحد كان الحكم فيها
 بالفرقة وكذا غيرها الأولى إنما تضمنت أن يكون الولد من عند الجارية إذا كانت تتقلب في طواف
 والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن عامر بن محمد بن
 أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام إلى اليمن
 فقال له حين قد حدثني بأمر علي بن أبي طالب عليه السلام أني قوم قد تبايعوا جارية فوطىها
 جميعاً في طوله واحد فولدت غلاماً طحجوا فكلهم من غيره فاستمعت بينهم جعلته الذي خرج
 سمي ووضعته فضبعه سمى فقال النبي صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام أني قوم قد تبايعوا ثم وضعوا اسمهم
 إلى الله الأعمش سمى الحق **أبواب** **باب** **اللعان** **باب** **اللعان** يشبه بأدعائه المحرم في طه

أن

الولاء **عجل بن يعقوب** عن علق من أصلها عن سهل بن خالد عن اسد بن محمد بن ابي نضر عن المشي عن
 زهير قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى والذين يرمون الاخوان فلم يكن لهم شهادة
 الا انفسهم قال هو القاتل الذي يقتل امرأته فاذن فهاثم اقرأته كذب عليه واجلأه الموت
 اليه امرأته وان ابي الا ان يغضوب عليه عليها اربع شهادات بالله ان لم يكن الصادقين والخامسة فليمن
 فيها لنفسه ان كان من الكاذبين وان ادلت ان تدفع عن نفسها العذاب والعناب هو الوجه ان تشهد
 اربع شهادات بالله ان الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فان لم
 ترجع وان فعلت ذلك عن نفسها لم تكن كالحل لما لي يوم القيامة قلت لا ايت ان فرقي بينهما ولما ولد
 فمات فقال تزني امه وان ماتت امه ورثته لمخاله ومن قال انه ولد لنا جلد الحد قلت يزني اليه الولد
 اذا اقر به قال لا ولا كرامة ولا يرث الاب الابن ويرث الابن **الحسن** بن محبوب عن عبد الرحمن بن ابي
 قلان عباد الجعري سأل ابا عبد الله عليه السلام والمخاض كيف يلاعن الرجل المرأة فقال ابو عبد الله عليه
 السلام ان رجلاً من المسلمين اتى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله لو ان رجلاً دخل منزلاً فوجد
 مع امرأته رجلاً ليها معها ما كان يصنع قال فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وآله فاضرب الرجل و
 كان ذلك الرجل هو الذي ابتلى به من امرأته قال فذلك الذي من عند الله بالحكم فيها فابن رسول الله
 صلى الله عليه وآله الرجل فدمعه فقال انت الذي رأيت مع امرأتك رجلاً فقال نعم فقال انطلق
 فأتني يا امرأته فان الله عز وجل قد اقرن فيك وفيها فاحذروها ورحموا فاقفها رسول الله صلى الله
 عليه وآله ثم قال التزوج اشهد اربع شهادات بالله انك من الصادقين فيما سميتها به قال فاشهد قال ثم
 قال اتق الله فان لم تق الله شديداً ثم قال لما شهد الخامسة ان لمعة الله عليك ان كنت من الكاذبين
 فشهد فاحره ففني ثم قال المرأة اشهدى اربع شهادات بالله ان زوجك من الكاذبين فيما رما بسببه
 قال فشهدت ثم قال لها امسكي فوعظها ثم قال لها اتقي الله ان غضب الله شديداً ثم قال لها امسكي
 الخامسة ان غضب الله عليك ان كان زوجك من الصادقين فيما رما به قال فشهدت قال ففرق
 بينهما وقال لها لا تجتمعا بكاح ابدا بعد ما قلنا عننا **فانما** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
 اسد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون لعان
 الا بشي ولد وقال اذا قذف الرجل امرأته كما عنتها **وما** رواه اسد بن محمد بن ابي نضر عن عبد الكريم
 بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقع اللعان حتى يدخل الرجل بامرأته ولا يكون اللعان
 الا بشي ولد قال ثلق بين هذين الخبئين والخبين الاولين لان الخبئين الاولين مطايعان لظنهما

بأمة بغير إذن مولاه لا أنه إذا كان كذلك فلا إيمان بينهما ويكون أولادهم مملوكا ما كان هذا
 ولد الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن محمد بن علي
 عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحر بلا عن المملوك قال ثم إذا كان مولاه الله
 فيهما إياه عنه عن أيوب عن حماد عن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام في العبد إذا كان من الحر قال
 إذا كان مولاه من تفرجه إياه ألا عنهما بأمر مولاه كان ذلك وقال في الحر مولا له والمسلم والذرية لعمري
 ويقتل إن يكون الحر يخرج من حج التقية كان في المخالفين من يقول لا لعن يبيح الحر المملوك يدل على
 ذلك ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن بعضهم عن أبي العز عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال قلت لمملوك كان تحت حرة فقد فاق قال ما تقول فيها أهل الكوفة قلت يقولون يجلد قال أو
 لكن يلعنهما كما يلعن الحر **ويؤكد** ما قلناه من ثبوت اللعان بينهما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن
 صفوان عن هشام عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المملوك الحر فقد فاق حرهما وهو مملوك
 والحر يكون تحت المملوك فقد فاق قال يلعنهما **فأما** ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن أحمد
 العلوي عن العري عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل مسلم تحت
 يهودية أو نصرانية أو مائة فأولدها وقد فاق أهل عليه لعن قال لا كألوجه في قوله عليه السلام لا
 السؤال السائل هل عليه لعن أم لا شديتين أحداهما إن يكون رجسا في الولد فيقتل على أنه إذا
 الحر الولد لم ينعاه لم ينعاه إلى نفيه ويلزم الولد ولا يثبت بينهما اللعان فإن قلنا إن الرجوع إلى القذف
 فلا يثبت بينهما اللعان فيحر القذف على ما قد مرنا حتى ينعاه إليه أو عاده المعاينة **فأما** ما رواه محمد
 بن الحسن الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن الحسن بن زيد النوفلي عن اسمعيل بن أبي زياد عن جعفر بن أبيه
 أن عليا عليه السلام قال ليس بين خمس نساء وبين امرأة منهن ملاءمة اليهودية تكون تحت المسلم
 فيقتلها أو النصرانية أو الممكية تكون تحت الحر فيقتلها أو الكوفة تكون تحت العبد فيقتلها أو الجلود
 في الفرية لأن الله تعالى يقول ولا تقبلوا له شهادة أبدا والحر لا يبيحها وبين رجس اللعان إنما اللعان
 باللسان كالحية وهذا التمهيد شديتين أحدهما إن يكون المملوك في التقي كان ذلك منه من أجل أنه على ما قد مرنا
 القول في ذلك لا يثبت بين الحر والمملوك لا يثبت اللعان بين اليهودية والمسلمة ولا بينة وبين الكفرة
 وإنما يثبت بين الحر والمملوك في الموضع الذي أنزل من وجب عليه من الحر واليه في غير وجود
 في المسلم مع اليهودية أو الكفرة لأنه لا يفرق حلال القذف إلا في غير ما نبهت في
 كتابي أحد هذا والله فكان اللعان يثبت بين حر لا بيني الولد لا غير **باب** ان اللعان يثبت

مع يحيى الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن علي بن الحنفية قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
 رجلاً عن امرأته وهي جارية قد استبان حملها فأنكر ما في بطنها فلما مضت أودعها وقربة فزعم أنه منه قتال
 يرد عليه فأنكره ولا يجوز أن اللعان قد مضى **فأما** ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال قال أمير المؤمنين عليه السلام يلاع في كل حال إلا أن يكون حاملاً فالوجه في قوله إلا أن يكون حاملاً
 أن تحذر على أنه ما كان يقيم عليها الحدان نكحت عن اللعان وليس الرابطة الله لم يكن يحصى اللعان ببعضها
 بذلك الخبر الأول **ويروى** عن عاتقة ما رواه الحسين بن سعيد عن حفص بن عيسى عن سبيعة
 بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كانت المرأة تخفى عن زوجها **باب** الملاح إذا قرأ الولد
 بعد من اللعان الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن
 الرجل من امرأته وتنفق من ولدها ثم أكره نفسه عليه فلا قال إذا أكره نفسه جلد المحدث
 ورده عليه ولذا تخرج عليه امرأته أبداً **فأما** ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصمغ
 الكعبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل من امرأته وتنفق من ولدها ثم أكره نفسه بعد
 الملاحنة فزعم أن الولد ولده عليه ولا قال لا لأنه ولا يرد عليه ولا يحل له أن يزوج القربة
 فتدبرنا في الخبر الأول لأن معنى قوله عليه السلام فلا يرد عليه أي لا يلحق به نحو ما تأييدت ببعض الخبرين
 وإنما يلحق به على أن يكرهه الابن ولا يكره الأب والذي يدل على ذلك الخبر الذي قد مضى في الباب الأول
 في اللعان عن زرارة **ويروى** عن ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن ابن
 أبي عمير عن حماد عن الحنفية عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الملاحنة التي يزوج من زوجها
 من ولدها ما يلاعنها أو يلاعها ثم يقول بعد ذلك الولد ولدي ويكره نفسه فقال إنما المرأة
 فلا ترجع اليه أبداً **فأما** الملاح فلما أكرهه الله أودعها ولا يزوج ولذا لا يزوج من أكرهه الابن
 الأب ولا يزوج الأب إلا أن يكون ماله لا تحاله فإن لم يدره فأن تحاله فينكح ولا يزوج من
 دعاه أحد من الزانية جلد المحدث **باب** الرجل يخل لأمه لم يجد له عدلاً وليس عن
 زهارة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قال لأمه لم تجد له عدلاً قال ليس لي لأن العدة
 قد ذهب فخير ما في ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحنفية عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال الملاح لا يخل لأمه لم يجد له عدلاً وليس يزوج قال يخلل بعد ويخل بينه وبين
 امرأته فلا ينفق في الخبر الأول لأن الوجه فيه أن يخلل على أنه يعقوب فخر لا أحد كما لا خلاف في
 امرأة مسنة بالشرع **ويروى** عن ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن محمد بن

في انه لا اعتق قبل الملك
٢٠٠

في انفق يرضى بما في شركه **بديل** على ذلك ما رواه عن بن يعقوب عن علي بن ابي بصير عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن جواد عن الطبري عن ابي عبد الله عليه السلام ان مسلماً عن رجلين كان بينهما عبد فاعتق احدهما فذهب به فقال
ان كان مضطراً لكانت يفتقه كله والا استسقى العبد في النصف الاخر **الحسين بن سعيد** عن النضر
عن هشام بن مسلم عن علي بن النعمان عن ابن مسكان جميعاً عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سألت عن المملوك يكون بين شركاء فيعتق احدهم فذهب به قال ان كان ذلك فساداً على صاحبه فلا يستطير
بيعه ولا موأجه قال فيمضيه فيجعل على الذي اعتقه عقوبة وثم اجعل ذلك على الله **حسن** عن
علي بن النعمان عن ابن مسكان عن حريز بن محمد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يصل امرئ فلا موأجه
شركاً فاعتق لوجه الله فذهب به فقال اذا اعتق فذهب به مضادة وهو موسر فمن للورثة ولذا اعتق **جله**
كان الغلام قد اعتق من حسنة من اعتق واستعمله على فداء ما اعتق منه فذهب به فان كان قصده
عمل الممولى فليوم وان اعتق مضاداً وهو عسر فاعتق له لانه اذا ادان ففسد على القوم ويرجع
القوم على حصته والوجه الاخر ان تحمل الاخبا لا اخبر على ضرب من الاستسقاء اذا تمكن من ذلك فانما
لم يتمكن استسقى العبد على اقدانه ونزدي بآثاره **الحسين بن سعيد** عن النضر عن عامر بن محمد
قلبك كان اولئك **بن قيس** عن ابن جعفر عليه السلام قال من كان شركاً في عبداً وامه قليل او كثر فاعتق حصته مولى
فليقتل من صاحبه فيقتله كله وان لم يكن له سعة من مال فليقتل من يبيع اهلك من اعتق ثم
ليستوى العبد في حساب ما في حق يتيق **باب** ان لا اعتق قبل الملك **عن** بن يعقوب عن علي بن ابي
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه
لا طلاق قبل النكاح ولا اعتق قبل الملك **حسن** عن عدنان صاحبنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن
شعوب عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسجع ابي سارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى
عليه وآله لا اعتق الا بعد ما لا **قائمة** ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن عن عبد الله بن
سليمان قال سألت عن رجل قال اول مملوك له فموت فوريته سبعة قال فيجرب منه يعتق الذي وقع
عجل بن احمد بن محمد بن محمد بن الحسين عن اسفيل بن النعمان عن محمد بن عبد الله بن غالب القتيبي
عن الحسن القتيبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قال اول مملوك امك فموت فاصاب
سنة قال ان كان نيزه على واحد فليقتل في اجماعا فليقتله قال في بن عبد الله بن النضر والآخر الاولة
من وجهين احدهما ان يكون المراد عبداً لا اخباً لانه قد لا يكون له مال ولا اهل ولا كان كذلك وجب عليه
الوفاء به ومن لم يكن كذلك لم يكن عليه شيء والوجه الثاني ان يكون المراد به اذا ادان الرجل ان يفي

في من اعتق بعض ملوكه

٢٠١

بحال وان لم يكن ذلك واجباً عليه كمن احكم في حق امرأته فنفقه الخويلد ان الاولان من استحقاق التهمة
هو المحول عليه والا حوله وان انما نأخذ على الخويلد لا حرمه واختاره واحد من المالكية فاعتقوا لم يكن
عليه شيء **باب** من اعتق بعض ملوكه **عجل** بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى
الخزاز عن محمد بن ابراهيم الدارقي عن جعفر بن ابيه عليه السلام ان رجلاً اعتق بعض غلامه فقال سألني
عليه السلام هل هو حر قال **عجل** بن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى عن محمد بن ابيه عن
عن ابيه عليه السلام ان رجلاً اعتق بعض غلامه فقال هل هو حر قال **عجل** بن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
بن محبوب عن هشام بن سالم عن حمزة بن مرزوق عن احمد بن ابيهم عليه السلام قال سألت عن رجل اعتق نصف
جاريته ثم قدفا بالان قال فقال لي ان علي بن الحسين جلدته وبيت فخر الله بيه فقلت لا بد ان جعلته
حرل وعقت عنه فقال الخليل عليه السلام لا اعط من قبل ان توقفه قلت فتنقل لها منه حين اعتق نصفها
قال نعم طيبه وورثه الارض الا تخرج حتى تودي ما عليه او يعتق النصف الاخر فلا ينافي ما بيني وبينك
لانك ليس في ظاهره ان امرأته كانت باسرها ولا يفتنع ان يكون للزوجه ان يملك منها الا نصفها
ولو ملك جميعها كانت قد انتفعت حسب ما نفقه ما نفقه ان الاولان **باب** ما روي عن محمد بن احمد بن يحيى
عن محمد بن الحسين عن القمي عن شعيب عن البارقي عن ابيهم عليه السلام في رجل توفي وترك جارية
للعنق ثلثها الرجس الوصي قبل ان يقسم شيء من الميراث انما يقوم وليس شيء من زوجها في بقية ثمنها
بعد ما يقوم فيه الاصاب امرأته من عتق امرأته جرى على ذلك في هذا الخبر ايضا الخبرين الاولين كان
الوجه فيه ان عملاً على انه اذا امر ملك الرجل فوجها فليس ان ينفق في اكثر من ثلثها فيري جهارها اذا كانت
بين ثلثه ففي انه متى عتق ما ملك لا يعتق ما بقي على يمينه وفيما **باب** الذي يدل على ذلك ما روي عن محمد بن
احمد بن يحيى عن القمي عن السكوني عن جعفر بن ابيه عن علي بن ابيهم عليه السلام قال ان رجلاً اعتق عبداً لم يمتعه
لم يكن له مال غير ما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يمتنع في ثلث قيمته للزوجه **باب**
بن محمد بن عيسى عن زهراء عن العجلي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت عبداً للزوجه
خدمها هل على اهلها ان يكاتبوها قال ايضاً الطاهر ولكن في ثلثها فلو لم يمتعه لم يمتعه **باب**
الزوجه عتق عبداً للموت وعليه دين **الحسين** بن محمد بن ابي عن محمد بن عيسى بن جعفر بن دجاج عن زهراء
عن ابيهم عليه السلام في رجل اعتق مملوكاً عند موته وعليه دين قال ان كان قيمته الصبر من الذي عليه و
مثله جازعه ولا يخرج **الحسين** بن محمد بن ابي عن محمد بن ابيهم عليه السلام قال سألت ابا الحسن عليه السلام
يقول في رجل اعتق مملوكاً له دين فمضوا الموت طهره الله بذلك فمضته سبحانه وروى عليه بن ثعلبة بن

العتق ما فيها لان ما اتفق عليه من كونه للفظ ولا اتفق المدينين لا وكان تفصيل ذلك حلت
 الجهر عليه ولا في هذا التفصيل ما لها محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن ابي بصير عن علي بن ابراهيم
 عن ابيه جريما عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل ان احادهم عن
 رجل باع من رجل جارية بكذا في سنة فلما اتفقت المشتري باعتها من الترتو ورجعها وجعلها ثمة
 مات بعد ذلك بشهرا فقال ابو عبد الله عليه السلام ان كان الذي اشتراها الى سنة ما لا يوجد في بيعه
 ما عليه من الدين في رقبتهما كان حقه ورتبه ورجعه لهما ان قال فان لم يكن للذي اشتراها اعتقا وتزويجا
 مال ولا عتقا يورثه يبيح بفساد ما عليه من الدين برباها فان حقه وكلامه باطل لا يعتق ما
 يملك ولا يورثه في مالها الاول قول لقان كانت علقته من الذي اعتقا وتزويجا لهما ما في بطلانها
 قال مع امه كنيها فكذا في ان احاد الاوله لان قولها ادله معتلف بقدراتها كان العتق باطلا لاجل فيه
 ان غلظت عليه من مقلد معتلف مقدار نصف ثمن الجارية كان العتق باطلا فذلك هو طلق ملاذها المتقدمة
 لا اثار عينات يكون غرض العبد من اهل من الدين في يرضفه ويدل خطاب الغرض على انه
 ان كان له ما يبيح بفساد الجارية كان حقه ما فيها وذلك صحيح مطابق للانحياز لاعتق متجارب
 من اتفق ملوك المال الحسن بن سعيد عن فضالة بن ابي عمير عن جريح بن ابي عمران عن محمد
 بن عثمان جريما عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل اتفق عبدا له والعبد مال من المال
 فقال ان كان يعلم ان له ما لا يتبعه ماله ولا قوله الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن زرارة عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان الرجل مالوك فاعتقه وهو يملك له ما لا يملك له المستأجر
 المال حين اعتقه فهو العبد **مسألة** بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسن بن سعيد عن فضالة
 حلقا سمع ابن ابي عبد الله عليه السلام يقول عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل اتفق عبدا
 والعبد مال وهو يعلم ان له ما لا يملك في الذي اتفق بن يكون مال العبد يكون للذي اتفق عليه العبد
 قال لا اعتقه وهو يعلم ان له ما لا يملك له وان لم يعلم قال له لو لم يملك له ما لا يملك له المستأجر
 عامة مطلقة ينفرد بن قتيبة ما بان نقول انما يكون له المال الا انه في النقص قبل العتق بان يقول
 مالك ولدت حرفان بدو الجارية لم يكن له من المال شيء **باب** ملوك المال محمد بن يعقوب عن محمد
 بن يحيى عن الحسن بن محمد بن خالد عن سعد بن سعد عن ابي جريح قال سألت ابا الحسن عليه السلام
 عن رجل مال لملكه كانت حرقه ملك قال لا يبيد الجارية قبل العتق يقول لي ملك وان حررتني ملك
باب ما يبيح فيه بيع امات الاول **مسألة** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن

انتقها القدر

مات بعد ذلك

ما عليه من الدين

مال ولا عتقا

يملك ولا يورثه

قال مع امه

ان غلظت عليه

لا اثار عينات

ان كان له ما

من اتفق ملوك

بن عثمان جريما

فقال ان كان

ابي عبد الله

المال حين اعتقه

حلقا سمع ابن

قال لا اعتقه

عامة مطلقة

مالك ولدت

بن يحيى عن

محمد بن الحسن جريما

باب ما يخرج من امهات الاولاد

عن ابى ذر عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن ام الولد قال ما تنزع وتورث قال الشيم رحمه الله
 هذا الخبر عام في جواز بيع امهات الاولاد على كل حال ويجوز ان يقصد به ما يورث من الامهات التي تضمنت انها
 اغتسلت في ثمن ربتها فمن ذلك **ها روار** كما عرفت يعقوب عن الحسين بن محمد عن الحسن بن محمد عن الحسن
 بن علي بن حماد بن عوف عن محمد بن يزيد عن ابى الحسن عليه السلام قال سألت عن ام الولد تنزع في الدين قال نعم
 في ثمن ربتها **عنه** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابراهيم بن ابي البلاء عن ابي
 بن محمد قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام اسألك قال سل قلت له باع امي المومنين عليه السلام امهات
 الاولاد قال في كل واحدة اثنان قلت وكيف ذلك قال لما رجل اشترى حارية فاعلدها ثم لم يؤد ثمنها
 وامره من المال ما يوجب عنه اشتد ولدها ما تنزعها ويمنع قال في ثمنها قلت فيمن يرا سوى ذلك من دين

باب انه اذا مات الرجل وترك ام ولد له وولدها فانما يتقبل من نصيب ولدها واشتق
 في حال **محمد بن يعقوب** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الله بن ابي عثمان عن عاصم بن حميد عن محمد
 بن الحسين عن ابي جعفر عليه السلام قال قال علي عليه السلام ابي رجل ترك حورية ولما ولدوا في بطنها ولدا
 ولا ولد لها فان اعتقها لم يرها عتقت وان لم يعتقها حتى توفي فقد سبق فيها كتاب الله وكذا الله اشق
 فان كان له اولد وترك ما لا يجلي في نصيب ولدها اشق من نصيبه **عنه** عن علي بن ابراهيم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي بصير عن ابي عبد الله في رجل اشترى حارية بطلها
 فولدت له فأت ولد لها فقال ان شاء الله ما هو في الدين الذي يكون على ولدها من ثمنها هل كان له اولد
 قومت على ولدها من نصيبه **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسعيل بن محمد عن ابي بصير
 في ام ولد لرجل اولد له اوصان ولدها وصاحبها واشتقها لرجل اخر واشتقها لرجل اخر قال لا شيء لك
 لاحد من وجهي الا ببق من امره فان كان له اولد واشتق الميت حين في الولد فانه لا شيء له الاولد فقد
 جازي ولدها لما كان كانت بين شركا فقد عتقت من نصيب ولدها وقد استسقى في بقية ثمنها **فاما**
 ما رواه ابو عبد الله الباقى عن احمد بن ابراهيم عن الحسين بن محمد عن ابن ابي عثمان عن عاصم بن حميد عن
 محمد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى علي عليه السلام في رجل توفي وله حورية لم يعتقها قال
 سبق كتاب الله فان ترك سيدها ما لا يتقبل من نصيب ولدها وسكنها اولادها حتى يكبر
 ولدها فيكون الطود هو الذي يمتنعها لو كان الاولاد الذين يمتنع ولدها ما ماتت حرة فان
 اعتقها اولدها فقد عتقت وان مات ولدها قبل ان يعتقها لم يرها ان شاء الله وان شاء الله
 قالوا جعفر في هذا الخبر ان كان له اولد او لم يورث من ذلك شيء فانه لا شيء له الاولد

عن ابى ذر

امير المؤمنين

يربوت

ولدها فان اعتقها باين يقضى دين ليه من ثمنها تنفق وان مات قبل البلوغ بيعت في ثمنها ان شاء وا
ان حققوها وليعتقون الدين كان لهم ذلك ولو لم يكن المزدما ذكره لو كان تنفق حين جعلت في نصيب
الولد او يقيق منها بحساب ما يبيع به منها وليعتق في الباقي بحسب ما قد من الاخذ فيه **والذي يدل على**
ما ذكرناه ساروا عن رجل من بني عدي بن مسعود عن وهيب بن حفص عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل اشترى جارية فولدت منه ولد مات قال ان شاء ان يصيبها باي اولاد مات مولها
وعليه من قوت علي ابنها فان كان ابها صغيرا انتظر به حتى يكمل ثم يبيع على ثمنها فان مات ابنها قبل ان يبعث
في ميراث الوفاة اشترت الوفاة **وقال** في رجل على ذلك ابنته قد ثبت بالاعمال السابقة انه لا يبيع
الوالدين وصق ملكه ما الا انسان عتقا ولا يحتاج في ذلك الى عتق الولد ومن نذر ذلك في ابل هذا الباب
ان شاء الله **باب من يجمع استرقاقه من ذوى الاسناد ومن لا يجمع الحسين بن سعيد**
عن فضالة عن القسم عن ابيه عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
يخون ابا وامه واخاه واخته عبيدا فقال اما ابنته فقد عتقت حين يملكها واما الاخ فبيعت
واما الابوان فقد عتقا حين يملكها قال وسألت عن المرأة ترضع عبدا اتخذ وعبد قال يفتقونهم
كان من **عنه** عن القسم بن محمد بن محمد بن زكريا قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عائلك الرجل من ذوى قرابته فقال لا يملك والديه ولا اولاد ولا اخته ولا بنت اخته ولا عمته
ولا خالته وهو يملك ما سوى ذلك من السجل من ذوى قرابته ولا يملك امه من الرضا **عنه** عن جعفر
وفضالة عن الصادق عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يملك الرجل والديه ولا اولاد ولا عمته و
لا خالته ولا اخاه ولا غير من ذوى قرابته من الرجال **عنه** عن صفوان وفضالة عن حماد
بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك الرجل والديه او اخته او بنته او خالته ما عتقوا ويملك
ابن اخيه وعمه وخاله ويملك عمره وخاله من الرضا **فضالة** والقسم عن كليب الاسدي قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يملك ابويه واخوته فقال ان ملكه الابوين فقد عتقوا ويملك اخوته
فيكون مملوكين ولا يفتقون **عنه** عن محمد بن خالد عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زياد عن ابي بصير
عليه السلام قال لا يملك الرجل اخاه من النسب ويملك ابن عمه ويملك اخاه من الرضا **عنه** عن صفوان
لا يملك ذات محرم من النساء ولا يملك ابويه ولا اولاد ولا اخاه ولا بنته او عمته او خالته
او بنت اخيه وذكره في الآية في النساء عتقوا ويملك ابن اخيه وخاله ولا يملك امه من الرضا **عنه** عن
اخته ولا خالته اذا ملكهم عتقوا قال الشيخ رحمه الله ما تضمن اول هذه الحديث قوله لا يملك الرجل اخاه

قال اذا اشتري الرجل اياه وعاذه فلكه حر كما كان من قبل المصراع واما المالك والحسين بن سعيد
عن ابن فضال عن حماد عن ابي جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في بيع الام من الرضا قال لا بأس بذلك اذا
احتاج فحين ان الخبر ان العبد يرضى لا خبايا للتقدمه لان الاخر قد شئت واقعة يصحها البعض فلا يجوز كما
والمراد ان الخبرين مع ان الامر على ما وصفناه على انه يمكن ان يكون الوجه فيه اذا كان الرضا على ما يرفع
الحول للمعروف فانه اذا كانت الحال على ما يجانبها على جميع الاحوال على ان الخبرين لا يجوز ان يكون
لا يفتق الاستشهاد بل يكون قد استدلنا ببعض الطوارق وذلك معروف في الله تعالى قال اذما كان الرضا على ما
والله فهو حر كما كان من قبل المصراع واما الخبر الاخر فيحتمل ان يكون انما جاز بيع الام من الرضا على ان لا يملك
حسب ما تقدمنا به في خبرنا يتيق بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام ولا يكون المراد بذلك انه يحرر ذلك

نحو

الولد المرفوع وليس له خبر يتيق بن حماد واما خبرنا في ذلك لم يبارضنا فقدمنا به **باب الرجل يتيق**
عبد الله وعلى العبد دين **فصل** بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي بن ابي اسحق عن
فيمس عن شعث عن شيخ قال قال المير القاسم بن علي السلام في عبد يبيع وعليه دين قال بينه وبين
الذن له في التجارة وكل غنمه في امره ما ربه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي بن ابي اسحق عن
الحسن بن علي بن مهزيب قال حدثني محمد بن علي بن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يفتق عهده وعاليه
قال بينه عليه عليه السلام والعق الاخير فقد انخرطوا في العبد الذي قد مضى له في كتاب الدين الزمان
ما عظمه ما عليه وان كان عتقه كان على المصير والوجه في الخبرين انما ان يكون ذلك على العبد
اذا عتق اذما يمكن اذن له في الاستدانة فانه انما اذن له في التجارة فاما الاستدانة كان ذلك مستطفا
بذمته اذا عتق وقد اوردنا في المصنف ايضا في الخبرين واما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي
بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي بن ابي اسحق عن فيمس عن شعث عن الحسن بن علي بن ابي اسحق عن علي بن مهزيب
لعبد في التجارة وعلى العبد دين قال المير القاسم بن علي السلام في رجل يفتق عهده وعاليه ويكون المير القاسم
في الاستدانة والدين الذي عليه عتقه المير القاسم بن علي بن ابي اسحق عن فيمس عن شعث عن الحسن بن علي بن ابي اسحق
فيما مضى ذكرنا في كتابنا الكبير وسوفي في المتن ان يكون ماله في التجارة بدون الاستدانة في بيعه
يدل على ان السيد يتيق بن علي بن محبوب عن عبد الله بن محمد بن علي بن ابي اسحق عن الحسن بن علي بن ابي اسحق

عند الموت

باب جواز بيع الحسن بن سعيد بن صفوان عن الحسن بن القاسم قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل اشترى عبدا وله اموال من امره حر وطعته قال ولا بد له من عتقه **فصل**
عن ابن ابي عمير عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في اميد يكون غنمه المير القاسم بن علي بن ابي اسحق

شعيب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت مملوكاً ثم ماتت قال يرجع الوالد إلى أبيه
الحسين بن محبوب عن أبي ذر عن ابن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اعتق
 مملوكاً صغيراً له ثلثه وكانت أمته قبل أن يموت سألتك يفتي عنها فقلت من مالها فقلت له ما كنت
 أمه لمن يكون ولا للعق قال قال يكون ولا فاعاقرها بملء فيه من قبل أبيها ويكون ثلثها عليه حتى يملك
 وتستغنى قال ولا يكون الذي اشتقها عنه شيء من ولاها **باب** وكذا السائبة **الحسين**
 بن سعيد عن النضر بن ابن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام من اعتق رجلاً سائبة فليس عليه من جريرته
 شيء وليس عليه من الميراث شيء ولا يشهد على ذلك وقال من نكح رجلاً فهو بمنزلة من نكح غيبته عليه وميراثه
الحسين بن محبوب عن خالد بن بشير عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السائبة فقال لا
 يعتق غلامه ويقول لما ذهب حيث شئت ليس لي من ميراثه شيء ولا عتق من جريرته شيء ولا يشهد على
 ذلك شاهدان **عن** عن عمار بن أبي الاحسن قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبة فقال انظر
 في القرآن إن كان فيه فخر بقرعة فذلك باعاً للسائبة قال لا ولا أحد من الناس عليه إلا الله عز وجل ما كان
 ولا عبد الله هو الرسول صلى الله عليه وآله ولا أحد من آل الله صلى الله عليه وآله عليه إلا الله فان ولاه للامام
 وجنابته على الامام وميراثه **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن عاصم عن أبي بصير قال
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعتق الرجل في كفارة عيّن اعتقه أن يكون الوالد قال لا يفتق
 قال الوجه في هذه أن يعتق مملوكه ولا يكون له ولد ولا ولد له إذا أتى المملوك إليه بعد العتق لأنه ان لم يفتق لم يعب عليه
 كان سائبة حسب ما قدمنا في الاخبار **فاما** ما رواه محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زرارة
 عن أبي جعفر عليه السلام قال السائبة وغير السائبة سواء في العتق قال لا ما فيه إلا من قبل وما من سبيله
 لا تعرض به على الاخبار المسندة والثاني أنه ليس في ظاهر الخبرين وكذا السائبة مثل لا فخر ولا عتق ولا ما جعلها
 سواء في العتق ففرض يقول بذلك من بين النحاة لا يختلفان في الوالد الذي يكشف عنه ذكر ما رواه الحسين
 بن محبوب عن ابن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام تفتق مملوك من مملوكين عليه السلام فمن كاتب عبد الله
 يشترط ولا إذا كاتبه وقال لا يعتق المملوك سائبة فلا ولا عليه لأحد أن يكره ذلك ولا يكرهه المولى يجب
 التفتق به فإن أحب ابن يكرهه وفي ختمه أو غيره فلا يشهد بيمينه يرضى ما يتوبه لكل من جرمه أو حدث
 فالتفتق ليس بالسب ولا ملك ولا شيء من ذلك فان ميراثه يورثه إلى ما لم يسلّم **ابواب** التفتق
باب جواز بيع المملوك **محمد** بن محبوب عن الحسن بن محمد عن النضر بن سنان قال سألت
 أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يبيع المملوك وهو حسن الحال محتاج فيجوز له أن يبيعه قال لا بأس به

الشيخ الحسن بن محبوب عن أبي بصير عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل بر
ملوكه فاحتاج إلى ثمنه قال فقل هو ملكك ان شاء الله وان شئت اعتقه وان شئت أمسكه حتى يموت
فاذا مات السيد فهو حر من ثمنه **احمل** بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين
عن علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن بيع المذنب قال لا الا في ذلك خلا باس وان كان
على مولاه المذنبين فغيره فله من الدين فلا تدبر له وان كان مبرور في محنته فلا سبيل للذيان **عليه**
تدبير **الحسين** بن سعيد عن صفوان عن اسحق بن عمار قال قلت لأبي ابراهيم عليه السلام الرجل
يعتق مملوكه من دين ثم يحتاج إلى ثمنه قال يبيعه قلت فان كان عن ثمنه غنيا قال ان هو المملوك
عنه عن ابن أبي عمير عن جميل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذنب كرايع قال ان احتاج مبرا
إلى ثمنه وقال ان هو المملوك فلا بأس **عنه** عن صفوان وفضالة عن العلا عن محمد قال قلت
لأبي جعفر عليه السلام رجل بر مملوكه ثم يحتاج إلى الثمن قال اذا احتاج إلى الثمن فوله يبيع ان شاء الله
فذلك من الثلث **فأما** ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن احدهما
في رجل يعتق غلامه وجاريته عن دينه ثم يحتاج إلى ثمنه أبيبيعه فقال لا الا ان يشترط على المذنب
يبيعه اياه ان يعتقه عند موته **عنه** عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحسن بن الحسين بن علي عليه السلام
مشترط لك **عنه** عن فضالة عن ابن عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل
يعتق جاريته عن دينها ان شاء الله او يبيعه خدعتا حياثة فقال نعم أي ذلك شاء ففعل
عنه عن النضر بن سويد عن عامر عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذنب
الامة يعتق من مبر فقال لا الا ان يكاتبها ان شاء الله او يبيعه لان يبيعه الا ان يشاء المعبود ان يبيعه
قد رخصته ولما ان يأخذ مال امان كان له **عنه** عن القسم بن محمد عن علي قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن رجل اعتق جارية له عن دين في حياته قال ان اراد يبيعها باع خدتها حياثة فاذا مات
اعتقت الجارية فان ولدته اكداهم بمنزلة **احمل** بن محمد بن يحيى عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن
انسكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال باع رسول الله صلى الله عليه وآله مائة المذنب
ولم يبيع رقبته قال وجهه في الجمع بين هذا الخبر والاخبار التي تضمنت بيع المذنب على كل حال ان يقول
ان الاول الذي ان يبيع رقبته المذنب احتاج ان ينقص تدبيره وكما انه اذا وصى بوصية ثم انما تنفيها
احتاج ان ينقص حريته لانه بمنزلة الوصية فلا الفضل في التدبير جاز لبيع المذنب على كل حال
مقوله ان ينقص تدبيره واثر تركه على حاله جاز لان بيع خدته مطلق حياثة وهو شرط على

يحيى

ابن الحسن الرضا عليه السلام قال سألت عن رجل من بني عجل قال كان علمه في كنف الجارية فقام
 بطنها بجنتها وان كان لا يعلم في كنفها لوقى قاصدا ما هو محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن احمد
 بن محمد عن عثمان بن عيسى عن الحسن بن علي بن اسلم قال سألته عن رجل من بني عجل قال كان علمه في كنف
 الجارية فقام بطنها بجنتها وان كان لا يعلم في كنفها لوقى قاصدا ما هو محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن احمد
 ما دبرت فقلت استأجرى ولكن اجتنى فيهما جميعا قال فقال ان كانت المرأة دبرت وعجلا حمل ولم يكن كنف
 بطنها في الجارية مدبرة طويلا حتى وان كانت انما حدث الحمل بعد التذبير فالولد مسلم في كنفه بطنه
 تحمل على انه لا يعلم ذلك ولما يتكشفت له بعد ذلك الى كنفه حاملا في حال تدبرها قال لا علم له بذلك
 ولذا هارقة ولو علم في حال التدبر انها حامل كان حكمه كحكم الام على انقضاءه فغيره كقول **باب**

المدبر ياتق فلا يوجد الا بعد موت من دبره **عجل** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد
 بن عبد الله بن حلال عن محمد بن مسلم عن ابن جعفر عليه السلام قال سألت عن جارية مدبرة ابقت من سبيها
 سنين ثم جاءت بعد مامات سيدتها اولاد وصناع كثير وشهدوا لها شاهدان ان سيدتها قد كان
 دبرها في حياتها من قبل ان تاتق قال فقال ابن جعفر عليه السلام ادري انها جميع مامعة للورثة قلت

يبطل

لا يعترف من ثلث سيدتها قال لا لانها ابقت عاصية لله وليسيدتها وادخل الابق التدبير فاما
 ما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن الرجل يكون له خادم فيقول هي فلانة فخذ منه ما تشاء من ثيابها فخرجت فأتت بالامه قال ان يات
 الرجل بخمس سنين او ست سنين ثم يجد هاترين لم يأتهم ان يستقروا بعد ما ابقت قال لا اذا مات الرجل
 فقد عرفت فحالينا في خبر الاول لان الوجه في ما ان التدبير كان قد علق بوجعته الذي جعل المدة تمامها
 ابقت منعته الرجل الذي جعله ذلك الموقوف فيها وذلك لا يبطل التدبير والخبر الاول كان التدبير فيه
 معلقا عن كونه في كنفها فثبتت مع ثلث اولاد الموقوف بها فابطل في التدبير الذي وكذا الخبر الاول
 قوله المدبر ياتق فلو كان المدبر ياتق في كنفها لم ياتق في كنفها فثبتت مع ثلث اولاد الموقوف بها فابطل في التدبير الذي وكذا الخبر الاول
 غلامه لا ياتق في كنفها فلو كان المدبر ياتق في كنفها لم ياتق في كنفها فثبتت مع ثلث اولاد الموقوف بها فابطل في التدبير الذي وكذا الخبر الاول
 مدبره يطلب العبد فما ترى فقال العبد ياتق وولد له ورثة للميت قلت اليس قد دبر العبد

فذكر له ما اتيك هدم تدبره ورجع **ابواب** للكاتيب **باب** للكاتيب المشروحة عليه
 ان عجزه في كنفه ارق صاحب الخبر الحسن بن محمد بن عوف بن عاصم بن عاصم بن عبد الله عليه السلام
 قال قلت له ان كان كنف جارية لا ياتق في كنفها لم ياتق في كنفها فثبتت مع ثلث اولاد الموقوف بها فابطل في التدبير الذي وكذا الخبر الاول

قال فقال ذلك شرطك حسيق قال لك ان عليا عليه السلام كان يقول يفتق من الكتاب بقدر ما دى من لك
مكتبة محفل انما كان ذلك من قول علي عليه السلام قبل الشروط الا ان شرط الناس ان لهم شرط فقلت له
ما حد الجهر فقال ان قضاتنا يقولون ان غير المكتبة ان يؤخذوا اليهم الى الجهر لا عرق يقول عليه السلام قلت
فما تقول انت فقال لا ولا ارامة لوليت ان يؤخذوا من اجله اذا كان ذلك من شرطه كهي من يفتق شروطه
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن معاوية بن وهب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
مكتبة ادت ثلثي مكتبتها وقد شرط عليها ان تجزئت فخره في الرق ونص في حل ما اخذنا منه فقال اجتمع
عليها يجزئ قال زد وقطيب لم يخذوا وليس لها ان تؤخذوا بعد حله شيئا واحدا الا ان يفرق امرها
محمد بن الحسن بن يحيى عن الحسن بن موسى الشاه عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه
عليه السلام ان عليا كان يقول اذا جاز الكتاب لم يرد مكتبة في الرق ولكن ينظر علماء او اعيان فان
قام بمكاتبته ولا رد ما لو كان اسحق بن محمد بن علي بن الحكم عن سفيان عن عمر بن شمر عن جعفر بن محمد
قال سالت عن مكتبة يتوكل عليها في غير شرط في الرق فخره قبل ان يفرق شيئا قال ابو جعفر انما لا تفرق حتى تنسخ
لثلاث سنين وصيق منه عقدا وادعى ما لا يصبر فليس له ان يرد في الرق الحسين بن سعيد عن النضر عن
القاسم بن سليمان عن ابي عبد الله قال ان عليا كان يستسحق المكتبة ان يكتبها ليكوايتا وتكون ان يجزئ في الرق
وقال وعبد الله لم يرد في الرق فخره قبل ان يفرق شيئا قال ابو جعفر انما لا تفرق حتى تنسخ
احد شيئين احدهما ان تكون ردت موافقة للعامة وعليها رد ونعم من اعيان المؤمنين عليا السلام
يروون عنه انه كان يقول اذا دى المكتبة شيئا فخره منه بكتاب ما دى ولا يفرقون بين ما يكون
الشرط حاصلا ولا يكون كذلك وقد بين انه عليه السلام في رواية معاوية بن وهب التي قد مناها
في اول الباب والوجه الاخر ان يكون محلا على الاستقبال لان من انظر بمكتبة سنة او سنتين او ثلثة
او انا عودهم الى نجم كان له في ذلك فضل كثير وقيل انما ان لم يكن ذلك واجبا عليه والذي يرد
الروايات الاولى ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
في المكتبة يفرق بعض مكتبة فقال ان الناس كانوا لا يشترطون وهم اليوم يشترطون والمسلمون
عند شرطهم فان كان شرط عليه ان يفرق ربح وان لم يشرط عليه لم يربح **باب** انما اذا
جعل على المكتبة المال ضحاها لم يرد له دفعة واحدة لم يجب عليه اخذها **فصل** في ما يربح
عن الحسن بن موسى الشاه عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه عليه السلام
ان المكتبة التي عليا عليه السلام وقال ان سيدي كاتبي فخره على ما في كل سنة فخره بالمال كله

فقلت يا خذ كله ضربة ويحرمه حتى يفرق في ذمها عليه السلام فقال صدق فقال له انك لا تأخذ
 المال وتضيق عنقه فقال اخذ كل النجوم التي شرطت واقض من ذلك له وراثته فقال لي عليه السلام
 انت الحق بشروطها ما ما رواه اسحق بن محمد بن ابي نعيم عن حماد بن محمّد عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 في مكاتب ينفذ نصف مكاتبه ويبيع عليه النصف فمروا به فيقول له انما بقي ضربة واحدة
 قال ياخذون ما بقي ويحقق كذا في الخبر الاول لانه انما تضمن اربعة اخذ ما له من النجوم ولم يتضمن في
 ذلك عليه واعتبر الاول يتحقق ان له ان يتبع من ذلك وليس ينبغي اعل هذا الوجه تناف ولا تضاد

باب

من وعلى المكاتب بعت شيئا من مكاتبها استعمل بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه
 عن عروبن عن الحسن بن الحسين بن خالد عن الصادق عليه السلام قال سئل عن رجل كاتب امة فقالت الامة
 مكاديت من مكاتبتي فانه حره على حساب ذلك فقال له انما مكاديت بعض مكاتبها واجامعها مولا
 بعد ذلك فقال ان كان استكمرها على ذلك مضروب من احد عقد وادت من مكاتبها وادى عقد احد
 بقدره انقى من مكاتبها وان كانت ذابته كانت شريكته في احد ضربت مثل ان يضرب قاما ما رواه
 محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان له مكاتب
 عليه السلام قال في مكاتبه يطأها مولا ما شئت قال يرد عليه ما هم عليها وليس في قيمتها فان عجزت
 فمن امهات الاولاد قلنا ينافي الخبر الاول لانه ليس فيه شيء من احد خبر الاول مضرب
 ولا اخذ به اول **باب** ميراث المكاتب الحسن بن محبوب عن عمار بن ابي عبد الله قال سئل

يشتق

بني

عن رجل كاتب عبد الله بن ابي لهب درهم طميشه عليه سبعين كتابه ان هو عجز عن مكاتبته
 فهو حر وفي الخرق وان المكاتب ادى الى مولا او خمسة مائة درهم ثم مات المكاتب وتراء ما لا
 قوله انما لم يرد ما قال نصف ما تركه المكاتب من شيء فان مولا الذي كاتبه والنصف الباقي
 لان المكاتب لان المكاتب مات فمضيه حرو نصفه عبد الذي كاتبه فابن المكاتب كميته ابيه
 نصفه حرو نصفه عبد الذي كاتبه اياه فان ادعى الذي كاتبه اياه ما بقي في ابيه فهو حرا سئل
 لاحد من الناس عليه البرزوقي عن اسحق بن ابراهيم عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي نعيم
 عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب

الثاني

توفي مولا قال يقيم ماله على ذمها لا يعلق منه لورثته ولا يبيع بحسب من لا يراه لان الذين كاتبوا
 وهو ماله قاما ما رواه الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
 في مكاتب يموت وقد ادى بعض مكاتبه مملوكين من جانيته قال ان شئت وطع عليه فان حق مملوك

في مكاتب يموت

الفضل عن حمزة بن حمران عن داود بن فرقد عن حماد قال قلت لابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام
 البين التي لا تسمى فيها الكفارة فقال ما حلفت عليه ما لله فيه طاعة ان تفعله فلم تفعله فليس عليك في الكفارة
 وما حلفت عليه ما لله فيه المعصية فكفارتك تركه وما لم يكن فيه معصية ولا طاعة فليس بشيء
الحسين بن سعيد عن فضالة بن يحيى عن ابن مسكان عن حمزة بن حمران عن زرارة قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام اي شيء لا يكون فيه الكفارة من الايمان فقال ما حلفت عليه ما فيه الا ان تفعله
 الكفارة اذا لم يكن به وما حلفت عليه ما فيه للمعصية فليس عليك فيه الكفارة اذا رجع عنه وقال
 ان ما سوى ذلك ليس فيه شيء ولا معصية فليس بشيء **قاصدا** ما رواه احمد بن محمد بن ابي بصير عن جميل
 عن حمزة بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن عايدكم من الايمان فقال ما كان عليك ان تفعله لم تفعله
 ان لا تفعله ثم فعلته فليس عليك شيء وما لم يكن عليك ان تفعله لم تفعله ثم فعلته فليس عليك
 الكفارة **الحسين بن محبوب** عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ليس
 كل دين فيه الكفارة اما ما كان منها ما وجب الله تعالى عليك ان تفعله لم تفعله ان لا تفعله فليس
 عليك الكفارة طاعة ما لم يكن ما وجب الله عليك ان تفعله لم تفعله ان لا تفعله فليس عليك الكفارة فالوجه
 في هذين الخبرين ان نقول ما وجب الله عليك ان تفعله لم تفعله ثم فعلته ثم فعلته ثم فعلته الكفارة
 فتساوى في الفعل والترك اوله يمكن فعله له مزية على تركه من منفعة دينية او دنيوية بدلالة
 الاحكام الاولية **واما** ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابيه عن ابن ابي عمير عن السكوني عن حمزة
 عن ابيه عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله كل دين عايدكم من الايمان
 من طاعة او عتاق او عهد او ميثاق فالوجه في هذا الخبر ان عمل على تركه من التقية كان في
 العامة من يقول بذلك ونوجب الكفارة في كل دين وان كان في خلافه صلاح ديني او دنيوي
 فالذي يعمل عليه انتفعت كالحكام الاولين من انه متى كان في خلاف الدين صلاح ديني او دنيوي
 جاز خلافه ولم يكن عليه كفارة **قاصدا** ما رواه الصفار عن عبد الله بن عامر عن عبد الرحمن بن
 ابي عمير عن الحسين بن يونس قال سألت عن رجل له جارعة حلفت يمين شديدة في اليمين لله
 عليه السلام لا يبيعها ابدا ولا يخلها منها حاجة مع تنقيت اللؤنة قال فانه يقول له فالوجه في هذا الخبر
 احدي شيئين احدهما ان يكون به حاجة شديدة تخوجه اليها حتى يكون بيعها اصلح له فانه اذا كان
 كذلك لا يمين له بيعها وانما يمين مع الترجيع والثاني ان يكون ذلك عمولا على استيجاب دون الضرر
 ولا عيب وقد استوفينا ما يعمل به في الباب في كتابنا الكبير وجملة ما امرنا الله فيها فيه كفاية

عن طلحة بن يزيد عن جعفر بن محمد عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام

نقل

المنزل

باب انه لا يقع عين بالحق الصغار عن محمد بن السندي عن علي بن الحكم عن ابيان بن عثمان
عن عبد الاعلى عن ابي سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يطلق الا على كتاب الله ولا على الاوصياء
محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد بن ابي الخيرة عن السكوني عن جعفر بن ابيه عن علي عليه السلام
قال قال رسول الله محمد الله عليه السلام في الكفارة اما كان من طلاق او عتاق او عهد او ميثاق
فاما ما رواه محمد بن الحسن الطاطار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي حمزة عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن حلف الرجل بالحق بخير فغيره على ذلك فقال من حلف بذلك
فقد رضو فهو كاتم له ما بينه وبين الله وليس له على المستكبر والوجه في هذا الخبر ان حمله على
ضرب من الاستصحاب **باب انه لا كفارة قبل الحنث** **محمد بن احمد بن يحيى** عن احمد بن محمد بن محمد
محمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابيه عن وهب عن جعفر بن محمد بن محمد بن ابيه ان علي بن ابي طالب عليه السلام
قال اذا حنث الرجل فليطعم عشرة مساكين ويصوم قبل ان يحنث فالوجه في ان حمله على ضرب
من التقية لانه موافق لمذهب العامة **ابواب الذود باب اقسام الذنوب**
بن سعيد عن ابن ابي عمير عن صفوان بن سليم عن بكير عن زائدة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
ايش الذنوب فيه قال فقال كل ما كان لك فيه منفعة في دين او دنيا فلا حنث عليك في **الحسين**
بن سعيد عن حماد بن عيسى عن علي بن ابي حمزة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عيشيا
الى بيت الله الحرام فكله لعله حرام فخرج مع عنه الى مكة فكان يكرها كما احبها فقال ليس بشئ
ليتناكرها ولا ينجس معها **فاما ما رواه احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد** عن ابن ابي عمير عن جعفر
من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له الجارية فتوفيها امرأته فتغار عليه فيقول على
صدقة قال ان جعلها لله وفكر الله فليس له ان يقر بها وان لم يكن ذكر الله في جارية يصنع بها
ما شاء فالوجه في هذا الخبر ان حمله على حد شيئين احدهما انه يجب عليه ان يقرها اذا جلد فذلك
صحيح وايسر في خلافة مصلحة دينية ولا دينية وعلقا بغيره خلاف ذلك فاحصل الجارية
نفع ومصلح على اقله في اليقين والوجه الاخر ان حمله على الاستصحاب **فاما ما رواه محمد بن**
احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله الرضائي عن احمد بن محمد بن ابي نعمان عن الحسن بن علي عن ابي الحسن عليه السلام
قال قلت لابي جارية ليس لها مقركان وهي مثل التي كان كنت حلفت فيها لم يمين فقلت لله
على ان لا يبيعها ابدا ولا الى غيرها حاجة مع تعظيم المنة فقال في الله بقولك فقد اخبرك ذكراه
في باب اقسام الايمان في رواية الصنف لانه رواه ابي فضل بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام

والمعنى هو المعق الذي ذكرناه من عمله اما على الاستقبال او على المنقطع صلاح في وجهه حتى قد
 واستوى الامن فيه على حدسوه كما قلناه هناك **باب** انه لاند في مصبته الحسين
 بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل جعل عليه ايمان ان يمشي الى الكعبة
 او صدقة او وزن او اهدى ان هو كل اداء او امه او اخاه او فروع او قطع قرابة او مائتا يقيم عليه
 او اكل الا يصلح فعله فقال لا يجيز في مصبته الله اما اليقين الواحدة التي ينبغي لصاحبها ان يفي بها
 ما جعل الله عليه في الشكر هو عاقل من مريضه او عاقل من امرئ فاه او رقة عليه ما لا ورده من
 سفره على كذا او كن اشكرا فهذا الواجب على صاحبه ينبغي ان يفي به **قأما** ما روى عن
 احسان يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن ابي جيلة عن عماري حريث عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت
 عن رجل قال ان كلم ذا قرابة له فعليه المشي الى بيت الله وكل ما يملك في سبيل الله وهو يرى من
 دين محمد قال يصوم ثلثين يوما ويتصدق على عشرة مساكين قال وجه في هذا القرابة ان تحملها
 على الاستقبال او على ان يجعل ذلك لشكر الله بحالته لمصبته دون ان يكون ذلك كفارة فحذرا
 لاند **ويؤكد** ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن ابي هريرة عن حماد عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه قال في رجل حلف بيمين الا يكلم ذا قرابة له قال ليس بشئ فليكلم الذي حلف عليه
 وقال كل يمين لا يراد بها وجه الله فليس بشئ في طلاق او غيره **عن** حماد بن عيسى عن علي
 بن ابي حمزة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه مشي الى بيت الله الحرام وكل ما
 له حرام خرج مع عمته الى مكة ولا يكلم لها ولا صاحبها فقال ليس بشئ لينتكأ لها ولا يخرج معها
الصفار عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن محمد بن بشير عن العبد
 الصالح عليه السلام قال قلت له جعلت ذاك لعل الله علي ان لا قبل من بقاء حيلة فاستخرج
 متاعا في سوقي من تلك الايام قال فقال ان كنت جعلت ذلك لشكره فغفره وان كنت إنما قلت
 ذلك من غضب فله شئ عليك **باب** من دنا من دينه ولد له **فصل** بن علي بن محبوب عن
 احمد بن محمد عن ابي عبد الله عن السكوني عن جعفر بن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
 فقال ان نذرته ان لا تروى عند مقام ابيهم عليه السلام ان فعلت كانا او كنت افعلت قال على
 عليه السلام اذ لم يكن فينا فتمدد في طهره على المساكين **قأما** ما رواه ابراهيم بن مهزيار عن
 الحسن بن القاسم بن محمد عن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل حلف ان لا يخرج من ذلك من خطوات الشيطان قلنا يا في الخبر الاول لان الخبر الاول

باب ما یجوز من الخسوف فی کذا والیومین
۴۴۴

فبلغ حمده فليكن عليه شيء على ابن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن الحسن بن علي بن فضال
عن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن رجل نذر أن يمشي إلى البيت ثم جهر بالقلية في المعابر
قالما أحق يجوز على ابن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن زائدة وحسن قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن رجل نذر أن يمشي إلى بيت الله مشيا قال فليمشن فإذا تعجب فليركب أبو علي
الأشعثي عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن الصادق ع من مسلم من أحدنا عاهد على السلام
قال إن كنت عن رجل جعل له عليه مشيا إلى بيت الله فلم يستطع فلا يجزأ كما قال الشيخ رحمه الله كذا
بين هذا والخبار لأن الذي يجب على من نذر أن يمشي إلى بيت الله الحرام أن يفي به إذا أمكنه
ذلك وكان قادرًا عليه مستطيعا أحق بما لم يقوم قائما في المعابر فإن عمر عن ذلك ولا يستطيع المشي
جاء أنه لا يركب إلا أنه ليس هو بعدة وثورة فان لم تكن من ذلك فلا يركب ولا شيء عليه

باب ما يحرم من الكسوة في كفارة البين شمل بغير قوب عن أبي عبد الله الأشعثي

عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن سفيان عن الفضل بن شاذان جميعا عن صفوان عن ابن مسكان
عن الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام في كفارة اليمين يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد من
منطة او مد من دقيق وحفنة او كسوة وقرطبان ثوبان وهو حق رقة وهو في ذلك يخيأ
اي الثلثة صنع فان لم يقدر على واحد من الثلثة فالصيام ثلثة ايام الحسين بن سعيد
عن القسم بن محمد عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن كفارة اليمين قال
عشق رقة او كسوة او الكسوة ثوبان او اطعام عشرة مساكين في كل فعل احرام فافهم ان يجد
فصيام ثلثة ايام متواليات واطعام عشرة مساكين مد مد في اياما ما رواه محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي ابي خنيز عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال قال ابو جعفر
عليه السلام قال لله تعالى يا ايها النبی لم تقم ما احل الله لك تنشق عن عباد الله وانه
غفور رحيم قد فرغ الله لكم حلالا مما كنتم تحرمون فجمعها جميعا وكفرها رسول الله صلى الله عليه وآله كانت
فهم يكره قال اطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد قلنا فمن وجد الكسوة قال ثوب يورث عورته
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير قال قال علي بن ابي حمزة عن محمد بن عوف
قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن وجوب عليه الكسوة في كفارة اليمين قال ثوب يورث عورته
ابن محبوب عن ابي ايوب عن ابي بصير قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن ان يستطاع تطعمون
اهلكم فقال القولون نعم اهلكم من اوسط ذلك قلت وما اوسط ذلك فقال من اهل البيت

دعای بیض النسخ
نسخہ اجماع
بسم اللہ الرحمن الرحیم
الحمد لله

43-1741

باب انه لا يجوز طعام الصغير في الكفارة الا
 ٢٢٢

والقرى المحيطة بنسبهم ومعه واحدة قلت كسوة ثوب واحد قلنا في بين هذه الاعباد
 والاعباد الا اولئك الكسوة يقترب وصحوا على حد يصل الانسان فمن قبل فويلين كان عليه ذلك
 ومن لم يقدر الا على واحد فانه يجزئ به ومن عجز عن ذلك ايضا الصيام فان عجز عن الصيام ايضا
 فليست تغفر له تعالى وليس عليه شيء **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن
 ابيه عن اسم بن محمد بن ابي حمزة عن ابي جهميل عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كفارة اليمين عتق رقبة
 او اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تقطعون اهلكم او كسوة ثوب واحد او الوسيط الخ والذين وافق
 الله في الخبر والصدقة مد مد من حصة لكل مسكين وكسوة ثوب واحد فمن لم يجد فطعام الصيام
 فعله الله تعالى فمن لم يجد فطعام ثلثة ايام **احمل** بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن مرداس عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن شيء من كفارة اليمين فقال يصوم ثلثة ايام قلت انه ضعف
 عن الصوم وعجز لا يتصدق على عشرة مساكين قلت انه عجز عن ذلك قال فليست تغفر له تعالى

قال
 محمد بن جعفر

ولا يوجد **باب** انه لا يجوز طعام الصغير في الكفارة ام لا **يونس** بن عبد الرحمن عن
 ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل عليه كفارة طعام عشرة مساكين اعطى الصغار والكبار
 سواء والنساء والرجال او يفضل الكبار على الصغار والرجال على النساء فقال كلهم سواء طم اذا
 لم يقدر من المسلمين فاعيا لانه تمام العدة القليلة من اهل الضعف من لا ينصب **قاسما** ما رواه
 اسم بن محمد عن محمد بن يحيى عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز اطعام الصغير في كفارة
 اليمين ولكن صغيرين بكبيرين قلنا في الخبر الاول لانه انما لا يجوز اطعام الصغير في الكفارة فاما ما رواه
 محمد بن ابي الكبار فانه لا بأس بذلك **يدل** على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
 عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى من اوسط ما تقطعون اهلكم قال
 هو كما يكون انه يكون في البيت من ياكل اكثر من اللدونه من ياكل اقل من اللدونه شئت

جعلت لهم اذا ما اكلوا ادم وانما الخ و اوسطه الذي طرعه الله **باب** انه لا يجوز تكرير
 الاطعام على واحد اذا لم يجد غير واحد **احمل** بن محمد بن يعقوب عن علي بن ابيه عن النوفلي عن السكوني
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام ان لم تقدر في الكفارة الا الرجل
 والرجلين فليكرهما ثم حقق شكل العشرة يعطيهما اليوم ثم يعطيهما غدا **قاسما** ما رواه الحسين
 بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن اطعام عشرة
 مساكين او اطعام مستندين مسكينين اجمع ذلك لانسان و... يعطاه قال لو كان قتيلا انسانا

فكن لك في كفارة العامين ان من قدر على ترك ذنوبه اطعم ستين مسكينا او عصى ايام شهرين متتابعين
 فعل في ذلك شاء وصرف عن ذلك كان عليه كفارة العامين فان عجز عن ذلك ايضا كان عليه الاستغفار
 ولم يكن عليه شيء **باب** ان من وجب عليه كفارة الظهار فخرجها اجمع كان باقيا في ذمته ولم يخرج له
 وطى المرأة حتى يكفر **باب** من حج عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 القويح عليه من عتق او صوم او صدقة في عيدين او نذر او قتل او غير ذلك مما يجب على صاحبه
 فيه الكفارة فلا يستغفر له كفارة من جلا بين الظهار فانه اذا المجد به اكفر به حرمت عليه في جميعها
 وفي بيها الا ان فرض المرأة ان يكون معها او لا يصح معها **باب** من يعقوب عن علي عن أبيه عن
 بن يحيى عن اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام ان الظهار اذا عجز صاحبه عن الكفارة فليست
 ثم لم ينزل في مصادق بل يواقع ثم ليواقع وقتا جزا ذلك عنه من الكفارة فاذا وجد المسبيل الى ما كره به
 يوما من الايام فليكره ان تصدق فاطم بنفسه وعياله فانه يجزيه اذ كان محتاجا واذا لم يجد
 ذلك فليست تغفر له فيه ويؤى الا يعود فحسبه ذلك والله كفارة طلاق في الخبر الاول ان الخبر
 الاول انما تناول حظر الواقعة قبل الكفارة بعد الاستغفار اذا لم يجد من يقدر على كفاها فليست تغفر
 تناول الحاجة ذلك عند الزم على الكفارة فممكن من ذلك ويجزي ذلك في خبري الذين عليه ليس فيها
 تناقض **واما** ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي بصير قال سمعت
 ابا عبد الله عليه السلام يقول جازر رجل الى النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله اني خطرت
 من امر اني فقال اهتق رقبة ولا يسع ندي قال فممن شهرين متتابعين قال لا تصدق فاطم
 ستين مسكينا قال ليس عندي قال فقال يا رسول الله صلى الله عليه وآله انما تصدق عندك
 فاعطاه من طعام ستين مسكينا وقال اذهب فتصدق بهذا فقال والله بشاك بالحق نبيا ما
 لا يتبرها اوح اليه في من عيال فقال اذهب فكل فاطم عيالاك فكل وجه في هذا الخبر انما **باب**
 النبي صلى الله عليه وآله عنده الكفارة سقطت عن مظهرها ثم اجزاء مجزئة من الفقار في جوارها
 ذلك على انه عند الضرورة يجوز ان يصرف الكفارة الى نفسه والى عياله حسب ما تقدمت من اجزاء
 رواه اسحق بن عمار الاول وان كان ذلك لا يجوز هذا لا اختيار كما ان عند الضرورة والعجز
 ان يقتصر على الاستغفار **باب** ان كفارة الظهار منية غير مخير في كيدل على ذلك ظاهر
 القرآن قال الله تعالى والذين يظاهرون من دنس انفسهم ثم يعودون لما قالوا فتكره يردية الى قوله
 فمن امجد خصيما شهرين متتابعين ثم قال بعد ذلك فمن لم يستطع فاطعم ستين مسكينا

عليك

الاحتياط

فأخبرنا القمي ومينا في الباب الأول يكذب ذلك فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي الكتاب
بن النعمان عن معوية بن وهب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الظاهر قال عليه خير رتبة
اوصيهم شهر بن ميثان بن اوطاعم يستين مسكينا والقهبة فخر بن محمد بن ولد في السلام الحسين
بن سعيد عن مشر بن عيسى عن سماعة قال سألت عن رجل قال لا امرأه فت على مثل امرأى قال حق
رتبة او اطاعم يستين مسكينا او صيام شهرين متتابعين فارتفعن هذان الخبرين من لفظ
او الموضوع للتحدير الوجه فيهما انهما على الترتيب بعد كذا الاخبار الاولة للمطابقة لظاهر
القرآن وقد اوردنا في كتابنا الكبير وما يتعلق بذلك مستحقا فخرنا ذكرنا وكذا في كتابنا

كتاب الصيد والذبائح

باب صيد السمك باب التمر عن صيد البحر والمناجم والزمار الحسين

بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماء عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تأكل الجرب والمارامى
 ولا طافيا ولا طحا ولا لانه بيت الدم ومضعه الشيطان **عنه** عن محمد بن خالد عن ابي الجهم
 عن رفاعه عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجرب فقال والله ما رأيته
 قط ولكن وجدناه في كتاب علي عليه السلام حراما **عنه** عن النضر بن سويد عن عاصم عن ابي بصير
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عما يكون السمك فقال اما في كتاب علي عليه السلام فان عثمان
 الجرب **عنه** عن صفوان عن منصور بن حازم عن حمزة بن ابي سعيد قال خرج امير المؤمنين
 عليه السلام على بقية رسول الله صلى الله عليه وآله فخرجنا معه فمشى حتى انتهى الى موضع اصحاب
 السمك فجمعهم ثم قال قد دون لافئ جمعكم فقالوا لا فقال لا تشربوا الجرب ولا المارامى
 ولا الطافى على الماء ولا يتبعوه **عنه** عن ابن فضال عن غيره واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال الجرب والمارامى والطافى حرام في كتاب علي عليه السلام **في ما رواه الحسين**
 بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد بن الحنفية قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا يكون شئ
 من الحيثان الا الجرب **عنه** عن فضالة عن محمد بن حمران عن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لا يكون من الحيثان شئ الا الجرب **فكأنه** في حديثي هذا من الجرب **فكأنه** لا يكون كراهية
 الحظر الا الجرب وان كان كراهية الذنب والاستقباب وما قد منه من الاصل وان تضمن بعضها
 لفظ الجرب مثل حديث ابن فضال وغير ذلك **فكأنه** في حديثي هذا من الجرب **فكأنه** لا يكون كراهية
 والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن ابي عيسى عن حمزة بن عيسى عن زرارة

قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجريح فقال والمجروح فنعت له فقال قل لأجد فيه أوصى
إلى حرما على ما يطعمه إلى آخر الآية ثم قال لم يحرم الله شيئا من الحيوان في القرن إلا التحريم بعينه
ويكفي كل شيء من الجوع ليس قشر مثل اللوز واللين محرم إنما هو مكروه عنه عن عبد الرحمن
بن أبي مخزوم عن عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجريح المأواه
الزمار والزمار وما ليس قشر من السلك أحرام هو فقال لا يا محمد فأخذ الآية التي في الأحكام قل لأجد
فيها أوصى إلى حرما قل فقرأتها حتى فرغت منها فقال لا الحرام ما حرم الله وهو لو في كتابه وكفى
قد كان نوعا فإفوض الأشياء فإفوض **باب** تقريب السلك الطافي وهو الذي يموت في الماء
الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عما يوجد من السلك طافيا على الماء ويلقيه الجرميات فقال لا تأكله عنه عن عرو بن عثمان عن
المفضل بن صالح عن زيد الشحام قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عما يوجد من الحيتان طافيا
على الماء ويلقيه الجرميات أكله قال لا عنه عن فضالة عن القسم بن عبد الله عن محمد بن مسلم
عن أبي جعفر عليه السلام قال لا تأكل ما نذه الماء من الحيتان وما نصب الماء عنه **فأما**
ما رواه الحسين بن سعيد عن عبد الله بن محمد بن رجل عن زائدة قال قلت للسلك ثوب من الماء
فيقع على المشط فيضرب حتى يموت فقال أكلها قال وجب في هذا الخبر أن يشترط على أنه المخرج
من الماء أخذ ما هو حي ثم ماتت جازا أكلها ولو ماتت قبل أن يأخذها لم يجز ذلك يدل
على ذلك ما رواه محمد بن يحيى عن العكر بن علي بن علي بن جعفر عن لمعية بن موسى بن جعفر عن السكوني
قال سألت عن سمكة وثبتت من الماء فموتت على الحد فماتت أكلها قال إن أخذتها قبل أن
تتم ماتت فكلها وإن ماتت قبل أن تأخذها فلا تأكلها **فأما** **الحسين بن سعيد** عن عبد الله بن محمد بن علي
بن الحكم عن ابن عن سماعة عن أبي جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام أن عليا عليه السلام كان يقول
في الصبيد والسلك إذا ذكركم أوصى تضطرب وتضروب بيدها وتخرق ذنبها وتخرق فصيلتها
فإن كان **فأما** ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن القسم بن بريد عن ابن مسلم عن أبي جعفر
عليه السلام في رجل نصب شبكت في الماء ثم رجع إلى بيته وتركها منصوبة فأثامها بعد ذلك وقد تم
فيها سمك فيه ون قال ما علمت بدله فإن أسلاك ما وقع فيها عنه عن ابن أبي عمير عن حماد
بن عثمان عن الحلبي قال سألت عن الحظيرة من القصب فقبل في الماء للحيتان فدخل فيها
الحيتان فيموت بعضها فيها فقال لا بأس به إن تلك الحظيرة إنما جعلت ليعباد فيها فألوجه

سألت
تأكله

نظر في

في هذين الخبرين ان نخلهما على انه اذا التقين له ماتت في الماء مما عوت فيه واخرج منه
جانا كل الجوج واما مع التقين فلا يجوز على كل بدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن
علي بن النعمان عن ابن مسكان عن عبد الله بن الحسن قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل صاده سمكا وعن احيا ثم اخرجه من بعد ما مات بعضهم فقال ماتت فلان اكله فانه
مات فيما فيه حيا انه فكلنا في هذا الخبر ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن هرون
بن مسعود عن مسعود بن صدقة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابي يقول ان الضوب
صاحب الشبكة والشبكة فراصاب فيها من سى او ميت فهو حلال ما خلا ما يليق بقتل كل فيه
الطافي من السمك لان الوجه في هذا الخبر ما قلناه في الاخبار لا فله سوا من انه اذا التقين له
الميت من الحيوان اكل الجوج فاما مع تقين فلا يجوز حسب ما قدمناه **باب صيد الجوس**
السمك الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
عن حماد الجيتان وان لم يسم فقال لا بأس بسمكه عن حماد الجوس السمك اكل فقال ما كنت
لاكله حق انظر اليه **عن حماد** عن حماد عن حماد بن محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
عن مجوسي يصيد السمك في كل منه فقال ما كنت اكله حق انظر اليه قال حماد حق لسمعه
يسمى قال الشيخ رحمه الله الذي ذكره حماد في احوال الخبر غير صحيح لانا قد بينا في الرواية الاصل
انه لا يراد في صيد السمك التسمية **يزيد** ذلك بيانا ما رواه علي بن ابي عمير عن محمد بن عوف عن
المفضل بن صالح عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد الجيتان
وان لم يسم عليه قال لا بأس به ان كان حيا ان تاخذ **عن** عن فضالة عن العلاء عن محمد بن
مسلم عن احمد بن عليهما السلام مثل ذلك قال وسمكت عن حماد الجوس ولا تسمى قال لا بأس
فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن ابي عمير عن حماد عن ابي عن
ابي عبد الله عليه السلام في مثل عن حماد الجوس حيا في البحر ولا يسمى بالسمك ولا يسمون بالشرك
فقال لا بأس بصيده **عن** حماد صيد الجيتان اخذ **عن** عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد
عن الوشاء عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالسمك الذي
يصيد الجوس **الحسين بن سعيد** عن حماد عن حماد بن محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام عن حماد الجوس بالسمك حيا في البحر ولا يسمى بالشرك لا يسمون بالشرك ولا يسمي قال
لا بأس انما صيد الجيتان اخذ **عن** عن النضر عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد

كراهية الصيد بالليل سنة ١٠

قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المجتبان اللقي يصيد هذا الجبوس فقال إن هذا عليه السلام كان يقول المجتبان والجراد ذك **حسنه** عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن أبي مريم قال قلت لأبي عبد الله أما تقول فيما صادت الجبوس من المجتبان فقال كان علي عليه السلام يقول المجتبان والجراد ذك **حسنه** عن الحسن بن علي الوشاء عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا بأس بكما صيغ الجبوس ولا بأس بصيدهم السمك قال الوجه في هذا الاختلاف أن المجتبان على أنه لا بأس بصيد الجبوس إذا أخذ من الإنسان منهم حيا قبل أن يموت فلا يقبل قوله في إخراج السمك من الماء حيا لأنه لا يموت على ذلك **يدل** على ذلك ما رواه الحسن بن سعيد عن فضالة عن ابن أبي عمير عن عيسى بن عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيد الجبوس فقال لا بأس به عطلوك حيا والسمك أيضا فلا تقتر شهاده ثم لأن تشهده **أجواب الصيد باب كراهية** صيد الليل **حسنه** بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن بشير عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسجع عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عن اثنين الطير بالليل وقال إن الليل أمان لها **حسنه** عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد الله عن الحسن بن علي عن محمد بن الفضيل عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تأقوا بالفرخ والعشاشها ولا الطير في منامه حتى يصبح ولا تأقوا الفرخ وعشه حتى يربش فإذا طاروا ونزلوا فوسك ولا تصيده **فإن قاما** ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن أبي نصر قال سألت الرضا عليه السلام عن طير في الليل في وكها فقال لا بأس بذلك **أحمد** بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد بن أشيم عن صفوان عن أبي الحسن عليه السلام مثله **الصفار** عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي محمد الرضا عليه السلام قال قلت فذلك ما تقول في صيد الطير في ليلها والوحش في أوطانها ليلها فإن الناس يكرهون ذلك فقال لا بأس بذلك قال الوجه في هذا الاختلاف أن المجتبان على الجواز وضع الحظر والاعتذار لا لأن الجبوس من كراهية الموت **الحظر باب** كراهية لم الغراب **حسنه** بن يعقوب عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد بن أبي بصير الواسطي قال سئل الرضا عليه السلام عن الغراب ألا تقع قال فقال أنه لا يוכל وقال قد أحل الله الأسود **حسنه** بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الغراب ألا تقع ولا سودا يملأ كله فقال لا يملأ من الثريد مناع ولا غيره **فأما ما رواه**

الفرخ

كراهية لحم الخنازير

اسماء

له الشق والسماع
عن الدرس 13 من

الحسين بن سعيد عن فضالة عن امان بن عوف عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اكل
الغلب ليس بحرام نعم الحرام ما حرم الله في كتابه ولكن لا نفرضه من كثير من ذلك ثقة **الحجل** بن
اسد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن يعقوب الخزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن علي بن السلام
انكروا اكل الغلب الا انه فاسق فكذلك يافى لا حبل الاولة لان الوجه ان يحلها على نفع الحظرات كان
مكروها لان لا حبل الاولة تناولت ذلك على وجه الكراهية وقوله لا يحل شيء من الغلب انما لا يحل
حلاله اطلاقه في شيء من الكراهية ولغيره بذلك الترخيم **باب كراهية لحم الخنازير** **الحجل**
بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن اسحق عن علي بن محمد عن الحسن بن داود الرقي قال بينا نحن نعود عند
ابى عبد الله عليه السلام اذ فرجل يبيد اخطاف مذابح فوثب اليه ابو عبد الله عليه السلام حتى اذا
من يد و ثم حربه ثم قال اما لكم ارمكم بهذا م فقيهكم لقد اخبرني ابي عن جدي ان رسول الله صلى الله
عليه وآله فرغ من قتل الستة اشعة والنملة والصدغ والصرور والهدود والخطاف فاقترأ سورة
محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسن بن علي بن فضال عن محمد بن سعيد عن مصدق بن عبد الله عن
عقوب بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب خطأ في الصحن او يصيد اياك له فقال
هو ما يؤكل من اوبر يؤكل قال هو حرام قال وجه في قوله عليه السلام هو ما يؤكل ان شغل على التعجب من
ذلك دون الاخبار عن ابائه ويحيي ذلك مجرى احدنا ان اذني انسانا يؤكل شيئا فادخله في انفس
عن ابي شيوكل ما غاب عن تعجيبه لا اخباره عن جواز ذلك **باب جواز اكل ما ذبحه الكلب للسلطان**
ان اكل منه **الحجل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن اذينة عن محمد بن مسلم
وغير واحد منها جميعا اتفقوا في الكلب يرسل للرجل ويصق الا ان لم يخنه فادركته ذكاته فذكه و
ان احده قد قتلته واكل منه فكل ما بقى **الحجل** بن محمد بن عيسى عن حسن بن احمد عن يونس بن يعقوب
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل كلبه فادركه وقد قتل كل واحد اكل **عنه**
عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن امان بن تغلب عن سعيد بن المسيب قال سمعت ابا عبد الله
كل ما امسك الكلب وان اكله ثلثيه **عنه** عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم عن مسلم
الانشال قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صبيد كلب حلقه بكل من صبيد قال كونه **الحجل**
بن يعقوب عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن امان بن عوف عن عبد الله بن ابي عبد الله
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ارسل كلبه فادركه صبيدا واكل منه اكل من فضله قال
كل ما قتل الكلب الا سميت طرقت لاسيما فكل منه ايضا وكل فضله **عنه** عن علي بن الحكم عن

في حرم اكل ما ذبح الكلب للعالم
بسم الله

موسى بن بكير عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في صيد الكلب اذا ارسله وانقضى عليه اكل
ثم امسك عليه وان قتل وان اكل كل ما بقي **فحلال** بين يعقوب بن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن جابر
عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد البازي والكلب اذا صاد قتل
واكل منه اكل فضله ام لا فقال **انما قتله لا طير فلا تأكله الا ان تذكبه** وانما قتله اكله فتكون
اسم الله عليه فكل وان اكل منه **الحسين بن سعيد** عن النعمان بن محمد عن معاوية بن وهب
عن ابي سعيد المكناري قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب يرسل على الصيد ويسقي فيقتل
ويأكل منه فقال كل وان اكل منه **عنه** عن فضالة عن عبد الله بن بكير عن سالم الاشل
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب يمسك عليك صيده وقد اكل منه فقال لا بأس
انما اكل وهو لك **حلال عنه** عن جعفر بن محمد عن مسكان عن محمد بن الحلبي قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الكلب يصطاد فيأكل من صيده اناكل بقيته قال نعم **قأ ما** ما شاء الحسين
بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن ساءة بن مهزيان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب يعلم للصيد
هو قول الله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمون ما علمكم الله تكلوا مما امسك عليكم
واذكر اسم الله عليه قال لا بأس ان تأكلوا مما امسك الكلب فما اكل الكلب فاذا اكل اكل منه
قبل ان تذكرك فاذا اكل منه قال وسألت عن صيد الفهد وهو معلم للصيد فقال ان ادركته حيا
فذكركه واكله وان قتله فلا تأكل منه **عنه** عن فضالة بن ايوب عن رفاعة بن موسى قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب يقتل فقال كل فقلت اكل منه فقال اذا اكل منه فلم يمسك
عليك انما امسك على نفسه قال سمعته في حديثين انهما على احد هجين احدهما ان تحلوا
على انه اذا كان الكلب معتادا الاكل ما يصطاده فانه لا يؤكل ما بقي منه ولما يؤكل بقيته اذا كان
ذلك منه شاذنا فاما الوجه الاخر فيلحقه على صوب من التثنية لان في الفقهاء من يقول ذلك
يعل بانها امسك على نفسه لا عليك **يدل** على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
احمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن جميل بن دراج قال حدثني حكيم الصيرفي قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام ما تقول في الكلب يصيد الصيد فيقتله قال لا بأس بكل قال قلت انهم يقولون اذا اكل
منه فانما امسك على نفسه فان اكل قال لا بأس قد جاءه حكمه على ان قتله ذكاته قال قلت بل
قال فما يقولون في شاة ذبحها لم يحل ذكاه قال قلت نعم قال ذلك السبع جاء بعد ما ذكاه فاكل منها
يؤكل للبقية فاذا جاء بواحدة الى هذا اخقل الامكنة يقولون اذا ذكاه هذا واكل منها لم يأكلوا منها

في صيد كلب الجوس
ثم ثم

وإذا ذكر هذا فأكمل كلامه فيحذفان يكون المراد الكلب في الكهين فهو دفعه من السباع لأن ذلك ليس
كلباً في اللغة ولا يجوز أن يشترطوا أن يكونوا كلبين في اصطلاحهم ما يصطاحون مشبهين بالكل إلا ما ذكره
وكانه على ما استنبته فيما بعد لئلا يستألى **باب** صيد كلب الجوس الحسين بن
سعيد عن النعمان بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن كلب الجوس يأخذ الرجل المسلم فيسمى حين يرسله يأكل منه مما أسك عليه فقال نعم لأنه
مكلب وقد كرم الله عز وجل عليه **فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف**
بن عميرة عن منصور بن حازم عن عبد الرحمن بن سيار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
كلب الجوس استعيره أفاصيده قال لا تأكل من صيده إلا أن يكون عليه مسلم فلا ينافي الأول
لأن الوجه في هذا الخبر أن شغل علي لما ذاع به المسلم ولا يسمي عند إرساله فلا يحسب تأكل ما
فأما إذا علم ومضى فلا بأس على ما تضمنه الخبر الأول والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن الوفاء عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال كلب الجوس لا تأكل
صيده إلا أن يأخذه المسلم فيعلمه فيرسله وكذلك البازي وكلاب أهل الذمة وبما تقدم حلال
للمسلمين أن يأكلوا صيدها **باب** أنه لا يؤكل من صيد الفهد والبازي إلا ما ذكره وكان
الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه كره
صيد البازي إلا ما ذكره **عنه** عن القاسم بن محمد عن أبيان بن عثمان عن عبد الرحمن بن
أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أرسل به باصاً فآخذ صيداً وكل منه تأكل
من فضله فقال ما قتل البازي فلا تأكل منه إلا أن تنجسه **عنه** عن القاسم بن أبيان عن أبي بصير
عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن صيد البازي والصقور فقال لا تأكل ما قتل الباز والصقور
ولا تأكل ما قتل سباع الطير **عنه** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن صيد الباز
والصقور والطير الذي يصيده فقال ليس هذا في القرآن إلا أن تذكره حيا فتذكيه وتقتل
فلا تأكل حتى تذكيه **فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن مهزيار قال كتب إلى أبي جعفر**
عليه السلام عبد الله بن خالد بن نصر المدائني أسألك جعلت فداك عن البازي إذا أسك
صيده وقد سمي عليه فقتل الصبيد هل يجوز كل ما كتبت بخطه وخاتمته إذ سميت به أكلته وقال علي بن
مهزيار أنه **عنه** عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن علي بن النعمان عن أبي بصير قال سألت
أبا جعفر عليه السلام عن الصقور والبازي من الجوارح قال نعم بما نزلت الكلب **عنه** عن البرقي

باب حكم الجمل والاهلية

عن سعد بن سعد عن ذكر بن آدم قال سألت الرضا عليه السلام عن صيد البازي والصفري
يقتل صيده والرجل يظفر اليه قال كل منهما حلال كان قد أكل منه أيضا شيء ما قتل فردهت عليه
ثلاث مولات كل ذلك يقول مثل هذا أقوال وجهي طويل ومن الأخبار أن غلها على التقية التي لها
لا سلاطين الوقت كالحريم ومن ذلك وصفها أنهم كانوا يقولون يجوز أن نجاءت لا نجاءت ولا نجاءت
كما جاء غيرهما من الأخبار وبمثل ذلك الذي يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن
زياب عن أبي عبيد القاسم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في البازي والصفري والقطاب
فقال إن إدركت ذكاته فكل منه وإن لم تدرك ذكاته فلا تأكل الحسمين بن سعيد عن أحمد
بن محمد عن الفضل بن صالح عن ابن بن تغلب قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول كان يوفى
في زمن أبي مية أن ما قتل البازي والصفري فهو حلال وكان يتقيهم وأنا لا أتيهم وهو حرام ما قتل
عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي قال قال أبو عبد الله عليه السلام كان أبي يفتي و
كان يفتي ومن يخاف في صيده البقرة والصفرة فما أكل أن كان لا يخل صيدها إلا أن يدرك
ذكاته وأنه لم يكتب الله عز وجل أن الله عز وجل قال وما علمت من الجوارح مكليين ليس على هؤلاء
عنه عن الحسن بن علي بن فضال عن الفضل بن صالح عن ثابت الرازي قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن الصفرة والبزاة وعن صيدهن فقال كل ما لم يقتلن إذا أدركت ذكاته وحل
الذكاة إذا كانت العين تطرف والرجل تركض والذنب يتحرك وقال ليست الصفرة والبزاة والقطاب
باب حكم الجمل والاهلية قال قيل بن يقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن
ابن أبي عمير عن عمر بن ذينة عن محمد بن مسلم عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنها سألت عن لحم الجمل
الاهلية فقال نعم رسول الله صلى الله عليه وآله عن أكلها يوم خيبر وأما نعمي عن أكلها يوم خيبر وأما
نعمي عن أكلها لأن كانت جملة الناس وأما الحرم ما حرم الله عز وجل في القرآن أحمل بن محمد عن
رجل عن محمد بن مسلم عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال سمعت يقول إن المسلمين كانوا
اجتهدوا في خيبر وخرج المسلمون في دواجمهم رسول الله ﷺ أكلوا القندور ولم يقل أنها حرام وكان
ذلك قبل أن يطلع الحسمين بن سعيد عن عبد الرحمن بن أبي بزة عن عاصم بن حميد عن
أبي بصير قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول إن الناس أكلوا اللحم يوم خيبر فأمر رسول الله
ﷺ عليه وآله أكلها ففدروهم وأما نعمي عن ذلك وأما نعمي عن أبي بصير عن محمد بن الحسين
عن محمد بن عبد الله بن حلال عن علي بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن

باب كراهية لحوم الجملالات
باب كراهية لحوم الجملالات

بن سنان عن أبي حمزة رفعه قال لا تأكل من لحوم الجملالات من لبن خنزيرة قال الشيخ رحمه الله هذا الحديث
كلها محمولة على أنها قد فرغ من الخنزيرة رضاعاً كما ثبت عليه لوجه وعده وثبتت هذه إلى قوله
فأما إذا كان دفعة أو دفعتين أو ما لا يثبت اللحم يشتد العظم فلا بأس بكل لحم بعد استبرأته
بحاستن كراهية الله وقد روي في الحديث الأول بن الحسين سألته السائل فقال فرغ من الخنزيرة
حق شرب واشتد عظمها فما به حينئذ بما ذكرناه والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب
عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام
سئل عن رجل غذى لبن خنزيرة فقال يحدوه وأعطوه الكسب والنفق والشعير والخنزير كان
استغنى عن اللبن وإن لم يكن استغنى عن اللبن فيبقى على ضرع شاة سبعة أيام ثم يؤكل لحمه
باب كراهية لحوم الجملالات أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله
عليه السلام قال لا تأكلوا لحوم الجملالات وإن أصابك من عرقها فاعسله محمد بن يعقوب عن
عده من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسمع
عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام الناقة الجملالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب
لبنها حتى تغذي أربعين يوماً والبقرة الجملالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذي أربعين يوماً
والشاة الجملالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذي خمسة أيام والجملة الجملالة لا يؤكل لحمها
حتى تربط خمسة أيام والذئابة الجملالة لا تأكل من لحومها حتى يزداد عن الحسن بن سنان عن
أحمد بن الحسن الملقب عن أبيان بن عثمان عن إسحاق بن عمار عن جعفر عليه السلام في الأبل الجملالة
قال لا يؤكل لحمها ولا يركب أربعين ليلة عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن فض
بن الخطاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تشرب من اللبن الأبل الجملالة وإن أصابك شئ من
عرقها فاعسله عنه عن علي بن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام
قال قال أمير المؤمنين عليه السلام الذئابة الجملالة لا يؤكل لحمها حتى يقيد ثلثة أيام والجملة
الجملالة خمسة أيام والشاة الجملالة عشرة أيام والبقرة الجملالة عشرين يوماً والناقة أربعين يوماً
فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن البرقي عن محمد بن سعد عن
أبي الحسن الرضا عليه السلام قال سألته عن كل لحوم الدجاج من الدساكروهم لا يصيدونها
عن شئ يمر على الحدة ثم يخل عنها وكل كل يبيها قال لا بأس به قلنا ياف محمد أنت بما قد مرنا
من الأخبار لأنه ليس في أخبارنا أنها تكون جلالة بل فيها أنها تمر على الحدة وأنها لا تصيد عن ثمة

442

وكل ذلك لا يفيد كونه جلاله على لونه كان في تحريمه ورجح بانها جلالته لانه انما انقول قوله
عليه السلام لا بأس به يقتل ان يكون اربعة ارجل ان يستمرى ثلثة ايام حسب ما قدمنا ولا يفتل
ان يحرم الجلاوات حرام على كل حال على انه قد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه
اذا لم يخط عتالها بغير العذرة فما اذا كانت تخاط فلا بأس باكل لحمها بين ذلك ما رواه
محمد بن احمد بن يحيى عن بعض اصحابه عن علي بن حسان عن علي بن عقبة عن موسى بن اكيلى عن بعض
عن ابي جعفر عليه السلام في شاة شربت بولاً ثم ذبحت فقال يفضل ما في جوفها ثم لا بأس به و
كذلك اذا عتافت العذرة ما لم يكن جلاله والجلالة التي تكون ذلك عندنا **عجل** بن
يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى عن الخشاب عن علي بن اسباط عن روى في الجلاوة
لا بأس بالكله اذا كان يخط **باب** لحم الجناني **عجل** بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن
جعفر بن بشير عن داود بن كثير الرقي قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام اسأله عن لحم الجنيت
والباها فقال لا بأس **ولا ينافي** هذا الخبر وما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد
بكر بن صالح عن سليمان الجعفرى عن ابي الحسن عليه السلام قال سمعته يقول لا اكل لحوم الجناني
ولا اكل احد لاكلها في حديث طويل لان قوله عليه السلام لا اكله اخبار عن امتناعه من اكله
وقوله لا امرها في ان يكون ذلك ما مورثه ولو كان كذلك لوجب اكله وليس ذلك قولاً
لاحد ابيس في الخبر ان ذلك حرام وليس مباح فينا في الخبر الاول على ان تحرير لحم الجناني شيء كان
يقوله ابو الخطاب لعنه الله واصحابه فيمن ان يكون سليمان الجعفرى سمع بعض اصحابه يقول ذلك
فبسته اليه فواه عن ابي الحسن عليه السلام غلامه بعددقه وحسن اعتقاده في **ميدل**
على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي عن داود بن كثير الرقي قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام جعلت فداك ان رجلاً من اصحاب ابي الخطاب تخاف عن اكل الجنيت وعن اكل الحما
المسرول فقال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس بركوب الجنيت وشرب البها واكل لحومها واكل لحم
المسرول **باب** انه لا يجوز ان يذبح الا بالحيدين **احمد** بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن
سفيان بن عمار عن عبيد بن كعب عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا يؤكل ما لم يذبح بالحيدين
عجل بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعه قال
سأله عن الذكاة فقال لا يذبح الا بالحيدين **عجل** عن ذلك امير المؤمنين عليه السلام **عنه**
عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي عمير عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام

عن النبي بالليطة والمودة فقال لا ذكاة الا باحدى **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ذبيحة العمد والقصة والحجر
فقال علي لا يصح الذبيحة في اهلها ما رواه الحسن بن محبوب عن ابي الشحام قال سألت ابا عبد الله عن رجل
لم يكن بحضرة سكين فمذبح بقصبة فقال اذ ذبح بالحجر والعظم والقصة والعمد
اذ لم تصب الحديد اذ قطع الحقوم وخرج الدم فلا بأس **عنه** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه
عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن المرأة والقصة والعمر
يذبح بمن اذا لم يجد واسكينها قال اذ افري الادراج فلا بأس **عنه** بن محبوب عن عبد الله بن محمد
عن علي بن الحكم عن ابراهيم بن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام في الذبيحة بغير حديد اذا
اضطرت اليها فان لم تجد حديد فاذبحها بالحجر والوجه في هذه الاخبار ان تخصها بما لا ضرورة
التي لا يقدر فيها على الحديد فاما مع وجود الحديد فلا يجوز على حال الذبح الا به **باب ذبح**
الكفار الكسائي بن سعيد عن فضالة عن ابي المعز عن ساعة عن ابي ابراهيم عليه السلام قال
سألت عن ذبيحة اليهود والنصارى فقال لا تقربها **عنه** عن محمد بن سنان عن قتيبة
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى فقال لا ذبيحة اسم ولا يؤمن على
الاسم الا المسلم **عنه** عن محمد بن سنان عن الحسين بن المنذر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
ان انتكاري هؤلاء الاكراد في قطع الفم وانما هم عدة التبريد ولشبهاء ذلك فتستقط العارضة
فمن لم يؤمنها ويبيعونها فقال ما احب ان تفعله في مالك انما الذبيحة اسم ولا يؤمن على الاسم الا
المسلم **عنه** عن محمد بن سنان عن اسمعيل بن جابر قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تأكل
ذبايحهم ولا تأكل في انيتهم يعني اهل الكتاب **عنه** عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن قتيبة
قال سألت رجلا ابا عبد الله عليه السلام وانا عنده فقال الفم يرسل فيها اليهودى والنصارى في
فيخرج فيها العارضة فتذبح تأكل ذبيحته فقال له ابو عبد الله عليه السلام لا تدخل ثمنها مالك
ولا تأكلها فانما هو الاسم ولا يؤمن عليها الا مسلم فقال له الرجل اهل لكم الطيبات وطعام الذين
اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم فقال كان ابي يقول انما هي نجس فابشأها **عنه**
عن محمد بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبائح نصارى العرب
هل يؤكل فقال كان على عليه السلام يعني عن اكل ذبايحهم فصيدهم فقال لا يذبح لك يهود
ولا نصارى اصحبك **عنه** عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن الحسن بن عبد الله

قال صاحب المطبع بن خنيس وابن أبي يعفور في سفرهما كل واحد منهما ببيت اليهودي والنصراني وأياكلها
الأخر فاجتمعا عند أبي عبد الله عليه السلام فاخبرا فقال يكما الذي أباها فقال أنا قتيل أحسنت
عنه عن النعمان بن سعيد عن عامر بن حميد عن أبي بصير قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام
يقول لا يذبح أخيه منك يهودي ولا نصراني ولا مجوسي وإن كانت امرأة فلتذبح لنفسها عنه
عن فضالة عن إمام عن سلة أبي حفص عن أبي عبد الله عن أبيه عليه السلام أن عليا عليه السلام
قال لا يذبح ضغايك اليهود والنصارى لا يذبحها إلا مسلم عنه عن القاسم بن محمد عن علي عن
أبي بصير قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا تأكل من ذبيحة المجوسي قال وقال لا تأكل ذبيحة
نصارى تغلب فانهم مشركوا العرب عنه عن عرو بن عثمان عن الفضل بن صالح عن زيد الشحام
قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن ذبيحة الذي فقال لا تأكله إن سعى وإن لم يسع عنه عن
حنان بن سدير قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام أنا وأبي قال فقلنا له جئنا فداك
إن لنا خلطا من النصارى وأنا نأثمهم فيذبحون لنا الدجاج والفراخ ولجدي أنأكلها قال فقال
لا تأكلوها ولا تأثمروها فانهم يقولون على باعهم ما أحب لك أكلها قال فلا أقدمنا الكوفة
وعانا بعضهم فأبينا أن نذهب فقال ما بالكم كنتم تأثموا ثم كنتم اليوم قال قلنا إن عالمنا
فما نأثمكم يقولون في ذباثكم شيئا لا يحب لنا أكلها فقال من ذا العالم إذا والله أعلم خلق الله
صديق والله إذا شقول باسم المسيح عنه عن فضالة بن أيوب عن الصادق عن محمد بن مسلم عن
أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن نصارى العرب أنأكل ذباثهم فقال كان على عبد السلام
يفي عن ذباثهم وعن صيدهم عن مناكحتهم عنه عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن
أبي جعفر عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام لا تأكلوا ذبيحة نصارى العرب فأنهم يسوء
أهل الكتاب عنه عن محمد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن الحسن بن عبد الله قال قلت
لأبي عبد الله عليه السلام إذا تكون في جبل فتبعك الرعاة إلى الغنم فربما أعطيت النشاة فاصبر
شئ فذباثهم فأنأكلها فقال إنما هي الذبيحة فلا يؤمن عليها إلا المسلم عنه عن النعمان بن سعيد
عن شعيب بن علقم عن أبي قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فمضنا أبو بصير فأناس من أهل الجبل
يسئلونهم عن ذباث أهل الكتاب فقال لهم أبو عبد الله عليه السلام قد سمعتم ما قال الله تعالى في
كتابه فقالوا له فخطب أن تحبنا فقال لا تأكلوها عنه عن محمد بن أبي عمير عن الحسين بن حمزة
عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال له رجل أصليكم الله أن لنا جارا قصابا وهو يبيع دية

فذا لم يزل الكتاب
م

Psychiatry

باب ذبايح من نضب السداة لآل محمد

فاذا شهدتموه وقد سوا اسم الله فكلوا ذبايحهم وان لم تشهدتم فلا تأكل وان اتاكم رجل مسلم
 فاعطوا له اثم بمواكل عنه عن النضبين سويد عن القاسم بن سليمان عن حميد قال سئل
 ابو عبد الله عليه السلام عن ذبايح اليهود والنصارى واليهود فقال سمعت ابي عبد الله عليه السلام يقول
 من يأكل من ذبايحهم فكل وان لم تشهدتموه فليشهد عندكم من اهل بيته فكل ذبايحهم العهر فار
 عن احمد بن محمد عن البرقي عن محمد بن محمد بن يوسف بن عمار قال قلت لابي الحسن عليه السلام اهذهي
 ان قلته لي فصراتي دجاجة وقرأ خادشاها وعلى قال فلو ذبحة فاكله قال لا بأس به احمد بن محمد
 بن عيسى عن سعد بن اسحق عن اسحق بن عيسى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبايح اليهود والنصارى
 وطعامهم فقال نعم فأقول ما في هذه الاخبار انما لا تأكلوا من ذبايحهم لان الاول ذبحة واكثر وايضا
 فمن روى هذه الاخبار ان روى ما ذكرناه او لا من الخطم فليحكي ابو بصير ومحمد بن مسلمة وروى
 بعد ذلك من هذا كله لا تحتل وسجين احدهما لا تأكله من حال الضرورة دون حال الاختيار
 لان عند الضرورة تحتل الميتة ذبيحة من خالفه الاسلام ^{في هذا} الذي يدل على ذلك ما رواه
 محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن ابي حمزة القمي عن ذكره ابن ادم قال قال لي ابو الحسن عليه السلام
 اني اتاكم عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي انت عليه واصحابك الا في وقت الضرورة ^{في هذا} الوجه
 الثاني ان يكون هذه الاخبار وردت من جهة التقية لان جميع من خلفنا يرى اباحة ذلك ^{في هذا} الذي يدل
 على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن سهل بن زياد عن احمد بن بشير عن ابي عبيدة الحسن بن ابيوب
 عن داود بن كثير الرقي عن بكير بن ابي غيلان الشيباني قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذبايح
 اليهود والنصارى والنضاب قال فليؤكل شدة وقال كلها الا يحم ^{في هذا} باب ذبايح من نضب
 العداة لآل محمد عليه السلام الحسين بن سعيد عن الثوري عن سويد عن زرعة عن ابي بصير
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ذبيحة الناضب لا تحتل عنه عن حماد بن عيسى عن
 الحسين بن الحسن عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام انما تحتل ذبايح الحرودية ^{في هذا} عمل باحمد بن
 يحيى عن احمد بن حمزة عن محمد بن علي عن موسى بن يعقوب عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الرجل يشترى اللحم من السوق وعنده من يذبح ويبيع من اخوانه فعمل الشراء
 من النضاب فقال اي شيء اذا انقول ما ياكل الا مثل الميتة والدم ولحم الخنزير قلت سبحان الله
 مثل الميتة والدم ولحم الخنزير فقال نعم واعظم عند الله من ذلك ثم قال ان هذا في قلبه على الموت
 مرض احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن محمد بن اذينة عن حماد بن عمار عن ابي بصير

فيتعد

باب ما يجوز الانتفاع به من الميتة

قال سمعته يقول لا تأكل ذبيحة الناصب إلا ان تقصه يتيقن **فأما** ما رواه الحسن بن سعيد عن الحسن بن الحسين عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام ذبيحة من كان بكرة الاسلام صمام وصل لكم حلال اذا ذكر اسم الله عليه فلا ينال في الاضحية ولا ذبيحة لشيعتين احدهما من نصيب الحرب والعدو ولا ل محمد عليه السلام ولا يكون ذلك بكرة الاسلام بل يكون وان بكرة الكفر وهو خارج عما قصصه الخبر والوجه الثاني ان يكون محرما على حال التقية **يدل** على ذلك ما رواه الحسن بن سعيد عن غير واحد عن أبي العزراة والحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ذبيحة المرجي والمحرور في فقال كل ذم واستقر حق يكون يوما ما يكن ان يكون الخبز مختصا بحال الضرورة بحسب ما تضمنه الخبر الذي قدمناه في الباب الاول عن ذكرها بن آدم من قوله ان اخاك عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي انت عليه واصحابك الا في حال الضرورة **باب** ما يجوز الانتفاع به من الميتة **فصل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام ان زرارة و محمد بن مسلم اللين واللباء البيضة والشعر والضوء والقرن والذئب والاحافر وكل شيء يخلص من الدابة والشاة في ذك وان اخذته منه بعد ان يموت فافسله وصل فيه **الحسن** بن محبوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الانتفاع بالخروج من الجدي الميت قال لا بأس به قلت الذي يكون في ضرع الشاة وقد تمت قل لا بأس به قلت و الصوف والشعر وعظام الفيل والجدل والبيض يخرج من الدجاجة فقال كل هذا لا بأس به **فأما** ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن وهب عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن فقال علي عليه السلام ذلك الحرام مختصا بهذه رواية شاذة ورواها وهب بن وهب وهو ضعيف على ما بيناه فيما مضى ويقتل مع تسليم الخبر ان يحمل عريض من التقية لانه مذهب بعض العامة **باب** الخبز من الميتة **فصل** بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن المختار بن محمد بن المختار و محمد بن الحسن عن ابي الحسن عليه السلام قال كتبت اليك رسالة عن حلول الميتة التي يتركها ذكي فكتب لا يستفاد من الميت ما هانت و لا عصب وكل ما كان للسفالي من الصوف من جزء الوبر والانتفة والقرن ولا تنقل الى غيرها **اشاد الله الحسن بن** بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن اكل الجبن و تقليد السيف وفيه الكيف والخرق فقال لا بأس به ما لم تعلم انه ميتة **فأما** ما رواه الحسن

والشعر

كتاب الاطعمة والاشربة
٢٢٣

بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن الحسين بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في جلد شاة ميتة
يدبغ فيصيب فيه اللبن والماء فاشرب منه فانه حلال قال نعم وقال يدبغ ويتنقع به ولا يصبر فيه
قال حسين وسأله ما بين الاثنية يكون في بطن العناق والجدى فهو ميت فقال لا بأس به **عنه**
عن الحسن بن زرارة عن سماعة قال سألت عن جلد الميتة الملوحة وهو الكيفت فخرج من فيه وقال
ان لم يحسه فهو افضل فالوجه في هذين الخمرين ان شربهما على ضرب من التقية لان جلد الميت
لا يطعم عندنا بالديباغ على ما بينا في كتاب الصلوة

كتاب الاطعمة والاشربة

باب اكل الريثا احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن
عمر بن حفصة قال حملت الريثا في صرة حتى دخلت بها على ابي عبد الله عليه السلام فسأته عنها
فقال كلها وقال لها قشر **عنه** عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتبت اليه اختلاف الناس في
الريثا فمترى فيها فكتب لا بأس بها **عنه** عن بكر بن محمد وعمر بن ابي عمير جميعا عن الفضل بن يونس
قال تغذي ابو عبد الله عليه السلام هندی في ومعه محمد بن زيد فأتيا البكرجات وفيه الريثا
فقال لا بأس به عن الريثا فخذ لقمة فمسها فيه ثم اكلها **فاما** ما رواه محمد بن احمد بن محمد
عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عروج بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى
الساجي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الريثا فقال لا تأكلها فان لا تغرقها في السمك
با عار فالوجه في هذا ان يغرب من الكراهية دون الخطر بدلالة الاخبار الاولى ولا يخفى
انني اخذها من ائمة اهل هذا في كتابنا الكبير **باب اكل الثوم والبصل الحسین**
بن سعيد عن فضالة عن داود بن خرقد عن ابي عبد الله عليه السلام فقال انما نهي رسول الله صلى الله عليه
عليه وآله لم يره وقال من اكل هذه البقلة تحببته فلا يقب مسجدا فاما من اكله ولم يأت
المسجد فلا بأس **عنه** عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
عن الثوم والمهمل والكرث فقال لا بأس باكله نيا وفي القدر ولا بأس بان يتداوى بالثوم ولكن اذا
كان ذلك فلا يخرج الى المسجد **فاما** ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عمر بن ذرية عن
رسالة قال دعي من اصدق من اصحابنا فسألت احدها عليها السلام عن الثوم فقال اعد كل صلوة
صليتها ما دمت تأكله فالوجه في هذا ان يغرب من الخطر على ضرب من التغليب في كراهية دون الخطر
الذي يكون من اكله لا يقتضي استحقا قاله والاعقاب بدلالة الاخبار الاولى ولا جاع الواقع

باب كراهية شرب الماء قائما
ثم ثم

عن كل من هذا لا شيء ولا يجب إعادة الصلوة **باب كراهية شرب الماء قائما الحسين**
بن سعيد عن الثوري عن سويد عن القاسم بن سليمان عن جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تشرب الرجل وهو قائم قالوا وجه في هذا الخبر ضرب من الكراهية
دون التحريم **يدل** على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن اسمعيل بن أبي زياد
عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تشرب قائما **باب التحريم** يصير خلافا يطرح فيه محمد
بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله
عليه السلام قال سألت عن الخبر المتفق عليه جعل خلافا لا بأس **الحسين** بن سعيد عن فضالة
بن أيوب عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيصليها
خلافا لا بأس **عنه** عن صفوان عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال
في الرجل يأخذ عصيرا فيحسبها السلطان حتى صار خمرًا فجعله صاحبه خلافا قال افتحوا عن ذلك الخمر
فلا بأس به **عنه** عن ابن أبي عمير وعلي بن حديد عن جميل قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن كنت
في الخمر أجد الدوام فيعطيني بما خمر أقال هذا ما أفسد ما قال علي عليه السلام وأجابه أن لا بأس
بما سئمت به من الخمر عيسى بن عبيد عن عبد الرحمن بن المهدي قال كتبت إلى الرضا عليه السلام جئت
فدراك العصير يصير خمرًا فيصيب عليه لعل فشيء يصير حقا يصير خلافا لا بأس به **قائما** ما رواه
الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن حسين الأحمر عن مسلم بن أبي بصير وعلي بن أبي بصير
عن أبي عبد الله عليه السلام سئل عن الخمر يجعل فيها الخمر فقال لا أكلمكم من قبل نفسه قلديتاني
الخبائث لا يجوز لأن الوجه فيه أن الخمر على ضرب من الكراهية فإن لا الفضول التي لا تترك ذلك خلق جدير
خلان قبل نفسه **قائما** ما رواه الحسين بن فضالة بن أيوب عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيصليها خلافا لا بأس به إذا لم يجعل فيها
ما يقبلها قال الوجه فيه أيضا ما قلناه في الخبر الأول **قائما** ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن
خالد عن عبد الله بن بكير عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر يصنع فيها الشيء حتى
يخوض فقال لا إذا كان الذي يصنع فيها فهو الغالب على ما صنع فلا بأس به **قائما** ما رواه الحسين بن فضالة
بالإجماع لأنه لا خلاف أن ما يقع فيه الخمر أنه يفسد وإذا فسد فلا يجوز استعماله وإن كان غالب عليه
والذي يكشف عنه ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يعقوب عن محمد بن موسى عن الحسن بن المبارك
عن زكريا بن آدم قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة نبيذ مسكوك قطعت في قدر فيه لم يورق

كثير قال يحرق المرق او يطعمه اهل الذمة اذا كلاب والحمير غسله وكله قلت من قطريه لدمه
 قل لا دم تاكله لنا انشاء الله **باب تحريم شرب الفقاع** **احمد بن محمد بن احمد بن الحسن**
 عن محمد بن سعيد عن مصدق بن حماد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام عن
 الفقاع فقال هو **خمر محمد بن يعقوب** عن محمد بن يعقوب عن موسى بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشاء
 عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال كل مسكر حرام والفقاع حرام **احمد بن محمد بن بكر بن صالح** عن
 ذكر بن يحيى قال كتب ابي الحسن الرضا عليه السلام اسأله عن الفقاع واصفاه فقال لا تشربه
 فاعدت عليه ذلك اصفا له كيف يصنع فقال لا تشربه ولا ترا جف فيه **الحسين بن سعيد**
 عن محمد بن اسفيل قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن شرب الفقاع فكرهه كما كره تشرب الخمر
محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن علي بن اسفيل عن سليمان بن جعفر قال قلت لابي الحسن
 عليه السلام ما اتفق في شرب الفقاع فقال هو خمر مجهول يا سليمان فلا تشربه املانا يا سليمان لو كان
 احكم لي والدار في مجلدت شاربه طقت بابه **احمد بن محمد بن محمد بن عيسى** عن الوشاء قال
 كتبت اليه يعني الرضا عليه السلام اسأله عن الفقاع فكتب حرام وهو خمر من شربه كان بمنزلة شارب
 الخمر قال قال ابو الحسن عليه السلام لو ان الدار داري لقلت بابه ولجلدت شاربه وقال الحسن
 الاخير عليه السلام هذا أحد شارب الخمر قال عليه السلام هي خمر في استصغرها الناس **محمد بن**
 يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن عمر بن سعيد عن الحسن بن محمد بن فضال قال
 سالت ابا الحسن عليه السلام عن الفقاع فقال هو خمر مجهول وفيه حد شارب الخمر **احمد بن محمد بن**
 محمد بن سنان قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الفقاع فقال هو خمر بعينه **عنه** عن محمد
 بن سنان عن الحسن بن القلاء قال كتب ابي الحسن الناقض عليه السلام اسأله عن الفقاع فقال لا تشربه
 فانه من الخمر **محمد بن احمد بن يحيى** عن احمد بن الحسن عن ابي سعيد بن احمد بن محمد بن عيسى قال كنت مع
 يوسف بن عبد الرحمن ببغداد واقفا امشي معه في السوق ففزع صاحب الفقاع فقاده فاصاب يوسف
 فرأيت به قد اغمى له ذلك حتى زالت الشمس فقلت له لا تقبله فقال ليس لي يد ان اصل حواجر الالبيت
 واغسل هذه الخمر من ثوبي قال فقلت له هذا ارايما او ثوبى رويته فقال انعم في حشاه من الحكم ان سأل
 ابا عبد الله عليه السلام عن الفقاع فقال لا تشربه فانه خمر مجهول وهذا اصواب خمر يركب فاغسله
فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابي عبد الله عن حرام قال كان رجل من الحسن
 عليه السلام الفقاع في منزله قال محمد بن احمد بن يحيى قال ابو احمد هو ابن ابي عبد الله ليعمل

قال الشيخ رحمه الله يكشف عن ذلك ما رواه ابن أبي عمير ما رواه الحسن بن سعيد عن عمن بن عيسى قال كتب
عبد الله بن محمد الرازي الى ابي جعفر الثاني عليه السلام اني رايت ان تغسل الفقاع فانه قد اشتره
عليها مكر وهو بعد غليها لم يجله فكتب اليه لا تقب الفقاع الا ما لم يضرب فيه او كان جديدا فاما
الكتاب اليه اني كتبت اسألك عن الفقاع عما لم ينزل فانا في ان اشتره ما كان في انا جديدا وغير ضار
ولم اعر احد الاضارة والجديد وسأل ان يغسله لئلا يضره وهل يجوز شربه ما يعمل في الضمارة
والزجاج والخشب ونحوه في الاواني فكتب يفعل الفقاع في الزجاج وفي الفخار الجديد الى قدر
ثلاث عرات ثم لا تعد منه بعد ثلاث عرات الا في انا جديدا والخشب مثاقيرك عنه عن حماد
بن محمد بن الحسن بن الحسين اتهمه عن ابيه علي بن يقطين عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال سألنا
عن ثوب الفقاع الذي يعمل في السوق ويبيع ولا ادى كيف عمل ولا حق عمل الى ان اشتره قال لا

كتاب الوقوف والصدقات

محمد بن جعفر الزاهد

باب انه لا يجوز بيع الوقف محمد بن يعقوب عن جعفر الرازي عن محمد بن عيسى عن ابي

بن رشد قال سألت ابا الحسن عليه السلام قلت جعلت فداك انما اشترت ارضا الى جنب ضيقتي

فما افوت المال خبرت ان لا ارض وقف فقال لا يجوز شراء الوقف ولا تدرى انما في مالك او فيها

الى من اوقف عليه قلت لا اعرف له ادبا قال تصدق بفلان الكسبي بن سعيد عن فضالة

عن ابي عن عمارة بن ابي صالح قال امل ابو عبد الله عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق

فلان بن فلان وهو سيدي بدار الق في بني فلان بمدة ما صدقة لا تنزع ولا تذهب

حق ربها ولا في السموات والارض وانه قد اسكن بصدقة هذه اذ نادى وعقبه فاذا انقضى

في عمل ذي الحاجة من المسلمين محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن سباعة عن

احمد بن عبدوس عن ابيان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام من كان

بن سعيد عن محمد بن عاصم عن الاسود بن ابي الاسود الذي عن يحيى بن عبد الله عن ابي عبد الله

عليه السلام قال تصدق ما يملك من اموالك على المسلمين بدار له في بني زريق بالمدينة فكتب بسم الله

الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به علي بن ابي طالب وهو سيدي تصدق بدار الق في بني زريق

بصدقة لا تنزع ولا تذهب حق ربها الله الذي في السموات والارض واسكن هذه الصدقة

فلان ما عاش وعاش عقبه فاذا انقضى في ادوى الحاجة من المسلمين فاما ما رواه محمد بن

بن محمد وسهل بن زياد عن الحسن بن سعيد عن علي بن محمد بن جعفر الرازي قال كتب الى ابي جعفر عليه السلام

باب من وقف متفاد يذكر الوقف عليه
٤٣٨

ان فلاذاً ابتاع ضريبة فاقضها وجعل لك من الوقف الخمس سئل عن يدك في بيع حقتك من غير
الوقف يباع على نفسه بما اشتراها او يبيعها موقفة فكتب عليه السلام اني علم فلا ان يبيع حق
من الضريبة وايضا ان من ذاك الى ان ذلك رأى انشاء الله الوقف على نفسه ان كان ذلك
ادقق له فكذلك اليه ان الرجل كتب ان يبيع من وقف بنية هذه الضريبة وعليه ما اختار فاشكر
والله ليس يا من ان يبقا قومه ذلك بينهم بعدا فان كان يرى ان يبيع هذا الوقف وتدخل في ذلك
منهم ما كان وقف لمن ذاك امرته فكتب بخطه الى واعدا ان ذاك ان كان قد علم الاخذ ذلك
ما بين اصحاب الوقف ان يبيع الوقف امثل فاما مدعي الاختلاف فكتب الى اهل الوقف ان يبيعوا
قائمه في هذا الخبر ان اهل على جواز بيع ذلك اذ كان بالشه الذي تصفه من غير ان يكون
وقفاً يؤدى الى الضرر وقوع الاختلاف ومخرج ومخرج والوقف فحينئذ يجوز بيعه ولو على
كل ذي حق حقه على الذي يجوز بيعه انما يجوز لا ياب الوقف لا يغيره ولا يغيره الا الذي
ذكرناه في صدر الباب الظاهر من انه كان باعه غير الموقوف عليه فذلك لا يغيره على
كل حال الذي يؤكده ما قلناه ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن غياث عن جعفر
بن حنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقف غلته على قومه من ابيه وقومه من
امه قالورثة النبي يبيعوا الارض اذا احتاجوا ولم يكن لهم ما يخرج من الغلة قال نعم ارضوا كلهم
وكان البيع خيرا لهم ما عدا **باب** من وقف وقفا ولم يذكر الموقوف عليه على يد غيره
قال قلت له يروى بعض رواه عن ابيك عن ابيك عليه السلام ان كل وقف الى وقت معلوم فهو وقف
على الورثة وكل وقف الى غير وقت حمل مجهول فهو باطل على الورثة عنت اعلم يقول بانك
فكتب عليه السلام هو عن روى قال الشيخ رحمه الله الوقف متى لم يكن مؤبداً لم يكن حقيقاً على
ما تصفه الا خيلاً اولاً وفي الباب الاول المختصمة لشروط كتاب الوقف ومتى لم يكن مؤبداً
لا يصح على حال والمعنى في هذا الخبر ان يكون كل وقف الى وقت معلوم فهو واجب معناه
انه اذا كان الموقوف عليه متأكراً لانه اذا لم يذكر في الوقف موقفاً عليه بطل الوقف و
لم يرد بالوقف الاجل وكان هذا التعارفا بينهم الذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن الحسن الصفار
قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام اسأله عن الوقف الذي يصح كيف هو فقد روى ان الوقف اذا كان
غير موقت فهو باطل ومردود على الورثة فاذا كان موقفاً فهو صحيح فمضى قال قوم ان الوقف هو
الذي يرد كرهية انه وقف على فلان وعقبه فاذا انقرضوا فاولاده او السالكين الى ان يرث الله

باب من تصدق على ولد المصنف

٨٨

عن رجل لا رضى ومن عليها قال وقال آخر من هذا صفت المذكرة له لفلان وعقبه ما بقوا ولم يذكر في غيره للفقر والمساكين الذين يثبث الله الارض ومن عليها والذى هو غريب وقت ان يقول هذا أو ما يذكر احد فالذى يصح من ذلك وما الذى يدخله وقوع عليه السلام الوفاق بحسب ما يوقها انشا

باب من تصدق على ولد المصنف ثم اراد ان يدخل معهم في قسم **فصل** بن يعقوب عن محمد بن ابي عمير عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يجعل لولده شيئا وهم صغار ثم يبدوله يجعل معهم غيره من ولده قال لا بأس **فاما** ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن الحكم بن ابي غفيلة قال تصدق ابو على بدار وقصبتها ثم ولد بعد ذلك اولاداً كان ادان بأحد هامش في تصدق بما عليهم فسألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك واخبرته بالقصة فقال لا تقطعوا ايها قلت فانه اذا فاضل منى قال فاحصه وانما صوته عليه قال الوجه في هذا الخبر انه قال لم يجز له تقضها من حيث كانت مقبوضة ولا اول لم يكن كذلك فجاز له ان يغير ذلك ولم يسخ له تغييره ولا يبيح احد ان يقول ليس روى محمد بن مسلم ان قبض الولد قبض المصنف لا يملكه ولا يتولى عليهم ولا يجز له نقضه فاقولكم في الجمع بين هذا الاخبار **روى** ذلك احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في الرجل يتصدق على ولده قد ادركوا اذا المقيض وحق يوت فهو ميراث وان تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان ولده هو الذى يلى امره وقال لا يجز في الصدقة اذا ابتغى وجه الله تعالى قال المصنف والعلة يرجع فيها ان شاء جئت اول مجزى الا الذى هم فله لا يجز فيه قبل لما الذى تضمن هذا الخبر ان الصدقة على الاولاد المصنفات لا تجز وليس فيه انه لا يجوز تغييرها ونحن وانما نقدر هذه الصدقة فلا يجوز نقضها بحيلة ونقلها الى غيره فلما ليسوا ان يدخل فيها معهم غيره وعلى هذا الوجه لا يتناقض الاخبار والذى يكشف عنه ذكرنا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل عن ابيه قال سألت ابا الحسن البضا عليه السلام عن الرجل يتصدق على من ولد به طرفة من ماله ثم يبدوله بعد ذلك ليدخل معه غيره من ولد وقال لا بأس **فكان** عن الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين عن ابيه عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يتصدق على من ولد به طرفة من ماله ثم يبدوله بعد ذلك ليدخل معه غيره من ولد قال لا بأس بذلك وعن الرجل يتصدق ببعض ماله على بعض ولده ويبينه لراى ان يدخل معهم من ولده غيره بعد ان اتمهم بعد ذلك فقال ليس كذلك الا ان يشترط ان من ولد فهو مثل من تصدق

عليه فذلك **والذي يدل ايضا على ان الاولاد اذا كانوا صغارا لم يكن لهم الرجوع فيه اصلا**
 ما رواه الحسن بن سعيد عن الثوري عن سويد عن القاسم بن سليمان عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه قال في رجل تصدق على ولد له قد ادركوا فقال اذ لم يقبضوا حقهم فهو
 ميراث فان تصدق على من لم يكن له من ولده فهو جائز لان الولد هو الذي يملأ امره وقال
 لا يرجع في الصدقة اذ تصدق بها ابتغا وجه الله **فصل** بن علي بن محبوب عن علي بن السندي
 عن ابي عبد الله عن جليل بن دراج قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تصدق على ولد له بعد
 ومم صغارا لانه يرجع فيها قال لا الصدقة لله **فصل** بن محمد بن صفوان بن يحيى عن ابي الحسن
 عليه السلام قال سألت عن الرجل يوقف الضيعة ثم يبدلها ان يحدث في ذلك شيئا فقال
 ان كان اوقفها للولد وقاتلهم ثم جعل لها في الميراث الرجوع وان كانوا صغارا وقد شرط
 ولايتها لهم حتى يبلغوا فيجوزها لهم لم يكن له ان يرجع فيها وان كانوا اكبارا لم يسلط اليها **فصل**
 حتى يجوزها فلان الرجوع فيها لا يتم **فصل** بن محمد بن داود بن بلعز **باب** من تصدق بمسكن
 على غيره يجوز له ان يسكن معه ام لا **ابان** عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الرجل ما تصدق به وان تصدق بمسكن على ذي قرابة فان شاء ليسكن معهم وان تصدق
 بخادم على ذي قرابة فخدمته ان شاء **فاما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عمار بن عثمان
 عن عبد الله بن المغيرة عن حماد بن زيد عن ابي عبد الله عن ابيه عليه السلام ان رجلا تصدق
 ببدله وهو ساكن فيها فقال الحسين اخرج منها قلدينا في الخبر الاول لان الوجه في امره بالخروج
 من الدار اما لادبيه حصة الوقف لا نابينا ان من حصة تسليم الوقف الى من وقف عليه ليسكن الغرض
 بذلك انه محرم عليه **فصل** بن محمد بن داود بن بلعز عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ولم ينقسم قال يجوز لان الوجه في هذا الخبر ان يكون صدقة ماله مقيض ونظم نقل ان ذلك
 غير جائز وانما قلنا انه لا يلزم له فانه يكون صاحبه مخيرا في ذلك **باب** المسكن والغنم
 الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابيان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن حماد قال
 سألت عن المسكن والغنم فقال ليس فيه عذر شرطه وان كان شرط حيا تسكن حيا به
 ان كان هو لعقبه كما شرط حتى ينفوا ثم يرد الى صاحبه **فصل** بن محمد بن محمد بن فضال
 عن حماد بن الفضل عن ابي الساج عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن حماد بن الفضل عن ابي الساج عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

٢٧
يسكن

لعقبه

باب السكنى والعري

ان كان جعل السكنى في حياته فهو كاشروط وان كان جعلا له ولعقبه حتى ينفق عقبه فليس له ان يبيعوا ولا يقرضوا ثم تصح الدار لل صاحبها الاول **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يسكن الرجل داره ولعقبه من بعده قال يبيعه ولا يقرض ولا يقرضوا قلت فرجل اسكن داره حياته قال يجوز ذلك قلت فرجل اسكن داره ولم يوقت قال جائز ويخبره اذا اشترى **علي بن ابراهيم** عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن نعيم عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال سالت عن رجل جعل دارا سكنى لرجل ايام حياته او جعلها له ولعقبه من بعده هل هي له ولعقبه كما شرط قال نعم قلت فان احتاج يبيعهما قال نعم قلت فينقض بيعه الدار السكنى قال لا ينقض بالبيع السكنى كذلك سمعت ابي عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام لا ينقض البيع الاجارة ولا السكنى ولكن يبيعه على ان الذي يشتريه لا يملك ما اشترى حتى يقضى السكنى على ما شرط وكذلك الاجارة قالت فان رد على المستأجر ما لا جميع ملازمه من الثقة والعارة فيما استأجره قال على طيبة النفس ورضا المستأجر بذلك قال بأس فاقام ما رواه الحسن بن محبوب عن خالد بن زاعم الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل جعل لرجل سكنى دار له حياته يعني صاحب الدار فمات الذي جعل السكنى وبقي الذي جعل الدار السكنى ارايت ان اراد العرثة ان يخرجوه من الدار لهم ذلك قال فقال ارايت ان يقوم الدار ببقية عادلة ثم ينظر الى ثلث الميت فان كان في ثلثه ما يحيط بفن الدار فليس العرثة ان يخرجوه وان كان الثلث لا يحيط بفن الدار فله ملك يخرجوه قيل لم ارايت ان مات الرجل الذي جعل الدار السكنى بعد موت صاحب الدار يكون السكنى لورثة الذي جعل الدار السكنى قال لا فانقض صدر هذه النسخة من قوله يعني صاحب الدار فهو من كلام الراوي وقد غلط في التاويل وروى لان الاحكام التي ذكرها بعد ذلك انما يعم اذا كان قد جعل السكنى مدة حياة من سكنه فحينئذ ينقسم وينظر باعتبار الثلث فبذلك منه وقصده ولو كان الامر على ما ذكره الراوي للمناقول الحديث من انه كان جعله مدة حياة صاحب الدار كان حين مات بطلت السكنى ولم ينج معه الى تقويمه واعتباره بالثلث وقد بينا ما يدل على ذلك فانما ما رواه الحسن بن سعيد عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام ان امير المؤمنين قضى في العري انها جائزة لمن اعمرها فمن اعمر شيئا مادام حيا فانه لورثته اذا توفي قلنا ياتي ما قد مناه لان قوله فانه لورثته اذا توفي يعني الذي جعل العري دون الذي جعل له ذلك وان اراد الذي جعل له العري لما قال انه لورثته

لأنه إذا ماتت عادت العري إلى صاحبها كان حيا أو كان وثنته إن كان ميتا اللهم لأن يصير لولد ولده ولقبه ما بقى منها أحد على ما يتناه ويختل إن يكون المراد بذلك إذا جعل العري لغير ولد حيا أنه هو فإذا مات الساكن فهو لو وثنته إلى ابن يموت هو أيضا ثم يوجد ما يثاب على ما قلنا القول

باب من وهب لولده الصغار على بن الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل عهب لابنه شيئا هل يصلح أن يرجع فيه قال نعم لأن يكون صغيرا **حجلى** بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل تصدق على بعض ولده وهم صغار بأجارية ثم تصبه أجنبية وهم صغار في عياله أتى أن يصير بها أو يقومها قيمة عدل فيشهد بثبوتها عليهم يدع ذلك كله فلا يرض شئ منه قال يقومها قيمة عدل ويمتنع بثبوتها لهم على نفسه وعيها **فأما** ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته هل لأحد أن يرجع في صدقة أو هبة قال أما تصدق به لله فلا وأما الهبة والخلة فيرجع فيها جازها ولو لم يجزها وإن كانت لذى قرابة **أحلى** بن محمد عن الحسين بن صفوان بن يحيى قال سألت الرضا عليه السلام عن رجل كان له على رجل مال فهو هبة لولد له فذكر له الرجل المال الذي له عليه فقال له ليس عليك منه شئ في الدنيا والآخرة يطيب ذلك له وقد كان وهبه لولد له قال نعم يكون وهبه له ثم نزعها فجعله له آقا الوجه في هذين الخبرين أن تخلوها على نكاحا كان الولد كما راجاله الرجوع في الهبة وأما منعتا في الرجوع فيها الصغار وهم ما رواه أحمد بن محمد عن ابن أبي بصير عن حماد عن العلى بن خنيس قال سألت أبا عبد الله عليه السلام هل لأحد أن يرجع في صدقة أو هبة قال أما ما تصدق به لله فلا وأما الهبة والخلة فيرجع فيها جازها ولو لم يجزها وإن كانت لذى قرابته قال الوجه في هذا الخبر ما قلناه في الخبرين الأولين **سواء** **باب الهبة** **الموضوعة** **حجلى** بن أحمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن العباس بن عامر عن ابن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال الهبة كما يكون أبا هبة حتى يقرضها والصدقة جائز على كونه عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن حماد عن إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي عبد الله عليه السلام قال أنت بلخي في الهبة ما دمت في يدك فإذا خرجت إلى صاحبها فليس لك أن ترجع فيها **على** بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن حصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال الهبة والخلة ما لم يقرض حتى يموت صاحبها قال هو ميراث فإن كانت لصبي في حجره ولشهد عليه فهو جائز

عن رجل اقر لورث له وهو مريض بدين عليه قال يحضر عليه لدا اقر به دون الثلث ايمن محبوب
عن ابني ولا قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مريض اقر عند الموت لورث بدين له على مال
يؤخر ذلك قلت فان اوصى لورث بشئ قال جائز احمول بن محمد عن علي بن النعمان عن ابي الحسن
عن الصادق عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة استودعت دجلا ما لا ظلم
الموت قالت له ان المال الذي دفعته اليك للخدمة وماتت المرأة فاق اولياؤها الرجل فقالوا
كان لصاحبنا مال لا نراه الا عندك فاحلف لنا ما قبلك شئ فيحلف لهم فقال لهم ان كنت المرأة
ما مونة عندك فاحلف لهم وان كانت متهمه فلا تحلف وقضع الامر على ما كان فانما لها من مالها
ثلاثة قاهما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن بنك بن محمد عن ابيه عن عبد الله بن النعمان عن السكوني
عن جعفر بن ابيه عن علي بن ابي حمزة السلام ان كان يرث في الوصية وما اقر عند موته بلاد ثبت
ولا بينة رده قال الوجه في هذا الخبر ان محله على انه اذا كان المقر متما على الورثة لم يقبل القلم الا
فان لم يقم بينة كان ما اقر به من ثلثه وقد بين ذلك عليه السلام في رواية الحلبي منصور
بن حازم واسماعيل بن جابر للقدم ذكرها ما اذا كان مريضيا فاما اقر به يكون من اصل المال مثل
سائر الدين والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار قال كتبت
الى العسكري عليه السلام امرأة اوصيت الى رجل وقرت له بدين ثمانية الف درهم وكان ذلك
ما كان لها من متاع البيت من صوف وشعر وشبهه وصفر ونحاس كل ما لها اقرت به للوصي اليه
وشهدت على وصيتها ووصيت ان يبيع عنها من هذه التركة حجتان ويعطى مولاة لها اربعة اشهر
وماتت المرأة وتركته زوجها فلهم ما يكون الخروج من هذا واشتبه الامر علينا وذكر كاتب ان المرأة
استشارته فسالته ان يكتب لها ما يصح لهذا الوصي فقال لا يصح تركك الا ما قبل لك له بدين
دبها اذ الشهود وتامرينه بعد ما لا ينقد ما وصيه به فكتب لها الوصية على هذا واقربت
لوصي بهذا الدين فرياني اذ ام الله عزك في مسئلة الفقهاء قبلك عن هذا وتعرفنا بدين لا ش
لنعمل به انشاء الله فكتب بخطه ان كان الدين صحيحا معروفا مفهوما فيخرج الدين من دأس المال
النشأ لله وان لم يكن الدين حقا لفلانها ما اوصيت به من ثلثها افي اوله وكيف قاهما ما رواه
محمد بن احمد بن يحيى عن هرون بن مسلم عن ابي سعدان عن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عن
ابيه عليه السلام قال قال علي عليه السلام لا وصية لورث ولا اقر بدين يعني اذا اقر الموصي لاحد
من الورثة بدين لم يثبت ذلك قال الوجه في هذا الخبر ان محله على التقية لانه يتضمن الوصية لورث

ولا أقارب بدلين وقد بينا أن أقارب الورثة يحسمون بينهم إجماعاً بعد أن علم أن بعض الورثة ان عرض ما يحتاج إلى ذكر وقد استوفينا ذلك في كتابنا الكبير في إيراد الوقوف عليه وقد مر هذا في فصل أن يكون المراد بالخبير أن لا أقارب بالبدلين فيما زاد على الثلث إذا كان معهما إلا أن قد بينا أن ذلك لا يجوز إذا لم يكن المقام موارثياً ويكون ذلك ما ضيأ في الثلث إلى ما دونه **باب** أقارب بعض الورثة

لغيره بدلين على الميت **عجل** بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله عن السند بن محمد عن أبي الجهم بن وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال قضى ميراث المؤمنين على علي السلام في رجل مات وترك ورثة فأقر أحد الورثة بدلين على أبيه لم يلزمه ذلك في حصته بقدر ما ورث ولا يكون ذلك في ماله كل فإن أقارب من الورثة وكانا عدلين أجزأ ذلك على الورثة وإن لم يكن عدلين أجزأ في حصتهما بقدر ما ورثا وكذلك أن أقارب بعض الورثة نكحوا أختاً فإنما يلزمه في حصته وقال علي عليه السلام من أقر أخيه فهو شريك في المال ولا يثبت النسبة فإن أقر ثماناً فكذلك إلا أن

يكونا عدلين فيلحق النسبة ويضرب في الميراث معهم **الفضل** بن شاذان عن أبي عبد الله عن جميل بن دراج عن الشعبي عن الحكم بن عتيبة قال كنا بباب أبي جعفر عليه السلام فمأت امرأة فقالت أياكم أبو جعفر فقيل لها ما تريدين فقالت سأله عن مسألة فقالوا لها هذا فقراها فقراها فسلية فقالت إن زوجي مات وترك ألف درهم ولحقه مع خمسة مائة درهم فخذت ميراثي واخذت مهرى وبقية جله رجل فادع علياً ألف درهم فشدت لبدنك على زوجي فقال الحكم فيمن ينصف فحسب ما يرضى به إذا خرج أبو جعفر عليه السلام فأكبر فاء بمقالة المرأة وسألت عنه فقال له أبو جعفر عليه السلام أقرت بثلاث مافي يدها ولا ميراث لها قال الحكم فوالله ما رأيت أحداً فم من أبي جعفر عليه السلام **فأقر** ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة **عن**

بن علقم عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات فأقر بعض ورثته لرجل بدلين قال يلزمه ذلك في حصته فلا ينافي الخبرين الأولين لأن قوله عليه السلام يلزمه ذلك في حصته محمول على أنه يلزمه عقداً ما يصيبه لأنه يلزمه جميع الذين بدلالة الخبرين الأولين لفصلين وهذا الخبر محل وينبغي أن يحل على الفصل لما بيناه في غير موضع **باب** الرجل يموت وعليه

دين وله أول أصغار وخلف عقداً وعليه من الدين **أحمد** بن محمد بن محمد بن أبي نصر بإسناد عن رجل يموت وترك علياً وعليه دين أينفق عليهم من ماله قال بن إسحاق أن الذي عليه محيط ^ن بجميع المال فلا ينفق عليهم ولأنه لا يستلحق عليهم من وسط المال **حميد** بن زياد

عن الحسن بن محمد بن سماعه عن الحسن بن هاشم عن حماد بن زياد جميعا عن عبد الرحمن بن أنحاج عن
 أبي الحسن عليه السلام مثله إلا أنه قال أن كان يستيقن أن الذي تركه يخطئ جميع دينه فإنه يترك علمه
 ذلك لم يكن يستيقن فلتستيقن عليهم من وسط المال **فأما ما رواه حماد بن زياد** عن الحسن بن محمد
 سماعه عن سليمان بن داود عن بعض أصحابنا عنه عن علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام قال
 قلت له إن رجلا من هؤلاء مات وترك ولدا صغيرا وترك شيئا وعليه دين وليس يعلم به الغرماء
 فإن قضاءه يبقى ولده ليس لهم شيء فقال انتفع به على ولده قد أنجزه وقطوع الأسناد مخالف لظاهر القرآن
 وأنجزه لأن الأولان مطالبان بالمال بما أولى قال الله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين فتنظر
 في جهة الميراث أن يكون ما يفضل عن الدين وعن الوصية **وفى ذلك** أيضا ما رواه علي بن إبراهيم
 عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عاصم بن حميد عن حماد بن عيسى عن أبي جعفر عليه السلام قال قال أمير المؤمنين
 عليه السلام إن الدين قبل الوصية ثم الوصية على الميراث ثم الميراث بعد الدين فإن أول الوصايا كتاب الله

باب من مات وخلف متاع رجل بينه وعليه دين على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن
 جميل عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل باع متاعا من رجل فقبض المشتري المتاع
 ولم يدفع الثمن ثم مات المشتري والمتاع قائم بعينه رده إلى صاحب المتاع وقال ليس للزعمان شيء **فلا ينافي** هذا الخبر ما رواه الحسن بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله
 عليه السلام أنه سئل من رجل كانت عنده مغناراة وفدية أو مال أيتام ومضاجع وعليه سلف
 لقوم فمات وترك ألف درهم أو أكثر من ذلك والذي للناس عليه أكثر مما تركه فقال تقيم لهؤلاء
 الذين فكرت كلهم على قدر حصصهم ما هو لهم لأن التبر الأول إنما تضمن إذا كان الشيء قائما بعينه
 ثم على صاحبه ولا يماضيه الفقهاء والثاني ليس فيه إلا أنه ترك ألف درهم وعليه دين وسلف وغير
 ذلك فقال تقيم بينهم ما يخصهم ولا تنافي بين الخبرين على أن الذي يجب أن يعول عليه أو يوفاه
 في كتاب الدين من قبله إنما يجب أن يرد المتاع بعينه على صاحبه أو خلف الميت ما يقضيه به دين
 الباقي من دينه ذلك ما قد أوردناه في ذلك المتاع بعينه فصاحبه أسوة للغرماء بالدين تقيم
 بينهم بالتسوية **باب** أن من أوصى إليه بشيء لا هوام لم يخطئ ما له المالك كان عليه
 للفقهاء الحسن بن سعيد عن فضالة عن إبان عن سليمان بن عبد الله الهاشمي عن أبيه قال
 سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى إلى رجل فاعطاه ألف درهم فزكاة ماله فذهبت من ماله
 قال موصاه من ولا يرجع للأورثة **عنه** عن فضالة عن إبان عن رجل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام

عن رجل اوصى الى رجل ان عليه حينئذ ان يقض الوصل ما عليه من دينه فاقسم ما بين يدي الوفاة
قلت فسرق ما كان اوصى به من الدين من ثمن ثوبين من الورثة او من الوصى قال لا يفخذ
من الورثة ولكن الوصى خاض لما قال الشيخ رحمه الله الوجه في هذين الحديثين انه انما يكون
الوصي خاضا للمال اذا تمكن من ايصال المال مستحقا فله يفعل فله ان يملك ما اذا لم يتمكن من ذلك ثم
هلك من غير تفرط من جهة لم يكن عليه شيء والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد
عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل توفى فادعى الى رجل
وعلى الرجل المتوفى دين فعلم الذي اوصى اليه فضل الدين للغير ما حضره في بيته فاقسم الذي
على بين الورثة فغيره الذي للموفا من الليل ثم يأخذ قل هو صا من حين عزله في بيته فآذنه
من ماله **باب** من اوصى الى نفسين هل يجوز ان يفقد كل واحد منهما نصف المال ام لا
فصل في الحسن الصفاء قال كتب الى ابي محمد عليه السلام رجل كان اوصى الى رجلين بمائة درهم
ان يفرد بنصف التركة والاخر بالانصف فوقع عليه السلام لا ينبغي لما ان يخالف البيت وان لم يكن
ما امره الله عليه علي بن الحسن عن اخيه محمد واحد من ابيهم عن داود بن ابي يزيد بن معاوية قال
ان رجل مات واوصى الى رجلين فقال احدهما اخذ نصف مات واخره اعطى النصف
ما تركه قال عليه السلام لا خلاف الا ان عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال ذلك له قال الشيخ رحمه الله
فكر ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن ابي بصير رحمه الله ان هذا الخبر لا اعلم عليه ولا يفتي به ولا يعمل
على الخبر الاول منه انما احتجنا به وليدل الامر على ما ظن لان قوله عليه السلام ذلك له ليس فيه ريب
لان ذلك للطالب الذي طلب الاستبداد بنصف التركة وليس يتحقق ان يكون المراد بقوله ذلك له
يعني الذي لم يلق صاحبه او انقياد الى ما يريه فيكون التخصيص كلاما ان له ان ياتي عليه كما يجب مثله
وعلى هذا الوجه لا تنافي بينهما على حال فاقرا ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى قال
سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل كان لرجل عليه مال فهلك وله وصيتان فكل واحد من يدفع
الى احد الوصيين دون صاحبه قال لا يستقيم الا ان يكون السلطان قد قسم بينهما المال
فوقع على يد هذا النصف وعلى يد هذا النصف او يحتمل ان يكون السلطان قالوجه في هذا الخبر
انه ان قسم ذلك السلطان العادل كان جائزا وان كان السلطان الجور يبيع القوم في ارض
من اتقى **باب** انه لا يجوز الوصية بالكثر من الثلث **علي** بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن هشام بن سالم عن حفص بن الجهم عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اوصى بالثلث

ثالث الحسين
قال محمد بن

فليس في ذلك في الثالث عشر على ذلك ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي
عمر عن ابن زعم عن الحسن بن علي بن عبيد الله بن علي بن الحسن بن فضال عن بعض الرجال في ربه فقال
اذلناه جازي عن محمد بن الحسين عن عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن جلة عن جماعة
عن ابن جبر عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لرجل اهل البيت يسعون في الجاهل فينقلون ما
يصلح به ما يشاء الى ان ياتيهم الموت ان صاحب المال ان يجعل له ما شاء ما دام حي ان شاء
و ان شاء تصدق به طاعة الله ان ياتيهم الموت فان اوصى به فليكن الا في الثلث الا ان الفضل ان
لا يضيغ من يقول ولا ينفذ في الثلث الحسن بن محمد بن جماعة عن ابن أبي عمير عن حماد عن حماد بن علي بن
عن أبي عبد الله عليه السلام قال الميت الحق بما له ما دام في المرح بيين به فان قال بعد ذلك فليكن الا في الثلث
والا في الثلث الا في الثلث الوصية باكثر من الثلث ان عمل على ذلك اكان محض من الوصية طاعة كان
ذلك جائزا في ذلك ما رواه علي بن ابراهيم بن ابيه عن حماد عن حماد بن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله
عليه السلام في رجل اوصى بوصيته وورثته شهيد فاجاز ذلك فلما مات الرجل قضا الوصية هل لمن
يؤد ولا اقربا بل قال في ذلك الوصية جائزة عليه ما رواه اقرؤا بها في حياته ابو علي الاشعري عن محمد بن
عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي الحسن بن فضال
عن العباس بن عامر عن حماد بن الحسين عن ابي ايوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل اوصى وصية
وورثته شهيد فاجاز ذلك فلما مات الرجل قضاها المهن يؤد ولا اقربا بل قال في ذلك الوصية
جائز عليهم اذا اقربا في حياته علي بن الحسن بن محمد بن الحسن بن عيسى بن جعفر بن محمد بن يحيى عن
علي بن الحسن بن داود عن منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بوصية اكثر
من الثلث وورثته شهيد فاجاز ذلك له قال جاز قال علي بن الحسن بن داود وهذا عندي على اتم وجه
بل ذلك في حياته وقرأ به فاما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدوس قال اوصى رجل بثلث
متاع وغير ذلك لا في عهد عليه السلام فكتبت اليه جعلت ذلك رجل اوصى الى جميع ما خلف لك و
خلف لم يتق حث له فراك في ذلك فكتب الى ج ما خلف وابتعت بها فبعت وبعت بها الى فكتب
الى ان يوصل قال علي بن الحسن ومات محمد بن عبد الله بن زائدة فاوصى الى اخي محمد بن الحسن وخلف
ذلك وكان اوصى في جميع تركته من بيع وشراء ثمنها الى ابي الحسن عليه السلام فباعها في ارض في يها تحت
لها من عم فاصولها امر بثلث خلفه وكتب اليه احمد بن الحسن ووقع ثلثي بنحو الخلال بن نوح
واخبره ان جميع ما خلفه من ارضين اخيه عرضا فاصولها امر بثلث ثلثي ثلثي فكتب قد وصل ذلك

في انه لا يجوز العصبية بالكون الثالث

وتروى عن الميت وقالت الجواب قال علي ما ان الحسين بن احمد لا يحل على خلفه ولا همها اثنين فادع على رتبة
 بشي من صدقاته وغير ذلك وادع على رتبة يتي في الحسن عليه السلام فادعها احمد بن الحسن الى ان يورثه جعفر بن
 فكتبت اليه كتابا فوجوه العوي بقبضها ودها الميت فاقول ما في هذه الاخبار فاما ما مضى فباعتبارها
 يتضمن ان هذا اوصى لهم اكثر من الثلث وحوال ذلك اليه في قوله الثلث وروى الباقي عن الرضا روي في ذلك
 علي بن الحسن بن فضال عن اخيه احمد بن الحسن عن محمد بن سعيد قال اوصى ابو جعفر بن محمد بن الحسين
 لابي جعفر عليه السلام قال علي ما عرفت روي انه دفع الوصية بين يدي ابي جعفر عليه السلام فقال هذا
 ما اوصى لك اخي فقلت انما علي فقول لي قف وقول احمل كن او وصيت لك كن احمل فقلت علي الوصية
 فقلت فانا انما اخذ الثلث قال فقلت له اني في اصل اليك الثلث ووصيت الى المتكئين فقال لم
 ابي جعفر عليه السلام قال لا علي اليس من ذلك من غلتك لا تصيب شيئا مني بل يورث من عبد الله بن جعفر
 عن الحسين بن مالك قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام اعلم سيدي اني اقول في وادع على سيدي
 بضيقه فادع على ان يدفع كل ما في حله حقه لا وادع على وادع على سيدي وادع على وادع على
 للفقير من اهل بيته وادع على اخوته قال فقلت فادع على وادع على ما اكثر من الثلث فاعلمه
 بقاب العصف مما تركه فقلت انما الثلث سنانين وثلثه عشرين سيدي فوجع علي السلام يقتصرون
 وصيته على الثلث من ماله فيقسم ذلك بين من اوصى له على قدر ما هو له لا على قدر ما هو له
 يحرم الحسين بن مالك قال كتبت اليه من ذلك كل شيء لذي يورثه من اهل بيته فقلت فادع على
 بعد ذلك ولما وصله ماله ثلثة الف درهم وقد بعثت اليه بالهم فادع على جعفر بن علي فادع
 ان تعلق فيه لئلا لا يعمل به فقلت فقلت لهم هذه الاخبار مطابقة للاخبار المتقدمه واما ما مضى
 من الزيادة عليها في كتاب الكيف فالمراد بالاولى لو سلم لاهل التقدمه من الملاءمة لا احتلت وجوها
 احدها ان يكون اتم العصبية المالك وان يحول المال اليهم عليه السلام لا على من اوصى به بل جلاها
 صلاهم في حال وجوههم فاذ كان كذلك كان جائزا على تقدمه في تقدمه من الاخبار الاوله واقارب الى
 الثلث ما كان وصية والثاني ان يكون وفيه حق لا مكانه للذين لهم في الاختصاص فقلت في ذلك
 ويحرم المال الى الامام والثلث انه فما جلت ذلك لاهل العصبية قبل ان يكون لهم حق ثم جلاها لاهل العصبية
 وصيته وكان وصية ما عرفت في الجميع ولا يجب نقضها بل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى قال
 كتب ابي عبد الله ابي الحسن في المنطق في هذا لاهل العصبية قال في ذلك فقلت يا سيدي انما في حق من هذه الوصية التي
 اوصى بها محمد بن يحيى فرباب وذلك ان مولى سيدنا ابي عبد الله الصالحين ذكر انه ليس له بيت ان يورثه فافان

نشر

الآن

في وصية الوصية للوارث
٢٤١

لعلكم لا تذكروا من ثلث ماله وقدا وصي محمد بن يحيى بالكسر والنصف ما خلف من تركته فان لم يمسس سيدينا
وصولا فاطمنا الله تعالى ان يفتح غيباب هذه الظلمة التي تكوننا وفيض ذلك لنا فعل علينا الله اعلم
فاجاب ان كان اوصي بها من قبل ان يكون له ولد فجاز وصيته فقال ان ولدا طهر من بعد والذرية
ما قد منها ومن انه لا يجوز الوصية فيها الا على الثلث ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن معروف
قال كان محمد بن الحسن بن ابي خالد غلام لم يكن به رأس عاقل يقال له عيون فمضى الموت فادعى اوصي
ابو الفضل العباس بن يحيى بجميع ميراثه وتكلمت ان يجعله درهم طهرتها الى ابو جعفر الثاني عليه السلام
فتركها لاهلها مالا ونحوه فدخلوا في الاسلام واما المحمية قال فخلعت ما اوصي به ورجعت الى اهلهم فبها
الى محمد بن الحسن وعمر بن ابي كعب اليه فيضيروا اوصي به الى ما تركت الميت من الميراث فاشارة على بن محمد بن
بشير وغيره من اصحابها ان لا يكتب بالانفسير ولا احتاج اليها فانه يعرف ذلك من غيبة فليدرك
ان يكتب اليه بذلك على قدر صدقه فكاتب وحصلت الدرهم ووصيتها الى علي عليه السلام فامره ان
يعزل عنها الثلث فذهب اليه ويذكر الباقي على وصية يردھا الى ورثته **عجل** بن احمد بن يحيى بن محمد بن
عبد الجبار عن العباس بن معروف قال مات غلام محمد بن الحسن وترك اثنا عشر اوصي بجميع ماله عليه السلام
قال فبها ما ناعه فبلغ الف درهم وسول الى ابو جعفر عليه السلام قال كبت الى طهرتها اوصي بجميع ماله
قال فخذت ثلث ما بشت اليه وبقي الباقي وامره ان يوصيه الى طهرته **عن** عن العباس بن جعفر **ابن**
قال كبت اليه جعلت فداي ان امرأة اوصيت الى امرأته ودفعت اليها ثمانمائة درهم ولها زوج وولد و
اوصيتها تدفع سهمها الى بعض بناتها وقصوى الباقي الى الامام فكتب يصون الثلث من ذلك الى واليها
ويقسم على مهام الله عز وجل بين الخراج **باب** وصية الوصية للوارث **الحسين بن سعيد** عن محمد بن
بن علي فضالة عن عبد الله بن بكير عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الوصية للوارث
فقال يجوز **عن** عن ابن ابي عمير عن ابي الحسن بن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يجوز للوارث
وصية قال نعم **احمد بن محمد بن محمد بن ابي محبوب** عن ابي محمد **عن** عن ابي عبد الله عليه السلام عن الميت
يوصي بثلثي ثمنه قال جاز فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن القسم من سليمان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل عاقل طهرت دين في ماله فقال لا يجوز وصية للوارث ولا جازية فلو كان هذا الخبران غل على خبر
من الثقبية لا دونوا في هذا مذهب جميع العامة والى ذهبننا اليه مطابقة لظاهر القرآن والله تعالى كتب عليكم
اذا حضروكم للموت ان تدركوا خيالاتكم من الاولاد بن ولا ذرين بالمرحى حقائل المتقين **باب** عطية الوارث
فولدت الى حاله **الحسين بن سعيد** عن القسوم عن جريح طهرت في ثمنه قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

باب الوصية لأهل الضلال

٣٧٢

عن عطية الوالد الولد بنبيه قال ان خطا في وصية جاز قاصدا ما هو له الحسين بن سعيد عن الحسن بن زعدة
 عن سماعة قال سألت عن عطية الوالد الولد فقال ما اذا كان محييا اقول وصيته ما شاء وما في مرض فلا يصح
 فأكويبه في هذا الخبر احد شيئين احدهما ان يكون ذلك مكرها فأكويبه في كراهة فلا بد ان اذا كان في الوالد
 يقتضيه احد ما فهم بالعطية كان فيه اليأس الباقون في وجوب الاخر لانه لا يصح له ان يوصي من ماله ^{فصل}
 اليه فانه اذا كان كذلك كان ذلك غير جائزا ان يكون على وجه قد يكون بمثابة غيره على ما قد مضى والذي
 يدل على جواز تفصيل بعض الاولاد على بعض ما هو له الحسين بن سعيد عن حماد عن حمزة عن محمد بن مسلم عن ابي بصير
 عليه السلام قال سألت عن الرجل يكون له ولد من غير امة يفضل بعضهم على بعض قال لا بأس قال حريز وسفيان
 معوية وابو الحسن انما سمعنا ابا عبد الله عليه السلام يقول صنع ذلك على علي السلام بائنا الحسن والحسين
 بائنا علي السلام وفعل الرب وفعلنا نحن عن ابن ابي عمير عن اسمعيل بن عبد الله قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول في الرجل يفتني بعض فله ان يعفو ما له فقال لا بأس بذلك **باب الوصية لأهل**
الضلال محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن الحكم عن الملاء عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
 في رجل اوصى بماله في سبيل الله قال اعطى من اوصى لم يزل كان محمودا ولا يفرض الله تعالى يقول
 فمن يبدل بعد ما سمعه فانما الله على الذين يبذلونه ان الله سميع عليم محمد بن زياد عن محمد بن ابي
 عن ابو جابر بن يقطين عن جابر كان يكون له ولدان فذكر ان ابا سمات وكان لا يوصي هذا الاخر فوصى
 به بيمينته هذا الموت واوصى ان يعطى شيئا في سبيل الله فسل عنه ابا عبد الله عليه السلام كما هو تفصيل
 واخبرنا انه كان لا يوصي هذا الاخر فقال ان جعل اوصى الى ان اصنع في يهودى والنصارى او نصيبته
 فيعلم الله تعالى يقول فمن يبدل بعد ما سمعه فانما الله على الذين يبذلونه فانظر الى ان يخرج الى هذا
 الوصية يعني المتصور فاجتوا وبالله على بن ابراهيم عن ابيه عن القتيبي بن شبيب قال وصيت مائة فاقوم
 نصارى فاشيى بميمتي فقال الصحابة انهم هذا في فقر المسلمين من اهل ابيات فساكت الضميمة في السك
 فقلت ان اخي اصبت بوصية لقوم نصارى فله ان يصون ذلك الى قوم من اهل ابيات المسلمين وقال
 اصون الوصية على ما وصيت به قال الله الله على الذين يبذلونه سكتا عن ابيه عن ابي طلائع بن ابي
 بن الصمدي قال كتب الخليل بن حاشم الى ابي اساتين وهو والي نيسابور ان رجلا من المجوس مات
 واوصى بالفقر اثنى عشر من ماله فخذ منه قاضي نيسابور فعمل في فقر المسلمين فكتب الخليل الى ذي
 الرب اساتين بذلك فقال له اساتين عندي في ذلك من شيء فسال ابا الحسن عليه السلام
 فقال له الحسن عليه السلام ان المجوس لم يوصي المسلمين ولكن ينبغي ان يخذ مقداره في المال

باب من اوصى بعضهم ماله
٤٤٣

عبد الله بن مسعود قال ان امرأة اوصت ان تترك ماله الذي تقصص به دعي وعجزه منه لثلاثة فساكت عن ذلك
 ابن ابي ليلى فقال ما دى لها شيئا لا ادرى ما تكلمت فساكت لما عبد الله عليه السلام بعد ذلك وعظمته كيف
 قالت المأخوذ وما قال لي ان ليلى فقال كذب بين ليلى لها عشر وثلاث ان الله تعالى امر اباهم عليه السلام
 قال لما جعل على كل جبل منهن جزءا وكان للحيال يوم من عشرين وعشرين وهو العشر من الثمن اسحق بن محمد
 عن ابن فضال عن فضالة عن معوية بن عمار قال ساكت لما عبد الله عليه السلام عن الرجل اوصى بجزء من
 ماله قال جزء من عشرة قال الله تعالى اجعل على كل جبل منهن جزءا وكان للحيال عشرة اجال علي بن
 ابراهيم عن ابيه عن حماد عن ابن بن تغلب قال قال ابو جعفر الطوسي طحا عن عشرة كان للحيال عشرة
 والطبري اربعة على ابن الحسن بن فضال عن السندی بن اربع عن محمد بن ابي عوف عن ابي ابي بكر عن ابي بصير
 وخض بن ابي نصر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اوصى بجزء من ماله قال جزء من
 عشرة وقال كانت للحيال عشرة فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير قال
 ساكت اما الحسن عليه السلام عن رجل اوصى بجزء من ماله فقال واحد من سبعة ان الله تعالى يقول لها
 سبعة اجواب لكل باب منه جزء مقسوم قلت لرجل اوصى بجزء من ماله فقال الله واحد من ثمانية
 ثم اخبرنا القندقاني عن الفقهاء والسكاكين في اخر الاية اسحق بن محمد بن عيسى عن اسمعيل بن همام الكندي
 عن الرضا عليه السلام في رجل اوصى بجزء من ماله قال كبر من سبعة فيقول لها سبعة اجواب لكل باب
 منه جزء مقسوم عن حماد عن ابن همام عن الرضا عليه السلام مثله على احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله
 الرازي عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن الحسن بن خالد عن ابي الحسن عليه السلام قال ساكت عن رجل اوصى بجزء
 من ماله قال سبع ثلثه فلا تنافي بين هذه الاخبار ولا الاخبار الاولة لان الوجه في الجمع بينهما ان قول النبي
 الاولة على الوجوب والاخيرة على الاستصحاب فيقول يلزم ان يخرج واحد من عشرة وطريق للورثة
 ان يخرجوا واحدا من سبعة فتدققت في اخبار **باب** من اوصى بعضهم ماله على ابن ابراهيم
 عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اوصى بجزء من ماله فقال
 السهم واحد من ثمانية لقول الله تعالى انما للفقراء والسكاكين والاعلام عليهم اولة
 فلو فهم في الرقاب والاعلام في سبيل الله وابن السبيل على عن ابيه عن صفوان قال ساكت الرضا
 عليه السلام ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن احمد عن صفوان واحمد بن محمد بن ابي بصير قال ساكت الرضا
 عليه السلام عن رجل اوصى لثلاثة ماله ولا يرثي السهم شي هو فقال ليس يدركهم فيها بافكم
 عن جعفر عن ابن جعفر في امرهم فقلنا لا جعلنا ذلك ما به عنا اصحابنا يذكرون شيئا من هذا عن

اياه قال السهم واحد من ثمانية فقتلناه جعلناه فدا له فكيف صار واحد من ثمانية فقال اما
تقر كتاب الله تعالى قلت جعلت فدا له ان لا يؤكل لحمي ولا يؤكل لحمي من فم هو فقتل قال الله عز وجل
انما الصدقات للفقير والمساكين والمساكين فيهم والفقير هو الذي لا يجد في الرقاب والفقير من فم يبيع
الله من السيل ثم قد يبدل ثمانية قال وكذلك قال الله عز وجل على الله ثمانية اسهم
فالتهم واحد من ثمانية في اوصى ما روى عن ابن الحسن بن فضال عن عمرو بن سعيد عن عبد الله
بن المغيرة عن حمزة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اوصى به من ماله فقوم
من عشرة فالوجه في هذا الخبر احدثين ان أحدهما ان يكون الراوي ولم يذكروا فيمنع ان يكون مع
ذلك في تفسيره لا ينفرد به في السهم وظن ان المعنى واحد والوجه الثاني ان يجعل على ان السهم
واحد من عشرة وجهاً واحداً من ثمانية استقبلنا كما قلناه في الخبر سواء **باب** من اوصى
لمملوك بشئ الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام
في رجل اوصى لمملوكه بثلث ماله قال فقال يقوم المملوك بقيمته قال لم ينظر ما ثلث الميت فان كان
اقل من قيمة العبد بقدر ربع القيمة استسعى للعبد في بيع قيمته وان كان اكثر من قيمة العبد اعتق
العبد دفع اليه ما فضل من الثلث بعد اقيمة في اوصى ما روى الحسن بن سعيد عن علي بن حديد عن
جميل بن جراح عن عبد الرحمن بن النجاشي عن احمد بن عيسى عليه السلام انه قال لا وصية لمملوك فدا له ان
يقتل شيئين احدهما انه لا وصية لمملوك من غير طليقة فاما من ولاه فانه جاز له والوجه الاخر
ان يكون المملوك اعمد له لا يبيع المملوك ان يوصى لانه لا يملك شيئاً ماله ماله ولا هو الذي يبدل
على ذلك ما روى الحسين بن سعيد عن النضر بن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
انه قال في المملوك ما دام عبداً فانه ماله لا يملك لا يبيع ولا يملك ولا يملك ولا وصية لان يشاء
سيد **باب** من اوصى بثلث صدقة فاقول يبلغ الثلث ذلك على بن ابي عمير بن ابيه
عن ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة اوصت بثلث صدقة
ويجوز ان يبلغ قال لا بد ان يبلغ فانها موصى فان بقي ثلث في الصدقة طائفة وفي الثلث طائفة
على بن ابي عمير بن ابيه عن ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار قال اوصت الى امرأتين من اهل بيتك ماله فامرت
ان يعطى ويبيع ويتصدق فليبلغ ذلك فسلكت بها حنيقة عنها فقال جميل انك تاتك في الصدق و
ثلث في البيع وثلث في الصدقة فدخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت ان امرأتين من اهل بيتك
اوصت الى ثلث ماله وامرت ان يعطى ويتصدق فليبلغ عنها فقلت في ثلث ماله فليبلغ

فلا خفية من فرائض الله تعالى وتجعل ما في طائفة في العتق طائفة في الصدقة طائفة في حجة
يقول ابو عبد الله عليه السلام فرجع عن قسط وقال يقول ابو عبد الله عليه السلام قاتلوا ما وراء اخدين
محمد بن اسمعيل بن همام عن ابى الحسن عليه السلام في رجل اوصى عنده مائة دينار وقرابة طائفة
ملوكا فكان جميع ما وصى به يوزع على الثلث كيف يشاء قال يبدا بالعتق فيبتذل ثلثها في ثلثين
لانه اذا ابدى بالعتق وما بقي مائة في الصدقة فقد جعل طائفة من المال في العتق وطائفة
في الصدقة حسبما اقتضته الحاجة لان لا يكون في الثلثين الا طين اذ لا يجوز له ان يساوي
لا يتنع ايهما يجعل الال الصدقة والعتق سواء ويبدأ في انفاذها بالعتق ثم بالصدقة ويجوز ايضا
ان يكون انما يحب البداية بالعتق لانه ليستغرق اكثر المال وما يبقى يوزع على الثلثين
وكذلك جعل على ما قلناه **باب** من خلف جارية حبلى ومولوكين فشهد اعلى الميت
ان الولد منه الزور في عن احمد بن ابراهيم عن احمد بن محمد بن ابي عيسى عن حماد بن عمار
عن ابى عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك جارية ومولوكين فوشى بها اثنان من الصديقين
وولدت لهما غلاما قل شهد ابعد العتق ان مولاهما كان اشهدا ان مولاهما كان اشهدا ان مولاهما كان اشهدا
فان لم يكن منه قال يجوز فيها قتلها وبه جلتين كما كانا في قاتل ما وراء احمد بن محمد بن فضال
عن ماؤد بن فرق قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر ومعه جارية له
وغلامان مولوكان فقال لها اتق الله وانما الله واشهدان ما في بطن جارية هذا هو قول
غلاما فلما قد رجعوا على الورثة انكر ولد ذلك واسترقوا ثم ان الغلامين عتقا بعد ذلك اشهدا
بعد ما اعتقاهن مولاهما الاول اشهد ان ما في بطن جاريته منه قال يجوز فيها قتلها والظاهر انها
الغلام الذي شهد الا انها اثبتا نسبه فلهذا في الخبر الاول من وجوب احدهما انه ليس في خبر الاول
ان كان اعتقه وما قد جاز لك جاز لهما حسبما اقتضته وطول الخبر ان يكون ذلك هو الذي
الا نسبها لكان حسب الغلام عتقه ما لا يستتر لها من حيث كانا مشبهين لنفسه حسب ما اقتضته
الخبر ان لم يكن ذلك واجبا **باب** من اوصى فقال جعوا عني جعوا واميتيته على بن الحسن
بن فضال عن محمد بن ابي هرة القمي عن محمد بن الحسن الاشعري قال قلت لابي الحسن عليه السلام حدثت
فداؤا ان سالت اصحابنا عما اراد ان اسألك فلم يجد عندهم جوابا فقالوا فحدثت الى مشايخنا وان
سعد بن سعد اوصى الى فاصوص في وصيته جعوا عني جعوا ولم يفت فكيف اصنع قال اترابا جاري في
كتابك فكتبت جعوا عني جعوا ما دام لم يزل في قاتل ما وراء محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن محمد بن الحسين

ابن يوسف الفاضل فقال لما اصابه الله الفاجف من علي بن السري فذا هو ابني في ربيع الى ميهل في
 قال له ما تقول فقلت نعم هذا جعفر بن علي بن السري فذا هو ابني السري قال فاذ هو ابني السري فقلت لا بد
 اكمل قال فاذ هو فقلت لا بد حيث لا يصح احد كذا في فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد
 ان اخبره من الميراث ولا والله شيئا فانيت موسى بن جعفر عليه السلام بالمدينة فاعلمت اني قد سلمت فاذ هو
 ان اخبره من الميراث ولا والله شيئا فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد
 ما امره في الفرائض قال الموصي فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد
 فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد
 الرجل من الميراث المستحق بنسب شائع بقول الموصي فله فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد
 علي يستحق من الميراث بالنسب ولا يتقص عنه على حال **باب** انه لا يصح ان يكون ابني السري ابني السري
 بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى بن عبيد بن اخيه جعفر بن عيسى عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن
 عليه السلام عن رجل الموصي لاروة وشرك في الوصية معها صبيا فقال لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد
 بلوغ الصبي فاذ بلغ الصبي فليش لا يرضى الا ما كان من تبديل او تغيير فان لم يكن يراد في الوصية فليد
فاما ما رواه السكوني عن جعفر بن محمد بن عيسى بن ابي ابي الحسن عليه السلام قال قال علي بن ابي الحسن عليه السلام
 الميراث لا يوصى له الا ان الله تعالى يقول ولا تتركوا السفهاء اموالكم قالوا في هذا الخبر احد شيئا من احد
 ان قوله لا يوصى من الميراث دون الخطر والثاني لا يتركوا السفهاء اموالكم فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد
 فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد

كتاب الفرائض

باب انه يجب الام من الثلث الى المسلم من اربع اخوات على بن ابراهيم بن ابي عن ابن ابي عمير
 عن سعد بن ابني خاف عن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بد من الثلث الا من اربع اخوات فاذ هو ابني السري فقلت لا بد
 فان كان واحد لا يجزى الام وقال المالك اربع اخوات فجب الام من الثلث الا من اربع اخوات فاذ هو ابني السري فقلت لا بد
 كن فاذ لا يجزى بن اسحق بن محمد بن محمد بن احمد بن ابي عن عثمان بن عيسى عن فضل بن ابي العباس قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ابوين فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد
 فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد
 فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد فاذ هو ابني السري فقلت لا بد
كتاب ابو علي لا يصح من محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابي ابي ربيعة الخزاز عن محمد بن مسلم

في ان لا شيء والاخوان لا يكون مع الابوين
٢٤١

ولا شيء لان ابيهم وشكلا لا يحسن بن محمد بن مائة عن رجل عن عبد الله بن الوضاح عن ابي جابر
عن ابي عبد الله عليه السلام قال في امرأة تزوجت زوجها واماها واماها واماها واماها واماها واماها واماها واماها
للزوج النصف ثلاثة اشهر والله المثلث مهران والام السدس من ابيهم وليس للاخوة والاخوان شيء يقصروا
الام خلفه والاب كان الله تعالى قال فلان كان له اخوة فلان ماله سدس من كل شيء من علي بن مسكين عن ابي
بن سعيد عن ابي جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة واماها واماها واماها واماها واماها واماها واماها
اسمهم سبعة اشهر من ستة اسم على بن ابراهيم عن ابن ابي عمير عن ابي عيسى عن يونس بن جابر عن ابن
الديلم عن ابي جعفر عليه السلام ان قال ليس للاخوة من الاب والام ولا شيء من الاب والام
والاخوة لا شيء في امرأته احدى بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن مشي القنطرة
عن ابي جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأة تزوجت زوجها واماها واماها واماها واماها واماها واماها واماها
فيها فقال الزوج النصف ولا ماله السدس من الاخوة من الاب والام ولا شيء من الاب والام ولا شيء
فيها احدى بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن مشي القنطرة عن ابي جابر عن ابي عبد الله
عليه السلام قال ان تزوجت امرأة واماها واماها واماها واماها واماها واماها واماها واماها واماها واماها واماها
الثلاثين ولا ماله السدس ولا شيء من امها السدس من كل شيء من الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن
مشي القنطرة عن ابي جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت امرأة تزوجت زوجها واماها واماها واماها واماها واماها واماها واماها
واحدة ولا ماله السدس ولا شيء من امها السدس من كل شيء من الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن
فيها احدى بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن مشي القنطرة عن ابي جابر عن ابي عبد الله
مع ابيهم لا شيء من الاخوة والاخوان من ابيهم كانوا الوصي في هذه الاشياء ان لم يوافقوا على شيء من
التفريق ويحبون ان يقول فيها انما من التوبة في هذه الاشياء من الرخصة في جواز اخذها منهم على ابنتهم
كما لو كان من هذا انما لا يجرم اخذها من ابنتهم الذي يدل على هذه الرخصة ما رواه علي بن
الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج عن عبد الله بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت لرجل تزوج ابنته واخته ابنته قال لا بد لك لابنته وليس للاخت من الاب والام شيء فقال لي
قلت حجة في هذا الرجل الميت من هو لا مانع من ذلك ومثله ومثله قال قلت لرجل النصف من اخيه ثم مات
منكم في سنة ثم قضوا لهم واماها قال فزكرك ذلك ان لم يوافقوا على ما يوافقون به ابن ابي عمير عن ابي جابر
في اخوة مستقيمة قضوا لهم كما اخذوا منكم في سنة عن ابي جابر عن الحسن بن علي الخزاز
اسأل رجل اخذ في حكم المظالمين مائة دينار من ابي جابر عن ابي جابر عن الحسن بن علي الخزاز

بن جعفر عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما جعل المرأة قيمة الخشب والطوب لثلاث
 أسباب: فمن فسد مثل طوبى من يفسد ما فيه **عليه** بن الحسن بن فضال عن معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن
 بن بابطين عن شريح عن يزيد الصايغ قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن النساء لا تخرج من رباح كالأرض
 شيئا، ولكن قيمة الطوب والخشب قال: قلت: إن الناس لا يأخذون بهذا فقال: إذا أولينا ضرربا
 بالسوط فإن استهواوا لا ضرربا لهم، والشفيع الحسن بن محمد بن ساهم عن جعفر عن مثنى عن عبد الملك
 بن عمار عن أحمد بن عليهما السلام قال: ليس للنساء من الدور والعقار شيء **سهيل** بن زياد عن علي
 بن الحكم عن إبان الأحمر قال: لا أطولكم من ميسر يطلع الرطخ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن
 النساء من الميراث قال: لمن قيمة الطوب والبناء والخشب، أما الأرض فميراث الرجال والعقار
 فلهما، وإن لم يكن فيه قال: قلت: فالتياب قال: فالتياب لمن قال: قلت: كيف صار ذلك؟ قال: هذا من الثمن والبيع
 معنى قال: لأن المرأة ليس لها نصيب في ما تملك، وخيل عليهم أنها ما هذا، لأن الثمن لا يخرج المرأة من
 زوجها، ولأن من تملكه من قوم آخرين، فيزول حقها في عقاره، والحسن بن محمد بن ساهم عن الحسن بن محبوب
 عن علي بن زياد عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام وخياط بن أبي محمد عن محمد بن طربال بن رباح عن
 أبي جعفر عليه السلام أن المرأة لا تخرج ما ترك زوجها من الثمن والدور والتاج والدا ب شيئا وتترك
 من المثل والرق والتياب وما تملك البيت ما ترك ويقوم النقص والمبدوع والقصب في كل شيء مما
 عنده من محمد بن زياد عن محمد بن محمد بن مسلم وزاد عن أبي جعفر عليه السلام أن النساء
 لا تخرج من الدور ما من الثمن شيئا إلا أن يكون أحدت بنا فخرجت ذلك البناء وكتب الصناعات التي
 إلى محمد بن سنان، فيا كتب من جواب سألته عليه حلة المرأة أنها لا تخرج من العقار شيئا إلا الثمن الطوب
 والنقص لأن الثمن لا يمكن تغييره وتبديله، والمرأة يجوز أن ينقطع ما بينها وبينه من العصمة ويجوز تغييرها
 وتبديلها وليس الميراث والولد كذلك، لأنه لا يمكن النقص بينهما والمرأة لا يمكن الاستبدال بها فخرجت من الدور
 ما تركه زوجها من الثمن شيئا، وتبديلها فخرجت من الثمن ما تركه زوجها من الثمن، وكان مثله في
 الثياب والقيمة **علي** بن الحسن بن فضال عن أحمد بن الحسن بن أبي عمير عن حماد بن عبد الله بن المغيرة عن حماد
 بن بكير **عليه** قال: قلت: لزرارة أن بكير حدثني عن أبي جعفر عليه السلام أن النساء لا تخرج من الدور ما تركه زوجها
 من ثمنه ولا أرض إلا أن يقوم البناء والمبدوع والخشب في كل شيء مما عندهما، أما الثمن
 فلا يملك شيئا من الأرض ولا ثمنه، وأما قال زرارة: هذا لا شك فيه **قال** الشيخ رحمه الله: هذا كالأرض
 التي أودعها عامتها في ما ليس للرأس من الرأب، والأرضان والعقار لا شيء، ومن قيمة الطوب والخشب

والبنيان وما بينهما بعض الاختيار من ضمن لا شيء شيئا من هذه الاشياء فالحق ان لا يرث من نفس
ترية الارض وان كان لها من قيمة الخشب الطوب والبنيان بدلا عما حصل فغيرها من الاختيار
اورد هذا وكان شيخنا رحمه الله يقول ليس من من الراج شيء وانما هي المنازل والعقارات ولحن
من الارض مخرج الاختيار حلت والعمل بموجبها اولى لان كل من فاضل الارضين ما يخصنا فطريق
الراج والمنازل لعدم الدليل على الكمال وما يتقن بعض الاختيار من ان ليس من من الراج والعقارات
ولو يتقن ذكر الارضين لا يدل على ان لحن من الارضين نصيبا الا من جهة دليل الخطاب وذلك
بذلك الدليل والاختيار الاخر والا على ذلك ولا يمتنع ان يدل هذه الاختيار على انه ليس من من الراج
والعقارات شيء والاختيار الباقية يدل على انه ليس من من الارض والقوانين شيء فالاولى العمل بمجموعها
فالحق ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن الفضل بن حميد الملك وابن ابي يعقوب
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل هل يرث من طارئة او ارثها من الترية شيئا
او يكون في ذلك منزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئا فقال في كل شيء تركت فالحق
الاخبار الاولة من وجهين احدهما ان عملنا على التقية كان جميع من خالفنا مخالفت في هذه المسئلة
وليس يوافقنا عليها احد من العلماء وما يحكي هذا الخبر يوجب التقية فيه والوجه الاخر ان لحن ما يرث
من كل شيء ترك ما عدا ترية الارض من القوانين والراج والمنازل فيخص الخبر الاختيار للتقية
وكان ابو جعفر بن محمد بن الحسين بن بابويه رحمه الله يتأول هذا الخبر ويقول ليس لحن شيء مع هذه
الاولاد من هذه الاشياء المذكورة فاذا كان هناك ولد فامرت من كل شيء واستبدل على ذلك
بما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن ابي عبد الله قال كان لحن
ولد احطين من الراج باب ميراث الجد مع كلاله الأب علي بن ابراهيم عن ابيه عن
ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زائدة وكبير والفضيل ومحمد بن محمد بن محمد بن ابيهم عن ابيه عن
الجد مع الاخوة من الاب يصير مثل واحد من الاخوة ما لم يوافقا قال قلت رجل ترك اخاه ابيه واسموا
اقلت جده واخاه ابيه واسموا قال المال بينهما كانوا اخوين او اعماما قلت فله مثل نصيب واحد من
الاخوة قال قلت رجل ترك جده واسمته فقال له ذلك مثل خط الاثني فان كانتا اخواتي فالتصفت لجدوا
الاخوة اخواتي وان كن اكثر من ذلك فله هذا المصاب فان ترك اخوة واخوات اب وامر اكلاب وجدوا
فليد احد الاخوة قالوا بينهم لذلك مثل خط الاثنيين وقال زائدة وهذا ما لم ينفذ على يد جده
من ابيه ومن ابيه قبل ذلك طين جده في ذلك مائة ولا يستألف محمد بن يعقوب عن الحسين بن

[illegible]

في ميراث الجدة مع كلاله الأخر

٢٤٤

الجدة الأخوة إلى السبع على بن الحسن بن عصفار عن ابن أسباط عن محمد بن عمران عن زائدة قال سألت أبا عبد الله
صحيحة الفرائض فإذا فيها لا يخصص الجدة مع السدس شيئاً وأدلت على ذلك فيها شيئاً قال وفي هذا الخبر
أن غلها على ضرب من القيمة لأن النكاح يعمل عليه وهو ما اجتمع مع الفرة المحقة عليه من أن الجدة مع الأخوة
من الألب الأكر ومن الأب خاصة كونه منهن ميقاً بهم وكذلك إذا اجتمع مع الأخت أو مع الأخوات كان من
بمقالة الأخ المذكور مثل حظ الأنثيين ويقتطع فرضها النصف والثلاثين إن كانتا اثنتين فما زاد عليها إذا بقيت
فهي قياساً ولا ينالها النواقل جدهم وكثر وما تقتضي بعض الاختيار من أنه يقاس إلى السبع وإلى السدس
فلم يزل على ما قلناه من القيمة لأن ذلك من بعض السامع وأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن
بن عبد الله بن زائدة عن القاسم بن عمرو عن يزيد بن معاوية وأبي عبد الله الله وأكثرت أنه يريد عن أبي عبد
الله قال الجدة بمنزلة الأب ليس للأخوة معه شيء قالوا فما قلناه من القيمة لأنه خلاف إجماع الفرة المحقة فأما
ما رواه الحسن بن علي بن النعمان عن حميد بن محمد بن محمد عن أحمد بن محمد عن سالم بن أبي الجعدان عن حماد بن عيسى الجدة
المال كله فلا ياتي ما تقدم من الاختيار لأن الوصية في هذا الخبر إنما أعطاه المال للمولى غير ما من موال
أو مثلاً للميراث وليس في الخبر إنما أعطاه مع وجوده فيكون مخالفاً لما تقدم باب ميراث الجد
مع كلاله الأكر أحمد بن محمد بن محمد بن محبوب عن ابن سنان قال سألت أبا عبد الله عن رجل ترك
أخاه لأب ولزوجة وأخوة قال المال له قلت فإن كان مع الأخ لأب وجد قال على الأخ السدس يصطلي الجد
الباقي قلت فإن كان الأخ لأب وجد قال بينهما سواء نعمته عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضل عن
قال سألت أبا عبد الله عن الأخوة من الأكر مع الجد قال للأخوة من الأكر مع الجد فريضته ثم الثلث مع الأكر
عن ابن محبوب عن حسين بن حماد عن سمع بن أبي سيار قال سألت أبا عبد الله عن رجل مات وترك ابنة وأخوة
الأكر وجد فقال الجدة بمنزلة الأخ من الأب له الثلثان والأخوة والأخوات من الأكر الثلث ففرضه ثم كلاً سواء محمد
بن يعقوب عن الحسين بن محمد بن محمد بن الحسن بن علي بن بابان عن أبي بصير قال قال أبو عبد الله
الأخوات من الأكر فريضته مع الجد أحمل بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن بابطين عن ابن مسكان عن الحلبي
عن أبي حمزة الله في الأخوة من الأكر مع الجد قال للأخوة من الأكر مع الجد فريضته ثم الثلث مع الجد الحسن بن
بن ساهم عن صالح بن خالد عن أبي حمزة عن يزيد بن أبي عبد الله في الأخوة من الأكر مع الجد قال للأخوة من الأكر
فريضته ثم الثلث مع الجد أحمل بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي
عن أبي حمزة الله ثم قال سألت عن الأخوة من الأكر فقال للأخوة فريضته الثلث مع الجد فأما ما رواه
علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زائدة عن محمد بن مسلم بن يونس عن القاسم بن سليمان قال

في ابوين وجاكر قال الله السدي الجيد السدي ما بقوه واثنان في باب ورور معاوتين عليم من الحسن
 بن رواط قال بن عبد الله قال الجيد السدي مع ابنا ومع ابنتا فلا في هذا الاخبار او اعطى الحسن
 بن فضال عن ايوب بن مخر عن محمد بن ابو حمزة عن جميل فيما يملو فقال اخبرك انك لست جدي في علمي وادب
 فالسدي منها عن محمد بن علي وعنه بن الحسين جميعا عن محمد بن ابي حمزة عن عمار بن ابي حمزة عن ابي
 عن ابيه عليه السلام قال الحسن بن الحسين السدي ما لم يكن دون امه او امه او ولدون امه او اب
 لان الوجه في هذا ان الحسن بن الحسين السدي من القضاة من هذه قضية قضيه ابي بكر في خلافة فخرنا
 يكون ذلك على وجه الحكاية عندنا من ان الحسن بن الحسين السدي من الحسن بن فضال عن ابن
 ابو طاهر بن سنان عن جميل الطائفي عن محمد بن سعيد عن القاسم بن محمد بن ابي بكر قال توفي رجل ورثه رجل
 امره وامه ابيه فوريث ابو بكر امره ورثه اخرى فقال رجل من الانصار لقد تركت امرؤا وان الجيد بن هكنا
 واني ما موريث من التي ورثتها شيئا لورث التي تركت امرأته فريثها قال محمد بن سنان عن ابي بصير قال
 حدثنا ابراهيم بن اسمعيل بن جميع بن حازمة الانصاري عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال مات الجيد بن
 ابي بكر فقالت ان ابني مات فاطحن حتى فقال ما احملوك في كتاب الله شيئا وسألت الناس على علمي فلما
 بن شعبة فقال بن رسول الله اطعها فقال من سمع منك قال محمد بن سلمة فاطعها السدي فوات
 الاخر فقالت ابن ابني مات فاطحن حتى فقال ما انت التي شهدت ان رسول الله اطعها السدي فوات
 فاقسم بيكما فانهم اطعوا فاما واروطين الحسن بن فضال عن محمد بن يحيى عن الحسن بن محبوب عن سعيد
 بن ابي خلف قال سألت ابا الحسن بن محمد بن ثابت ويوم قال الجيد السدي والباقيات البنت قال
 علي بن الحسن بن فضال ان هذا الخبر اجتمع الصباية على ترك العمل به ووليت بعض المتأخرين ذهبا
 الخبر وهو خاطا فلا ثبت ان طاروا لولد يقوم مقام الولد فثبت البنت تقوم مقام البنت اذا لم يكن غنا
 طار وصح وجود الولد لا يمتنع واحد من الاوين ما يؤخذ من نصيب السدي في طار الولد له وجه الطاعة وانما يؤخذ
 من فريضة السدي فاما انما الاثنان دون الاول وذلك يدل على ما قاله ابن فضال واما ما رواه محمد
 بن احمد بن يحيى عن شعبة بن نجعة عن ابي حمزة عن محمد بن ابي حمزة عن هارون بن عاصبة عن ابي بصير عن
 عبد الله قال سألت عن رجل ترك خاله وصيه قال لا لا بيننا بهذا الخبر وصية ترك اجماع المطالبين
 لان اقرب اطال الميراث من الاصل طار اقرب من المال لان المال يقترب بعدد بدية في حفظ
 لا يمتنع شيئا على مال باب ان الجيد الاذني يمنع الجيد الاذني من الميراث
 علي بن الحسن بن فضال عن ايوب بن مخر عن صفوان بن يحيى عن خزيمة بن يقطين عن عبد الله بن الحجاج

اقدمه

عن بكير بن عيين عن ابي عبد الله قال يروى من الاجداد ابواب الاب وابو الام من المحدثات اما الابواب والام
 عن حماد بن عمار عن عثمان بن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام اذا
 روي عن طليح الاجابة اباييه وجدته منهم فان المدة الثلث والاربون قال واذا روي عن ابي ايوب عن ابي
 وجدته من قبل المدة وجدة اما كان البعد عن قبل الام الثلث وسقطت جدة الام والابا المحدث من قبل الاب وسقط
 جد الاب فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن طليح بن اسباط عن اسمعيل بن منصور عن بعض اصحابنا عن
 ابي عبد الله قال اذا اجتمع اربع جلات ثنتين من قبل الاب وثنتين من قبل الام ولدت واحدة قبل
 الام والفرقة وكان التسع بين الثلثة وكذلك اذا اجتمع اربع جلات واحدة من قبل الام واثلاث من قبل
 بين الثلثة عن حماد بن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن روه قال لا يورث من الاجداد الا اثنتان ابوابا
 الاب وابو الاب فذان المدة اربعون سنة ومعكم كما كانت فقلت لعلها قطعت خلاف العمل كما كان لا خلاف
 بيننا ان اقرب اب الى الميراث من الاجداد الميراث الا اقرب الى الميت بدرجة يغنيان يكون موصيا الميراث
 دون من هو ابعد منه وينبغي ان نقل الروايتين على ما مر من التقية ولا يجوز ان يكون في العامة للفقهاء
 من ذهب الى ذلك باب ان ولدا الولد يقوم مقام الولد اذا لم يكن ولدا المثل
 بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عبد الوارث بن الجراح عن ابي عبد الله قال نأت البنت تقر مقام الاب
 اذا لم يكن له بيت ولا وارث غير من بنات الابن غير مقام الابن اذا لم يكن له بيت ولا وارث غير
 احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن سعد بن ابي خلف عن ابي الحسن الاول قال نأت البنت تقر
 مقام البنات اذا لم يكن له بيت ولا وارث غير من بنات الابن غير مقام الابن اذا لم يكن له بيت ولا
 ولا وارث غير من حماد بن محمد بن محبوب عن عبد الوارث بن الجراح عن ابي عبد الله قال نأت البنت تقر
 لكن بنات كنه مكان البنات الحسن بن محمد بن اسحاق عن محمد بن سكين عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد
 قال بن الابن يقوم مقام ابيه وكتب محمد بن الحسن الصفار في ابي عبد الحسن بن عليهما السلام ولما
 وتركة بنته ما خلا ابيها من يكون الميراث فوقع عليه السلام في ذلك الميراث لا قرب انت الله قال
 اشهر به الله فاما ما ذكره بعض اصحابنا من ان ولدا الولد لا يورث مع الابوين واحتجوا به في ذلك بحججهم
 بن ابي خلف وعبد الوارث بن الجراح في قوله من بن الابن يقوم مقام الابن اذا لم يكن له بيت ولا وارث غير
 قال ولا وارث غير تمام الوالد الا في حق من لا يورث لان تمامه ولا وارث غير الميراث اذا لم يكن له بيت الابن الا
 في قرب ابن الابن والابن التي تقرب بنت البنت بملا ولا وارث غير من الاولاد الصالح الا في كشف
 عا ذكرناه ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن ابي ابراهيم بن ابي الحسن صفوان عن غوث بن يقطين عن عبد

قال

اربعة

كان

البنت

محمد بن الحسن

بن الحاج عن أبي عبد الله قال ابن كلاب إذا لم يكن من صلب الرجل مدته لم يمتد له من طلبة البنت
 لو لم يكن من صلب الرجل مدته قامت مقام البنت فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سنان قال سمعت
 بن أبي عمير عن عبد الرحمن بن حجاج قال بنت كلاب بن ربيعة بن جهمان وماروا أبا عبد الله الحسن بن محمد بن
 عن علي بن عبد الله بن أبي عمير عن صفوان بن عبد الرحمن بن حجاج قال قال لي أبو عبد الله عليه السلام
 بنت كلاب بن ربيعة البنت وماروا أبا عبد الله الحسن بن صفوان بن جهمان بن حكيم بن مسلم بن محمد
 أبي نصر قال سألت أبا الحسن عن بنت بنت بن قال قال علي عليه السلام لا يكون ابن خطيب البنت إلا
 قلت فابن الخطيب قال لا يكون إلا بنت كلاب بن ربيعة البنت
 لا يرث بنت البنت ولا ابن الابن ولا يتقرب كل واحد منها من تقرب ابنته كلاب بن ربيعة بن جهمان
 وأما الثوريان الأخيران وما تضمنتا من بنت البنت فخير مما ينبغي أن يروى وأما ما رواه
 منها يتقرب من يتقرب بنفسه فقربا عما رواه والوجه في هذا الاختار أن كل من غلب من تقرب
 في العلم من يذهب إلى ذلك باب ميراث أولاد الأخوة والأخوات علي بن الحسن بن فضال
 عن حماد بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب النخعي عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن ابن اخت كلاب وابن اخت كلاب قال لا يرث من الأم والسدس ولا يرث من الأب إلا قال النخعي
 رحمه الله هذا الثوريان إذا اجتمع اخت من أم واخت من أب ابن خطيب الاخت من الأم والسدس بالتسمية
 واخت من كلاب بالقبض بالتسمية أيضا والباقي يرثه كلاب لأن بنتها أم أخذت كانت تأخذ من كلابات
 حياتها يتقرب بها وأما نصيب من يتقرب به وذلك خلاف ما ذهب إليه قوم من أصحابنا من وجوب الإرث
 عليه لأن ذلك خطأ لموجب هذا النص محمد بن الحسن بن صفوان عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن
 محمد بن عبد الله بن حلال عن الحسن بن زكريا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن ابن
 اخت كلاب وابن اخت كلاب قال لا يرث من الأم والسدس وإن بقى ثلاثين إلا من كلاب فأما ما رواه الحسن بن محمد
 بن سنان عن علي بن محمد بن سنان عن الحسن بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له بنت اخت ويرث
 قال لا لا يرث إلا بنت كلاب قال الماطة قال الماطة قال الماطة عليه السلام في هذا الثوريان قال
 ولا يعمل به إلا ما رواه الفقيه عليه السلام في كتابه لا يمتد له من طلبة البنت ولا يرث من كلاب
 كانوا أولادها وأما كل واحد من نصيب من يتقرب به فيقول إن يكون الميراث من ابن اخت كلاب لا يرث
 وبنات اخت من قبل الأب وإذا كان كذلك فما نحن إلا مستحقين شيئا لو كان أبوه من حياض الاخت من أبي
 ولا يرث من قبل الأب وإذا كان كذلك فما نحن إلا مستحقين شيئا لو كان أبوه من حياض الاخت من أبي

محمد بن الحسن

فمن خلف ولداً مملوكاً ليس له وارث غيره

400

[illegible]

وزعم ان الولد ولد له من رجل يورثه الولد اليه قال كذا كرامة لا يرث اليه ولا قبل له الى يوم القيامة وسألت
من يرث الولد فقال له قلت ارأيت ان ماتت امه وورثها القلائد ثوبات بعد من يرثها قال حسبة امه
فقلت وهو يرث اخواله قال نعم عن امه عن محمد بن عبد الله عن محمد بن الفضيل عن ابن الصياح عن
عن ابن عبد الله عليه السلام عن رجل عن امه واثق من ولد ماثر الكذب حسبة الملاحنة وزعم
ان الولد ولد له من رجل يورثه الولد اليه ولا قبل له الى يوم القيامة ومن الولد من يرثه
قال ترثها امه فقلت ارأيت ان ماتت امه وورثها الابن ثوبات هو من يرثها قال حسبة امه وهو يرث اخواله
عن امه عن محمد بن عبد الحميد عن الفضل بن صالح وهو ابو جعيلة عن زيد الشاذلي عن ابن عبد الله عليه السلام
عن رجل عن امه واثق من ولد ماثر الكذب حسبة الملاحنة وزعم ان الولد ولد له من رجل يورثه
والد قال كذا كرامة لا يرث اليه ولا قبل له الى يوم القيامة ومن الولد من يرثه فقال له قلت ارأيت ان ماتت
امه وورثها القلائد ثوبات بعد من يرثه قال حسبة امه وهو يرث اخواله فاقا ما رواه الحسن بن محمد بن
سليمان قال حدثني وهيب بن حصص عن ابن بصير عن ابن عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل عن
امراته قال لئن الولد لم يرثه اخواله ولا يرثه الولد اقول على الكذب عن الحسن بن علي الكوفي عن عبيد بن
عن ثابت عن ابن بصير عن ابن عبد الله عليه السلام قال سألت عن الملاحنة اذا افتقرت او كان زوجها
ميتا ذلك الطل وكذب نفسه قال اما المرأة فلا ترجع اليه ولكن يرث اليه الولد والابن والدة ليرثه
ميراث فان لم يرثه ابوه فان اخواله يرثونه ولا يرثونان ورواه احمد بن الزاينة جلد الدخيل بن الحسن
الصقار عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن احمد بن الفضيل قال سألت عن رجل افتقر
على امراته قال يلاعنهما وان ابى ان يلاعنهما جلد الملاحنة وورث اليه امراته وان لا عنها فرق بينهما وعمل
الى يوم القيامة فان كان نكح من ولدهما الحق باخواله ويرثونه ولا يرثون الا انه يورث له وان ساء احد ولدنا
جلد الدنيا جميعا الملاحنة على ابن ابراهيم عن عيسى عن حماد بن عمار عن علي بن عبد الله عليه السلام قال اذا فارق
الرجل امراته يلاعنهما ثم يفرق بينهما فلا يحمل له ابدا فان اقر على نفسه قبل الملاحنة جلد الملاحنة ورواه احمد بن
قال وسألت عن الملاحنة التي يريها زوجها ونكح من ولدهما ولا عنهما ويقارنها تقول ميت ذلك
الولد ولد وكذب نفسه فقال اما المرأة فلا ترجع اليه ابدا واما الولد فاني ادعه اليه اذا ادعاه ولا يرجع
وليس له ميراث وورث الابن الكذب ولا يرث الاب الكذب يكون ميراثه لخوااله فان لم يرثه ابوه فان اخواله
يرثونه ولا يرثونان ورواه احمد بن الزاينة جلد الدخيل فاتفق بين هذه الاخبار والاختلاف الاول ان يرث
الولد منهم فان لم يكونا اقر به الوالد ميتا نقص الملاحنة لان ميت ذلك يبيد القصة من المرأة ويقتل

بالنسبة الى الحسين واما كان النسب الصحيح ليس يجردهم عن ان ينسبوا الى قريش والتواتر واما ما رواه محمد بن الحسن
 الصفار عن الحسن بن موسى التميمي عن خاتم بن كلاب عن مصاب بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام
 كان يقول طلبة الزنا وابن الملاحمة قرنه الله واخر كلامه او حسبته قالوا فيه في هذه الرواية ان يقولوا
 جعفران يكون الراوي مع هذا الكفر في ولد الملاحمة فقلنا ان حكروا الزنا حكمه فزاد على طلبة دون التمسك
 فاما ما رواه الاصل عن ابي ابراهيم محمد بن عيسى عن يونس عن ابن ثابت عن حنان عن ابي عبد الله
 قال سألت عن رجل فخر بنصرانية فولدت منه خلافا فاقوية ثمرات ولدت له اربعة اولاد اخرهم ابراهيم قال فخر
 وما رواه الحسن بن محبوب عن حنان بن سعيد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم فخر بالزنا
 يهودية فاولد لها ثمرات ولدت له وارثا قال فقال يسلم اولادك للبشر من اليهودية قلت ففخر فخر ابراهيم
 فاولد لها خلافا ثمرات الفخري وتروك ما لمن يكون ميراثه قال يكون ميراثه لابنه من المسلمة فقال ان الزواني
 اكمل فيهما حنان بن سعيد ولور وما غيره فاولد فيه فاما تفقت الرواية الاولى وهو انه اذا كان الرجل قمر
 بالولد والعقبه مسلما كان او نصرانيا فاميراثه منسبه وراثته وان كان مولودا من الفجور لا عثرته به
 فاما اذا لم يرث به وراثته ولدنا فلا ميراث له على حال باب ان من اقرب تولد شرفا
 لم يرثت الى النكاح والحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال يا رجل وقع على وليدة قوم اما ترأست ما قادمي ولد ما قادمي ثمرات منه شيء فان رسول الله
 صلى الله عليه وآله قال الولد للفراش والجماع للبر ولا يرث ولدان الا رجل يدعي ابن وليدة فتأخر رجل اقر
 بولده ثمراته منه فليس له ذلك ولا كرامة يلحق به ولدا اذا كان من امه او وليدة عنه عن القاسم بن محمد
 عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال اذا اقر رجل بولد ثمراته ولما فلا تنافي هذه الروايات ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن
 عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن يزيد بن خليل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج
 السلطان من برة ابنة وميراثه ثمرات الابن وتروك ما لمن يرثه قال ميراثه لا قرب الناس الى ابيه ويرث
 صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سألت عن المخلوع يرثه ابوه عند السلطان من
 ميراثه وجرية تملن ميراثه قال فقال عليه السلام لا قرب الناس الى ابيه ليس في هذا من الجورين لا في
 الولد سيدان كان اقرب لاهل لو كان تفقنا لكان لوطيقتا الى اتقائه ولو اقر قبل انكاره لم يلحق بميراثه
 بصبيته لان الصبيته انما يشترط ان لا يشترط منه فانك لا تثبت فكيف تثبتون فلا يجمع ان يكون لوطي
 في الميراث ان الولد من حيث تبارك من جرية الولد ومكانة حرم الميراث والحق بصبيته وان كان نسب ابائكم

رحمته قد بينا في كتابنا ان الجارية اذا وطئها جماعة في الجماع لم يرد من ميراثها من الاول الى الآخر
بالبيع فان الولد لاحق بمن عند الحاربه وصيته كاتوا شركاء ووطئها في الجماع لم يرد من ميراثها من الاول الى الآخر
خرج عليه الحق به ومن للباقين قية نصيبهم والوجه في هذا الخبر ان قوله على ضرب من التقية لا يرد من
بعض مذاهب العامة باب ميراث الجوس اختلف اصحابنا في ميراث الجوس
اذا تزوج بواحد ثمن المحرمات في شريعة الاسلام فقال يونس بن عبد
ومن تبعه من المتأخرين انه لا يورث الا من جهة النسب السبب الذي يحوزان في شريعة الاسلام فاما
ما يجوز في شريعة الاسلام فاما يورث من على كل حال وقال الفضل بن شاذان وقوم من المتأخرين من يتزوج
قوله او يورث من جهة النسب على كل حال وان كان حاصلا من سبب لا يجوز في شريعة الاسلام فاما
فلا يورث منه الا ما يجوز في شريعة الاسلام والصحيح انه يورث الجوس من جهة السبب النسب معاسو كما
ما يجوز في شريعة الاسلام ولا يجوز هو مذاهب جماعة من المتقدمين والذي يدل على ذلك ما رواه
محمد بن اسحق بن يحيى عن بشار بن محمد عن ابيه عن ابن المقبر عن التكو عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة
انه كان يورث الجوس اذا تزوج بامه وابنته من وجهين من وجهيهما امه ووجهيهما اذ زوجته فاما
ما ذكرنا من خلاف ذلك من اقول اصحابنا فليس به اثر عن الصادقين عليه السلام ولا دليل من ظاهر
القرآن بل انما قالوه لضرب من الاحتياط والتمسك عندنا بطرح الاجماع ويدل على ذلك ايضا ان هذه الامانة
والاسباب وان كانا مسلمين في شريعة الاسلام فما جاز ان عندهم يستقيم بهما الفتح ويثبتون بما ائنا
ويقررون بين هذه الاسباب والاسباب بين الزنا الحسن فخرج عن عقد في شريعة الاسلام الا ترى ان ولا
سبب جوسيا بصحة ابي عبد الله عليه السلام في قوله من ذلك فقال انه قد تزوج بامه فقال اما علمت ان ذلك
عندهم الكناح وقل وانا ايضا انه قال عليه السلام كل قوم ذنوا بدين يازنهم حركوا ذاك كان الجوس من قبل
صحة ذلك فينبغي ان يكون كذا صرحا واما ايضا كان ذلك غير جائز لوجه لا يجوز ايضا اذا اعتدوا على غير
المحرمات وجعلوا الله عز وجل حراما او غير ذلك من المحرمات لان ذلك غير جائز في الشرع وقد اجمع اصحابنا على
جواز ذلك فعلا ويجوز ذلك صحة ما انتراه باب انه يورث المسلم الكافر ولا يرثه الكافر
بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن عطاء عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال فداوى الناس من
رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال لا يتوارث اهل ملتين فقال زعموا لا يرثون ان الاسلام لم يرد الا كراهية
حقه على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن عطاء عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال فداوى الناس من
عليه السلام يقول لا يرث اليهود والنصارى والمسلمين ويرث المسلمون والنصارى واليهود عن زوجه عن عطاء

في ان السلوكيات الكافرة

٢٩٣

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسلم ويرث للشرك قال من لا يرث للشرك لا يرث المسلم عنه من
 موسى بن بكر بن عبد الرحمن بن ابي نعيم قال قلت لابي جعفر عليه السلام هل يرث تلك النعمان ميراثا له ابن مسلم
 ابو عبد الله قال نعم ان الله لم يرده بالاسلام الاخر افضى من تركه ولا يرثه اهل بيته بن ابراهيم بن ابي عبد الله بن محبوب
 عن ابي حمزة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول للسلوكيات الكافرة انما الذميمة فلا ترثوا اهل بيته بن محمد بن ابي
 محبوب عن الحسن بن صالح بن ابي حمزة عليه السلام قال للسلوكيات الكافرة انما الذميمة فلا ترثوا اهل بيته بن محمد بن ابي
 قلنا ما رواه الحسن بن محمد بن سماع عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عتبات
 اهل بيتك قال لا عنه قال حدثني حميد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يسلم
 واليهودية والنصرانية انه قال لا يرث انما يرث من عتبات عن حميد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام
 شاة عنه عن ابي الصديق ابي عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يرث
 الذي اسلمت ذمته من غير يديك ولا يرث بكك فالوجه في هذه الاخبار انه لا يرث منها ما لم يورث
 كل واحد منهما صاحب كما يورث المسلمان وليس ينافي ذلك ان يرث المسلم الكافر وان لم يرث الكافر وقد
 صرح بذلك ابو عبد الله عليه السلام في رواية جميل حدثنا ائمة ذكرنا ما ورثه ذلك بيا ما رواه
 الحسن بن محمد بن سماع قال حدثني حميد بن محمد بن عيسى عن ابي بكر بن عبيد الله بن ابي نعيم قال سألت ابا
 عبد الله عليه السلام عن قوله لا يرث اهل بيتك فقال قال ابو عبد الله عليه السلام لا يرثه
 ان الاسلم لم يرثه في ميراثه الا انما لا يرثه بن الحسن بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله
 بن عوف عن ابي العباس قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يرث اهل بيتك من هذا هذا
 وهذا هذا الا ان المسلم يرث الكافر والكافر لا يرث المسلم فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماع عن
 جعفر بن سماع عن ابي عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يسلم
 في يده في انما لا يرثه الاسلم ودار الهجرة انما في داود الاسلم لا يخرج منها وان يبعث في يده
 النعمان واما ما رواه ولا يرثها فالوجه في هذا الخبر ان قوله عليه السلام من النعمان لا يرثه لانه لا يرثه
 واجمعت الطائفة على ذلك فتبين وانما ما رواه الحسن بن محمد بن سماع عن جعفر بن ابي عبد الله
 عبد الرحمن بن ابي نعيم قال قال ابو جعفر عليه السلام لا يرث داود الاسلم الاخر افضى من تركه ولا يرثه اهل بيته بن محمد بن ابي
 ابي طالب لم يرثه ما لا يرثه الا في الولد والوالد ولا يرثه في الزوج والمرأة لا يرثه الا في هذا الخبر من حديث
 الزوج والزوجة استروك باجماع الطائفة والفقهاء انما لا يرثه ابن كاد ويرثه بيا ما رواه احمد
 بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابن رباب عن ابي عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام

يضرب

باب ان القاتل خطا يرث للمقتول

٢٩٣

كان يقتضيه في المواثيق ادراكه لاسلامه من مال مشترك تركه ليركن مقتول الاصله انه كان يجعل النساء في
 خلوة لهم من خطه ككتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد
 بن عدي عن محمد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام قال تقتضيه طلبة المصطفى للمواثيق ما احل الله لاسلامه من مال
 مشترك يقتضيه ان لا يخطو خطه من ماله ما رواه ابي الحسن بن ابراهيم عن ابن ابي عمير عن حماد بن عدي عن حماد
 بن عبد الله عليه السلام قال يقتضيه موت وولاه اولاد مسلمون واولاد غير مسلمين فقال مر عليه ما في قوله
 في هذا الخبر ان المسلمين اهدوا ما اوتوا من المال على ما يقتضيه من الميراث وقد بينا ان المسلمين اذا اجتمعوا مع الكفار كان
 الميراث للمسلمين دونهم ووردنا ذلك في كتابنا الكبير ونريد ذلك بآثار ما رواه احمد بن محمد بن يعقوب عن احمد
 بن محمد عن علي بن الحسن الميثقي عن اخيه احمد بن الحسن عن ابيه عن ابي جعفر عن محمد بن رباط عن محمد بن ابي عمير
 عليه السلام ان رجلا ذميا اسلموا اربعين ولا به ولد غير ثروات الا ب وانه المسلم جميع ماله وولديه ولد ذميا
 مع المسلم شيئا فاما ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن ابراهيم بن محمد
 عن رجل قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل اصاب ثروته من ثروات قال ميراثه لولاه القاتل
 وسلم غير ثروات قال ميراثه لولاه المسلمين قال وفي هذا الخبر ان ميراث القاتل ان يكون له ولد من النصارى
 اذا لم يكن له ولد مسلمين وميراث المسلم يكون لولده المسلمين اذا كانوا مسلمين **باب ان القاتل**
خطا يرث المقتول علي بن الحسن بن فضال عن حماد بن محمد بن ابي عمير عن محمد بن عيسى عن حماد
 بن محمد بن النضر عن محمد بن عيسى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل قتل امرأته قال ان كان خطا فان له
 ميراثها وان كان قتلها من غير الخطا فميراثها لغيره قال نعم عن محمد بن الحسن بن ابي الخطاب عن حماد بن محمد
 بن ابي عمير عن حماد بن محمد بن عيسى عن حماد بن محمد بن عيسى عن حماد بن محمد بن عيسى عن حماد بن محمد بن عيسى
 خطا ورثها وان كان عمدا لم يرثها فاما ما رواه علي بن الحسن بن فضال قال حدثنا رجل عن محمد بن عيسى
 عن حماد بن عثمان عن حماد بن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد بن عيسى عن حماد بن محمد بن عيسى عن حماد بن محمد بن عيسى
 عن فضيل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقتل الرجل رجلا ولا يقتل الرجل رجلا ولا يقتل الرجل رجلا
 ولا يرث الرجل اذا قتله وان كان خطا فلا يرثه الخبيرين الاولين شيئين احدهما ان قتله على غيب من النية
 لان ذنبا من يقتل بذنبا ويقول القاتل لا يرثه على كل حال احدهما ان قتله على وجه الاخوان فهو على
 ما كان يذهب اليه شيئا من الله في المعنى ان هذه الاخبار وان القاتل خطا لا يرث من نفس الذية وث
 ما رواها وهذا وجه قريب تاما الاخبار العشرة ورواها في كتابنا الكبير ان القاتل لا يرث فميراثها

زيادة عن أبي جعفر عليه السلام في الحسن والحسين عجلهما في القبر وروى إبراهيم بن هاشم عن محمد بن جعفر
 عن عبيد بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا دفن الشيخ والجور جلدًا ثم رجا عقوبة لهما وإذا دفن
 النصف من الرجل رجس ولم يجلد إذا كان قد أحسن فإذا دفن الشاب جلدت جفنه من غير
 قاتل ما دواه الحسين بن سعيد عن الثعلبي عن سويد بن حاسب عن عبيد بن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه
 السلام قال الرجل الميت إذا لم يجلد جلدته إذا دفن الرجل الميت رجس ولم يجلد فلا ينافي ما قد
 من الاحتياط وجوب الجمع بين الجلد والرجس مثل شيخين أحدهما من فخله على النقيض من ذلك
 العامة وما هذا حكمه يجوز النقيض فيه والثالث أن يكون المراد من الحكمين شيخ أو شيخة بل يكون من ذلك أن
 الذي يجب عليه الترحم والجلب ما إذا كان شيخا أو شيخة محصنا وقد فصل ذلك عليه السلام في رواية عبيد
 بن الحر وعبد الرحمن بن الحجاج والحلي وعبيد بن سنان وقد عناه ذلك من غير خلاف ذلك ما رواه
 بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عيسى عن أبي جعفر عليه السلام قال جلد
 أمير المؤمنين عليه السلام في الشيخ والشيختان عجلهما في القبر وتخص في الحسن والحسين عجلهما في القبر
 زينا جلدًا ثم دفن سنة في غير مصر ما رواه الأذان قد أسكا ولم يدخل به لأن قوله عليه السلام الشيخ والشيخ
 عجلان ما يتصور أن يكون الرجس يمنع أنما لم يذكر إلا خلاف في وجوب عجل الحسن وذكر الجلد الذي يخص
 بإمام عليه مع الوجه فاقصر على ذلك لعل الخاطب بوجوب الجمع بينهما على أنه يستلزم أن يكون الرواية مقصورة
 على ما إذا كانا غير محصنين انتهى أنه قال عجل ذلك وتخص في الحسن والحسين وجوب الترحم الحسن
 جمع عليه سواء كان شيخا أو شابا أو امرأة يرضى بن عبد الرحمن عن ابن أبي السيار عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال رجس رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يجلد وذكره ابن حلي عليه السلام رجس الكوفة وجلد
 فذكر ذلك أبو عبد الله عليه السلام وقال ما نعرف هذا قال يوشى بالرجس رجس الجسد في ذنب واحد قال
 الشيخ رحمه الله الذي ذكر يوشى ليس في ظاهر الخبر ولا في ما يدل عليه بل الذي فيه أنه قال ما نعرف هذا
 ويحتمل أن يكون إنما أراد ما نعرف أن رسول الله صلى الله عليه وآله رجس ولم يجلد لأنه قد تقدم ذكره
 من السائل أحد ما عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولا خلاف عن أمير المؤمنين عليه السلام وليس أن
 قوله ما نعرف هذا إنما هو ما رواه ابن أبي عمير عن مالك بن أنس عن مالك بن أنس عن مالك بن أنس
 وهو كان صريحا إنما قال ما نعرف هذا من أفعال أمير المؤمنين عليه السلام ليرتاف ما قد ساء له
 يجوز أن يكون أمير المؤمنين ما فعل ذلك لأنه لم يوفق في زمانه من وجوب عليه الجلب والرجس على
 التقصيل الذي قد ساءه والذي يؤكد ما قلناه من وجوب الجمع بين الحدين ما رواه الحسن

بن محبوب عن ابي ايوب عن الفضيل قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من اقر على نفسه
عند الامام بحق حد من حد ووافقه مرة واحدة حرا كان او عبدا الورع كانت اقامة فيك الامام ان
يتبرأ اليك على الذي اقر به على نفسه كما يتبرأ من كان الا ان لا يفي المحسن ما لا يوجب حتى يشهد عليه اذ
شهد انما اذا شهد واعتربه الحد مائة جلدة ثم يجب قال الشيخ رحمه الله ما تضمن هذا الخبر ان
يقبل افراد الانسان على نفسه في كل حد من الحد ولا انرا قال الوجه في استثناء الزمان بين ساير
الحدود انه يراعى في الزمان افراد اربع مرات وليس ذلك في شيء من الحد وداخر طيس فيه انه
لا يقبل اقاربه بالزمان اذا اقر اربع مرات وقد اوردنا في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك مستوفى وكذا
ما قلناه ما رواه احمد بن محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن ابن ابي عمير عن جميل عن ابي
عبد الله عليه السلام قال لا يقطع السارق حقيقته بالقرعة ثم يان ولا يرجع الا ان يقطع بقرار اربع مرات
باب ما يحسن وما لا يحسن ابو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان
بن يحيى عن اسحاق بن حماد قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل اذا هو زنا وعند السرقة
والامنة يطأها يحسنه الا انه يكون عنده فقال نعم انما اذا كان عنده ما يفي به عن الزنا قلت
فان كانت عنده امرت زمره لا يطأها فقال لا يصدق قلت فان كانت عنده امرأة متعة
تحسنه قال لا انما هو على الشيء الدائم عند يونس بن عبد الرحمن عن حمزة قال سألت ابا عبد
الله عليه السلام عن المحسن قال فقال هو الذي يزني وعند ما يفي به ابو علي الاشعري عن محمد
بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن سنان عن اسمعيل بن جابر عن ابي جعفر عليه السلام
قال قلت له ما المحسن رحمه الله قال من كان له فرج ينفذ عليه ويردح يونس عن ابي ايوب
عن ابي بصير قال لا يكون محسنا الا ان يكون عنده امرأة يفي بها بآية فاما ما رواه
الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا يحسن
الحرة المملوكة ولا المملوكة الحرة فالتين لا خلاف ابدا والامنة في ان الامنة تحسن لان الوجه في هذا الخبر
ان الحرة لا يحسنها حتى اذا نقت وجب عليها الرجوع كالمملوكة كانت تحت محبة لان حد المملوكة والمملوكة
اذا نيتا نصف حد الحرة وهو خمسون جلدة ولا يجب عليها الرجوع على حال وكذلك قوله لا المملوكة
الحرة يعني ان الحرة لا تحسنه حتى يجب عليها الرجوع على هذا التأويل لا ينافي ما تقدم ذكره
فاما ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن
محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الذي ياق وليدة امرأته بغير اذنها عليه مثل ما على

الزنا في جلد ما قبله قال ولا يجوز ان في يهودية او نصرانية او امة فان غير ابرأه حرة وله
 ابرأه حرة كان عليه الرجوع قال كما لا يحسن الامة والنصرانية واليهودية ان في مجرة
 فكذلك لا يكون عليه حد المحسن ان في يهودية او نصرانية او امة وتحت حرة قولي له
 عليه السلام كما لا تحسن الامة واليهودية ان في مجرة فكذلك لا يكون عليه حد المحسن ان في
 يحتمل ان يكون المراد به ان هو كما لا تحسنه اذ ان عندنا طلبة للثقة دون عقد الدائم
 لان عقد الدائم لا يجوز في اليهودية والنصرانية وانما يجوز للثقة والثقة لا تحسن وقد بينا
 ذلك في رواية اسحاق بن عمار اني قد سنا فكمها وايضا فقد روي علي بن ابراهيم عن ابيه
 عن عبد الرحمن بن حاد عن حمزة بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اخبرني عن الغائب
 عن اهله في فهل يرجوا اذا كانت له زوجة وهو غائب عنها قال لا يرجو الغائب عن اهله
 ولا الملك الا على ما بين اهله ولا صاحب ثقة قلت فغداي حلي سفره لا يكون محسنا قال
 اذا قصر واظفر فليس محسن **علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام عن حفص**
بن المغيرة عن ذكرى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يزوج الشقة تحسنه قال لا
 انما ذلك على الشدة اذا تم فاما ما تنقمت الخمر من انه اذا في بامة امرأته بغير ما ذنبا عليه
 مثل ما على الزنا في جلد لا ينافي ان يجب معها ايضا عليه الرجوع وجهان أحدهما ان يكون مختصا
 بغيره ليدخل بها فانه اذا لم يدخل بها وذن لم يكن عليه الرجوع وكان عليه الجلد والثاني ان يكون في
 حكم الطلاق وحول على ثبوت حكم الرجوع على الاصح على ان قوله عليه السلام مثل ما على الزنا يدل على
 وجوب الرجوع عليه وزيد ذلك بياناً لما رواه الاحمد بن محمد بن محمد بن سهل عن زكريا بن آدم قال سنا
 الرضا عليه السلام عن رجل ولي جارية امرأته تموت بماله قال هو زان عليه الرجوع **محمد بن احمد بن يحيى**
عن ابي جعفر عن ابيه عن وهب عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام في رجل وقع على جارية امرأته فقلت
قال لرجل وبعثها له واكرمت المرأة فقال لتأتين بالشهود على ذلك ولا جنتك بالحاجة فطاردت
المرأة اعترفت فبذل ما على عليه السلام واما ما تنقمت الخمر من قوله ولا يجوز ان في يهودية او نصرانية
او امة يحتمل ان يكون لانه المكن محسنا مع ثبوت الاحسان لا فرق بين ان يكون في يهودية
او نصرانية او حرة او امة على نحو ما كان يدل على ذلك ظاهر القرآن والاخبار المتواترة المتطابقة
بانه زان وما يدل على وجوب الرجوع في موضع يدل عليه هذا الموضع ويؤكد ذلك ايضا ما رواه
احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن المغيرة عن اسمعيل بن ابي ذريح عن جعفر عن

ان يستلها باب من تزوج امرأته ولها زوج علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن
مرازم بن يونس عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة تزوجها رجل فولد
زوجا قال عليه السلام ولها الزوج لا بد قد تقدم وعلو وقد استمت هي بعلها وكفارة ان لم يفرقه
الى الامام ان يشهد في بطنه اصبح دقيقا فاما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير
عن شعيب بن اسلم قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج قال يفرق بينهما قلت
فعلية ضرب قال لا ماله يضرب فخرجت من عنده وابو بصير يحيا لليزاب فاختيرت بالثقة
والجواب فقال لي ان انا قلت بجمي اليزاب قال فرفع يده وقال وريت هذا البيت لو ورت
هذا الكعبة كمعت جفرا عليه السلام يقول ان عليا عليه السلام قد غنى الرجل تزوج امرأته
زوج فخرج المرأة وضرب الرجل الحد ثم قال لو قلت انك قلت انك ضمنت رأسك بالحجارة ثم قال ما
أخفى ان لا يكون اوق حله فلا ياتي ما تضمنت صدق هذا الخبر من قوله ليس عليه ضرب الخبر الاول
لان هذا الخبر يحمل على من لا يعلم ان المرأة زوجها والاوّل متناول لمن طرقت مكان عليه الحد وقد
ذلك في الخبر الاول حين قال انه قد تقدم وعلو وقد استمت هي بعلها وكفارة ان لم يفرقه
في الخبر الثاني الاخير من جعفر بن محمد حكاية قضية سيد المؤمنين عليه السلام وانه انما فعل ذلك من
علم ان لها زوجا وضربه الحد ويكن ان يحمل الخبر على انه انما ضربه الحد الذي هو التعزير دون الحد
الكامل وذلك اذا ظن في نفسه ان لها زوجا فخرط في التعزير من ذلك فاستحق لهذا التعزير
التعزير ويكون قوله عليه السلام لو قلت انك ضمنت رأسك بالحجارة المراد به انك لو قلت
عليه ان لها زوجا فقلت ذلك ويجوز ان يكون ذلك غصبا بغير موافق ان لم يعلم ذلك ولم
لهية بالزوجية فكان عليه الحد بدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن
حامد بن الحارث عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة تزوجت ولها زوج فقال تزوج المرأة وان كان
لها زوجا تزوجا بغيره الا ضرب الحد باب المكاتب التي اذت
بعض مكاتبها ثم وقع عليها مولاها طعن ابراهيم عن ابيه عن صالح
بن سعيد عن الحسين بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل كانت له
امه مكاتبها فقالت الامه ما اديت من مكاتبتي فانا بعتها على حساب ذلك فقال لها
تواذت بعض مكاتبتيها او ما بعتها مولاها بصد ذلك فقال ان كان استكرهها على ذلك
فجيب من الحد بقدر ما احتل من مكاتبتيها واودعني عنه من الحد بقدر ما بقى

من مكابقتها وان كانت تابعة كانت شركين في المذهب مثل ما يضرب قلما مارواه
يونس بن عبد الرحمن عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على مكابته
فقال ان كانت الريح جلدان كان حصنا وجوان لم تكن اذنت شيئا فليس عليه شيء فلا ينال
الخبير الاول لانه يمكن ان يحمل الخبر الاول على التفصيل الذي تضمنه الخبر الاخير من انه يضرب
بحسب ذلك فيكون دون الريح فاذا بلغ الريح من الحرية طلب عليه حكم فجلدنا ما اورد على
حسب احواله باب المريض المدنف يصيد ما عجب عليه فيه
الحمد كيف يقام عليه الحمد الحسين بن سعيد عن الحسن بن زعم عن سنان
عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ابي بكر
قد اصاب عرجا فادار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه والله يعرجون فيه ما له شريك خضريه وقوامه
فكان الحمد يونس بن عبد الرحمن عن ابيه عن عثمان بن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قال ابي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والبرجل ضيق صديقه قطب بطنه وقد دثر عروق بطنه
تدفخر بامرأة فقالت للمرأة ما علمت به الا وقد دخل على فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والله اني كنت قال بنسرو لو يكن حصنا فصد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه والله بصيرة وخضنة
ثرد عابدين فصد ما تشعرو به بشا ريف حاما مارواه احمد بن محمد عن ابي مازن عن
بن سعيد عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال ابي امير المؤمنين عليه السلام
برجل اصاب حدا وبه قروح في حبه كثيرة فقال لأمير المؤمنين عليه السلام اخبرني
لا تتركها عليه فقتلوا لاهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شعور عن عبد الله بن عبد الله
الاحمر عن سمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قال
برجل اصاب حدا وبه قروح وبومن واشتبه ذلك فقال لأمير المؤمنين عليه السلام اخبرني
حتى يتركها لا تشكروا عليه فموت ولكن اذا بر أحد ذاه فلا تنافي بين مدين الخبرين والخبر
الاولين لانه اذا كان اقامة الحمد الى انما مضى وبقية ما عجب سائر ما كان كانت الصلوة
تقتضي اقامتها في المال اقامها على وجه لا يؤدي الى تلف نفسه كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه
والله وان اتقنت الصلوة تأخير حاله ان يتركه فيم عليه الحمد على الكمال باب
ان الزاني اذا جلد ثلاث مرات قتل في الراية يونس بن عبد
الرحمن عن اسحق بن عمار عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان الزاني اذا جلد

في ان الزاني اذا جلد ثلث مرات قتل في الرابعة

٣٥٣

ثلاثا يقتل في الرابعة فاجلد ثلث مرات فاقاموا ولا يوتى من ابي الحسن لما مضى عليه السلام
قال اصحاب الكبار كلما اذا اتيوا بغير الحد قتلوا في الثالثة فثلاثا في الخبر الاول لا تغضبه بما عمله
الزاني شرب الخمر وغيره على ملكيته فيما بعد انشاء الله بما يوجب ما يوجب التعزير
يوتى عن المفضل بن صالح عن زيد النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام وسامع بن جهم
عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد فقال يجلدان مائة مائة
غير سوط يوتى عن معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المرأتان تنامان في
ثوب واحد قال تضربان قال قلت حد اقل لا قلت الرجلان ينمان في ثوب واحد قلت
يضربان قال قلت الحد قال يوتى عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجلين
يوجدان في لحاف واحد فقال يجلدان حد اخر سوط واحد يوتى عن الحسن بن عثمان قال قال ابو
عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام وجد امرأة مع رجل في لحاف فجعل كل واحد حضا
مائة سوط غير سوط الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام
ان عليا عليه السلام وجد رجلا وامرأة في لحاف فضرب كل واحد منهما مائة سوطا سوطا
عنه عن القاسم بن محمد عن عبد الصمد بن بشير عن سليمان بن هلال قال سال بعض
اصحابنا ابا عبد الله عليه السلام فقال جعلت فداك الرجل يتامع الرجل في لحاف واحد
فقال ذو عور قال لا قال من ضرورة قال لا قال يضربان ثلثين سوطا ثلثين سوطا قال فانه
فضل قال ان كان دون الثقب والحد وان هو ثقب اقيم قائما فاضرب خربة بالسيف اخذ
السيف منه ما اخذ قال فقلت له فخذ القتل قال هو كذلك قلت فامرأة آمنت مع امرأته في
لحاف واحد فقال ذو عور قال لا قال من ضرورة قلت لا قال يضربان ثلثين سوطا ثلثين
سوطا قلت فاقضت قال فشق ذلك عليه فقال لا في ثلثا وقال الحد على بابهم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عبد الوهم بن الحجاج قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام
فدخل عليه عباد الصكر ومعه ناس من اصحابه فقال حدثنا اذا اخذ الرجلان في لحاف
واحد فقال له كان على عليه السلام اخذ الرجلين في لحاف واحد ضربهما الحد فقال هجرا
انك قلت لي غير سوط فاما ذكر الحد فاما ذلك سر او اخذ قال غير سوط فكتب اليه
المسئور عند ذلك الحديث فاقاموا ولا يوتى من ابي عبد الله عليه السلام
ابي عبد الله عليه السلام قال يجلدان يوجدان في لحاف واحد والرجلان يجلدان مائة مائة

في لحاف واحد والمرأتان تجلداً ان اذا اخذت في لحاف واحد ابن محبوس عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول حد الجلد في الزنا ان يوجد في لحاف واحد ابن محبوس عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول الجلد في الزنا ان يوجد في لحاف واحد والرجلان يوجدان في لحاف واحد والمرأتان تجلداً في لحاف واحد علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان عليه السلام اذا اخذ الرجلين في لحاف واحد خضعهما الى واحد واذا اخذ المرأتين في لحاف واحد خضعهما الى واحد احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن ابان عن زكريا عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا شهد للشهود على الزاني انه قد جلس معها اجلس الرجل من الزانية اقيم عليها الحد وكان عليه السلام يقول اللهم ان مكنته من المغيرة لا وميته بالحجارة فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولى لان ذكر الحد في هذه الاخبار الوجه فيها من غلط على التعزير وقد يطلق على ذلك نفظ الحد على ضرب من التجوز فليس في شيء منها ذكر لكيفية الحد فاذا احتملت ذلك لا ينافي ما قدمناه فاما اختلاف تقادير التعزير في ذلك فموجب ما يراه الامامون من اثنين سوطاً الى تسعة وتسعين سوطاً على ما يراه اصحاب في الحال فاقماً ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الرحمن بن محمد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد جلداً مائة مائة عنده من القاسم عن علي بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة وجدت مع رجل في ثوب واحد قال جلداً مائة مائة جلدة ولا يجب التوجع حتى تقوم اليقينة الا روية يانه قد ادى بها معها عنه عن فضالة عن امان عن سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان علياً عليه السلام قال اذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلداً كل واحد منهما مائة مائة عنه عن محمد بن الفضيل عن الكاظم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد قال اجلد مائة مائة قال ولا يكون الزوج حتى تقوم الشهود الا روية اخبرنا بها عن محمد بن فضالة عن ابان عن سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان علياً عليه السلام قال اذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلداً كل واحد منهما مائة مائة فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولى لان الوجه فيها ان غلطها على انه اذا انضمت الى ذلك وقع الفعل منها وعلو الامور ذلك جازاً لمن يقيم عليها الحد يدل على ذلك ما رواه محمد بن

بمعرفة آتامة الشهادة على الوجه

7-4

يستحب عن علي بن محمد بن أحمد الموحدين عن أبيه عن يونس بن حسين بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول الواجب على الأما مرة أنظر إلى رجل يترقى أو شرب خمر إن بقي عليه الحلة ولا يصحج إلى بيته مع نظرك الله أمين الله في خلقه وإذا أنظر إلى رجل يبرق قال الواجب عليه أن يترج ويهأ ويهفه ويدعه قلت كيف ذلك قال لأن الحق إذا كان لله فالواجب على الأما مرة قلمته وإذا كان للناس فهو والناس فأما رواة الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن بيان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد وقامت بذلك عليهما البينة ولم تطلع منهما على شيء سوى ذلك جلد كل واحد منهما مائة جلدة قالوا وفي هذا الخبر أن غلظه على من أدبه الأما مرة وفرضه دعة أو دفتين ضاحا إلى مثل ذلك جازي العامرج أن يقيم عليه الحد على الكمال وهذا الوجه يمتلأ الأخبار التي قد منها أيضا والذي يدل على ذلك ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الرحمن بن أبي أسود الجعفي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للراعي أن يتأمان في لحاف واحد إلا وبينهما حاجز فإن ضلنا نفيها عن ذلك فإن وجد ما بعد الح في لحاف واحد جلد مائة وجلد واحد منها أحدان فإن اتهمنا الثالثة في لحاف واحد جلدتان ووجدنا الرابعة قتلنا بأب كيفية إقامة الشهاد **وعلى الترجيع** يونس بن عبد الرحمن عن أبي بصير قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا رجوع إلى الرجل والمرأة حتى يشهد عليهما أربعة شهداء تحل بهما ولا رجوع ولا إدخال كالميل في الكهنة أحمل **بفتح** عن علي بن الحكون عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجب الرجوع حتى تقوم البينة الأربعة شهودا غير قد رأوا يجلسها أحمل بن محمد بن أبي عبد الله عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام لا رجوع رجلا ولا امرأة حتى يشهد عليهما أربعة شهود على ما لا يرجع ولا يخرج منه عن أبي عبد الله عليه السلام عن محمد بن الحسين بن علي بن عبد الله عليه السلام قال بعد الرجوع أن تشهد أربعة أهولا أو يمدخل ويخرج فأما رواة الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن من زائدة عن أبي بصير عليه السلام قال إذا قال الشاهد أنه قد جلسنا جالس الرجل من امرأة أو قدير عليه الحد قالوا وفي هذا الخبر أحد شيئين أحدهما أنه يقام عليه الحد دون الرجوع على خلافه والآخر الذي أوردناه في الباب الأول من زائدة عن قول أمير المؤمنين عليه السلام أن لا رجوع في المنيعة لا تمت عليه الحد والوجه الثاني أن يكون

المراح الخبير التعزير دون الحد الثامن على ما دل لنا عليه في الباب الاول وانما يجب في مرام الله
 اذع الا لا يخرج ولا يخرج فيما يجزى على ما تضمنته الاخبار الاولى واما ما رواه محمد بن علي
 بن محبوب عن احمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن قيس صدقة عن عمار التباطي
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل شهد عليه ثلث رجال انه زنى بفلاهة وشهد
 الرابع انه لا يدري عن زنى قال لا يحسد ولا يرجع قالوا وفي هذا الخبر انه اذا شك الرابع في حاكم من
 جه او معرفتها بيننا وان لم يثبت في ذناه سقط عنه الرجوع والحد على الثامن وكان عليه التعزير
 على ما تضمنه الباب الاول لان هذه الشهادة ليست باقل من الشهادة على وجودها في لحاف
 واحد وذلك يوجب التعزير على ما ثبت في الباب الاول باب الحد في الواط سهل بن
 زياد عن بكر بن صالح عن محمد بن سنان عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
 امير المؤمنين عليه السلام رجل وابراة وقد كاه زوجها ابنا من غير وفقة وشهد عليه
 بذلك الشهود فامر به امير المؤمنين عليه السلام فضرب بالسيف حتى قتل وضرب الغلام
 دون الحد وقال اما لو كنت مدركا لقتلك لامكانك اليه من نفسك بقتلك ابو علي السلام
 عن الحسن بن علي الكوفي عن العباس بن عامر عن سيف بن عميرة عن عبد الرحمن العنزي
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول وجعل رجل مع رجل في امرأة فهو ضرب احدهما
 واحدا الاخر فمخ به الى عمر فقال للناس ما ترون قال فقال هذا الصنيع كما قال فقال ما تقول
 يا ابا الحسن قال اضرب عنقه فضرب عنقه ثم قال ثار ادا ان يحمله فقال ابنه قد يقع من حد ودية
 قال اي شئ قد يقع قال ارجع بجلب قال فذبحه بجلب فامر به امير المؤمنين عليه السلام فمخ
 اسجل بن محمد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد الجوهري عن عبد القاهر بن بشير
 عن سليمان بن هلال عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يفضل بالرجل قال فقال ان كان
 دون الثقب فالدم وان كان ثقب اقيم قائما وضرب بالشفيف خضرة اخذ منه السيف اخذ
 فقلت له هذا القتل قال هو ذاك علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابيه
 عبد الله عليه السلام ان ابا عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام كان في
 كاهل ابن رجوة بن ابي ربيعة عن ابراهيم عن ابيه عن الحسن بن محبوب عن ابن رباب
 عن مالك بن عتيق عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير
 المؤمنين عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله حكوية ثلثة احكام لما ضربت

أعداد
المعدودات
الساقط

قال محمد بن إدريس
وغيره من الأصناف
أعداد الفتن في طوط
والفتن في طوط

ووجد

بالسيف في غنقه بالغمس بالفتة أو أهدأ من جبل مشدود باليد والرجلين أو أحوق بالنار
 محمد بن علي بن محبوب عن بنان بن محمد عن العباس غلام في الحسن الرضا عليه السلام
 يعرف بغيره من شراعه عن الحسن بن الربيع عن سيف التمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 أتى علي بن أبي طالب عليه السلام رجل مع قلعة راتيه وقامت عليها أيد لك البنية فقال أتوني
 بالنطع والسيف فوالله الرجل فوضع علي وجهه ووضع النطع على وجهه ثم رمى فاضرب بالسيف
 حتى قد هما بالسيف جميعا قال وأني أمير المؤمنين عليه السلام أراكم اثنين وحيداً تاني لحاف واحد
 وقامت عليها البنية أنما كانتا شحان فدمى بالنطع ثم رمى فاحرق بالنار فأما حاروا لا
 يوش عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل قال قال أبو عبد الله عليه السلام حاروا لوطي
 مثل حد الزنة قال إن كان قد احسن برجوه أو أجمل محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن
 الطلع بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل في
 رجل قال عليه السلام إن كان مصناً القتل وإن لم يكن مصناً ضليلاً الجلد قال فقلت فما على الموت
 قال عليه السلام القتل على كل حال مصناً كان أو غير مصن أحسن بن محمد عن علي بن الحكم عن إبان عن
 زائدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال للتوط وحده حد الزنة محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
 عن ابن محبوب عن عثمان بن سالم عن أبي بصير قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول
 في كتاب علي عليه السلام إذا أخذ الرجل مع القلعة في لحاف واحد يجر من شرب الرجل وأخذ
 القلعة وإن كان ثقب وكان مصناً لم يجر أو لم يجر في هذا إذا خبا واحد شتتين أحد ما تيك
 المراد بها إذا كان الفعل دون الأيقاب فإنه إذا كان كذلك اعتبر فيه الإحصان وغير الإحصان
 وقد فصل ذلك أبو عبد الله عليه السلام في إرواه عنه سليمان بن هلال من قوله إن كان
 دون الأيقاب فعليه الحد وإن كان الأيقاب فقتله بالسيف وقد سبق فاعل ذلك بأنه
 لوطي يدل على ذلك ما رواه سهل بن زياد عن محمد بن صالح عن محمد بن سنان عن حماد بن
 بن منصور قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الواط فقال بين أخذين قال سألت عن الك
 يوقب فقال ذلك الكفر بالآل الله عليه فيه صلوات الله عليه وآله فلا يفتي ذلك ما قد مناه من
 أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام من قوله إن ثقب وكان مصناً ضليلاً الرجل فاعل
 خطمه إذا كان وجب عليه القتل كما لا يخفى من أن يقتل عليه الحد بغير رقبته أو أهدأ
 من جبل أو أحوق بالنار أو أهدأ من جبل مشدود باليد والرجلين أو أحوق بالنار

من حيث دليل الخطاب عليه انه اذ الركن محسن الركن عليه ذاك وقد يعرف عنه الدليل وقد
ما يدل على ذلك ولا ينافي ذلك ما رواه الحسين بن سعيد قال قرات خطبة رجل عراقي الى الحسن
عليه السلام فقرأت جواب ابي الحسن عليه السلام خطبه رجل عليه السلام بكتاب الله في فقهه
فان محسن الصباية روى في كتابه ابي اسبب الرجل بالفتاوى في فقهه بكتبه لثمة من خطبه
وكتب ايضا هذا الرجل ولما قرأ الجواب ما حمد رجلين فكم احد ما اخطوا ما بين فقهه واتباعه
فكتبه القتل وما حمد رجلين وحمدنا اثنين في قرب واحد فكتب ما توسط ذلك من فقهه والرواية
فمنها على من يكره الفعل قد تكرر منه فحجب عليه القتل وخطبها على من يكون محسنًا وقد كان يخطب
عما ذكرناه قوله عليه السلام ان عليه لما أتته طلبة اذا كانوا اثنين في ثوب واحد وقد بينا فيما تقدم
ان فقلت انما يجب مع كل واحد الفعل والوجه الثاني في الاخبار المتقدمه ان خطبها على ضرب من
النية لانها ما وقع له من بعض العامة واصحابها ورواه الحسين بن سعيد عن جابر
عن حماد بن عيسى عن عطاء بن ابي سفيان عن ابي عبد الله عليه السلام في الذي يوقب ان عليه الرجل كان محسنًا
وعليه المبدأ ان لو كان محسنًا لوجه فيه ما تقدمناه من خطبه على النية لاخير باب حدث
عن ابي بصير عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
والحسين بن خالد عن ابي الحسن الموصاني عليه السلام وصلى الله عليه وسلم انما كان محسنًا
ابراهيم موسى عليه السلام في الرجل ياتي بالجمعة فقالوا جميعا ان كانت الجمعة فعاقل ذبحت
فانما مات احرق بالنار ولو قطع جوارحه واربعة وعشرين سوطا ربح حله الا ان وان
لو كان اليه لم توت واخذ شهادته ووقع الى صاحبها وذبحت واحرق بالنار واخذ
وضرب خمسة وعشرين سوطا فقلت وما ضربت بالجمعة قال لا ذنب لها ولكن رسول الله
عليه السلام قال فعل هذا او ابره لكي لا يجتري الناس بالبهاشمة وينقطع النسل يونس
عن سماعة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي بجمعة شاة او اقة او بقرة قال
فقال عليه السلام ان يجلد احد غير الذي شريه من بلاءه الى غيره ما ذكره وان لم يترك البهيمة حرم
واشها احمد بن محمد بن يحيى عن ابن محبوب عن اسحاق بن جابر عن سدير عن ابي جعفر
عليه السلام في الرجل ياتي بالجمعة قال يجلد دون الحد ويغرم قيمة البهيمة لصاحبها لانه
افسد ما عليه وتذبح وتحرق ان كانت ما يركل له وان كانت ما يركب تلوم غروقيتها
ويجلد دون الحد واخرجها من المدينة التي دخل بها منها الى بلاد اخرى من حيث لا تعرف

الحسن بن علي بن فضال عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الله
 ياتي المرأة وهي ميتة قال وزرنا عظم من ذلك انك ايتها وهي حية وصاروا لا يحد من علم
 بن محبوب عن علي بن محمد القاسمي عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن النعمان بن عبد
 عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن رجل زنى بميتة قال لا حد عليه فهذا الخبر يحتمل وجهان
 احدهما ان يكون المراد به لا حد عليه بعينه كما هو ظاهر ولا فائدة في ان يكون الاول انه لم يحد فيه
 الاخصان وعدمه وان كان محصنا كان حده الجلف ما تاتوا وليس هذا على حد واحد والوجه الاخر
 ان يكون الخبر مخصوصا بمن اتى زوجة نفسه بعد موتها فانه لا يقام عليه الحد كما لا يعزى
 حسب ما مر اياه الامام **باب حد من اسحق بن عيسى** لا حد بن يحيى عن محمد بن محمد بن محمد
 عن محمد بن سنان عن طلحة بن زكريا عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام
 اتى برجل حيث يذكره فغضب عليه حتى امسرت ولا حله الا وقال زوجوه من بيت مال المسلمين
 فاما ما رواه احمد بن محمد عن البرقي عن ثعلبة بن يعقوب وحسين بن زرارة قال سألت
 ابي جعفر عليه السلام عن الرجل يبيت بذكره سيده حتى يزل قال لا بأس به ولو يبلغ به ذلك شيئا
 فالوجه في هذا الخبر انه لم يبلغ به شيئا بعينه يجوز خلافه ان الحكم اذا كان فيه التعزير فذلك
 الى الامام فبطل عليه حسب ما مر في المال **ابواب القذف - باب من**
أقذف جماعة الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل اتى على قومه فمات فقال ان القوا به جميعا فغضب عليه واما ما رواه
 متفرقين غريب لكل واحد واحد عنه عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن محمد بن عمران عن ابي
 عبد الله عليه السلام مثله فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن زوزة عن
 سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام قال فمات امير المؤمنين عليه السلام في رجل اتى على قومه فمات
 جميعا فمات له واحد واحد قالوا في هذا الخبر هل يستثنى احد ما ان يخلط في الفضل ان يفتنه
 الخبر الاول من انه انما وجب عليه حد واحد اذا اتوا به جميعا ولو جاءوا مستفرقين كان يجب على
 كل انسان حد على كماله والوجه الثالث في قولنا انه اذا قذفهم بكنية واحدة كان عليه حد واحد
 وان قذفهم افعالا مختلفة كانت عليه لكل انسان حد يحد على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد
 عن فضالة عن ابي عن الحسن بن السكاك قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل قذف قوما
 جميعا فقال بكنية واحدة قلت نعم قال يغترب حد واحد او ان فرق بينه وفي القذف

قذف

باب الملوكة يقذف حرًا

٣١١

كل واحد منهم واحد منهم من بن محبوب عن أبي الحسن الثاني عن يزيد عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يقذف القوم جميعا بكلمة واحدة قال له اذ الربيتهم فانما عليه حد واحد وان سقى ضلبي لكل رجل حد باب الملوكة يقذف حرًا عن أبي جعفر عليه السلام عن أبي عبد الله عن حماد عن أبي جعفر عليه السلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا قذف العبد الحر جلد ثمانين وقال هذا من حق الناس اجماع بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن الملوكة يقذف الحر قال عليه ثمانون قلت فاذا ذن قال يجلد ثمانين اجماع بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضل عن أبي القتياب عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن عبد افترى على حر قال عليه ثمانون اجماع بن محمد بن ابن بن محبوب عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في ملوك قذف حصنها فقروا قال يجلد ثمانين لانه انما يجلد بجمعتها اجماع بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال يجلد للمكاتبة اذ ذن على قدر ما اعتق منه فاذا قذف المحصنة ضلبي ان يجلد ثمانين حرًا كان او ملوكا اجماع بن محمد عن الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عبد ملوك قذف حرًا قال يجلد ثمانين هذا من حقوق المسلمين فاما كان من حقوق الله تعالى فانه يضرب نصف الحد قلت الله من حقوق الله ما هو قال اذا ذن او شرب الخمر فخذ من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحد اجماع بن محمد بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن حريز عن بكير عن احمد ما عليه السلام قال من افترى على مسلم وضرب ثمانين يهوديًا كان او نصرانيًا او مجوسيًا عن الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن بكير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن حد ملوك قذف حرًا قال يجلد ثمانين هذا من حقوق الناس فاما ما كان من حقوق الله فانه يضرب نصف الحد قلت الله الذي يضرب فيه نصف الحد ما هو قال اذا ذن او شرب الخمر فخذ من حقوق الله التي يضرب فيها نصف الحد فاما ما روى احمد بن محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن الحسين عن الفضل بن سويد عن القاسم بن سليمان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن العبد اذا افترى على الحر كرجل جلد قال اربعين ومائة اذا ذن بفاحشة ضلبي نصف العذاب فهذا اخبرنا عن مخالفتنا لظاهر القرآن والكتاب الكثير التي قد سنأها وما هذا حكمه لا يصل به ولا يقتضيه مثله فاما ما علقته لظاهر القرآن فان الله تعالى قال والذين يرمون المحصنات الى قوله فاجلدوهن ثمانين جلدًا ولا تقبلوا

العدوة تذهب بغير جاع قال الشيخ رحمه الله قوله عليه السلام ليس عليه شيء معناه ليس عليه حد
 تأويله كان عليه التعزير حسب ما تضمنه الخبر الأول الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن حماد بن
 زياد بن سليمان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قال لأمرأته بعد ما دخلها الويل لك هذا
 قال لا حد عليه فأمّا ما رواه أحمد بن محمد بن يحيى عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير
 عن عبد الله بن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا قال الرجل لأمرأته لم لم يملكك هذا
 وليست له بنية يجلد المحدث ويخلف بيته ومنها فلا ينافي الأخبار الأربعة لأن محض قوله يجلد المحدث
 حد التعزير لا يوجب حدًا تامًا بل لا ينافي الأخبار المتقدمة **باب جواز العفو عن القاذ**
لمن يعرفه الحسين بن سعيد عن الحسن بن زرعة عن سماعة قال سألت عن الرجل عثر
 على الرجل ثم صفعه ثم يريد أن يجلده بعد التوبة قال ليس له ذلك بعد العفو والحسن
 بن محبوب عن ابن أبي توب عن سماعة قال سألتنا أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يقدف الرجل
 بالزنا فيصفعه ويجلده من ذلك في رجل ثم إنه بعد يبدوله في أن يقدمه حتى يجلده قال ليس
 حد بعد العفو فأمّا ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن العلاء بن محمد بن مسلم قال سألت
 عن الرجل يقدف امرأته قال يجلد قلت أدايت أن عفت عنه قال لا ولا كرامة قال وجهه في
 هذا الخبر أن عمل علمها إذا رخصته إلى الأمام أو الحاكم لو كان بعد ذلك عفو وقد أوردنا
 تفصيل ذلك في كتابنا الكبير والذي يدل على ذلك ما رواه سهل بن زياد عن ابن محبوب
 عن حماد بن الحسن عن الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يهف عن الحد ود الله دون الأمام
 فلما كان من حق الناس فلا بأس أن يهف عنه دون الأمام أحمد بن محمد بن محبوب
 عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل حتى إلى عفو عنه أو نحوه
 إلى السلطان قال هو حقاك إن عفوت عنه فحسن وإن رخصته إلى الأمام فإنا نطلب حقاك
 وكيف لك بالأمام **باب من أقرب ولد ثم نكح أمه** أحمد بن محمد بن يحيى عن إبراهيم عن
 النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه أن عليًا عليه السلام قال من أقرب ولد ثم نكح جلد
 الحد والزنا ولد فأمّا ما رواه أحمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى عن محمد بن
 سنان عن العلاء بن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت الرجل ينفق من ولده
 وقد أمر به فقال إن كان الولد من حرة جلد حسين سوطا حد المأول وإن كان من أمة فلا شيء
 عليه فأوجه في هذا الخبر أن عمله علمه وهو من الراوى لأن الخبر الأول سواه نظام القرآن

باب من قذف صبيًا

٣١٣

قوله

واختارنا في الباب الأول وهذا الخبر شاهد لا يصح من مثله علمنا أن ما في باب

من قذف صبيًا الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن

ابن بكير الأصم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن القائل من قذف الرجل هل يولد

كذلك

قال لا وذاك لو أن رجلاً قذف القائل لم يولد له شيء بن زياد عن ابن نصر عن حاصر بن

حميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال في الرجل يقذف الصبية يولد قال لا

عقرب ينج فاقمأما رواه أحمد بن محمد بن يحيى عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله

عليه السلام قال كل بالغ من ذكرا أو أنثى افتدى على صغير أو كبير أو ذكرا أو أنثى أو مسلما أو كافرا

أو حرا أو مملوكا فعليه حد القرية وعلى غير البالغ حد الأدب فاما ما تضمن صدره هذا الخبر

من إيجاب الحد على من قذف صبيًا فإنه محمول على من قذفه منسب الزنا إلى أحد والديه وإن

يقول يان الزاني والزانية أو زنت بك أمك أو أبوك لأن ذلك يوجب عليه الحد فاما إذا قذف

بغض لا يتعد إلى واحد منها فإنه لا يجب عليه الحد كما لا بد من القذف بل على ذلك ما نقلناه

من الأخبار الأولى وما أورده في كتاب تهذيب الأحكام وأما ما تضمن الخبر من إيجاب الحد

على من قذف كافرا أو مومنا أو نصرانيا فيجوز أن يكون المراد به إذا كانت أمه مسلمة فإنه يجب

على من قذفه الحد لحرمة المسلمة فإذا الركن كذلك لا يجب غير التعزير بحسب ما تقدمنا من محتمل

أن يكون المراد بذلك الحد في الخبر التعزير في الموضوعين جميعا وإن أطلق عليه لفظ الحد الفرية لأن

ذلك أيضا يسقط بالفرية وإن لم يكن حد كاملا **باب أن الحد لا يورث على**

عبد بن الحسن

أبيه عن الزعفران الشافعي عن أبي عبد الله عليه السلام قال الحد لا يورث قال الشيخ رحمه الله

هذا الخبر فيجب أن عمله على أنه لا يورث كما يورث المال في أن كل واحد منهما هو أحد نصيب وان

كان لكل واحد من الورثة المطالبة به على الكمال يدل على هذا التفصيل ما رواه أحمد بن محمد بن

عيسى عن بن محبوب عن مشاور بن - الر عن حماد الساباطي قال سمعته يقول أن الحد لا يورث التركة

والمال ولكن من أمواله من الورثة وطلبه فهو وليه ومن تركه فهو طلبه فلا خلافه وذلك مثل

رجل قذف رجلا ولقد ذنوب أخوان فان عصى عنه أحدهما كان لأخيه أن يطالبه بمقتضى أخاه

أشهاب جيتا والعفو إليها جميعا **أبواب شرب الخمر - باب من شرب**

الشيء

النبيذ المسكوب عن مشاور بن إبراهيم الشافعي عن رواه عن أبي عبد الله عليه

السلامة قال كان أمير المؤمنين عليه السلام يذوق قليل النبيذ كما يجلد في قليل الخمر فيقتل

في الثالثة من النبذة كما يقتل في الثالثة من الخمر يولس عن بن مسكان عن سليمان بن خالد قال كان امير المؤمنين عليه السلام يضرب في النبذة المسكونة ثمانين كايضرب في الخمر ويقتل في الثالثة كما يقتل صاحب الخمر فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكندي قال قال ابو عبد الله عليه السلام كان النبي عليه السلام اذا اتي بشاوب الخمر ضرب فان اتي به ثمانية ضرب فان اتي به ثلثة ضرب عنقه قلت النبذة قال اذا اخذ شاة قد اتي ضرب ثمانين قلت ارايت ان اخذ به ثمانية قال اضربه قلت فان اخذ به ثلثة قال يقتل كما يقتل شاوب الخمر قلت ارايت ان اخذ شاوب النبذة بن ولوي بكر ابي عبد الله قال لا وما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام قلت ارايت ان اخذ شاوب النبذة ولوي بكر ابي عبد الله ثمانين قال لا وكل مسكر هو المحسبان بن حبيب عن فضالة عن العلاء بن محمد بن مسلم قال سألت عن الشارب فقال اما رجل كانت منه زلة فاني معذره واما اخر فري من فاني كنت منهكة عقوبة لا يمسك الخمرات كلها ولو ترك الناس ذلك لعسوا واحمل بن محمد عن البرقة عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة انه اتي بشاوب خمر فاستقرأ القرآن فقرأ فاتخذ رجلا فالتقى مع اربعة الناس وقال له اخلص رجلا فلو علمت فله فآيتهم هذه الاخبار من الفرق بين شرب النبذة والخمر والفرق بين الايمان وشربه نادرا وشربه قليلا دون الذناب الذي لا يباح حله السكر كل ذلك محمول على التقية لان ذلك اجمع من فروق العامة واجتمعت الطائفة المحقة على انه لا فرق بين الخمر والنبذة في حق من احكموا في شرب الكثير ولا في شرب القليل منه فحينئذ ان يكون العمل على ذلك وتترك ما خالفه بأب حله المملوك في شرب المسكر احمد بن محمد عن الحسن بن علي عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان عليه السلام يضرب في الخمر والنبذة ثمانين الحمر والعبد واليهود والنصراني قلت وما شان اليهود والنصراني قال ليس لمحران يظهر واشربه يكون ذلك في بيوتهم يولس عن سماعة عن ابي بصير قال كان امير المؤمنين عليه السلام يجلد الحمر والعبد واليهود والنصراني في الخمر والنبذة ثمانين فقلت ما بال اليهود والنصراني فقال اذا ظهر واذلك في مصرون الامصار لا يظهرون ليس لمحران يظهر واشربه يولس عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير قال حدثني اليهود والنصراني والمملوك في الخمر والغفيرة سواء وانما صلح اهل الذمة ان يشربوا ما في بيوتهم فاما ما رواه احمد بن

وَذَكِّرْهُمْ
لِيَعْلَمُوا

وهو ربيع دينار عشرين الفلاس عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن ادنى ما يقطع فيه السارق فقال في بيضة حديد قلت وكثيرتها قال ربيع دينار وقال عليه السلام
لا يقطع السارق حتى يبلغ سرقته ربيع دينار وقد قطع امير المؤمنين عليه السلام في بيضة حديد
فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن ابي حمزة قال سألت ابا جعفر عليه السلام
في كقطع السارق في كفنه ثم قال في حديثنا من الذين لا يمتنع ان يكون قيمة الدار والحق اشارة الى ما كانت
ربيع دينار وقد بين ابو عبد الله عليه السلام ذلك في رواية محمد بن مسلم التي ذكرناها في اول
الباب حين سئل عن سرق درهمين فقال في ربيع دينار يبلغ الدينار ما يبلغ والوجه الاخران فله
على التقية ان يذهب الى العامة فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن حماد
قال سأله عليه السلام في كقطع السارق قال اذا ناله على ثلث دينار الحسين بن سعيد عن عثمان بن
عيسى عن سماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قطع امير المؤمنين عليه السلام
رجالا في بيضة قلت وادنى بيضة قال بيضة حديد قيمتها ثلث دينار قلت هذا ادنى حد
السارق فقلت يونس عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقطع
السارق الا في شيء يبلغ قيمة مجتا وهو ربيع دينار الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد
عن عبد الرحمن وحماد بن محمد بن عمران جميعا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ادنى
ما يقطع فيه السارق خمس دنانير عنه عن محمد بن محمد بن فضالة عن ابن ابي عمير عن ابي جعفر
عليه السلام وثله عنه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقطع
السارق في كل شيء يبلغ قيمته خمس دنانير وان سرق من ذرع او ذراع فذلك فالوجه في
هذه الاخبار ان نعلمها على التقية لما ذهب اليه كغيره يونس عن محمد بن عمران
عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام ادنى ما يقطع فيه يد السارق خمس دنانير
والخمس آخر الحد الذي لا يكون القطع من دونه فالوجه في هذه الاخبار ان نعلمها على حجب
من التقية لان في العامة من يذهب الى ذلك واجتهد الطائفة الحق على العمل بما تضمنه
الاخبار الاولة **باب من سرق شيئا من المغنر** سهل بن زياد عن ابن ابي
نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن تقي عن ابي جعفر عليه السلام قال قصص على علي السلام
في رجل اخذ بيضة من المغنر وقالوا انك سرق اقطعها فقال اني لم اقطع احدا الى ان انا كذلك

باب من وجب عليه القطع وكانت يداه مثلاً

٣١٨

يسأل

سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شعون عن عبد الله بن عبد الرحمن كاهن عن مسعم
بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام قال رجل سرق من بيت المال
فقال لا يقطع فإن له فيه نصيباً على بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد
الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام لا يقطع عليه الخلق في النفل ومن سرق
من القيمة وسرقه الأجير لا يقطع عليه فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن
أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البيضة التي
قطع فيها أمير المؤمنين عليه السلام فقال كانت بيضة حديد سرقها رجل من المغنم فقطعه
فألجأه في هذا الخبز ان غفله على أنه قطع من سرق من القيمة ولو يكن فيها نصيبان من هذا
حاله يجب عليه القطع على أن لا يسقط عنه القطع إذا سرق بمقدار ماله أو يزيد عليه بأقل
ما يجب فيه القطع فاما ما زاد على نصيبه بمقدار ما يجب فيه القطع وجب قطعه على كل حال
يدين على ذلك ما رواه أبو يوسف بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه
السلام قال قلت له رجل سرق من المغنم اثني عشر ديناراً يجب عليه القطع قال ينظر كم الذي يصيب فإن
كان الذي أخذ أقل من نصيبه عن رده إلى ماله وإن كان أخذ مثله الذي له فلا شيء عليه
وإن كان أخذ فضلاً بعد ذلك عن رده يرجع ديناراً قطع باب من وجب عليه القطع
وكانت يداه مثلاً أهل يقطع عيونه أو لا أحمد بن محمد بن محمد عن أبي بصير
عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أسبل اليمن أو أسبل الشمال أو
قال يقطع يده المحضة على كل حال فاما ما رواه أبو يوسف بن عبد الرحمن عن الفضل بن صالح
عن أصحابه قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا سرق الرجل يديه أقطع يديه أقطع عيونه
ولا رجاء وإن كان أسبل يده قطع يده رجل اقتصر منه يده لا يقطع في السرقة وإن كان يقطع اقتصر
فأبى عن هذا الخبران فلهذا من يرى أنهما رويهما هذا الحال جازاً فهو هذا إذا كانت
يديه مثلاً جازاً له ذلك إلا قبل يديه وإذا لم يكن كذلك وجب عليه قطع يديه على ما تضمنته
الخبر الأول والآن يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن
أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له لو أن رجلاً قطع يديه لا يسرق في قصاص فسرق ما في
به قال فقال لا يقطع ولا يترك بغير راق قال قلت فلو كان رجلاً قطع يديه لا يقطع في قصاص ثم
قطع يده رجل اقتصر منه أم لا فقال لا ما يترك في حق الله من رجل قال في حقوق الناس في حق

في الاربع جميعا باب انه لا قطع الا على من سرق من حوز واحد بن محمد بن الحسن
 النوفلي عن السكوني عن جعفر بن ابيه عن علي بن الساجع قال لا يقطع الا من نقتب بها او كثر قفلا
 فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن الحارث عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه قال في رجل اتى رجلا فقال اصطف فلان اليك ليرسل اليه بكذا او كذا فاعطاه صدقة ففقد
 صاحبه فقال له انك سواك انني ففقدت اليك معه بكذا او كذا فقال ما رسلته اليك وكان
 بشيخ وروى الرسول انه قد ارسله فوجد حبه اليه فقال ان وجد عليه بينة انه لم يرسله قطع يده
 فان لم ير بينة فيمينه بالله ما رسلته وليس هو في الاخرى من الرسول لله قلت ارايت ان يرضى
 بما عمله عليه ذلك الحيلة قال يقطع لانه سرق سلاسل قال الوجه في هذا الخبر ان عمله عليه من سرق
 بذلك وان يحتمل على اموال المسلمين جازا لتمامه من يقطعه لانه سرق في الارض لانه سارق
 لان هذه حيلة وليس بضرورة يجب فيها القطع باب ان المولود اذا اقربا للسرقة
 لم يقطع الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن الفضل عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال اذا اقربا للعبد على نفسه بالسرق او لقطع واذا شهد عليه شاهدان قطع فاما
 ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن خريس الكعبي عن ابي جعفر
 عليه السلام قال العبد اذا اقربا على نفسه عند الامانة انه سرق قطعه واذا اقربا على
 نفسه عند الامانة بالسرق او لقطع فاقربا في هذا الخبر ان عمله عليه انه اذا انصاف الى الاقرار
 الشهادته عليه بالسرق او لقطع فاقربا عليه فليجب عليه القطع لان اقربا عليه فاقربا على نفسه او لقطع فاقربا
 لا يقبل بغير خلاف باب حد الظن او علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن
 ابن عبد الله عليه السلام قال اني امير المؤمنين عليه السلام بطراق قد طرد داهون من كوفيل
 فقال ان كان من قبضة الا على لقطع وان كان طرد من قبضة الداخل فليست سبيل
 عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن سمع بن ابي سيار عن ابي عبد الله
 عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام في بطراق قد طرد من رجل من داهون فقال
 ان كان قد طرد من قبضة الا على لقطع وان كان قد طرد من قبضة الداخل فليست سبيل فاما
 ما رواه الحسن بن محمد بن سماع عن عدة من اصحابنا عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن
 بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس على الذي سلب قطع وليس على الذي
 يطرأ داهون ثوب ال رجل قطع الحسين بن محبوب عن عيسى بن جهم قال سألت ابا عبد الله

في حدّ النباش

٢٠

عليه السلام عن الطراد والنباش والخنافس قال لا يقطع قال وجه في هذا من الثبرين إن غلظها لم يقطع
 لأن ثقله الثبرين الأكوان من أنه إذا أخذ الطراد من القيع لم يقطع الخوف أن لم يكن عليه قطع وإذا أخذ
 من الثغاف وجب عليه ذلك **باب حدّ النباش** عجل بن إبراهيم عن أبيه وهشام بن عجل
 عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن حفص بن المغيرة قال سمعت أبا عبد الله
 عليه السلام يقول حدّ النباش حدّ السارق **عجل** بن يعقوب عن جبيب بن الحسن عن محمد
 بن الوليد عن عمرو بن ثابت عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام قال قال إمامنا للثمنين
 عليه السلام يقطع سارق اللوق كما يقطع سارق الأياض عن جبيب بن الحسن عن محمد بن
 الحسين السلفي عن يونس بن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال أخذ نباش في زمن معاوية
 قال لا يحاسب سارقون فقالوا فما قبله فخط سبيله فقال رجل من القوم ما هكذا فعل بل يقطع
 قال وما فعل قال فقال يقطع النباش وقال هو سارق وهناك الموضع **عجل** بن يعقوب عن محمد
 بن جعفر الكوفي عن محمد بن عبيد الحميري عن سيف بن عميرة عن منصور قال سمعت أبا عبد الله
 عليه السلام يقول يقطع النباش والطراد ولا يقطع الخنافس **عجل** بن إبراهيم عن إدريس بن الحسن عن عبد
 بن محمد الجعفي قال كنت عند أبي جعفر عليه السلام وجارية قاتب مشاعر بن عبد الملك في رجل
 نيش امرأة فلما جئت بها وكلمها قالن الناس قد اختلفوا علينا ما نطأه قالوا لا نطأه ولا نطأه
 وهو قور فكتب إليه أبو جعفر عليه السلام أن يحرقه بالنار **عجل** بن محمد عن أبي جعفر عليه السلام
 النشاب ويغار عليه الحد في الزان أحسن رجوعاً ولو لم يكن أحسن جلد مائة الحسنين بن
 عن ابن محبوب عن محمد بن عيسى بن ميمون قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الطراد والنباش والخنافس
 فقال يقطع الطراد والنباش ولا يقطع الخنافس **عجل** بن محمد عن محمد بن الحسن عن عبد الله
 العنبري عن أبي عبد الله عليه السلام عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت أبا عبد الله
 بن موسى النشاب عن غياث بن كلوب عن إسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام عن علي
 عليه السلام يقطع نباش القير فضيل له لا يقطع في الموقه فقال لا يقطع كذا ما كان يقطع لأحيائنا فأما
 صاروا أو أحمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن محمد بن إدريس عن محمد بن
 سعيد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النباش قال إذا لم يكن النباش له مباحة لم يقطع
 ويعز **عجل** بن محمد بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن الفضل
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال النباش إذا كان معرقاً يقطع **عجل** بن محمد بن

مفضل عن الحسن بن الحسن بن أبي حمزة عن بعض أصحابنا عن أبي حمزة عليه السلام في النباش
 إذا أخذ أول مرة عن رنان عاد قطع فخذة الاختيار الآخر كما يدل على أنه إنما قطع النباش إذا
 كان ذلك حادثة وأما إذا رويكن ذلك عادة فلو كان كان ينش وأخذ الكفن وجب قطعه لأن
 لو أخذ لو يكن عليه أكثر من التعزير وعلى هذا تحل الاختيار الثاني قد منها ما ولا الذي يدل على ذلك
 ما رواه الحسن بن سعيد عن فضالة عن موسى بن علي بن سعيد عن أبي حمزة عليه السلام
 قال سألت عن رجل أخذ وهو ينش قال لا أرى عليه قطعا إلا أن يؤخذ وقد ينش مرارا فاقطعه
 فكما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عيسى بن عبيد
 قال سألت الإمام عليه السلام عن الطوار والنباش قال لا يقطع فيحتمل أن يكون قد سقط
 من الخبر شيء لا فادروا هذا الخبر عيسى بن عبيد بن حمزة عن الحسين بن سعيد عن
 ابن محبوب عنه قال سألت عن هؤلاء الثلاثة فقال يقطع الطوار والنباش ولا يقطع الخنثى ولو يكن
 ورد هذا التفصيل المذكور على ما علمنا عليه الخبرين فأكمل ما رواه علي بن إبراهيم
 عن أبيه عن ابن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا قال إني أمير المؤمنين عليه السلام رجل نباش
 فأخذ أمير المؤمنين عليه السلام فغضب به الأرض ثم أورد الناس فوطئوه حتى مات أحمد بن محمد بن
 عيسى عن أبي محمد الواسطي عن بعض أصحابنا عن أبي حمزة عليه السلام قال إني أمير المؤمنين عليه
 السلام نباش فأخروا له إلى يوم الجمعة فلما كان يوم الجمعة القاء تحت أقدام الناس فما زالوا يبرأون
 بأرجلهم حتى مات قالوا في ما بين الروايتين أن يعلما على أنه إذا كثر منه هو الفعل ثلاث مرات
 وأقيم عليهم الحد وخرج عبيد الله القتل كما عجل السارق والامام حتى ترك كيفية القتل كيف شاء
 حسب ما رواه أروج في الحال باب حد الصبي الذي يجب عليه القطع
 إذا سرق بلان عن عبد الرحمن عن أبي حمزة عليه السلام قال إذا سرق الصبي ولم يحتمل
 قطعت أطراف أصابعه قال وقال لم يسمعنا إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وأما الحسين بن
 بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن ساحة قال إذا سرق الصبي ولم يبلغ الحام قطعت أقدامه وقال
 أبو حمزة عليه السلام إني أمير المؤمنين عليه السلام فعلا قد سرق ولم يبلغ الحام فقطع من لحم
 أطراف أصابعه فو قال إن حدثت قطعت يدك على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد
 عن الحلبي عن أبي حمزة عليه السلام قال إني عليه السلام فعلا في حمله فقطع
 أطراف الأصابع فأما ما رواه محمد بن عيسى عن محمد بن الحسين عن بعض أصحابنا عن

بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت اباجعفر عليه السلام عن القبيصة يروق فقال ان كان له ثوبان
 قطعت يده ولا يضيغ حرم من حدود الله ^{عجل} بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن سليمان بن عيسى
 الكوفي عن الرجل عليه السراويل اذا نزل فغلام ثلثي سنين فجاز امره وقد وجبت عليه الفواصر الحدود
 واذا نزل لم يارب ثلثي سنين فالكذب في هذه الخبرين ان غلاما على انه اذا نزل رومته الفواصر فثما
 كان عليهم القطع مثل ما على الرجل في اول دفعة ولو يجب عليهم القطع في اول مرة حسب ما تضمنته الآية
 الاولى والذكر يدل على هذا التفصيل ^{عجل} ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله
 بن ملال عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت اباجعفر عليه السلام عن القبيصة يروق قال
 ان كان له سبع سنين او اقل دفع عنه فان عاد بعد السبع قطعت يانه او حكته حتى تدعى فان ما
 قطعت منه اسفل من يانه فان عاد بعد ذلك وقد بلغ ثلثي سنين قطعت يده ولا يضيغ حرم من
 حدود الله وكان ان نزل الخبرين عليهم يملو وجوب القطع عليه من الصبيان في السرقة وان لم يكن قد
 احتلم فانه اذا كان كذلك جاز له ان يقطع يده على ذلك ^{عجل} ما رواه احمد بن محمد بن زيار عن عبد الله
 بن احمد الهيكلي عن ابن ابي عمير عن عبد بن محمد بن خالد بن عبد الله القسري قال كنت
 على المدينة فالتفت بقلعة قدسوق فسألت اباعبد الله عليه السلام فقال سألته حيث سرق كان عليه
 ان عليه في السرقة عقوبة فان قال سرق قال اي شيء لك العقوبة فان لم يعلم ان عليه في السرقة عقوبة
 فقل حنه قال فاحذت للقلعة نسائه وطلت لها كنت تغلوان في السرقة عقوبة فقال سألته عن
 شيء قال الضرب فقلت حناب لم يسمعته في الاقرار بالسرقة وخصتيان لا دفعية
 واحدا قال احمد بن محمد بن علي بن حميد بن جميل بن جراح عن بعض اصحابنا عن احمد ما عليه السلام
 قال لا يقطع السارق حتى يقر بالسرقة مرتين فان رجع ضمن السرقة ولو لم يقطع اذا لم يكن شهودا قال
 الثاني حتى يقر بالسرقة ثلاث اوقات لم يكن شهودا فان رجع ترك ولو رجع فاما ما رواه الحسين بن سعيد
 عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اقر المورط
 نفسه بالسرقة مرة واحدة عند كذا لم يقطع قالوا فيه في هذه الرواية ان غلاما على القبيصة فثما
 لمذهب بعض العلماء هذه الروايات التي او ردها في كتاب تهذيبنا في كتابنا انما اذا اقر السارق
 قطع في حقه وليس فيها انه اقره وخصتيان وخصتيان ان حمل على التفصيل الا تضمنه الخبر الاطراف
 وزيد ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن عثمان عن ابي عبد الله
 قال كنت عند عيسى بن موسى فاقب بارق وخذله جل نال عرفا قبل يسألني فقلت ما تقول

السارق اذا اقر على نفسه انه سرق قال يقطع قال فاقولون في الزاني اذا اقر على نفسه اربع مرات
 قال وجميع قلت فليمنع من السارق اذا اقر على نفسه دفعتين ان يقطعوه فيكون بمنزلة الزاني
باب انه لا يجوز للامام ان يعفو اذا حمل عليه وطلعت عليه البينة
 احمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن ساجد بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال من ائتم
 سارقا فقصه فذلك له فاذا رفع الى الامام فطعن قال الكسوف منه انا اذهب له ردي الى
 الامام حتى يقطع ما اذا رضى اليه واما العنية قبل ان يرفع الى الامام وذلك قوله تعالى والمخاضون
 لحدود الله فاذا اتهم الى الامام فليس لاحد ان يتركه **عليه** عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل ياخذ لنفسه رضى ولو تركه فقال ان صفوان
 بن امية كان مضطجعا في المسجد الحرام فخرج رداءه وخرج به ربي الماء فخرج وجدا رداءه قد سرق
 حين رجع فقال من ذهب برداءي فذهب يطالبه فاخذ صاحبه فرقه الى بني هاشم عليه السلام
 فقال عليه السلام قطعوا يداه فقال صفوان يقطع يدي من اجل ردائي يا رسول الله فاشرك قال لا
 فقال الرسول الله صلى الله عليه وآله هلا كان هذا قبل ان ترخص لي قلت يا امام ميزانك خارج
 اليه قال نعم قال وسألت عن العفو قبل ان يرفع الى الامام فقال حسن احملي بن محمد بن عيسى
 عن علي بن الحكم عن الحسين بن ابي الهيثم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياخذ العمد
 افضل ام يرضه فقال ان صفوان بن امية كان متديقا في المسجد فمد رداءه فقام يول فخرج وقد خشي
 فطلب صاحبه فوجده فاقفده الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عليه السلام قطعوا يداه
 فقال صفوان يا رسول الله اذهب ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله الا كان ذلك قبل
 ان يرفع به الى قال وسألت عن العفو من الحد وقد قبل ان يرفع الى الامام فقال حسن فاما ما رواه
 الحسين بن سعيد عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر قال حدثني بعض اهل ان شاء الله
 امير المؤمنين عليه السلام فاقفده بالعمرة قال فقال له عليه السلام فاك شيئا بالامام
 قال فقرأ شيئا من القرآن قال نعم سورة البقرة فقال قد وضعت يدك لسورة البقرة قال واما
 منه ان يقطع له فاقفده عليه البينة والوجه في هذه الاخبار ما بينه في اخيه وهو انا ما زال ذلك
 كما كان اقر على نفسه ولو كانت قد طلعت عليه بذلك بينا لما كان العفو عنه على حال وقد لا بد
 في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك وزيد بن بياض ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله
 البرقي عن بعض اصحابه عن بعض الصادقين عليه السلام قال جاء رجل الى امير المؤمنين

طلبه
 التي صلى الله عليه وآله

فاقر السرة فقال له امير المؤمنين عليه السلام اقرأ شيئا من كتاب الله قال غر سورة البقرة قال
 قد وضعت يدك لسورة البقرة قال فقال لا تشمت بطل حد من حد وادع الله تعالى فقال
 يدريك ما هذا اذا اعلنت البيعة فليس الامامون ينفون ولا اقرانهم على نفسه فذالك الى الامام
 ان شاء الله وان شاء الله **باب حد المرتد والمردة** لا سهل بن زياد عن الحسن بن
 محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرتد فقال ان
 ردت عن الاسلام وكفر بآيات الله على محمد صلى الله عليه واله بعد اسلامه فلا توبة له وقد وثق
 ببيت مناهرا ثم يوقى سواك على دابة عذابه واسم جميعا عن بن محبوب عن هشام بن سالم
 عن حماد الساباطي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كل مسلم من المسلمين يريد ان لا يسلم
 وجهه على محمد صلى الله عليه واله فليتركه ولكن به فان جرحه صاح لكل من سمع ذلك مناهرا كما بينه منه
 يوم اراد ان لا يقر به ويقسم بالله على وثقه وتعداه امره عدة للتوفيق منها وجها وعلى الامام ان
 يقتله لا يتبقي فيهما ما رواه الاحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن الفضيل
 بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلا من المسلمين تنفق واتي به امير المؤمنين عليه السلام
 فاستتابه فلي عليه فقبض على شعره ثم قال طئوا ابياد الله فولى حتى مات الحسن بن محبوب
 عن غير واحد من اصحابنا عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام في المرتد كتاب فان تاب
 ولا قتل والمردة اذا اذلت استتاب فان تاب ورجعت ولا قتل البعث وحين طيها في
 حبسها **احمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج** وخير عن احمد ما عليه السلام في
 رجل رجع عن الاسلام قال يستتاب فان تاب ولا قتل قبل جميل فاقول ان تاب شيعي عن
 الاسلام قال يستتاب فقيل ما تقول ان تاب شيعي ثواب شيعي فقال له اسمع في هذا
 شيئا ولكن عندك بمنزلة الزواني الذي يقيم عليه الحد مرتين ثم يقتل بعد ذلك **سهيل بن زياد**
 عن محمد بن الحسن بن شقيق عن حماد بن محمد بن عبد الله عن سمع بن عبد الملك عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام المرتد يقتل عنه امره ولا يترك فيه
 ويستتاب ثلثة ايام فان تاب ولا قتل يوم الرابع **علي بن ابراهيم** عن حماد بن ابي حمزة
 عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني توخى امير المؤمنين عليه السلام فقالوا
 السلام عليك يا ربنا فاستتابهم فطوبوا فغفر لهم فغفر الله له واودعهم امارا وحقير غير اخرى
 الى جانبها واغفر ميثما غفر الله له فغفر الله له واودعهم في المحقرة الاخرى حتى ماتوا

فألف

باب حكم حد الحارب
٣٢٥

فهذه الاخبار اثنا عشر الاخبار الاولى لان الاول متناولة لمن ولد على خطرة الاسلام فزاره فاما قوله
توبة ويقتل على كل حال والاخبار الاخرى متناولة لمن كان كافرا فاسلم فزاره فبعد ذلك فانه
فان تاب فيما بينه وبين ثلثة ايام والاقتل وقد فصل ما ذكرناه ابو عبد الله عليه السلام في رواية
علم الساطع التي قد منها ويؤكد ذلك ما رواه احمد بن يحيى عن العكرمي عن علي النيشابوري
عن علي بن صفير عن اخيه الحسن عليه السلام قال سألته عن مسلم ارتد قال يقتل ولا يستتاب قلت
فصار في اسلام فزاره من الاسلام قال يستتاب فان رجع والاقتل الحسين بن سعيد قال
قوات بخط رجل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام رجل ولد على الاسلام فكفر واشرك وخرج
عن الاسلام هل يستتاب او يقتل ولا يستتاب فكتب يقتل فاما المرأة اذا ارتدت فانها لا تقتل
على كل حال بل تغلظ التبعين ان ترجع الى الاسلام وقد تضمن ذلك رواية الحسن بن محبوب عن
غير واحد من ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام يزيد ذلك بيان ما رواه احمد بن علي
بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم عن صفوان بن ابي
عليه السلام قال اذا ارتدت المرأة عن الاسلام لم يقتل ولكن يحبس ابدا الحسين بن
سعيد عن حماد بن عيسى عن حمزة بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تغلظ في العن الا ثلثة ايام
يساء على الموت والمرأة ترد عن الاسلام والتارق بعد قطع اليد والرجل عنه عن الحسن
بن محبوب عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال المرتد يستتاب فان تاب
والاقتل قال والمرأة قال والمرأة تستتاب فان تابت والا حبست في السجن واضربها في اوقات
الصلوات فاما ما رواه احمد بن الحسين بن سعيد عن القنبر بن سويد عن عاصم بن حميد
عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال تحضامير للمؤمنين عليه السلام في طيلة كانت
نصف اربعة فاسلمت وولدت لسيد عاثران سيد عاثران فادعى بها حقة العرية على
عهد عمر فحكمت نصف اربعة اربا وتغيرت فولدت ولدين وجعلت بالثالث قال قضيان
يعرض عليها الاسلام فمن طهرها طبت فقال ما ولدت من ولد نصف ابي جعفر عليه السلام
ولدت لسيد ما الاول واذا حبسها عتقت ولدها الذي بطنها فادوات متلها فاما
والاولى والاولى لان هذا الخبر ناوحي فيها قلها الاخبار ارتدت عن الاسلام وترجعت كما
قال ذلك وجب عليها القتل ولو لم يكن تزوجت كان حكمها ان تغلظ في الحبس حتى تفتق
الروايات الاولى **باب حكم حد الحارب** محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد

ويؤيد
الاسلم المرتد

نينا

باب حكم حد الحارث

٣٢٤

عبد الله

بن جعفر بن محمد بن عبيد الله عن محمد بن سليمان الدائمي عن عبيد الله المدائني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له جعلت خذ انا خير عن قول الله تعالى انا جزا الذين يماربون الله ورسوله في الارض فسادا ان يقتلوا ويصلبوا او يقطع ايديهم ورجلهم من خلاف ولا ينفوا من الارض قال نعم
 بيدا ثو قال يا عبيد الله خذ ما ارجو ارجع ثو قال اذا حارب الله ورسوله وسعى في الارض فسادا قتل
 قتل وان قتل فخذ المال قتل واصل ان اخذ المال ولو قتل قطعت يده ورجله من خلاف
 فان حارب الله ورسوله وسعى في الارض فسادا ولو قتل ولم يخذ المال ففي من الارض قال قلت
 واحمد فنية قال سنة ينف من الارض التي يفعل فيها ال غير ما تكتب الي ذلك العبرانية سنة فلا
 تؤاوه ولا تتأبوه ولا تاكلوه حتى يخرج الي غيره فكتب اليهم ايضا بمنزل ذلك فلا يزال هذه حاله
 سنة فاذل بغير ذلك باب وهو صاغر فاجابا واولا علي بن ابراهيم عن ابيه عن بن ابي عمير
 عن جميل بن دراج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى انا جزا الذين يماربون
 الله ورسوله الى اخر الآية فقلت اي شيء عليه من هذه الحدود والقي صلى الله قال الى الامام ان شأ
 قطع وان شأ صلب وان شأ قطع وان شأ قتل قلت اني قل ان ينف من مصر الى مصر اخر فقال
 عليا عليه السلام فخرج من الكوفة الى البصرة قال وفي هذا الخبر احد شيئين احدهما ان علي
 عليا عليه السلام ان في العامة من يقول ان الامام غير ابي عبد الله الحدود ولا ينف الى ما تصفد الرق
 الاول والاخر الذي ذكرناهما في كتابنا الكبير والذليل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي
 بن محمد عن علي بن الحسن الليثي عن علي بن اسباط عن داود بن ابي يزيد عن عبيد الله بن بشير
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قاطع الطريق وقالت ان الناس يقولون الامام في غير
 شيء شأ صنع قال ليس اي شيء شأ صنع ولكن يصنع جرحه قد رجا ابا عبد الله عن قاطع الطريق
 اخذ المال قطعت يده ورجله وصلب ومن قطع الطريق وقتل ولم يخذ المال قتل قاطع الطريق ولو
 اخذ المال ولو قتل ففي من الارض والوجه الاخر ان يقول انه غير ابا عبد الله وشهره السلاح
 وضرب وعقر واخذ المال فان لم يقتل فانه يكون امره الى الامام يدل على هذا التفصيل
 ابي عبد الله محمد بن الحسين بن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسافر عن ابي جعفر عليه السلام قال من شرب
 السلاح في مصون او كسار فمقر اقص منه وفيه من تلك الدنيا ومن شرب السلاح في غير
 الكسار وضرب وعقر واخذ المال ولو قتل فهو حارب في حربه ورجله قال وان ضرب وقتل اخذ المال
 الامام ان شأ قتله وان شأ صلبه وان شأ قطع يده ورجله قال وان ضرب وقتل اخذ المال

فقط الامران يقطع يداه الحية بالبرق فريد فهدى الى اولى المقتول فيقبض به المال ثم يقتلونه قال
 فقال ابو عبيدة اصحابك الله اديت ان عفا عنه اولى المقتول قال فقال ابو جعفر عليه السلام
 ان عفا عنه فان علم الامران يقتله لا لا قد حارب الله والحق قتل وهو قال ثم قال لعنه عبيدة
 اديت ان قطعوا اولى المقتول ان ياخذ طمسه الذي يويد عنه المزدك قال فقال لاهل القتل
كتاب الذيات - باب مقدار الدية احمد بن محمد بن علي بن الحسن بن علي بن محمد بن
 ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام الدية الخطأ اذا ورد الرجل القتل مائة من الابل او مائة
 الف من الوريق والعم من الشاة وقال الدية المغلظة التي تشبه العبد وليس بهد افضل شيء
 الخطأ باسنان الابل ثلث وثلاثون حقة وثلث وثلاثون جذعة واربعة وثلاثون شاة كلها موطوءة
 ومسالمة عن الدية فقال دية المسلم عشرة الف من الفضة او الف من الثمن من الذهب او الف من
 الشاة على اسنانها الا ان كان من الابل مائة على اسنانها ومن البقر مائة على عجلين من عجلين
 يوفى من عجلين من سنان من العجلين الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال في قتل الخطأ مائة
 من الابل او الف من الغنم وعشرة الف درهم او الف دينار فان كانت الابل خمس وعشرون بنت
 غاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة والدية المغلظة
 في الخطأ ما لا يشبه العبد الذي يضرب بالحجر او بالعصا الضريبة والعقربان لا يرد قتله في ثلاث
 ثلث وثلاثون حقة وثلث وثلاثون جذعة واربعة وثلاثون خلفة كلها موطوءة افضل وان كان الغنم
 فالف كبش والعبد هو القود او رضأ ولى المقتول الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب
 عن حميد بن محمد بن النجاشي قال سمعت ابن ابي ليلى يقول كانت الدية في الجاهلية تسائة من الابل
 فاقترعها رسول الله صلى الله عليه وآله ثم اقرع قوم على اهل البصرة ثم اقرع قوم على اهل الشام
 اثنتان وثلاثون حقة وثلث وثلاثون جذعة قال عبد الله بن عباس قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 على اهل الشام مائة الف حقة وثلث وثلاثون جذعة واربعة وثلاثون خلفة كلها موطوءة افضل
 دينار وعلل اهل الورد عشرة الف درهم وعلل اهل البصرة مائة الف درهم وعلل اهل الشام مائة الف درهم
 السوداء مائة الف حقة او الف شاة **فاما اضرار** اولا علي بن ابراهيم بن يحيى عن بعض اصحابه عن
 عبد الله بن سنان والحسين بن سعيد عن حماد بن عبد الله بن المغيرة عن النضر بن سويد جيتا
 عن ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال امير المؤمنين عليه السلام في الخطأ
 شبه العبدان يقتل بالسوط او بالعصا او بالحجران دية ذلك فغلطوه مائة من الابل وهاهنا

خلفه بين ثنية الى اذل عامها وثلثون حقة وثلثون نبت لبون والحطايكون فيه ثلثون حقة وثلثون
 نبت لبون وعشرون نبت حفاض وعشرون ابن لبون ذكر قبة كل بغير من الورق مائة وعشرون حقة
 او عشرة دنانير ومن الغنم قبة كل ناب من الابل عشرون شاة الحسين بن سعيد عن معاوية بن
 وهب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية العمد فقال مائة من فحولة الابل للسان فان لم
 يكن ابل فكان كل جمل عشرون من فحولة الغنم فاستغن من هذه الاخبار عن اختلاف اسنان الابل في قتل
 الخطا وشبه العمد وما اتفقت الاخبار والادلة الويه فيها ان عليها على ان لا حرام ان يدل على ما شاء
 بحسب ما يراه في الحال من الصالح وما تفتت من انه اذا لو كان ابل فكان كل ابل عشرون شاة
 شيتين احد هان انما يلزم اهل الجوار دية الابل فمن امتنع منه من اعطى الابل جازان يؤخذ منه
 مكان كل جمل عشرون شاة القيمة والوجه الاخر ان فحولة عبد قتل حرافة يلزم ذلك اذا ادا
 اطباؤه ان يطوا عنه الدية ويدل على ذلك ما رواه ابو حمزة عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه
 السلام في العمد يقتل حرافة اقل مائة من الابل للسان فان لم يكن ابل فكان كل جمل عشرون
 من فحولة الغنم واما الدار فمئة الف درهم وعلم ذلك حلت الروايات الاولى وثوك ذلك
 ايضا ما رواه ابا علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه قال من قتل مؤمنا مستعدا فانه يقاد به الا ان يرضى او يباع القتل ان يقبلوا الدية
 او يرضوا بالكثر من الدية او اقل الدية فان لم يرضوا فانه يرضى او يباع القتل ان يقبلوا الدية
 درهم او الف دينار او مائة من الابل فاجاب ما اتفقت الروايات المتقدمة من انه يخرج عن كل
 ابل مائة وعشرون درهما ما رواه الحسين بن سعيد عن بن ابي عمير عن حماد بن الحارثي وعبد
 بن المغيرة والفضل بن سويد جميعا عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 من قتل مؤمنا مستعدا فانه يرضى او يباع القتل ان يقبلوا الدية فان رضوا بالدية فما
 ذلك القاتل فالدية اشترى عشر الف دينار الحسين بن سعيد عن حماد بن الحارثي وعبد
 عن القاسم بن سليمان عن حميد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال الدية الف دينار
 او اشترى عشر الف درهم او مائة من الابل فالوجه في هذين الخبرين ما ذكره الحسين بن سعيد
 واحمد بن محمد بن عيسى معناه انه يرضى اصحابنا ان ذلك من وزن ستة واذا كان كذلك فهو يخرج
 الى عشرة آلاف درهم ومثل ان يكون هذه الاخبار ودوت للفقهاء لان ذلك مدعي العامة
 باب انه لا يجب على الغافلة عمد ولا اقار ولا صلح عليه بن ابراهيم

في حكم القتل إذا قتل امرأة

٣٣٠

هذه الأخبار والخبر الأول من وجهين أحدهما أنه يجوز لنا أن نخس هذه الأخبار بأن نقول يجوز
عفو من كان له مظنة الدية إلا أن يكون امرأة فإنه لا يجوز عفا عن قتلها وهو وإن كان هذه الأخبار
إنما نقتضيه جواز عفو الأولياء والمرأة ليست بولي للقتول لأن الولي هو الذكـر المطلق بالقوط والدية
وليس للمرأة ذلك وإذا لم يكن وليا لم ينصف ما قتلته فاما ما اقتضت هذه الروايات من أنه إذا
قتل امرأة أو رجل من القتل وانقل ذلك إلى الدية فالوجه فيها أنه لما ينقل إلى الدية إذا لم يوجد
من يريد القود إلى أولياء المقاد منه مقداره ما عفا عنه كما عفا عنه لم يوجد ذلك لكي لا يعفو عما لم يحال
وكذلك القول فيما رواه الصغار عن الحسن بن موسى عن خيث بن كلوب عن إسحاق بن عمار
عن جعفر عن أبيه أن عليا عليه السلام كان يقول من عفا عن الدم من ذى سحره فيه عفو
بإذن رب قط الدم ويصير دية ويرفع عنه حصة الذكـر عفو الذكـر على ما قلناه من أن له القود
إذا لم يجد مقدره ما عفا عنه صار رواة أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي ولاد الخياط قال
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتلته امرأة وله اب وأم وابن فقال لا ينال ابن
القتل قال بلى وقال الأب أنا عفو قالت الأم لا تأخذ الدية قال فقال فليس حظ الابن أم للقتول
السدس من الدية ويحيط به القاتل السدس من الدية حتى الأب الذكـر عفو لقتله أحمل
بن محمد عن علي بن حديد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن بعض أصحابه رضي الله عنهما
عليه السلام في رجل قتل وله وليان ففأحدهما وابي الأخوان يعفو قال إن أراد الذكـر يعفو
يقتل قتل ودر نصف الدية إلى أولياء القتل للمقاد منه فأما ما رواه ابن محبوب عن أبي
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل وله أولاد صغار وكبار أبيت بن عفا ولا
الكبار قال فقال لا يقتل ويحوز عفو الكبار في حصصهم فما ذكر الصغار كان لهم أن يطالبوا
من الدية قوله عليه السلام إذا ذكر الصغار كان لهم حصصهم من الدية لا يدل على أنه ليس لهم
القود بل هو الذكـر وأما والد الذكـر بل علم أن لهم القود منها قال ما قتلته صار رواة الصغار
عن الحسن بن موسى عن خيث بن عمار عن جعفر عن أبيه أن عليا عليه
السلام قال انظروا إلى القاتل الذين قتل أبوهم ويكبروا فإذا بلغوا خيرة فإن أحبوا قتلوا أو
أوصالها باب حكم القتل إذا قتل امرأة علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير
عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يقتل المرأة متعذرا فإذا أراد أهل
أن يقتلوه قال ذلك لهم إذا ذوالا أهله نصف الدية وإن قباها الدية فلم نصف الدية على

في حكم المرأة اذا قتلت رجلاً

١٣٣

عن محمد بن عيسى عن موسى عن حميد بن مسكان عن ابن عبد الله عليه السلام قال اذا قتل
الرجل المرأة فان اداها القود واحدة فاضل دية الرجل واقادها بها وان لم يفياوا قتلوا الدية حية
كاملة ودية المرأة نصف دية الرجل اسحق بن محمد عن ابن محبوب عن حميد بن عثمان قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل قتل امرأة متعمدا فقال ابن شاذان ان يقتلوه ويؤدوا
لها اهل نصف الدية وان شأوا اخذوا نصف الدية خمسة آلاف درهم او على الاشعر عن محمد
بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير عن احمد بن محمد بن عيسى قال قتل رجل
قتل امرأة فقال ابن ادا اهل المرأة ان يقتلوه واخذوا نصف دية وقاتلوه والا قتلوا الدية يا اسحق
بن محمد عن الفضل عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قتل امرأة متعمدا قال قتل
اهلها ان يقتلوه وقاتلوه ويؤدوا لاهلها نصف الدية فاقاموا روال الصغار عن الحسن بن
موسى الخشاب عن خيثاب بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام ان رجلا قتل
امراة فاحمل على عليه السلام منها قصاصا والزم الدية فلا ينفذ الاخذ بالاولاة من وجهين احدهما
انه يجوز ان يكون عليه السلام يحمل بينها قصاصا من حيث لو كان القتل عدل يجب فيه القود
والثاني انه لا يحمل بينها قصاصا لا يحتاج معه الى رد فضل الدية لان الاخذ بالاولاة قد نقصت ان
بينها قصاصا بشرط ان يردوا فضل دية الرجل فحق لم يردوا فليس له المراجعة والدية لو كان
ذات ماله او لا محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الجوز عن الحسين بن علوان عن حماد
بن خالد عن زيد بن عمار عن ابيه عن علي بن ابي حمزة السلمي قال ليس بين الرجل والنساء قصاص الا في
النفس فانبت القصاص بينهما في النفس على الشرط الذي ذكرناه فاما ما نقصت هذه الخبر من له شيئا
قصاص الا في النفس المحض فيه انه ليس بينها قصاص بشأ وفيه الرجل والمرأة لان ذوات اعضاء المرأة
على النصف من ذوات اعضاء الرجل اذا جاوز ما فيه ثلث الدية على ما بيناه في الكتاب الكبير ولا بد
يدل على انه ثبتت بينها القصاص في الاضامار والاحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن
سليمان عن ابي حميد بن عيسى عليه السلام قال ان في كتاب علي عليه السلام بان رجلا قطع فرج امرأة
لاخرته لها ديتها فان لم يؤثر اليها ديتها قطعت لها فريضة ان طلبت ذوات باب حكم المرأة
اذا قتلت رجلا علي بن ابي راهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله
عليه السلام انه قال ان قتلت المرأة الرجل قتلت به وليس لها الاضامار اسحق بن محمد بن علي بن
الحسين عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة قتلت رجلا قال

يقتل ولا يفر واحدا من ثلثيها عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في امرأة قتلت زوجها سمها فلما قال ان شاء الله ان يقتلوا وليس بجنايت احد الا من جنايت عليه فنهك الحسنيا بن سعيد عن محمد بن خالد عن ابن ابي عمير عن مشاة بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تقتل الرجل ما عليها الا لا يجني اليان في ذلك فنهك فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن معاوية بن حكيم عن موسى بن بكر عن ابي بصير بن احمد بن يحيى عن محمد بن يحيى عن علي بن الحسن بن رباط عن ابي مريه الا نضاري عن ابي بصير عليه السلام قال في امرأة قتلت رجلا قال تقتل ويؤدى وليها ببيعة المال فنهك الرواية شاذة ليريروها قال ابو مريه الا نضاري وان تكررت في المكتب في مواضع متفرقة وشبهت فانها مخالفة لما في الكتاب قال الله تعالى وكتبنا عليه موفيا ان النفس بالنفس فكأن النفس بالنفس وليد كرمها شيئا اخر والروايات التي قد منها ما صرح به بالاجابة لما في اكثر من نفس واحدة ليس على اولياها شيء فاذا وردت هذه الرواية مخالفة لذلك ينبغي ان لا يلتفت اليها ولا الى العمل بها **باب مقتل دية اهل الذمة** قال ابن ابراهيم عن بن عيسى عن يونس عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال دية اليهود والنصارى والمجوس ثمان مائة درهم **الوجه** الا شعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابن بن تغلب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ابراهيم بن محمد بن دية النصارى واليهود والمجوسوا فقال نعم قال الحق الحسن بن محبوب عن ابي ايوب بن بكير عن نيت للمرواني قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية النصارى واليهود والمجوس فقال نعم جميعا سواء ثمان مائة درهم ثمان مائة درهم **ابن ابي عمير** عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام قال قاله خالدين الوليد بن المغيرة فاصاب جاحدا قوم من اليهود والنصارى والمجوس فكتب الى رسول الله صلى الله عليه وآله انه اصاب جاحدا قوم من اليهود والنصارى فوديعتهم ثمان مائة واصببت دما من المجوس ولو يكن محمد الى فيه وقال فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وآله انه دية مثل دية اليهود والنصارى وقال اخرا هل الكتاب اسم **عبد الله بن محمد** بن مهران عن حماد بن مسكان عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية اليهود والنصارى والمجوس فقال هو سواء ثمان مائة درهم ثمان مائة درهم **عن** عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام

في مقدار دية اهل الذمة

٣٣٣

كردية الله قال ثمانية درهم صقوان ابن بن مسكان عن ليث بن الحكم وعبدة بن علي بن ابي عن ابي
عبد الله عليه السلام قال دية النصراني واليهودي ثمانية درهما ما رواه احمد بن حنبل بن مهنا
عن ابن المغيرة عن منصور بن ابان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية النصراني اليهودي
والجوسي دية المسلم وما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن زائدة عن ابي عبد الله
عليه السلام قال من اعطاه رسول الله صلى الله عليه واله دمة فديته كاملة قال زائدة فلو
قال ابو عبد الله عليه السلام ومولا من اعطاه دمة وما رواه احمد بن محمد بن خالد عن القاسم
بن محمد عن علي بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية اليهودي والنصراني اربعة
درهم ودية الجوسي ثمانية درهم وقال ايضا ان الجوس كتابا يقال له جاماس فلا تمناني بدينه
الاخبار والاختيار الاولة لان الوجه فيها ان فلان اعطى من يتعدو قتل اهل الذمة فانه اذا كان كذلك
فلان ما من يلزمه دية المسلم كاملة ثمانية دراهم اربعة الا ان درهم اخره بمسبب اياه يصلح في الحال وارجح ظنا
كان ذلك منه نادر ولكن عليه اكثر من ثمانية درهم حسب مقتضى الاختيار الاولة والدليل على ذلك
ما رواه احمد بن محبوب عن ابي ايوب عن سماعة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قتل مسيحي
قال قال هذا اشنع شديد لا تحمله الناس فليعطاه دية المسلم حتى يترك عن قتل اهل السودان عن
قتل الذي قال لو ان مسلما اغتصب على ذوق فادان يقتله واخذ راضته ويؤدى الى اهله ثمانية
درهم اذا ايكفر القتل في الذميين ومن قتل ذميا المماث له يعمر على المسلمين يقتل ذميا ما
ما من الجزية واذا ما ولو بجحد ما فافكاروا اية ابي بصير خاصة فقد روي عنه ان دية ثمانية
مثل سائر الاخبار وما تضمن خبره من الفرق بين اليهود والنصارى والجوس فقد ذكره هو ايضا
انه لا فرق بينهم وانهم سواء في الدية وقد سناه عنه وعن غيره ويريد ذلك بيان ما رواه
محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد بن فضال عن ابن بكير عن زائدة قال سألت عن الجوس
ما حرمه فقال هو من اهل الكتاب وعمره مجرى اليهود والنصارى في الحد وود والديات
باب انه لا يقاد مسلمون كما في الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن محمد بن قيس
عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يقاد مسلمون في لافي القتل ولا في الجراحات ولكن يؤخذ
من السلجانية للذي عليه قدر دية الذي ثمانية درهما ما رواه احمد بن حنبل
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل المسلم يهوديا او نصرانيا او مجسما فادان فقتل
ردوا فقتل دية المسلم واذا داه عنه من ذمة عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام

في انه لا يقتل حر عبيد

٣٣٣

في رجل مسلم يقتل رجلا من اهل الذمة قال هذا حديث شديد لا يعتله الناس ولكن يحيط الله
دية المسلم ثم يقتل به المسلم الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن ابي المغيرة عن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل المسلم النصراني او اهل النصران يقتلوه قتلا واد
فضل اهل الذمة في قتالهم كوفين هذا الا خبره الخبر الاول لان الوجه فيها ان قتلها على من يتوكل اهل
الذمة فانه اذا كان كذلك فلا حرام ان يقتله به ويؤكد اهل الذمة فضل دية المسلم على الذمة
على ورمها وما يفعل ذلك لكي يرتدع الناس عن قتل اهل الذمة يدل على ذلك ما رواه
احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابان عن اسمعيل بن الفضل والحسين بن سعيد عن القاسم
بن محمد وحنيفة عن ابان عن اسمعيل بن الفضل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن حيا
اليهود والنصارى والمجوس هل عليهم وعلم من قتلهم شيء اذا اغتوا المسلمين واظهروا العداوة
قال لا الا ان يكون متعمدا القتل وسألت عن المسلم يقتل اهل الذمة واهل الكتاب
اذا قتلهم قال لا الا ان يكون متعمدا ذلك لا يدع قتلهم فيقتل وهو ما خر جعفر بن بشير
عن اسمعيل بن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت رجل قتل رجلا من اهل الذمة
قال لا يقتل به الا ان يكون متعمدا القتل يونس عن محمد بن الفضل عن ابي الحسن الرضا
باب انه لا يقتل حر عبيد علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن الجهم عن ابي
عبد الله عليه السلام قال لا يقتل الحر العبد فاذا قتل الحر العبد غرثته وضرب ضربا شديدا
احملى بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لا يقتل حر عبيدا وان قتله احد ولكن يفر غرثته ويضرب ضربا شديدا اذا قتله احد او قال دية الملو
ثمة احمد بن ابي عبد الله عن عثمان بن عيسى عن معاوية عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
يقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد ولكن يفر غرثته ويضرب ضربا شديدا لا يحق له ان يوصف
عن ابن مسكان عن ابي بصير عن احمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال
في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد ولا يحق الا في ذلك قال لا يقتل حر عبيدا ولكن يضرب ضربا
شديدا ويفر غرثته دية العبد جعفر بن بشير عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه
السلام قال لا يقتل حر عبيدا فاذا قتل الحر العبد غرثته وضرب ضربا شديدا ومن قتله بالعض
او بالحد لم يكن له دية الحسين بن محبوب عن نعيم بن ابراهيم عن سمع بن عبد الملك عن
ابي عبد الله عليه السلام قال لا تقاص بين الحر والعبد فاما ما رواه احمد بن محمد

باب العبد يقتل جماعة احرار

٣٣٥

بن يحيى عن عبد الله بن المغيرة عن اسمعيل بن ابي تيار عن جعفر بن ابيه عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن
 انه قتل جارا بعبد قتله عمدا قالوا في هذه الرواية ان غلاما علم من يكون كذلك جازا لانه لو ان قتلته
 به لكان يكتل غيره من مثل ذلك فاما اذا كان ذلك مستأثرا فادراكا ليس عليه اكثر من ثمنه والتاكي
 حسب ما قد مشاه والذئيل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن القصار
 بن محمد بن القصار وعبد بن الحسن عن عبد الله بن الحسن العاصي عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن
 ابي الحسن عليه السلام في رجل قتل مملوكا او مملوكة قال ان كان المملوك له ادب وحسن لا ان يكون
 معروفا يقتل المالك فيقتل به علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن ابراهيم عن يونس عن حماد بن عمار
 السلام قال سئل عن رجل قتل مملوكا قال ان كان غير معروفا بالقتل ضريب ضربا شديدا واخذ منه
 قيمة العبد ويدفع الى بيت مال المسلمين وان كان متعمدا القتل قتل به قال الشيخ رحمه الله و
 الاختلاف القدر منها ما من ان دية العبد ثمنه محمولة على التضليل الذي روى عن ابي جعفر عن
 دية المملوك لا يتجزأ على ذلك رد اليه وان نقص لربا لم يملكه الاكثر من ذلك من ذلك ما رواه
 علي بن ابراهيم عن محمد بن يحيى عن يونس عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية العبد
 قيمة وان كان نفيها فافضل قيمة عشرة آلاف درهم ولا يجاوز دية الحر الحسن بن محبوب
 عن علي بن رباب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل الحر العبد غرم قيمته وادب قيل وان
 كانت قيمته عشرة الف درهم قال لا يجاوز قيمة العبد دية الا حرار باب العبد يقتل جماعة
 احرار واحدا بعد الاخر محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن احمد بن سلمة الكوفي عن
 احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن علي بن حقيبة عن ابي حمزة الله عليه السلام قال سالت عن
 عبد قتل اربعة احرار واحد بعد واحد قال فقال هو لاهل الاخير من القتل ان شأوا قتله وان شأوا
 استاقه لانه اذا قتل الاول استحق اولياؤه فاذا قتل الثاني استحق منه من اولياء الاول فضا لا وليا
 الثالث فاذا قتل الثالث استحق من اولياؤه الثاني فضا لا ولياء الثالث فاذا قتل الرابع استحق منه
 من اولياء الثالث فضا لا ولياء الرابع ان شأوا قتله وان شأوا استاقوه قال الشيخ رحمه الله هذا الخبر
 ينبغي ان غلغل عليه انه انما يصيد لا وليا الاخير اذا حكم ذلك الحاكم فاما ما قبل ذلك فلا يكون بين اوليا
 الجميع يدل على ذلك ما رواه ابن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في
 عبد جرح رجلين قال مر بينهما ان كانت جنايته تخط بقيمة قيل له فان جرح به من اول الثمار جرح
 اخو في ابن الثمار قال هو منها مال الحاكم الوالي في المجرع الاول قال فان جرح به بدينه فان جرحه

عنه اخبر باب المديري يقتل حراً علي بن ابراهيم بن ابيه من ابن ابي هير من جيل قريش
قال قلت لابي حمزة عليه السلام يدبر قتل رجلاً خطأ من بعض هذه قال يصالح عنه مولا فان
ابى وضع الى اولياء المقتول يحذمه حتى يموت الكذب وشيخ حراً لا سبيل عليه عنه من محمد
بن يحيى عن يونس عن محمد بن محمد بن مهران موصول بن زيار عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن جيل جميعا عن
ابي حمزة عليه السلام في مدبر قتل رجلاً خطأ قال ان شاء مولا ان يؤذيه الله والديه ولا اخذه
اليهم فخذ موصوفات مولا يحض الذي اعتق امرج حراً وفي رواية يونس لاشي عليه قال الشيخ
رحمه الله هذه الروايات وردت هكذا مطلقاً في نه مقدمات المديري صار المديري حراً ولا يقضي ان
يقول مقدمات المديري فيجب ان يستحق العبد في ذمة المقتول لا لاجل بل هو امر مسلم ويحظر التفرغ
رواية يونس من قوله لاشي عليه عليه لاشي عليه في الحال وان وجب عليه ان يحضه في طاعة
الاولاد يدل على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم بن ابيه عن اسمعيل بن مهران عن يونس عن الفضل
بن سلمة ورواه ايضا محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن هاشم عن صالح بن سعيد عن الحسين بن قاسم
عن الخطاب بن سلمة عن هشام بن احمد قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن مدبر قتل رجلاً خطأ
قال هي شئ روي في هذا الباب قال قلت رويان عن ابي حمزة عليه السلام انه قال يعلم يومته
الى اولياء المقتول فان مات الكذب وعتق قال نعم ان الله في بل هو امر مسلم قلت فكذلك رويان
قال فطعم علي بن ابي بركة الى اولياء المقتول فاذا مات الذي يدبره استسحق في قيمته باب
امر الولد يقتل سبيلين ها خطأ احمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن
حيات بن ابراهيم عن جعفر بن ابيه عليها السلام قال قال علي عليه السلام اذا قتلت امرأته
سيد ما خطأ حتى خرج وليس عليها سعاية وروى وهب بن وهب عن جعفر بن ابيه ان كان
يقول اذا قتلت امرأته سيد ما خطأ حتى خرج ولا شعبة عليها وان قتلتها بعد اقلت به فلما
ما رواه احمد بن محمد بن يحيى عن ابي حمزة عليه السلام عن الحسن بن علي بن حماد بن عيسى عن جعفر بن
ابيه عليها السلام قال اذا قتلت امرأته سيد ما خطأ سعت في قيمتها ثلاثين في الفدين الا ان كان
ان خطها على انما اذا كان ولداً ما اقياً فانه اذا مات مولاها انتقت من نصيب ولدها والمخير
الاخر على ان لا ولد لها انتقت من نصيب فبقي ان يستسبحها الورثة ان شاءوا ذلك وان لا
بيها كان لمذ ذاك باب ذمة المكاتب علي بن محمد بن عيسى عن يونس عن حماد بن محمد
عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال تصف لمي للثنتين عليه السلام في مكاتبه قال

باب المقتول يوجد في قبيلة او قرية

٤٣٣

يحسب منه ما اعتق منه فيؤدى بهدية المحرم وادق منه بدية العبيد ولا ينافى هذا الخبر وارادوا
 بن احمد بن محمد بن محمد بن احمد العلوي عن العكرم المظفر سأل عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر
 عن ابي الساهر قال سألته عن مكاتب فقامين مكاتب وكسر سئما عليه قال ان كان ادى نصف
 مكاتبته فديته حرة وان كان دون النصف فيقتل واعتق وكذلك اذا فقامين حرة سألته عن
 حرقا حين مكاتب او كسر سئما عليه قال ان كان ادى نصف مكاتبته يفتقاعين المحرور دية فأ
 كان خطأ موبى له المحروران كان ليرثوا النصف قوموا دى بعدد ما اعتق منه وسألته عن المكاتب
 اذا ادى نصف ما عليه قال هو بمنزلة المحرق بالحدود وغيره لا من قتل وغيره لان الوجه للجمع
 بينهما ان يسل الخبر الاول على التفصيل لا على النصف الخبر الاخير فيقول يجب فيؤدى عنه بحساب الحرية
 ما لو كان ادى نصف منه فاذا ادى ذلك كان حكمه حكم الاخرى على ما تفهمه الخبر الاخير باب
المقتول يوجد في قبيلة او قرية احمد بن محمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة
 بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يوجد قتيلا في القرية او بين قريتين
 فقال يماس ما بينهما فاما كانت اقرب فنهت على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن
 الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله الكسائي بن سعيد عن عمار بن محمد بن ابي بختل عن
 عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول قصصا ما يراؤ شيئا ^{عليه} عليه
 في رجل قتل في قرية او قرية من قريه ان يعمر اهل تلك القرية ان لم يوجد بنية على اهل تلك القرية
 انهم ما قتلوه قال الشيخ رحمه الله الوجه في هذه الاخبار انه انما يلزم اهل القرية او القبيلة اذا
 وجد القتل بينهم حتى كانوا متهمين بالقتل وامتنعوا من القسامة حسوبا ببناءه في كتابنا الكافي
 فاما اذا لم يكونوا متهمين بالقتل بل اجابوا الى القسامة فلا دية عليهم ويؤدى دية من بيت المال لا
 يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن احمد والعباس والميمون جميعا عن الحسن بن محبوب
 عن علي بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وجد رجل مقتول في قبيلة فهو حلفوا جميعا
 سألته كما يملكون له قال لا فان امرافقوا الدية فيايبهم في امور المحسوسات جميع القبيلة من الرجال والذك
 عنه عن مازن بن مسعود بن نيار عن ابي جعفر عليه السلام قال كان ابي رضى الله
 اذ لم يقسم القوم المذبحون البينة على قتل قتيلاهم ولو قسموا بان التهمين قتلوه حلف التهمين خاين
 بينا الله ما قتلناه ولا علمنا له قالوا فيؤدى الدية الى اوليا القتل وذلك اذا قتل في حق واحد فاما اذا قتل
 قهرا او موقا او مدنية فله يد مضى الى اولياؤه من بيت المال باب من قتله احد

باب إذا اغتصب أحد الزوجين على صاحبه فقتله

٣٣٨

عن ابن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال يا رجل اترك
 الحد والقتصاص فلا دية له علي عن محمد بن عيسى عن يونس عن فضيل بن صالح عن زيد الشحام قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل القصاص هل له دية فقال لو كان ذلك في وقتي
 احد ومن قتل الحد فلا دية له قال الشيعي رحمه الله هذان الخبران وردهما لمن ينبغي ان يخصهما
 بان قتلوا ذما لم يحد من حدود الله فلا دية له من بيت المال واذا مات في شيء من حدود الاكابر
 كانت دية طلبة بيت المال يدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح الثوري
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يقول من ضربني على امر حدود الله فأتى
 فلا دية له طلبة من ضربني على حد في شيء من حقوق الناس فأتى فان حقه طلبة باب اذا
 اغتصب أحد الزوجين على صاحبه فقتله ما حكيه علي بن ابراهيم
 عن صالح بن سعيد عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن
 رجل اغتصب على امرأته او امرأة اغتصفت على زوجها فقتل احدهما الاخر قال لا شيء عليه اذا كانا
 مامونين فان قتلوا وما بينهما الله اضر الورد القتل فاقما ما رواه الحسين بن سعيد عن
 ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي ومشارو النضر وعلي بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان
 بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اغتصب على امرأته فزعم انها ماتت من غصه
 قال الدية كاملة ولا يقتل الرجل فلا ينافي الخبر الاول لان الخبر الاول فعله على انه مات فذهب عنه
 ان يكون عليها شيء من القود وسريفت ان يكون عليها الدية وانما قول القهتان حلف كل واحد
 منها انه ساراد فقتل صاحبه فله الدية باب من زلق من فوق على خaire
 فقتله الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن عبيد بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن رجل وقع على رجل فقتله فقال ليس عليه شيء جهل بن يعقوب عن الحسين بن محمد
 عن علي بن محمد عن الوشاء عن ايان بن عثمان عن عبيد بن زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن رجل وقع على رجل من فوق البيت فأتى احدهما قال ليس عليه الا على شيء ولا على الا
 شيء جهل بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسين بن صفوان بن يحيى وفضالة عن
 السلام عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال في الرجل يسقط على الرجل فقتله فقال
 لا شيء عليه قال النخعي رحمه الله الوجه في هذه الاخبار انه لا يرميه اذا كان زلقا خطأ فله الدية
 دفع خاف كانت الجناية عليه ويرجع مو على الدية فيدل على ذلك ما رواه الحسن بن محبوب

فإذا كانا متعينين
 النخعيان يبين لهما

عليه الدفوع

باب جواز قتل الاقنين ضاحداً بواحد

٣٣٩

عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل دفع رجلاً على جبل فقتله قال اللّٰه عليه
السلام دفعه على الجبل لا ولي له المقتول قال ويرجع المدخول بالدية على القاتل دفعه قال وان اسامى المدفوع
فهو على الناحية ايضا **باب جواز قتل الاقنين فصاعداً ابو اهل** عن ابن ابراهيم
عن ابيه عن احمد بن الحسن الليثي عن ابان عن الفضيل بن يسار قال قلت لابي جعفر عليه السلام
عشرة قتلا رجلاً فقال ان شأوا ولياؤه قتلوه جميعاً وخروا التسع ذرات وان شأوا فغيره واحداً
فقتلوه وادت التسعة الباقيون الى اهل المقتول الاخير عشر الدية كل رجل منهم قال ثمالو عليه
السلام ادبر وجهه وعنه عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه
السلام في رجلين قتلا رجلاً قال ان اداد ولياً للمقتول قتلها اذ واديه كاملة وقتلوهما تكون الدية بين
المقتولين وان ادادوا قتل احدهما قتلوه وادى المخرج نصف الدية الى اهل المقتول فان لم يكن
دية احداهما ولو قتل احدهما قتلوه ادية صاحبه من كليهما وان قبل ولياؤه الدية كانت عليها يولي
عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قتل الرجلان والثلاثة رجلاً فادوا قتلهم وقرادوا
ضلل الدية وان قبل ولياؤه الدية كانت عليها واذا اخذ واديه صاحبهما **احمل** بن محمد عن ابن
ابي عمير عن حماد بن الحلب عن ابي عبد الله عليه السلام في عشرة اشراك في قتل رجل قال تحمل اهل
المقتول فاقهر شأوا وقتلوه ويرجع ولياؤه على الباقيين تسعة اشراك والدية فاما ما روى **احمل**
بن سعيد عن ابن ابي عمير عن قاسم بن عروة عن العباس ووفيه عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا اجتمع العدة على قتل رجل واحد كرهوا الى ان يقتلوا قهر شأوا وليس لموان يقتلوا اكثر
من واحد ان الله عز وجل يقول ومن قتل ظلوماً فقد جلدنا نوليها سلطاناً فلان في قتل واحد
قتل ثلاثة واحد اخير الوالي اى الثلاثة شأوا ان يقتل وبعض الآخر ان تلحق الدية بوثنة المقتول فليأخذ
الاخيه والاولة لان الوالي في هذا الخبر ان ضله على احد شيئين احد ما ان ضله على اثنين كان في
القتول من يجوز ذلك والاخر ان ضله على اثنين ليس له ذلك الا بشرط ان يكونا في فعل من جهة صاحبه
وهو خلاف ما لا يملكه ليه قوت من الماتة وهو من جهة صاحب بعض من قتله وهو لا يملكه الا من كان عليه السلام
لاية كان يجوز قتل الاقنين وما لا دية لهما واحد ولا يوجب ضل ذلك لا يجوز في حال والذى
يؤكد ما تقدمت به ما روى **احمل** بن الحسن بن علي بن بنت الياس عن داود بن عمر عن ابن ابي عبد
الله عليه السلام في رجلين قتلا رجلاً فقال يقتلان ان شأوا اهل المقتول ويرد على احدهما دية واحدة
فاما ما روى **احمل** بن محمد بن محمد بن بعض اصحابنا عن محمد بن السباوي عن عبد الله بن جبلة عن

ضمن امرؤ بن قنبل بن سنان وفيه من الرأب
٣٣٠

يقرب

من يتقود

ابو حيلة عن اسحاق بن حارث بن عبد الله عليه السلام في حيد وروى جلا وقال ان شأقتل
الحر وان شأقتل السيد فان اختار قتله الحر ضربت بغيره ايد قول عليه السلام يضرب بغيره ايد
لا يدل عليه انه لا يجب عليه ولا ان يرد عليه ذمة المقتول الثاني ضعف الدية او يسير السيد اليهم لانه
لو كان حراما كان عليه ذمة على ما بيناه فذكر السيد على كل حال السواء لا يجب مع ذاك التعزير كما
على الاحرار على ما رواه الفضيل بن يساف في الرواية التي قد منها ما ياب من امر غيري يقتل
الإنسان فقتله اسد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن ابي جعفر
عليه السلام في رجل امر رجلا بقتل رجل فقتله فقال يقتل به الذمة قتله وعيسل الامر بقتله في الحبس
حق يموت فاما ما رواه اسد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن اسحاق بن حارث بن عبد الله عليه
السلام في رجل امر بقتل رجلا فقتله فقال يقتل السيد عليه عن نبيه عن الزوفلي عن
السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل امر بقتل
رجلا فقتله فقال امير المؤمنين عليه السلام وهل السيد الرجل الا كيفة يقتل السيد ويستوعق
السيد التحنن فالوجه في هذين الخبرين انهما على متعقباتهم يقتل الناس ويحجم الى
ذلك ويكره هو عليه فان من هذه صوته وجب عليه القتل لانه مفسد في الارض وانما قلنا ذلك
لان الخبر الاول مطابق لما في القرآن قال الله تعالى ان النفس بالنفس وقد علمنا ان هذا الخبر
القاتلة دون غيره بالاحكام فينبغي ان يكون ما خالف ذلك لا يعمل عليه باب ضمان
الراكب لما تجنيه الله اية محمد بن ابراهيم عن نبيه عن ابن ابي عمير عن حارث بن الحليم
عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يمر على الطريق من طرق المسلمين فتصيبه
انسان برجلها فقال ليس عليه ما اصاب برجلها ولكن عليه ما اصاب يدها لان رجلا خلفه
ان لكب وان كان قادمًا فانه عليك بالذمة تريد ما يصنع حيث شئت على من ابيه عن الزوفلي عن
عن ابي عبد الله عليه السلام في ضمن القاتل والسائق والراكب قال ما اصاب الرجل فله السائق
وما اصاب اليد فله الراكب والقائد المحسبان بن سعيد عن الثوري عن مشاهير سائر
بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
رجل مرى طريق المسلمين فتصيب ابتهار رجلا فقتل ليس عليه ما اصاب لانه يدها فانه يدها
بجملها ولكن عليه ما اصاب يدها لان رجلا خلفه اذا ركب وان قادمًا فانه يدها فانه يدها
باذن الله يصنع ما حيث شأ فاما ما رواه اسد بن محمد بن الحسن بن موسى بن النشاب عن

بن كلوب عن اصحاب بن حازم عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يضمن الركاب ما اوصلت
 بيدها ورجلها الا ان يعيث بها احد فيكون الضمان على الذي عيثت بما فلا ينافي الاضمار الا في
 لان الوجه في هذا الخبر ان غملا على انما اذا كان الركاب واقفا على الدابة فانه يلزمه ما اصابته يدها
 ورجلها والا تضار الاولة غملا على من يرب على الدابة يدل على هذا التفصيل ما رواه يونس
 عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل يسير
 على الطريق من طريق المسلمين على دابة فيصيب رجلها فقال ليس عليه ما اصابته برجلها عليه
 ما اصابته بيدها واذا وقعت ضل عليه ما اصابته بيدها ورجلها وان كان يسوقها ضلها ما اصابته
 بيدها ورجلها فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله البشير جبار والجماجير والمعدن جبار رحمة
 عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال البهية من الانعام لا يفر
 اهلها شيئا فالوجه في هذا الخبر ان غملا على احد شيئين احدهما على الهامة التي ليست
 مركوبة ولا لها من يفظها فان ما تجنيه يكون جبارا والثاني ان غملا على حال لا يكون لا كتابا
 ولا سائقا ولا قادرا ان يخرج رجلاها او يدها او يكون الثقلات فاصابت انسانا من غيرته يطم من
 ملجها يدل على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن
 ابي مري عن ابي جعفر عليه السلام قال تحفظ ما يرب للمؤمنين عليه السلام في صاحب الدابة الذي يضمن
 بيدها وما بعثت برجلها فلا ضمان عليه الا ان يضربها انسان يؤكدها فاضلتها ما رواه علي بن
 ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال بعية الانعام لا يفر
 اهلها بشيئا ما دامت برسالة **باب المرأة والعبد يقتلان رجلا** الحسن بن
 محبوب عن ابي ايوب عن حماد بن ابي اسحق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة وعبد
 رجلا فقال ان خطا المرأة والعبد مثل الممد فان احب وليا للقول ان يتلوها تموتها قال
 وان كان قيمة العبد اكثر من خمسة آلاف درهم فليردوا على سيدها ما يفضل بعد الخمسة الف درهم
 وان احبوا ان يقتلوا المرأة ويأخذوا العبد اخذوا الا ان يكون قيمته اكثر من خمسة آلاف درهم
 فليردوا على سيدها ما يفضل بعد خمسة آلاف درهم ويأخذوا العبد ويقتلوه سيدها فان
 كانت قيمته اقل من خمسة آلاف درهم فليس للمراة العبد الحسن بن محبوب عن حماد بن
 سالم عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن ثلثة من اربابهم رجل وامرأة قتلا رجلا

في ديات الاحصاء

٣٣٢

خطأ فقال ان خطأ المرأة والقاتل مرد فان احب وليا للمقتول عن قتلها او احبها او ردها على طول القتل
خمس آلاف درهم وان احبوا ان يقتلوا القاتل قتلوه وترد المرأة على مولها لقتلها مبيع الدية قالوا
احب وليا للمقتول ان ياتى والد الدية كان على القاتل نصف الدية وعلى المرأة نصف الدية قال
الشيخ رحمه الله قد اوردت هاتين الروايتين لما يتقنعان من احكام قتل العمد فاما قوله في الخبر
الاول ان خطأ المرأة والعبد عمد وفي الرواية الاخرى ان خطأ المرأة والقاتل عمد فهو مخالف لقول
الله تعالى لان الله عز وجل حكى في قتل الخطأ بالدية دون القود ولا يجوز ان يكون الخطأ عمدا ولا يجوز
ان يكون العمد خطأ الا من ليس بكلف مثل الجاني ومن ليس بما قبل من الصبيان وايضا افكارا وروى
في كتاب عقوبت الكفار ما يدل على ان العبد اذا قتل خطأ ففسر الى وليا للمقتول او يقتديه ولا
وليس له قتله وكذلك قد بينا ان العبيد اذا لم يبلغن فان حمدهم وخطأهم يجب فيها الدية دون القود
فكيف يجوز ان يقول في هذه الرواية ان خطأ العمد اذا كان الخبز ان على ما كنا من النافعة للكلية
والاخبار لم يخرج ان يكون العمل عليها فاما يتقنعان من جعل الخطأ عمدا او الوجه فيها ان عملها على ان يكون
خطأها عمد ام لم يتقنع بعض المخالفين ان خطأ وان كان عمد الا ان فهم من يقول ان من يتقنع
بغير حديد كان ذلك خطأ ويسقط القود وقد بينا نحن خلاف ذلك في كتابنا المقدم ذكره فيكون
المعنى في قوله عليه السلام لو يدرك مجتنب حد الكمال لا ما قد بينا ان الصبي اذا بلغ خمس اشياء اقتص
منه او بلغ خمس سنين والدليل على ذلك مصنا مار والاعين بن ابراهيم بن ابي من التوفيق
عن التكون عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابي الموثنين عليه السلام في رجل دفن لامر
اشركا في قتل رجل يقتله فقال ابي الموثنين عليه السلام اذا بلغ القاتل خمس اشياء اقتص
منه واذا لم يكن بلغ خمس اشياء قصص بالدية ابواب ديات الاحصاء باب
درية الشفتين الحسن بن محبوب عن ابي جميلة عن ابيان بن قنبل عن ابي عبد الله عليه
السلام قال في الشفة السفلى ستة آلاف وفي العليا اربعة آلاف لان السفلى تسك المأخوذ
عريف بن ناصح في كتابه مثل ذلك فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محمد
عن سماعة قال قال ابو عبد الله عليه السلام الشفتان العليا والسفلى سواء في الدية فلا يرفع
الخبرين الاولين كما يمكن ان يكون المراد بالتسوية فيما في وجوب الدية لا في مقدارها فيكونا
متساويين من حيث يجب لكل واحد منهما دية ما وان تفاخرا في القدر ابواب ديات
الاسنان الحسن بن محبوب عن عثمان بن صالح عن ابي نوري عن ابي الحسن عليه السلام

قال قلت لابي جعفر عليه السلام ان بعض الناس في فيه أسنان وثلاثون سنا وبعضهم ثمانية وعشرون سنا فخطب كوتسيرة الاسنان قال للثلاثة اثماني ثمانية وعشرون سنا اثنان في مقادير الفروست عشر في مواخير وخطب هذا فتمت فدية الاسنان فدية كل سن من المقادير اذ اكرمت حتى تذهب قال فدية خمس مائة درهم وهو اخي عشر سنا ستة آلاف درهم في كل سن من المواخير مائتان وخمسون درهماي ستة عشر سنا فدية اربعة آلاف درهم في خمسة الف الف والمواخير من الاسنان عشرة آلاف درهم وانما وضعت الفدية على هذا فاعلم ان ثمانية وعشرين سنا فدية له وما انشئ فادية له هكذا وجدناه في كتاب فدية عليه السلام فاما مار والاحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الاسنان كلها سواء في كل سن خمسمائة درهم وصاروا احمد بن ابي عبد الله عن عثمان بن عيسى عن حماد قال سألت عن الاسنان فقال هو في الفدية سواء وصاروا احمد بن الحسن بن الصغار عن احمد بن محمد بن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال السن من الثنايا والاحراس سواء انصفت العشرة وصاروا احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن طرقيع عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال في السن خمس من الابل اذا ما اوقصا ما هو نصف عشرة الف الف الف في هذه الاماكن على الاسنان التي هي المقادير دون المواخير لانها هي المتساوية في وجوب الفدية في كل واحد منها خمسة حسب ما فصل في الرواية الاولى وفيه ان ينفي الجمل المفضل لما بيناه في غير موضع ولو لم يكن المراد ما قلناه لكلمات الفدية تريد على الفدية الكاملة اذا ذكر في كل سن خمسمائة لان جميعا ثمانية وعشرون سنا وذلك لا يذهب عليه احد فاما مار والاحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام الاسنان واحد وثلاثون شفرة في كل شفرة ثمانية ابرص وخمس بعير فالوجه في هذه الرواية ان يحملها على البنية لانها موافقة لذهب بعض العامة ولما نزل به باب السن اذا ضرب فاستوى ولحق احمد بن محمد بن محمد بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال السن اذا ضرب انظر بها ستة فان وضعت غير الضارب خمسمائة درهم وان لم يضرب غير ثمانية فاحصا كما وصاروا احمد بن محمد بن علي بن الحكر وغيره عن ابيان عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يقول اذا سورت النونية جعل فيها الفدية فالوجه في هذه الرواية ان يحملها على التفصيل المذكور كما في الرواية الاولى من ابيان

فأشهر ولحق

فدية الاصابع ونقصان الحروف من اللسان
٣٣٣

نقص الدية فيها دون الدية الكاملة **باب دية الاصابع** اذا شلت سهل بن زياد
عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن الفضيل بن يسار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
اذا ضرب فأنكس منه الزند قال فقال اذا يسيست منه الكف فثلث اصابع الكف كما هو فانها
ثلث دية اليد وان شلت بعض الاصابع وبقية بعض فان في كل اصبع ثلث ثلث دية اليد وكذلك
الحكم في الساق والقدم اذا شلت اصابع القدم فاقطعها واما علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن
ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الاصبع عشر الدية اذا قطعت من اصابعها
او شلت قال وسألت عن الاصابع اسوأ من في الدية قال نعم قال وسألت عن الانسان فقال
دية من سواء الوجه في هذا الخبر ان غلبه علمه انه اذا دخل بالاصبع ما يشل حنقه فليسقط بذلك
ديهها واذا قطعت يده ذلك كان فيها ثلث الدية فيصير دية كاملة قلنا وذلك لا ينافي التفصيل
اللهم نعمنا الخبر الاول **باب دية الاصابع** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الاصابع اسوأ من في الدية قال
احمل بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سابع
اليدين والرجلين سواء في الدية في كل اصبع عشر من الابل وفي الظفر خمس من انايل الحسين بن
سعيد عن الحسن بن زرق عن سماعة قال سألت عن الاصابع هل بعضها على بعض فضل في
الدية فقال من سواء في الدية عنه عن القاسم عن علي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه
السلام قال في الاصابع في كل اصبع عشر من الابل قال الشيخ رحمه الله هذه الروايات متفقة
غير مختلفة وقد روى طريف بن نافع في روايته ان الاصابع متساوية الا ايهما فان لها دية
ومما ان لها ثلث دية اليد وثلث الدية بين الاصابع الا دية بالسوا وقد وردت روايتان على وجهها
في كتابنا الكبير ويجوز ان تحمل هذه الروايات على هذا التفصيل وامامنا تفهم رواية ابي بصير
وعبد الله بن سنان ان في كل اصبع عشرة من الابل يجوز ان يكون من كلامه الراوي وهو انه لما
ان الاصابع سواء في الدية ففسر هو كل اصبع عشرة من الابل ولم يعلم ان هذا الحكم يخص
الائمة وانما قلنا هذا ليكون العمل على جميع الاضمار دون الطوايح مني **باب دية**
نقصان الحروف من اللسان الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد
عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ضرب الرجل على رأسه فنزل لسانه عن حلقه
حروف الجفرة لم يعظم من الكلام كانت الدية بقصاص من ذلك عنه عن الحسن بن زيد

فمن وطئ جارية فاضناها
٣٧٥

عن سماعة قال قال محمد بن المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب ظمرا على رأسه فذهب بعض
واضعه بعض الكلام ولو وضعه بعض فاقروا المهر فقسوا الآية عليه فأنضم به طوحه وماله
يفهم به الزمنا يا محمد عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام
قال فاذا ضرب الرجل على رأسه فنقل لسانه عرضت عليه حروف المجهول والوضع به منها
منه بقدر ذلك من المجهول فاقروا الآية على المجهول كما تنويعا بحساب ما لم يفهم به منها وهو
تسعة وعشرون حرفا أحمل بن محمد عن الحسن بن محبوب عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله
عليه السلام في رجل ضرب رجله فذهب لسانه فاعرض عليه حروف المجهول كما تنويعا
ديته بمحضتها ما لم يفهم به منها النوف على عن التكون عن أبي عبد الله عليه السلام قال فاقروا
المؤمنين عليه السلام رجل ضرب فذهب بين كلامه ويقع بعض كلامه فجعل دية على حروف
المجهول قال كلام المجهول فانقص من كلامه بحساب ذلك والمجهولان وعشرون حرفا فجعل ثمانية
وعشرين حرفا فانقص من ذلك بحساب ذلك فاما ما رواه أحمد بن محمد بن يحيى والشافعي
جميعا عن العبيد بن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لمدجل طرق
فيها طريقة قطع بعض لسانه فأنضم بعض ولو يفهم بعض قال يقرأ المجهول فأنضم به طوحه
الدية وما لم يفهم به الزمنا الآية قال قلت فكيف هو قال على حساب الجمل ألف دية واحد الباء
ديتها اثنتان والجدية ثلثة والآل اربعة والآحسة والواو ستة والزاو سبعة والآ ثمانية والآ
سبعة والآ عشرة وآكاف عشرون والآ ثلثون والكمير اربعون والآون خمسون والآ ثمان
ستون والآ عشرين سبعون والآ ثمانون والآ صد تسعون والآف مائة والآ مائتان ثلاثين
ثلاثمائة والآ اربعمائة وكل حرف يزيد بعد ما هذا من اب ت ث له مائة درهم فما تضمن
هذا الخبر من تفصيل دية الحروف يجوز ان يكون من كلام بعض الرواة من حيث يسهون انه
قال تفريق ذلك على حروف الجمل فلو انه على ما يتعارفه الحساب من ذلك ولو يكن التقصير
وانما كان المراد ان ينقص على الحروف كلها اجزا متساوية ويجعل لكل حرف جزا من جملتها على
ما قبل السكون في روايته وغيره ولو كان الامر على ما تضمنته هذه الرواية لما استكمل الحروف
كلها التقية على الكمال لان ذلك لا يبلغ الدية كاملة ان حسبنا ما على الدانية فضاخت الدية
وكل ذلك فاسد فينبغي ان يكون العمل على ما تقدم من الاخبار ان شاء الله **باب من وطئ**
جارية فاضناها الحسن بن محبوب عن الحرث بن محمد بن النعمان صاحب الطائفة

خديعة من قطع رأس ميتة
٣٣٧

عن يزيد بن أبي جعفر عليه السلام في رجل افترج جارية بعفها ربه فافترجها ما قال عليه السلام
كان دخل بها قبل ان يبلغ تسع سنين قال فان اسكها ولم يطلقها فلا شيء عليه وان كان دخل بها
ولم يتسع سنين فلا شيء عليه ان شاء اسك وان شاء طلق فافترجها ما رواه ابن ابي عمير عن
عن الجليلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج جارية ففرق بها فافترجها ما قال
عليه السلام اهلها ما دامت حية فلا ينفى في الخبر الاول ولا يخل هذا الخبر عن وطئها بعد تسع سنين
فانه لا يكون عليه الدية وانما الزمة الاجرة عليها ما دامت حية لانها لا تقطع لرجل ولا ينفى في هذا
التاويل قوله في الخبر الاول انما طلق وانما اسك اذا كان الدخول بعد تسع سنين لانه قد ثبت
الخيار بين اسكها وطلاقها ولا يجب عليه واحد منهما وان كان يانزه النفقة عليها على كل حال
لما قد سنه واحدا الخبر الثاني رواه محمد بن يعقوب عن عبد الله بن مصعب عن سهل بن زياد عن
يعقوب بن يزيد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا خطب لرجل المرأة فدخل
قبل ان تبلغ تسع سنين فرق بينهما ولم يخل له ابدا فلا شيء في ما تضمنه خبر يزيد من قوله فان اسكها
ولم يطلقها فلا شيء عليه لان الوجه فيه ان غفله على ان المرأة اذا اختارت للمنفقة واختارها وبالله
ورضيت بذلك عن الدية كان بايزا ولا يجوز له وطئها على حال على ما تضمنه الخبر الاخير حتى يخل
بالخيار كلها واحدا ما رواه الصادق بن ابراهيم بن هاشم عن التوفيق عن السكوني عن جعفر بن
ابيه عن علي بن الحسن بن علي بن فضال عن امرأة فتوى ما تملأه السبعة وتقيمها مفضضة ثم نظا بين
ذلك فبها من حيثها وجير الزوج على اسكها فالوجه في هذا الخبر ان غفله على منوب من النفقة
لان ذلك مذموم كغيره من العامة باب دية من قطع راس الميت عليه بن ابي
عن ابيه عن الحسن بن موسى عن محمد بن الصباح عن بعض اصحابنا قال اني الربيع ابا جعفر المنصور
وهو خليفة في الطواف فقال يا امير المؤمنين مات فلان مولاي بالبيعة ففعل فلان مولاي
بعد موته قال فاستشاط وغضب قال فقال لان شيرك تو ان ابي جعفر وحده من القضاء والافتقار
ما تقولون في هذا فقل قال ما عندنا في هذا شيء قال فيعمل يرجع للسئلة ونقول ان الله املا
فقالوا ما عندنا في هذا شيء ولكن قد قد مر رجل الساحة فان كان عند احد شيء فخذته الجواب
في هذا وهو جعفر بن محمد وقد دخل السعة فقال الربيع اذهب اليه فقل له لو لا معرفتنا بغيرنا
فيه لسألناك ان تأتيانا ولكن اجبنا في كذا او كذا قال فانه الربيع وهو على الرواية فالبينة الرسالة ففعل
ابو عبد الله عليه السلام قد ترى شغل ما اتا فيه وهذاك الفقهاء والعلماء اسامهم قال فقال له قد

فيه

ولو كان عند حوفه شئ قال فرده اليه فقال اسألك الامم بما فيه فليس عند القيص في هذا شئ
 فقال له ابو عبد الله عليه السلام حتى افرغ ما انا فيه قال فلما فرغ جلس في جانيه الجيد الحرام
 فقال الربيع اذهب فقل له عليه سائة دينار قال فابعه ذلك فقالوا له فلكيف صا عليه مائة
 دينار فقال ابو عبد الله عليه السلام في النطقة عشرة دنانير وفي العاقبة عشرة دنانير وفي الضيقة
 دينار وفي العظم عشرة دنانير وفي الحصى عشرة دنانير فاشتاها خلقا اخر وهذا هو سبب
 فقرته قبل ان يفرغ فيه الروح في بطن امه حينئذ قال خرج اليه هو فاجبرهم الجواب فاجبرهم
 وقالوا ارجع اليه فساله الدنيا لمن هي لو رثته ام لا فقال ابو عبد الله عليه السلام ليس لو رثته
 فيها شئ انا هذا شئ صارا اليه في يده بعد موتي فاجبرهم بها عنه او يصير في سبيل من سبيل الخير
 قال فخرجوا الرجل اضرود والرسول فلما به فيها ابو عبد الله عليه السلام ستة وثلاثين مسنة
 ولربط الرجل الاقدار وهذا الجواب فاقصا ما رواه محمد بن ابي عمير عن جميل عن غير واحد
 من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال قطع راس الميت استل من قطع راس الميت وما رواه
 ابن ابي عمير وصنفوا عن رجل قال قال ابو عبد الله عليه السلام اني الله ان يظن بالشيء الا
 وكبر وعظمه سبحانه ودينه اسوأ من ابي عمير عن محمد بن كزيب قال سألت ابا عبد الله عليه
 السلام عن رجل كسر عظم ميت قال فقال حرمة ميتا كحرمة ميتا في وجوب الدية الكاملة على
 قطع رأسه وهو ذان يكون المراد بذلك ما قلنا من استحقاق العقاب على ذلك كما يستحق على
 جرحه واقام ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن المبارك عن عبد الله
 بن جبر عن ابي جميلة واسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ميت قطع رأسه
 عليه الدية قلت فمناخذ حية قال الامام هذا الله وان قطعت حية او شئ من جوارحه فليله
 الا ان شئ الله امره عنه عن احمد بن محمد بن عمار بن ابي بختون وحمد بن سنان عن عبد الله بن سنان
 عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال عليه الدية لان حرمة ميتا كحرمة ميت
 الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن
 رجل قطع رأس رجل ميت قال عليه الدية فان حرمة ميتا كحرمة ميت وهو ما رواه الحسين
 بن سعيد عن ابن ابي بختون عن محمد بن سنان عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه
 السلام في رجل قطع رأس الميت قال عليه الدية لان حرمة ميتا كحرمة ميت وهو ما قلنا في بيان هذا
 الاخبار والتميز انك قد علمنا ان لا يهمل في ظاهره ان عليه الدية التي هي دية النفس ولو في الجاني

الرسول الا هذا القدر

فاذا لم يكن ذلك فيها لمنا ماعط ان ذاك دية الجنتين والآن يدل على ذلك ما رواه
 بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن حفص عن الحسين بن خالد ورواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد
 بن الحسين عن محمد بن اشد عن الحسين بن خالد قال سألت ابا الحسن عليه السلام فقلت ان رويانا
 عن ابي عبد الله عليه السلام حديثا احب ان اسمعه منك فقال وما هو فقلت اخفاة قال في رجل
 قطع رأس رجل ميت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله حرّم من المسلموت ما حرّم من حيا
 فمن فعل الميت لم يكون في ذلك اجتناب نفس الى ضلّية الدية فقال صدق ابو عبد الله عليه السلام
 هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله فقلت من قطع رأس رجل ميتا وشق بطنه او ضل به ما يكون
 في ذلك الفعل اجتناب نفس الى ضلّية الدية دية النفس كالملة فقال لا اذا شارب الى باصبعه الخنصر
 فقال ليس لهذه دية فقلت بل قال فتراها دية النفس فقلت لا قال صدقت فقلت له واحدة
 هذا اذا قطع رأسه وهو ميت فقال دية دية الجنتين في بطن امه قبل ان ينشأ فيه الروح فذاك
 مائة دينار قال فسكت واسترني ما احاجني فيه فقال لا تستوف مستثناك فقلت ما عندك فيها
 اكثر مما احببتني به الا ان يكون شق لا يعرفه قال دية الجنتين اذا ضربت امه فقطن بطنها قبل
 ان ينشأ فيه الروح مائة دينار وهي لورثته وان دية هذا اذا قطع رأسه او شق بطنه فليس
 لورثته اما هي له دون الورثة فقلت وما الفرق بينهما فقال ان الجنتين مستقبل من نفعه وان هذا
 قد مضى فذهبت منفعتها مثل به بعد موته صارت دية بثلث المثلثة لا كثير من نفعه
 ويقبل بها من ابواب البر والخير من صدقة او غيره ما قلت فان اذا رجل ان يحفره لئلا يفسد في القبر
 فيبذل الرجل ما يحفر فذره به فالت سخاة في يده فاصاب بطنه فتشق فاعليه فقال اذا كان هكذا
 فهو خطا فافكر به حتى روية او صياحه مشهورين متتابعين او صدقة على ستين مسكينا مائة كل
 بن ابي عبد الله عليه وآله باب دية الجنتين محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد
 بن اسمعيل عن صالح بن عتبة عن سليمان بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام في النطفة مضروبة
 دينار او في اللقطة كاربون دينار او في المضعنة ستون دينار او في العظم ثمانون دينار او في العظم
 اللحم ثمانية دينار او في مائة حبة يستعمل فاذا استعمل فالدية كالملة على بن ابراهيم عن محمد بن
 محمد عن يونس عن عبد الله بن مسكان ذكر عن ابي عبد الله عليه السلام قال دية الجنتين
 اذا مضى مائة دينار فاذا مضى في الروح فدية الف دينار او عشرة آلاف درهم كان ذكرها كان
 ان فخمائة دينار وان قتلت المرأة وهي حية ولو ولد راكروا ما في دية الولد نصف

يقتله

دية الذكر ونصف دية الأنثى ودينها كاملة على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن فضال وحمد بن عيسى
عن يونس جميعا فالأخوستان كتاب الفرائض عن امير المؤمنين عليه السلام علي بن الحسن فقال
صحيح وكان ما فيه ان امير المؤمنين عليه السلام جعل دية الجنين مائة دينار فاذا انشئ فيه خلق
آخر وهو الروح فهو حق نفس الف دينار ودية كاملة ان كان ذكر وان كان أنثى فخمسة دنانير وان
ماتت المرأة وهي حية متم فله سقط ولدها ولرعيها اذ كرهوا ان يولدوا ولرعيها ابعد حلمات
او قبلها فدية نصفان نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى ودية المرأة كاملة لتبعد ذلك
وقد اولدنا احاديث مشروعة في تفصيل دية الجنين في كتابنا الكبير من ارادها وقف عليها
من مناك فاصا ماروا الا احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابن ابي حمزة عن ابي
عن ابن عبد الله عليه السلام ان ضرب رجل امرأة حيلة فالتقت ما في بطنها ميتا فان عليه غرة
عبد او امة يدعه اليها على عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابن عبد الله عليه السلام قال
قتله رسول الله صلى الله عليه وآله في جنين الحلالية بحيث رصيت بالجحور فالتقت ما في بطنها
غرة عبد او امة عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة عن داود بن فرقان
عن ابن ابي حنبل الله عليه السلام قال جاءت امرأة فاستعدت علي اعرج قد اخبرها فالتقت جنينا
فقال الاعرج لرجل ولريهم ومثله يطل فقال النبي صلى الله عليه وآله اسكت سبعة عليك
غرة وصيف عبد او امة الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن سليمان بن خالد عن ابي
عبد الله عليه السلام ان رجلا جال الى النبي صلى الله عليه وآله وقد ضرب امرأة حيلة فاستعدت
سقطا ميتا فخرج المرأة النبي صلى الله عليه وآله فاستسكن عليه فقال الضارب يا رسول الله
ما اكل ولا شرب ولا استهل ولا صاح ولا استنثرت فقال النبي صلى الله عليه وآله انك رجل
سبعة فقف في غرة محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن
ابي ايوب عن ابي حنبل الله عليه السلام قال سئل عن رجل قتل امرأة
خطا وهي حية من الولد فخص قال عليه خمسة الف درهم ودية الذي في بطنها
غرة وصيف او وصيفة او اربعون دينارا فالتفت بين هذه الاخبار والاخبار الاولة
لان الاخبار الاولة محمولة على جنين قد كل وتر فاما انه تلجى الروح وهذا محمول على
امرأة تلجى حمله او فحشة فتكون دية ذلك غرة عبد او امة والذي يدل على ذلك
ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن ابي عبيدة عن

خديجة الجعنين

٣٥٠

ابى حديد الله عليه السلام في امرأة شربت دواء وهو حامل لتطرح ولدها قال قلت ولدها
قال ان كان له عظم قد نبت عليه الموروش له السمع والبصر فان عليها دية تسلمها
الى ابيه قال وان كان جنينا علقا او مضغعا فان عليها اربعين دينارا او امرأة
تسلمها الى ابيه قلت فحي لا ترث من ولدها من دية قال لا لا تهاقنت

ولا ينال هذا التاويل رواية الحلبي وابى عبيدة من ان

المرأة كانت تحض لانه لا تمنع لانها كانت

تحض وان كان الولد غير تام

بان يكون سقطا

فلا اعتراض

بذلك

على حال ويمكن ان يحمل هذه الروايات

على ضرب من التقية لان ذلك

ذهب لكثير من العامة

وقد روي ذلك

عن

الشيخ صلى الله عليه

عليه وآله

الطاهر

وقد كان الاستبصار في اختلاف من الاحتياط بحمد الله ومثله وحيل منه يوم الخميس
شهر ردى القعدة الحرام من شهر السنة السابعة بعد الثلاثمائة والالف من الهجرة
النبوية على صاحبها الف الف تحية في المطبعة المحفورية ببلدة الكوفة ليلة ثمانية عشر من رجب

ذو القعدة سنة ١٢٨٠

سند الکتاب للمصنف
رضوان الله عليه

سند الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

ترتيب هذا الكتاب في ذكر أسانيد وعده أبوابه ومآله

قال الشيخ السعيد الروح العالم أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي مصنف هذا الكتاب رضي الله عنه قد اجتمعوا في ذكر أسانيد الله إلى ما سألت من تجريد الأخبار المختلفة وتبويبها على ترتيب كتب الفقه التي أولها كتاب الطهارة وآخرها كتاب الديات وافردت كل باب منه بليغته واوردت ما فيه ولم اخل بشئ قد رت عليه وبذلت سعيي وطاقتي في ذلك وأنا ارجو من الله تعالى ألا أكون قد خلت باحاديث مختلفة تعرف الأوقد اوردت الاشارة اذ لا فائدة في ما روي في هذا الفن لان كتب اصحابنا رضي الله عنهم المصنفات والاصول المدونة في هذا الباب كثيرة جدا وربما يكون منها شئ لم اظفر به فان وقع عليها انسان لم ينسبني إلى التقصير ولا التعبد فان علم كل انسان ما يقدر عليه ويبلغ جهده وطاقته وقد اوردت في كل باب عقده اما جميع ما روته فيمن كانت الاحاديث قليلة وان كان ما يتعلق بذلك الباب كثيرا فقد اوردت في طرفه مقتضاها واحاطت بالباقي على الكتاب الكبير فكانت مسلك في اول الكتاب ايرادها بأسانيد ما وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الاول والثاني ثم اختصرت في الجزء الثالث على ما ابتدأ به ذكر الروي الذي اخذت الحديث من كتابه واصله على ان اورد عند الحاجة من الكتاب جملة من الاسانيد متصل بها إلى هذه الكتب والاصول حسب ما علمت في كتاب تحذير الحاكم وارجو من الله سبحانه ان يكون هذه الكتب الثلاثة التي سهل الله الفهم منها المحتاج معها إلى شئ من الكتب في الاصول لان الكتاب الكبير الموسوم بهذا الاحكام يشتمل على جميع احاديث الفقه المتفق عليه من المختلف فيه وكتاب النهاية يشتمل على تجريد الفتاوى في جميع أبواب الفقه وذكر جميع ما روته على وجهه بغير حجب ويكثر فائدة ويصلح لمنظر وهذا الكتاب يشتمل على ما روى من الاخبار المختلفة وبيان وجه التاويل فيها والجمع بينها والله تعالى اسأل ان يجعله خالصا لوجهه فانه قريب بحبيب

وَأَنَا ابْنُ أَبِي الْإِسْمَاعِيلِ حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ -

فَمَا ذَكَرْتَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْكَلْبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَدْ أَخْبَرَنَاهُ الشَّيْخُ الْمُفِيدُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
عَمَّنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ الْحَاضِرِ فِي الْبَغْدَادِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ جُفَيْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
قُتَيْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ وَأَخْبَرَنَاهُ أَيْضًا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي خَالِدٍ أَحْمَدَ بْنِ
عَمْرِو بْنِ زَادٍ وَأَبِي مُحَمَّدٍ هَارُونَ بْنِ مَرْوَانَ التَّلْعَكِيَّ وَأَبِي الْقَاسِمِ جُفَيْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قُتَيْبَةَ
وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي رَافِعٍ الصُّفَيْرِيِّ وَأَبِي الْمُفَضَّلِ الشَّيْبَانِيَّ وَغَيْرَهُمْ كُلَّهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى
وَأَخْبَرَنَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ وَائِلٍ الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْحَاشِرِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي رَافِعٍ
وَأَبِي الْحُسَيْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النُّعْمَانِ الْبَزْزَاقِيَّ وَبَعْدَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ
بْنِ يَعْقُوبَ الْكَلْبِيِّ جَمِيعَ مُصَنَّفَاتِهِ وَحَادِيثَهُ سَامِعًا وَأُجَانَةً مَبْعُودًا بِبَابِ الْكُوفَةِ حَقًّا
السُّلَيْمَةُ سَنَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثَةَ -

وَمَا ذَكَرْتَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ فَقَدْ رَوَيْتُهُ بِعَدَّةٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ
عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَأَخْبَرَنِي بِرَوَايَاتِهِ الشَّيْخُ الْمُفِيدُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَمَّنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ وَ
الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ وَائِلٍ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ حَمْزَةَ الْعَلَوِيِّ الطَّيْبِيِّ
عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ -

وَمَا ذَكَرْتَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْإِسْمَاعِيلِ فَقَدْ رَوَيْتُهُ بِعَدَّةٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ وَأَخْبَرَنِي بِهِ أَيْضًا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي
جَعْفَرٍ الْقُتَيْبِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ جَمِيعًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ
وَمَا ذَكَرْتَهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَدْرِيسَ فَقَدْ رَوَيْتُهُ بِعَدَّةٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ
عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَدْرِيسَ وَأَخْبَرَنِي بِجَمِيعِ رَوَايَاتِهِ أَيْضًا الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَمَّنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
جَمِيعًا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَفْيَانَ الْبَزْزَاقِيَّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَدْرِيسَ -
وَمَا ذَكَرْتَهُ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ فَقَدْ رَوَيْتُهُ بِعَدَّةٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ
عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ -

وَمَا ذَكَرْتَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ شَاذَانَ فَقَدْ رَوَيْتُهُ بِعَدَّةٍ
الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ -
وَمَا ذَكَرْتَهُ عَنْ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ فَقَدْ رَوَيْتُهُ بِعَدَّةٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ

سند الكتاب

٣٥٣

عن حميد بن زياد واخبرني جميع رواياته وكتبه ايضا احمد بن عبدون عن ابي طاهر الكشي
عن حميد بن زياد من جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى ما رويته مجذاه الاسانيد عن محمد بن يعقوب
عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى من جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد بن خالد البرقي ما رويته مجذاه الاسانيد عن محمد بن
يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد من جملة -

ما ذكرته عن الفضل بن شاذان ما رويته مجذاه الاسانيد عن محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان من جملة -

ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما رويته مجذاه الاسانيد عن علي بن ابراهيم
ابيه عن الحسن بن محبوب -

وما ذكرته عن سهل بن زياد فقد رويته مجذاه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن
عدة من اصحابنا منهم علي بن محمد وغيره عن سهل بن زياد -

وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن الحسن بن فضال فقد اخبرني به احمد بن
عبدون المعروف بابن الحاشي سماه امانته واجازته عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن

الحسن بن فضال -

وما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما اخذته من كتبه ومصنفاته فقد اخبرني بها ومجده

احمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير القرمي عن احمد بن الحسين بن عبد الملك
الازدي عن الحسن بن محبوب واخبرني به ايضا الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان

رحمهم الله والحسين بن عبد الله واحمد بن عبدون عن ابي الحسن احمد بن محمد بن
الحسن بن الوليد عن ابيه محمد بن الحسن بن الوليد واخبرني ايضا ابو الحسين بن ابي

جيد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد
ومعاوية بن حكيم والهيثم بن ابي مسروق عن الحسن بن محبوب -

وما ذكرته عن الحسين بن سعيد فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد
بن محمد بن النعمان رضي الله عنه والحسين بن محمد بن عبدون واحمد بن عبدون وكلهم

عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه محمد بن الحسن بن الوليد واخبرني

ايضا ابو الحسين بن ابي جريد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن الحسن بن ابي
عن الحسين بن سعيد ورواه ايضا محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار
عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد -

وما ذكرته عن الحسين بن سعيد عن الحسن بن زرقعة عن سماعة وفضالة
بن ايوب والنضر بن سويد وصفوان بن يحيى فقد رويته بهذا الاسناد عن الحسين
بن سعيد عنه ورحمهم الله -

وما ذكرته عن محمد بن احمد بن يحيى الاشعري فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو
عبد الله والحسين بن عبد الله واحمد بن عبد الله بن كاهن عن ابي جعفر محمد بن الحسين
بن سفيان عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى واخبرني ابو الحسين بن ابي
جريد القمي عن محمد بن الحسين بن الوليد عن محمد بن يحيى واحمد بن ادريس جميعا عن
محمد بن احمد بن يحيى واخبرني ايضا الحسين بن عبد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابي
محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى واخبرني الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبد الله
واحمد بن عبد الله بن كاهن عن ابي محمد الحسن بن حمزة العلوي وابي جعفر محمد بن الحسين
اليزيدي جميعا عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى -

وما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن علي بن محبوب فقد رويته عن الحسين بن عبد الله
عن احمد بن محمد بن يحيى الطائري عن ابيه محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب من جملة
ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى ما رويته بهذا الاسناد عن محمد بن علي بن
محبوب عن احمد بن محمد ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ما رويته بهذا الاسناد عن
محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عنها -

وما ذكرته عن محمد بن الحسن الصفار فقد اخبرني به الشيخ ابو عبد الله والحسين
بن عبد الله واحمد بن عبد الله بن كاهن عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه
واخبرني ايضا ابو الحسين بن ابي جريد عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن
الصفار ومن جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد ما رويته بهذا الاسناد عن محمد بن الحسن الصفار

عن احمد بن محمد ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسن بن محبوب والحسين بن سعيد ما روته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد عنها جميعاً -

وما ذكرته عن سعد بن عبد الله فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن ابيه عن سعد بن عبد الله واخبرني به ايضا الشيخ المفيد ابو عبد الله عن شيخه الفقيه حماد الدين ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القتي رضى الله عنه عن ابيه الفقيه علي بن الحسين بن بابويه عن سعد بن عبد الله ومن جملة -

ما ذكرته عن احمد بن محمد ما روته بهذا الاسناد عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ما روته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد عنها -

وما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى الذي اخذته من نوادره فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله والحسين بن عبد الله واحمد بن عبدون كلهم عن الحسن بن حمزة العاوي ومحمد بن الحسين البروقعي جميعاً عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد بن عيسى واخبرني ايضا الحسين بن عبد الله وابو الحسين بن ابي جريد جميعاً عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن احمد بن محمد بن عيسى ومن جملة -

ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما روته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد بن محمد بن محبوب -

وما ذكرته عن محمد بن الحسن بن الوليد والفقيه علي بن الحسين بن موسى بن بابويه رضى الله عنهم فقد اخبرني به الشيخ المفيد ابو عبد الله وحماد الدين والي جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه عن ابيه ومحمد بن الحسن الوليد ومن جملة -

وما ذكرته عن الحسن بن محمد بن سماعة فقد اخبرني به احمد بن عبدون عن ابيطال الابرار عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة واخبرني ايضا الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبد الله واحمد بن عبدون كلهم عن ابي ج

سند الكتاب

٣٣

عبد الله الحسين بن سفيان بن زكريا عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن ساهل
وما ذكرته عن علي بن الحسن الطاطري فقد اخبرني به احمد بن حميد عن علي
بن محمد بن الزبير عن عمرو بن كبشة عن علي بن الحسن الطاطري -

وما ذكرته عن ابي العباس احمد بن محمد بن سعيد فقد رويته عن احمد بن محمد
بن موسى عن ابي العباس احمد بن محمد بن سعيد -

وما ذكرته عن الشيخ الفقيه عماد الدين ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى
بن بابويه القمي رضي الله عنه فقد رويته عن الشيخ ابي حميد الله عنه -

وما ذكرته عن احمد بن داود القمي فقد رويته عن الشيخ ابي عبد الله والحسين بن
عبيد الله عن ابي الحسن محمد بن احمد بن داود عن ابيه -

وما ذكرته عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه فقد رويته عن الشيخ المفيد
ابي حميد الله والحسين بن عبيد الله جميعا عن جعفر بن محمد بن قولويه -

وما ذكرته عن ابن ابي عمير فقد رويته بهذا الاسناد عن ابي القاسم جعفر بن محمد
بن قولويه عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن العلو الموصلي عن عبيد الله بن احمد
بن فضال عن ابن ابي عمير -

وما ذكرته عن ابراهيم بن اسحاق الاخرى فقد رويته عن الشيخ المفيد ابي حميد
والحسين بن عبيد الله عن ابي محمد هارون بن موسى التلعكبري عن محمد بن هرون
عن ابراهيم بن اسحاق الاخرى -

وما ذكرته عن علي بن حاتم القزويني فقد رويته عن الشيخ ابي عبد الله واحمد
بن محمد بن علي بن عبد الله الحسين بن علي بن شيبان القزويني عن علي بن حاتم

وما ذكرته عن موسى بن القاسم عن معاوية بن وهب فقد اخبرني به الشيخ
ابو عبد الله عن الشيخ الفقيه ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رضي الله عنه
عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد الله
عن الفضل بن فخر واحد بن محمد بن موسى بن القاسم -

وما ذكرته عن يونس بن عبد الرحمن فقد رويته عن الشيخ ابي حميد الله عن
الشيخ ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله عن ابيه ومحمد بن الحسن

مسند الكتاب

٣٥٨

عن سعد بن عبد الله والحيري وعلي بن ابراهيم عن ابراهيم بن هاشم عن اسحق بن
مراد وصالح بن السنك عن يونس واخبرني ايضا الشيخ ابو عبد الله الحسين بن عبد الله
واحمد بن عبد الله بن كاظم عن الحسن بن حمزة العلوي عن علي بن ابراهيم عن محمد بن محمد
بن عبيد عن يونس واخبرني ايضا الحسين بن عبيد الله عن ابي الفضل محمد بن عبد
الرزاق بن محمد بن عبيد الله بن المطلب الشيباني عن ابي العباس محمد بن جعفر الرازي
عن محمد بن عيسى بن عبيد القطيني عن يونس بن عبد الرحمن -

وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن مهزيار فقد رويته عن الشيخ المفيد
عبد الله عن الشيخ ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله عن ابيه
علي بن الحسين بن بابويه ومحمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله والحيري
ومحمد بن يحيى واحمد بن ادريس كاظم عن احمد بن محمد عن العباس بن معروف
عن علي بن مهزيار -

وما ذكرته عن احمد بن ابي عبد الله البرقي فقد رويته عن الشيخ المفيد
عبد الله عن ابي الحسن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه عن سعد
بن عبد الله عنه واخبرني ايضا الشيخ المفيد ابو عبد الله عن ابي جعفر محمد بن علي
بن الحسين بن بابويه عن ابيه رحمه الله ومحمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن
عبد الله والحيري عن احمد بن ابي عبد الله واخبرني به ايضا الحسين بن عبيد الله
عن احمد بن محمد الرازي عن علي بن الحسين السعد ابادي عن احمد بن ابي عبد
الله **وما ذكرته عن علي بن جعفر** فقد رويته عن الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد
بن يحيى عن ابيه محمد بن يحيى عن العمرك بن عطاء القيس ابي رزاق البوقلي عن علي بن جعفر -

وما ذكرته عن الفضل بن شاذان فقد رويته عن الشيخ المفيد ابي عبد الله
والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبد الله بن كاظم عن ابي محمد بن الحسن بن حمزة
العلوي الحسيني الطبرستاني عن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان وروى
ابو محمد الحسن بن حمزة عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان واخبرني
الشريف ابو محمد الحسن بن احمد بن القاسم العلوي الطبرستاني عن ابي عبد الله محمد
بن احمد الصفواني عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان -

مسند الكتاب

٣٥٩

وما ذكرته عن أبي حميد الله الحسين بن سفيان البرزوقي فقد أخبرني به أحمد

بن عبدون والحسين بن عبيد الله عنه

وما ذكرته عن أبي طالب الأندلسي فقد رويته عن أحمد بن عبدون عنه وفي
الله عنهم قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله فقد أوردت جملة من الطرق
إلى هذه المصنفات والأصول وتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في القهار
للشيخ فمن أراد معرفة ذلك فليكن هناك استلوا الله تعالى -

واعلموا أيها كرام الله أني جزأت هذا الكتاب ثلثة أجزاء الجزء الأول والثاني
يشتملان على ما يتعلق بالعبادات والثالث يتعلق بالمعاملات وغيرها من أبواب
الفقه الأول يشتمل على ثلثة أبواب يتضمن جميعها الفاوت ثمانية وتسعة وتسعين
حديثاً والثاني يشتمل على مائتين وسبعة عشر باباً يتضمن الفاوت مائة وسبعة
وسبعين حديثاً والثالث يشتمل على ثلثة وثلاثين وتسعين باباً يشتمل جميعها
على الفقه أربع مائة وخمسة وخمسين حديثاً أبواب الكتاب تسعمائة وخمسة
وعشرون باباً يشتمل على خمسة آلاف وخمسمائة واحد عشر حديثاً لحصرها
تلاقيع فيها زيادة ونقصان والله تعالى الموفق للصواب

وهو حسبنا ونعوذ بالكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة مصنف الكتاب رضوان الله عليه

الشيخ المحقق الحرير أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي شيخ الطائفة المحقة وواضع
 أحكام الشريعة المحقة أمام الفرقة بعد الأئمة المعصومين وعامد الشيعة الإمامية في كل
 ما يتعلق بالمذهب والذي يحقق الأصول والفروع مهذب فنون العقول والمسمع شيخ
 الطائفة على الإطلاق ورئيسها الذي تلوي إليه الأحناف صنف في جميع علوم الإسلام
 أمّا التفسير فله فيه كتاب التبيان الجامع لعلوم القرآن وهو كتاب جليل كبير عظيم
 الظهور في التفسير وشيخنا الطبرسي لمام التفسير فكتب إليه زبدة ومن جملة يعرف
 صدركنا به الكبير بذلك يعرف وتقال فيه أنه الكتاب الذي يقتبس منه ضياء الحق ويبلغ
 منه رواء الصدق وقد اقتبس من المعاني الأمور الدنيوية واقتبس من الألفاظ اللفظة
 الوسيعة ولم يفتقر بتدوينها دون تجسيدها ولا بتتبعها دون تحقيقها وهو القدر
 استقصى بأنواع وأطوار آثاره والشيخ المحقق المحدث محمد بن إدريس العجلي مع كثرة
 وقائمه على الشيخ في الكثرة يقف عند تبيانها ويعترف بعظم شأن هذا الكتاب في استحسان
 نفايه - وأمّا المحل بيت فاليه تشدد الرجال وبه تبلغ رجاله منتهى الآمال وله فيمن
 الكتب الأربعة التي هي أعظم كتب الحديث منزلة وأكثرها منفعة ككتاب التهذيب وكتاب
 الاستبصار ولهما المزية الطاهرة باستقصاها ما يتعلق بالفروع من الأخبار خصوصاً التهذيب
 فإنه كان تحقيقاً فيلبيغ من روايات الأحكام من مما سواه في الغالب ولا يحفظ حق غيره
 في هذا النوع مصناً قال ما أشغل عليه الكتابان من الفقه والاستدلال والثبوت على الأصول
 والرجال والتوفيق بين الأخبار والجمع بينها شاهد النقل والاعتبار وأمّا الفقه فهو
 شريفة هذه الصناعة والحق اليه زمام الانتقاد وكل من تخرج عنه من الفقهاء الأعيان
 قد تقهه على كونه ويستفاد من نهاية أريه ومنتهى مطلبه وله رحمه الله في هذا العلم كتابه
 النهاية التي تحتمل مستون الأخبار وكتاب الملبوط الذي وسع فيه الفروع وأودع حقائق
 الأصول وكتاب الخلاف الذي لطيفه الخلفاء وذكر ما اجتمعت عليه الفرقة من مسائل
 الفقهي وله كتاب الجمل والعقود في العبادات والآفصار فيها وفي العقائد الأصولية والآداب
 في الديارات وكتاب يوم وليلة في العبادة اليومية وأمّا علوم الأصول الرجال

فله في الأول كتاب العدة وهو أحسن كتاب منفع في الأصول وفي الثاني كتاب الفهرست الذي ذكر فيه أصول أصحاب مصنفاته وكتاب الأبواب المرتب على الطبقات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله إلى العلماء الذين لم يذكر أحد الأئمة عليهم السلام وكتاب الاختيار وهو مذهب كتاب منقحة الرجال للكشي وله كتاب تلخيص الشافعي في الإمامة وكتاب المنصوح في الإمامة وكتاب ما لا يبع للكاف الأخلال به وكتاب ما يعلل وما لا يعلل وتشرح جل العلم والعمل وما يتعلق منه بالأصول وكتاب في أصول العقائد كبير خرج منه الكلام في التوحيد وشي من العدل ومقتد في الدخول إلى علم الكلام وهذه الاسترشاد وبصيرة المتعبد وكتاب مصباح التوحيد وكتاب مختصر المصباح ومناصك الحج مجرد العمل والأدعية وكتاب المجالس الأخيار وكتاب مقتل الإمام وكتاب اختيار المختارين أبي حمزة وكتاب المنقضى على أن مذاق في مسألة الفار ومسئلة في العمل بخير الواحد ومسئلة في تحريم انقطاع والمسائل الربحية في تفسير أي من القرآن والمسائل في الوعيد والمسائل الحنبلية أربع وعشرون مسألة والمسائل الذمسية اثنتا عشرة مسألة والمسائل الألباسية مائة مسألة في فروع مختلفة والمسائل الحياتية نحو ثمانية مسألة والمسائل الحلبية ومسائل في الفرق بين النبي والإمام ومسائل ابن البراج وكتاب السنن الوحيد هذيل الكتب التي ذكرها في الفهرست وله كتاب الغيبة وكتاب حسن شهر ونقل من الحسن بن مهدي السليفي أحد الأئمة الشيخان من مصنفاته التي لم يذكرها في الفهرست كتاب شرح الأصول في الأصول قال وهو كتاب مبسوط طالعنا قرأ علينا منه شيئا صالحا ومات به ولم يبق له شيء مثله وأول مصنفات الشيخ في الفقه كتاب النهاية وأخرها للبيوط كما يظهر من كلامه في خطبة هذا الكتاب وكتاب الجمل والعقود ومن أماله فيه في عدة مواضع على سائر كتبه وقد ذكر الشيخ طاب ثراه كل من تأخر عنه من علماء الشيعة وفقهائهم وأكثروا التثناء والاطراء عليه وعلى كتبه قال الفخاشي وهو من معاصريه محمد بن الحسن بن علي الطوسي أبو جعفر جليل في أصحابنا ثقة عين من كلامه شيخنا أبي عبد الله له كتب كثيرة ذكر كثير ما تقدم من مصنفاته وقال العلامة طاب ثراه بعد ذكر اسمه الشريف هو شيخ الإمامية رئيس الطائفة جليل القدر عظيم المنزلة ثقة صدوق عين عارف بالأخبار الرجال والفقه والأصول والكلام والأدب جميع الفضائل تنسب إليه مصنف في كل فنون الإسلام وهو له كتب لعقائد في الأصول والفروع والمبادئ كمالات النفس في العلم والعمل وكان تلميذا للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ولد في سنة

في شهر رمضان سنة خمس وثلاثين وثلثمائة وقد نزل العراق سنة ثمان واربعمائة وتوفي رضي الله عنه عليه
الاثنتين والثلاثين والعشرين من المحرم سنة ستين واربعمائة بالشهد للقدس الطوسي رحمه الله عليه ساكنه التكري
ودين بداره وفي الفهرست له طاب ثلث محمد بن الحسن بن علي الطوسي ابو جعفر حليل غمها بانها
ثقة عين من تلامذة شيخنا ابي عبد الله مصنف هذا الفهرست له مصنفات منها كتاب تحفة
الاحكام وهو يشتمل على عدة كتب وكتاب الاستبصار فيها اختلاف من الاخبار وهو يشتمل على عدة
كتب تحذيب الاحكام غير ان هذا الكتاب مقصور على ذكر ما اختلف من الاخبار والاول جمع
المختلف والوافق الى اخر ما قال وقال الشيخ ابو علي صاحب منتهى المقال ان فضلا تلامذة الشيخ
الذين كانوا يجتهدون يزيدون على ثمانية فاضل من الخاصة ومن العامة ما لا يحصى وقد ذكر الشيخ
جله من التابعين ايضا من ابن الجوزي في تاريخه فمن توفي سنة ستين واربعمائة من اكابر
ابو جعفر الطوسي فقيه الشيعة توفي بعشده امير المؤمنين علي رضي الله عنه وقال ابن حجر استقلا
في مسائل الميزان محمد بن الحسن بن علي ابو جعفر الطوسي فقيه الشيعة اخذ عن ابن النعمان ايضا
وطبقته له مصنفات كثيرة في علم الكلام علمد هي الاامية وجمع تفسير القرآن واطلها ما دث
وحكايات في مجلس حدث عن للفيد وهلال المختار وغير ما روى عنه ابنه الحسن وغيره قال
ابن النجار لم يرق كتب عدة نوب بمصر من الناس في رتبة جامع للمصنف واستمره وروى عنه
فنه بسبب ما يظهر منه من انتقام السلف مات بعشده على صفي المحرم سنة ستين و
اربعمائة ذكر ابن النجار في الدليل واربعمائة سنة احدى وستين وحكم القاضي نور الله
الشرقي في مجالس من ابن كثير الشافعي انه قال في حقه انه كان فقيه الشيعة مستقلا بالافادة
في بغداد الى ان وقعت الفتنة بين الشيعة والسنة سنة ثمان واربعمائة واحترقت
كتبه وحرقه في باب الكرخ فانقل من بغداد الى الخيف وبقه هناك الى ان توفي في المحرم سنة
ومن تاريخهم واما في بعض الاشعار ان ابو جعفر الطوسي فقيه الامامية واما صاحبها الحسين
تفسير كبير في عشرين مجلد اجاور الخيف ومات فيه وكان رافضيا قوي التشيع وحكمه جلاءه
وشى بالشيخ والى الخليفة العباسي ابنه وصحابه يستون العصابة وكتابه المصباح يشهد بذلك فانه
ذكر ان في دعاء يوم عاشوراء اللهم اغفر لخص اول طاولا لعن من وابديه ولا تثر الثاني ثلثا
ثالثا رابع الله عز العن يزيد بن معاوية خامسا فدي الخليفة بالشيخ والكتاب فلما حضر الشيخ وقف
على قصة الله ان قال ليس للراحم هذه الفقرات ما طفت للساعة بل المراد بالاول

قائلا قال هابيل وهو اول من سن القتل والظلم والثأف قيدا عاقر ناقة صالح وبالثالث
 قال يحيى بن زكريا عليه السلام لاجل بنية من بها يا بني اسرائيل وبالاربع عبيد الرحمن بن حجر
 قال علي بن ابي طالب عليه السلام مع الخليفة من الشيخ تاويله وبياضه قبل منه ورضه شانه
 واتقوا من السامى واهانه وقال محمد بن الفضل بن عيسى بن تاج الدين تولى الشيخ ووفاته انه قد عرضنا
 وسبعين سنة وادرك تمام الطبقة التاسعة وخمس عشرة سنة من الثامنة وعشرين
 من العاشرة فيكون قد ولد بعد وفاته القصدون اربع سنين ثم انه توفي سنة احدى
 وثمانين وثمانائة ويعلم من تاريخ ورود العراق وهي سنة ثمان واربعائة ان مقامه مع
 الشيخ المفيد رحمه الله كان نحو اربعين سنة فانه توفي سنة ثلث عشرة واربعائة ومع
 السيد المرتضى رحمه الله عن نحو اربعين سنة ثمان وعشرين سنة لانه توفي سنة ست وثلثين و
 اربعائة فيكون قد بقى بعده اربعين وثمانين سنة من سنة اربع مائة وثمانين سنة
 الغروي وتوفي فيه ودفن في حارة وقاية ومزارع معروف وحارة ومجيدة واثارة باقية
 الى الان وقد جدد مسجد في حدود سنة ثمان وتسعين من المائة الثانية بعد الالف
 فصار من اعظم المساجد في العراق المشرفة وكان ذلك بتوفيقنا بسم الله الرحمن الرحيم
 السامعة رحمه الله

اعلان

ہس کتاب کی رجسٹری باضابطہ طور سے کرا دی ہے کوئی صاحب قصد طبع
بہ فائدہ یائین ورنہ قانوناً مواخذہ وادھونگے وما علینا الا البلاغ۔

اطلاع

ہس کتاب پر ہر رستم کی ہنو وہ مال سر و فہ سہا جگے اسکی خریداری سے
ہستہ از کریں اور رستم کو مطلع فہ ما وین۔
راقم میرزا محمد علی مالک مطبع جعفری ساکن ٹماس جدیدہ کھنڈ

مطبوعات مطبع جعفری

عمدة الطالب في انساب آل أبي طالب طبع اعلیٰ

مطالب السؤل لحد بن طلحة الشافعی

کتاب لصاحب والباغ ولا یصلی محمد بن المبارک فی مناظرة الوحش والطيور

علی طریذ کلید و منه فی الادب

مقامات بدیع الزمان المہدائے طبع اعلیٰ

رطب العرب دیوان عربی مولانا السید محمد عباس التتیری طاب ثراه

الموجة الکوشرة فی شرح القصيدة المحیرة للعلامة التتیری

تخریج الایات المعروفة بنجوم الفرقان

من لا یحضره الفقیہ للشیخ ابی جعفر محمد بن ابویہ القفقی جلدین

من لا یحضره الطیب محمد بن زکریا الرازی فی المعالجات

رسائل سبعة للجلسی علیہ الرحمہ

سفينة النجاة فی اثبات الامامة

تذکرة العلماء الموسوم بنجوم التمام

بحر العسمة فی جلدین

مدرج حیدر آباد دکن

مرايا النجاة للعلامة الخليلی

تعمیم

